منتدى مكتبة الإسكندرية

مطبوعات
مكتبة الملك فهد الوطنية

الجامعة في عصر العولمة

تحرير
روجر كنج

ترجمة
د. فهد بن سلطان السلطان

الرياض
١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م

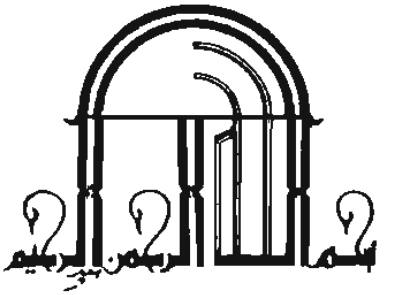

الجامعة
في عصر العولمة

الجامعة
في عصر العولمة

تحرير

روجر كنج

ترجمة

د. فهد بن سلطان السلطان

أستاذ التربية المشارك

بجامعة الملك سعود

مكتبة الملك فهد الوطنية

الرياض ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م

ⓒ مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤٢٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

كنج ، روجر

الجامعة في عصر العولمة. / روجر كنج؛ فهد بن سلطان السلطان ـ الرياض، ١٤٢٩هـ

٣٤٦ ص؛ ٢٤ × ١٧ سم

ردمك ٢-٣٠٩-٠٠-٩٩٦٠-٩٧٨

١ - الجامعات والكليات ٢ - التعليم الجامعي أ. السلطان، فهد بن سلطان (مترجم) ب. العنوان

ديوي ٣٧٨,٠٠١ ١٤٢٩/١٨٨٠

رقم الإيداع : ١٤٢٩/١٨٨٠

ردمك ٢-٣٠٩-٠٠-٩٩٦٠-٩٧٨

جميع حقوق الطبع محفوظة ، غير مسموح بطبع أي جزء من أجزاء هذا الكتاب ، أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله على أية هيئة أو بأية وسيلة سواء كانت إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية، أو استنساخاً، أو تسجيلاً، أو غيرها إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة مع وجوب ذكر المصدر.

ص. ب : ٧٥٧٢

الرياض : ١١٤٧٢ المملكة العربية السعودية

هاتف : ٤٦٢٤٨٨٨

فاكس : ٤٦٤٥٣٤١

هذه ترجمة كتاب:

The University in the Global Age

By: Roger King

With contributions from

Svava Bjarnason

Kenneth Edwards,

Michhael Gibbons and Yoni Ryan

First Published 2004

By Palgrave Mac Millan,

New York

أحد كتب سلسلة الجامعات في القرن الحادي والعشرين التي يحررها كل من نويل إنتويستل N. Entwistle وروجر كنج R. King وصدر منها ثلاثة كتب هي:

١ - البحث القائم على التدريس الجامعي.

أعده نويل إنتويستل Noel Entwistle

٢ - البحث الذي يدعم التدريس: دمج البحث والتدريس معاً

أعدته أنجيلا بروي Angela Brew

٣ - الجامعة في عصر العولمة

أعده روجر كنج وآخرون Roger King et. al

قائمة المحتويات

شكر وتقدير ١١
تعريف بالمساهمين ١٣
مقدمة محرري السلسلة ١٥
مقدمة المؤلفين ١٧
الفصل الأول: الجامعة المعاصرة (روجر كنج) ٣١
تمهيد ٣٣
١/١ أصول الجامعة الحديثة ٣٦
٢/١ النموذج القاري الأوروبي ٤١
٣/١ النموذج الأمريكي (نموذج السوق) ٤٤
٤/١ النموذج البريطاني (الأسواق المدارة والأنظمة المركزية) ٥٠
٥/١ النموذج غير الغربي ٦٣
خاتمة ٦٦
الفصل الثاني: الجامعة في أوروبا والولايات المتحدة (كينث إدواردز) ٧١
تمهيد: تطور فكرة الجامعة في أوروبا والولايات المتحدة ٧٣
١/٢ القارة الأوروبية: (بولونيا والجامعة الحديثة) ٧٦
١/١/٢ الجامعات في حالة اضطراب ٧٩
٢/١/٢ سمة الدولية ٨١
٣/١/٢ الجامعات الأوروبية وإعلان بولونيا ٨٣
٤/١/٢ تباين الجامعة في أوروبا ٨٨
٢/٢ مقارنات بين أوروبا والولايات المتحدة ٩٢
خاتمة ٩٨

الفصل الثالث: العولمة والجامعة (روجر كنج) ١٠٣
تمهيد ١٠٥
١/٣ مفهوم العولمة ١٠٩
٢/٣ الجامعة والعولمة ١١٦
٣/٣ البحث العلمي وإنتاج المعرفة ١١٨
٤/٣ التدريس والتعليم ١٢٥
٥/٣ التدريس والتعليم في الجامعة المعولمة ١٣٠
٦/٣ التطورات العالمية ١٣٣
خاتمة: العولمة والجامعة والديمقراطية ١٣٩
الفصل الرابع: الجامعة والدولة النظامية: (روجر كنج) ١٤٣
تمهيد ١٤٥
١/٤ الأسواق والدولة ١٤٧
٢/٤ الدولة النظامية ١٤٨
٣/٤ أنظمة العولمة ١٥٢
٤/٤ الجامعات ١٥٣
٥/٤ أنظمة العولمة للخدمات التجارية ١٥٦
٦/٤ المبادئ النظامية والآليات ١٦٠
١/٦/٤ النظامية والتحرر ١٦١
٢/٦/٤ ارتفاع الجودة والسباق نحو تخفيض التكلفة ١٦٣
٣/٦/٤ التوافق والتقدير المتبادل ١٦٥
٤/٦/٤ الشفافية ١٦٨
٧/٤ الملكية الفكرية ١٦٩
٨/٤ الجامعات واتفاقيات الجات ١٧٥
١/٨/٤ هيكل اتفاقيات الجات ١٧٦
٢/٨/٤ تطبيقات الجات ١٨١
٣/٨/٤ مجالات التفاوض ١٨٢
خاتمة ١٨٨

الفصل الخامس: العولمة، التجديد والمعرفة الاجتماعية النشطة (مايكل جيبونز) ١٩١
تمهيد ١٩٣
١/٥ السياق الجديد ١٩٤
١/١/٥ صيغة (٢) لإنتاج المعرفة ١٩٦
٢/١/٥ إنتاج المعرفة الموزعة اجتماعياً ١٩٨
٢/٥ العولمة والتجديد والمنافسة ٢٠٠
١/٢/٥ التجديد ٢٠٠
٢/٢/٥ المنافسة الساكنة والحركية ٢٠٢
٣/٥ التوترات الناتجة عن صيغة البحث (٢) في الجامعات ٢٠٤
٤/٥ استخدام السياقات، ومناطق التجارة وساحات المعاملات التجارية ٢٠٦
٥/٥ مضامين تطبيق السياسات ٢١٢
١/٥/٥ المضامين الحكومية ٢١٦
٢/٥/٥ مشروع خريطة الجينوم البشري ٢١٩
٣/٥/٥ مضامين الجامعة ٢٢١
خاتمة ٢٢٢
الفصل السادس: الاختلاف والتباين في أنظمة الجامعات (روجر كنج) ٢٢٥
تمهيد ٢٢٧
١/٦ ما أصل عبارة: (إن التباين شيء جيد)؟ ٢٣٢
٢/٦ الأنظمة الثنائية والمجزأة والموحدة ٢٤٢
٣/٦ رأس المال البشري والتكاثر الاجتماعي ٢٥٠
٤/٦ مساعدة الذات والتباين المؤسسي ٢٥٦
٥/٦ نظام المنافسة الحقيقية ٢٦٠
خاتمة: التجديد والمنافسة الحركية (الديناميكية) ٢٦٥

الفصل السابع: تعليم عالٍ بلا حدود (سفافا بجارنا صن) ٢٦٩
تمهيد ٢٧١
١/٧ اللاحدودية ٢٧٣
٢/٧ سوق التعليم العالي العالمي ٢٧٥
٣/٧ المخططات (السيناريوهات) المستقبلية ٢٨١
٤/٧ المزودون الجدد ٢٨٤
٥/٧ المنافسون والمتعاونون ٢٨٧
١/٥/٧ دور النشر ٢٨٨
٢/٥/٧ الوسطاء ٢٨٩
٣/٥/٧ مزودو المحتوى المتخصص ٢٩٠
٦/٧ المتعاونون الدوليون ٢٩١
١/٦/٧ جامعة القرن الحادي والعشرين الدولية ٢٩٢
٢/٦/٧ نيكستيد NextEd ٢٩٥
٣/٦/٧ برنامج نت NIIT وإت ITT ٢٩٦
٤/٦/٧ فاتوم Fatom ٢٩٧
خاتمة (الاتجاهات المستقبلية للتعليم العالي بلا حدود) ٣٠٠
الفصل الثامن: التدريس والتعليم في عصر العولمة (يوني رايان) ٣٠٧
تمهيد ٣٠٩
١/٨ الحراك الطلابي وتأثيره على التدريس ٣١٠
٢/٨ التقنية الجديدة والعولمة ٣١٨
٣/٨ العولمة والسعي وراء المهنية ٣٢٩
٤/٨ الدور الأكاديمي المتغير ٣٣٣
خاتمة ٣٣٦
المراجع ٣٣٧

شكروتقدير

يشعر المؤلفون بالعرفان والتقدير لكل من روجر براون R. Brown ومايكل موران M. Moran، ولورانس ستيدمان L. Stedman على تعقيباتهم على الصورة الأولية من هذا الكتاب.

تعريف بالمساهمين

١ - سفافا بجارنا صن S. Bjarnason:

رئيسة قسم البحث والسياسة في رابطة جامعات الكومنولث (ACU) ومقرها لندن، وهي أيضاً مديرة مركز المبادرة المشترك بين تلك الرابطة والجامعات في المملكة المتحدة الذي يراقب تقليل الحواجز بين مؤسسات التعليم العالي ويوفر بيانات إستراتيجية متكاملة عنها، وتعمل حالياً في مشروع يستقصي ارتباط الجامعات بمجتمعاتها آخذة عدداً من البلدان كدراسة حالة، وقبل التحاقها برابطة جامعات الكومنولث عملت مستشارة أبحاث في التعليم العالي بالمملكة المتحدة، وكانت أيضاً مساهمة رئيسة في تقرير الجامعات البريطانية حول مشروع التعليم بلا حدود في المملكة المتحدة الذي نشر في يوليو ٢٠٠٠م.

٢ - كينث إدواردز K. Edwards:

كان مستشاراً مساعداً في جامعة ليسستر Leicester من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٩م، وخلال هذه الفترة عمل لمدة عامين (٩٣-١٩٩٥م) رئيساً للجنة المستشارين المساعدين في المملكة المتحدة، وكان رئيساً لجمعية الجامعات الأوروبية لمدة ثلاث سنوات (١٩٩٨ - ٢٠٠١م)، وقبل تعيينه في جامعة ليسستر عمل في علم الجينات بجامعة كمبردج لمدة تزيد عن عشرين عاماً، وعمل سكرتيراً عاماً للكليات من عام ٨٣ إلى عام ١٩٨٧م وهي وظيفة إدارية أكاديمية عليا في الجامعة، وهو حالياً رئيس مراقبة اتحاد جامعات ماجنا كارت في بولونيا.

٣ - مايكل جيبونز M. Gibbons:

هو السكرتير العام لرابطة جامعة الكومنولث منذ عام ١٩٩٦م، وعمل عميداً لكلية الدرسات العليا ومديراً لوحدة بحوث السياسات في جامعة سكس Sussex خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٦م)، وقبلها كان أستاذاً لسياسة العلوم والتقنية لتوظيف الأبحاث وتطويرها في جامعة مانشستر، كتب وشارك في تأليف عدة كتب من ضمنها: الإنتاج الجديد للمعرفة، ديناميكيات العلوم والبحث في المجتمعات المعاصرة، وتقييم إدارة البحوث وممارستها.

٤ - روجر كنج R. King:

كان حتى عام ٢٠٠٠م نائباً لرئيس جامعة لينكولن Lincoln، كما عمل في كثير من لجان الجامعة، ومنها المجلس البريطاني، وكان أستاذاً زائراً في جامعة التقنية بكوينزلاند، وخبرته التربوية تغطي التعليم الثانوي والتعليم العالي والجامعي، وهو أيضاً محرر مشاركٌ لكتابين في مجال الإشراف على الدراسات العليا، هما: الجودة في الإشراف على الدراسات العليا، والإشراف على طلاب الدراسات العليا غير المتحدثين باللغة الإنجليزية، وكان أيضاً مدير عمليات ومؤلفاً أساسًا لمشروعين من مشاريع الحكومة الفيدرالية بأستراليا وما تلاهما من تقارير عبر وسائل الإعلام الجديدة والتعليم بلا حدود عام ١٩٩٨م، وإدارة التعليم بلا حدود عام ٢٠٠٠م، ويعمل حالياً في مشروع بحث حول عولمة الخدمات في قطاع التعليم الفني والتدريب.

مقدمة محرري السلسلة

"الجامعة في عصر العولمة" أحد الكتب الأولى في السلسلة الجديدة عن الجامعات في القرن الحادي والعشرين التي تسعى إلى تقديم قضايا عديدة للقارئ تتعلق بالجامعات في بداية الألفية الثالثة، وسوف يتم اختيار بعضها وفحصه في أعمال لاحقة، ويعرض هذا الكتاب فهماً واسعاً لأنظمة التعليم العالي الحديث في عالم يتميز بالتزايد في عمليات العولمة والجنسيات المتميزة.

إن هذه السلسلة مصممة لملء الفراغ وعقد الصلة بين نظيراتها التي تركز على مهارات التدريس بالجامعات والكليات، وتلك التي تركز على البحث من أجل تربية فاعلة، وتسعى هذه السلسلة أيضاً إلى استقصاء قضايا إدارية وسياسية ونظم ومؤسسات التعليم العالي في وقتها المناسب.

وهذه السلسلة مصممة لإنتاج كتب صغيرة عقلانية مقروءة تدمج البحث مع الممارسة الجيدة والقضايا السياسية على المستويين المفاهيمي والتحليلي، مما يجعل هذه الكتب ذات أهمية للأكاديميين والممارسين وللجمهور المهتم بالعلوم السياسية والاجتماعية، وللقراء المهتمين بمعرفة المزيد عن الجامعات التي تجذب اهتمام الحكومة ووسائل الإعلام، وهذا الأمر ينبع جزئياً من الوعي النامي الآن حول الاستثمار في التعليم عامة، والتعليم العالي خاصة؛ لكونه أساس التميز في المجتمعات التي يتزايد اعتمادها على المعرفة.

إن الضغوط الحالية على الهيئة الإدارية والأكاديمية ومديري الجامعات تعني أنه نادراً ما يُمكنهم أن يخصصوا الوقت الذي يحتاجونه لقراءة وصف مطول

للأبحاث ونتائجها الأخرى، والأغلبية منهم ليس لديه ألفة بطرق البحث الخاصة بالعلوم الاجتماعية والسياسية؛ هذا فإن الهدف هو إنتاج كتب تكاملية يسهل التعامل معها، ويوفر كثير منها فهماً للقضايا الخلافية بطريقة جذابة.

تغطي القضايا الموجود في هذه السلسلة مدى واسعاً من نشاطات أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وللتطورات المتعددة في السياسات على المستويات المحلية والوطنية والعالمية، إن بعض كتب هذه السلسلة مثل "الجامعة في عصر العولمة" كانت عامة في تركيزها على الجانب المفاهيمي، بينما ركز بعضها الآخر على الممارسات التي تستند إلى نتائج البحث المتاحة.

نويل إنتويستل — أدنبرة: باتل شرق سكس

روجر كنج — مايو ٢٠٠٣م

مقدمة المؤلفين

تجذب الجامعة - بوصفها مؤسسة تعليمية - اهتمام الرأي العام في عدة دول أكثر من ذي قبل، فقضايا التمويل، والطلب الاجتماعي على التعليم، والتمايز المؤسسي، ومساندة المجتمع المحلي، كلها أمور تثير اهتمام مقالات الصحف، ويشعر السياسيون بالالتزام نحوها بالتصريحات الانتخابية أو البرلمانية، وباستخدام لغة السياسة، تمثل الجامعات ومديروها اهتماماً كبيراً لوسائل الإعلام والحكومات في السنوات الحالية عنها في السنوات السابقة.

ويعكس هذا الاهتمام زيادة كمية أموال دافعي الضرائب التي أنفقتها الحكومات على الجامعات، وزيادة عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخاصة في معظم البلدان الصناعية (عدا اليابان التي تعد التعليم العالي قطاعاً خاصاً)، وقد تضمن هذا الأمر تحول نظم صغيرة نخبوية من التعليم العالي إلى أشكال جماهيرية عن طريق التوسع في الجامعات القائمة (ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية التي امتلكت تعليماً عالياً جماهيرياً منذ عقود كثيرة)، أو عن طريق افتتاح معاهد وكليات جديدة كما هو الحال في أستراليا والمملكة المتحدة التي قامت بتحويل الكليات والمعاهد الهندسية التقنية (البولوتكنيكية) إلى جامعات جديدة في أوائل التسعينات، وفي معظم الدول النامية زادت معدلات القيد في التعليم العالي من خلال التوسع في الجامعات والمعاهد العليا القائمة على الرغم من ظهور اتجاه متنامٍ خلال العقدين الأخيرين نحو إنشاء مؤسسات تعليم عالٍ، خاصةٍ وربحيةٍ في تلك الدول.

ومن غير المحتمل أن يقل الطلب على التعليم الجامعي في أغلب البلدان، حتى مع التزايد المستمر في رسوم الجامعات الأهلية (الخاصة)، لأن التعليم الجامعي ما زال يوفر توقعات متزايدة للحراك الاجتماعي، وما زال العائد الشخصي على الأفراد الحاصلين على الدرجة الجامعية متميزاً، ومن المحتمل أن ترغب الدول النامية في محاكاة نموذج العالم الصناعي في تشجيع نسبة كبيرة من سكانها على الحصول على تعليم عالٍ، رغم أن هذا الأمر يطرح أسئلة مهمة حول مدى قدرة هذه الدول الاستيعابية عندما تستمر نسب المواليد فيها بالنمو بمعدلات عالية عن الموجودة حالياً في معظم الدول الغربية، إن التوجه إلى التعليم مدى الحياة والتدريب المهني المستمر في كل الدول سوف يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى التوسع في القدرات الاستيعابية للجامعة، وهناك مؤشر على كيفية مواجهة هذا الطلب المتزايد على التعليم الجامعي بالكمية والنوعية المرغوبتين من خلال المؤسسات الأهلية والربحية، بدلاً من الجامعات والكليات التي تُمَوَّلُ من الميزانية العامة للدولة.

وعلى الرغم من استعارة الجامعات التقليدية بعض خصائص الكيانات التجارية مثل: التوسع في نشاطات المشروعات الربحية، والتنوع في قنوات التمويل، وزيادة معدلات القيد لمواجهة التكلفة المرتفعة، وارتفاع الرسوم التي يدفعها الطلاب، إلا أن التمويل العام ما زال هو المصدر الأساس في أغلب الأحيان، حيث ارتفع التمويل الحكومي للتعليم ليؤلف مكوناً مهماً من الميزانيات الوطنية، وبلا شك فإن هذا الأمر سوف يؤدي في الدول الديمقراطية إلى المساءلة، وربما تنخفض تكلفة الطالب في بعض الدول، ومع ذلك تظل النفقات الكلية للتعليم في تزايد مستمر، وهذا ما يدعو بعض الدول إلى البحث عن

أن معظم آليات الأبحاث التطبيقية تعتمد على الأبحاث الأساسية، وقد توصل بعض الباحثين مثل أليسون وولف (A. Wolfe) عام ٢٠٠٢م إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار في الجامعات والنمو الاقتصادي، بينما يرى بعضهم الآخر أمثال ديلانتي Delanty عام ٢٠٠١م، وبارنت Barnett عام ٢٠٠٠م، أن الجامعات تؤدي دوراً متميزاً عن غيرها من المؤسسات في النمو الاقتصادي، وهذا ما يفتح الحوار نيابة عن المجتمع على مستوى عالمي لمساعدة المؤسسات الديمقراطية الوطنية والدولية وحكوماتها. إن عالمية المعلومات من هذه الرؤية تحتك بقيود المكان والحكومة الوطنية ومتطلباتهما، وتظهر الجامعة نتيجة لذلك أكثر تناغماً مع العولمة وفرصها من تكيفها مع حدودها الوطنية وقادتها المحليين.

وبالإضافة إلى الاهتمام بالجامعات النابع من التمويل الحكومي، ومن الوجهة القائلة بأن الجامعات تسهم بفاعلية في المميزات الاقتصادية الوطنية في إطار المنافسات الشديدة بالاقتصاد العالمي، ثمة عامل ثالث يمكن ملاحظته في كثير من المجتمعات المختلفة ألا وهو عدم رغبة المواطنين والمستهلكين والإعلاميين والسياسيين الديمقراطيين في تقبل القيمة الظاهرة لأعمال بعض الروابط المهنية واستقلالها، ففي العديد من الروابط المهنية للمهنيين المستقلين مثل: المحامين والأطباء والممولين، يتمتع أعضاؤها لفترة طويلة برخص فاعلة من الحكومة لتنظيم شؤونهم الخاصة، وفق أشكال قانونية ملزمة وموثوقة من البرلمانات والحكومات.

إن المخاوف المألوفة للمخاطر الناتجة عن العلم والتعقد المتنامي للمنظمات ساعد على إشعال مزيد من الحوارات العامة والمحاسبة لهذه المجموعات عن ذي قبل، وبينما نجحت الجامعات في مواجهة صدمات رئيسة مثل انخفاض

الرعاية الصحية، إلا أنها لم تستطع الهروب من الدعاوى المتزايدة للفحص الدقيق والمحاسبة، أما النمو المتزايد للدولة النظامية فإنه يؤثر بتزايد على التعليم العالي، ليس فقط في مجالات التأكد من الجودة، والمشاركة المجتمعية الكبيرة، والتمويل، وإنما أيضاً في الشعور بالضيق من الأفراد ومنظماتهم، التي حددت قوانينها الخاصة.

ومع ذلك فإن الجامعات لا تعترض دائماً على التوجهات التنظيمية الحكومية، وإنما لديها مهارة قانونية في دعم سلطات الحكومة عندما يتعلق الأمر بحماية مصالحها الخاصة، على سبيل المثال، فإن الجامعات التقليدية كانت قادرة على الإصرار على أن الروافد الجديدة لتوفير التعليم العالي سواء كانت خاصة أو شراكة أو حكومية، ينبغي أن تتوافق مع النماذج التقليدية في مجالات ضمان الجودة، والمنح الدراسية، وأن تعكس الحكومات هذه الشروط في اعتمادها الأكاديمي وإطارها التنظيمي، وهذا لا يعني أن هذه الأمور تمثل اهتمامات ذاتية، وإنما يعني أن هناك لوناً من الشك حول توفرها عندما يتصف المقدمون الجدد للتعليم العالي بانتشار ضيق، وبتكلفة منخفضة، وبقلة البحث العلمي أو عدم وجوده، وقلة أعضاء هيئة التدريس المتميزين، كما تشير هذه الأمور إلى أن الجامعات العامة يمكنها أن تنتفع أيضاً من الدولة النظامية حتى لو عاقت هذه الأمور تقديم الأشكال الإبداعية للتعليم العالي.

ومع ذلك فإن الجامعات نفسها تتخذ بعضَ من خصائص القطاع الخاص والمؤسسات الربحية، لا في أشكالها الإدارية فحسب؛ ففي عديد من الدول مثل: المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من مجتمعات السوق الحرة تصبح الجامعات كيانات وشركات، غير أنها لا تعبر عن تكتلات للأفراد الأكاديميين أو للمقررات الدراسية، ولكنها تمثل كيانات موحدة لها

مسؤوليات جماعية. وتدار الجامعات كما تدار المنظمات الحديثة، حتى لو ظلت مندمجة، وموحدة، وغير مستقرة، وناقدة أكثر من نظيراتها من مؤسسات القطاع الخاص، وكثير من أعضاء هيئة التدريس لا يمكنهم التأكيد - حتى ولو اعتقدوا ذلك - أن الإدارة التشاركية غير مناسبة للجامعات، أو أنهم يرغبون في أن يكون لديهم قادة ملتزمون وأكفاء إدارياً يسمحون لهم بالبحث أو التدريس دون كثير من الإزعاج.

إن هذه المشكلات وغيرها من التحديات نكشفها بالتفصيل في الفصول التالية، ورغم أن هناك مساهمين متعددين في تأليف هذا الكتاب، إلا أن فصوله قد كتبت في سياق الاجتماعات المتكررة للمؤلفين وفي إطار محاور موضوعها العام، وهذه الفصول ليست - ببساطة - مجموعة من المقالات، وإنما تهدف إلى تنسيق وجهة النظر نحو القضايا الأساسية التي تتضمن التوتر بين الدولة والجامعة، ليس فقط حول التمويل والأهداف الاجتماعية الرئيسة، وإنما أيضاً حول الاهتمامات الوطنية للحكومات، والاهتمامات العالمية التي تخص عدداً من الجامعات البارزة، ويبدو أن هناك نضالاً متزايداً في عدد من البلدان هذه الأيام ما بين فكرة سعي الدولة لتوجيه الجامعات نحو الأهداف الوطنية، وبين فكرة الجامعة كشركة أو منظمة تمويلية تدعم اهتماماتها التشاركية التعاونية الخاصة.

ليس واضحاً أن فكرة سياسات الدولة نحو الجامعات في مواجهة تحديات العولمة ستكون متشابهة، حيث إن الدليل متواضع الآن، فغالبية الدول ما زالت لديها تقاليد وطنية مختلفة، كما أنها لم تتحول كلها إلى النموذج الحر (الليبرالي)؛ لذا فإن استجابتها للعولمة وإدراكها لعلاقات الجامعة بالدولة لن تكون متماثلة، ولكن مع ذلك غالباً ما تكون سياسة هذه الدولة متحولة، وهذا الأمر ليس

واضحاً أمامنا بسبب عملية المجتمعات المعرفية لصناع السياسة والمستشارين في كيانات مثل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) التي تؤثر نسبياً في كل أعضاء الحكومات، ولأن التحديات التي تواجه هذه الدول ليست واضحة تماماً لدرجة تجعل التصورات المتاحة للحكومة محدودة جداً، خاصة مع فقدان الحكومات الوطنية لسيادتها في ظل العولمة، لا مع الشركات متعددة الجنسيات في المجال الاقتصادي فحسب، ولكن أيضاً مع نمو السيادة العالمية والإقليمية لموظفي الحكومة في المجال السياسي.

إن هدفنا توفير كتاب عن الجامعة المعاصرة يحلل هذه الأمور ويصل إلى من يعنيهم الأمر مباشرة، مثل الطالب والمعلم والباحث والمحلل السياسي والوزير والموظف، أو ببساطة إلى أولئك الذين يهتمون بالجامعة الحديثة؛ لذا فإن هذا الكتاب لا يسعى إلى مخاطبة المتخصصين فقط، لأن هذا سيبقي السر الأكاديمي خفياً ومثيراً للانتقاد والغموض الذي ساد لفترة طويلة جداً، ولكن الكتاب يخاطب الجمهور العريض في عدد من البلدان، والقيام بهذا الأمر بنجاح يتطلب أن يكون الكتاب مقارناً وحديثاً، لذا لم نركز على بيئة واحدة فقط، أو على مدى محدود من البلدان، ولكننا حاولنا أن نتناول مدى واسعاً وعالمياً من الدول، وبالطبع نحن نفحص مثل هذه الظاهرة (الجامعة التي تتخطى حدود المحلية أو الوطنية) سواء كانت جامعة خاصة، أو تشاركية، أو ربحية، أو وكالة من الوكالات التي تساعد على تكوين عالم بلا حدود في التعليم العالي، وتقييم دور الاتصالات وتقنية المعلومات في هذه التطورات، ونحن نسعى لتقدير الدور المتزايد للتعليم العالي كخدمة تجارية وتطبيقاتها في ظل منظمة التجارة العالمية (WTO)، والتوجه إلى التحرر الاقتصادي في إطار اتفاقيات الجات.

إن فهم هذه القضايا التي تواجه الجامعات المعاصرة يتطلب حساً بالتاريخ ومعرفة بالأسباب التي تقف وراء أصولها وتطوراتها اللاحقة، وفي الفصل الأول أشرنا إلى أن أغلب الجامعات في العالم الصناعي - على عكس المفاهيم والتصورات المألوفة عن البرج العاجي والفناء الأخضر - لا تعد ابتداعات القرون الوسطى، ولكنها تأسست في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين، وأن تاريخ هذه الجامعات يرتبط بقادة بناء الدول، وبالتصنيع، وبالعسكرية، وبالديمقراطية، ولهذا تنوعت نظم الجامعة خلال تطورها التاريخي، إن جامعات أوروبا وأمريكا والمملكة المتحدة، على سبيل المثال، توضح خصائص مختلفة ليس فقط في اتجاهاتها نحو فكرة الجامعة كخدمة عامة، أو مشروع خاص، وإنما تظهر الاختلافات أيضاً في علاقة الدولة بالجامعة، والاتجاهات نحو أهمية البحث العلمي وعلاقته بالتدريس والتعلم.

هناك مقارنة أكثر وضوحاً بين الجامعة في أوروبا وفي أمريكا في الفصل الثاني، كما تناولتها كينيث إدواردز، هناك اختلاف واضح يظهر في النقص النسبي للإدارة الحكومية أو الوطنية والتدخل في شؤون الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة مع الجامعات الأوروبية، وحيث توجد حكومة الولاية المحلية، فإن التمويل والتدخل كانا ضمن العوامل التي أنتجت نظاماً جماهيرياً متنوعاً من الجامعات الخاصة والحكومية، مع العثور على الأبحاث العلمية التي تتناول نظم القبول في إطار الطلب الاجتماعي أو إشباع رغبة الطبقات الخاصة.

إن نظام الجامعات القاري يرتبط بالدولة، ورغم أنه - كما أوضح إدواردز - غير متجانس، لكنه يبدو متوافقاً مع النموذج الأمريكي والبريطاني في ميله

نحو قوى السوق، ومن المثير للدهشة أن تصميم الدستور الاتحادي الأمريكي يجذب كثيراً من الدول الأوروبية التي لديها طموحات اتحادية لإنشاء نماذج أوربية ذات دلالة للتعليم العالي، كما يجذب الذين يرون نجاحاً في النمط الأمريكي للمستويات الحكومية ووظائفها، إن إعلان بولونيا عام ١٩٩٩م الصادر عن عدد من الحكومات الأوروبية ساعد على توفير أنظمة أكثر تجانساً للتعليم العالي الأوروبي من خلال المقررات الدراسية الطويلة، وإجراءات الاعتماد الأكاديمي ونشاطات ضمان الجودة، وآليات معادلة الساعات الدراسية المعتمدة، ومع ذلك فإن من غير المحتمل أن ترحب معظم الحكومات الوطنية أو الجامعات بالاتحادية القوية، خاصة أن الجامعات قد تضايقت كثيراً من التدخل البيروقراطي على المستويات الوطنية دون إبداء رغبة في التحول إلى نظام عالمي ترضى عنه.

هناك تحد جوهري لكل من الجامعات والدول الوطنية لازم ظهور العولمة، وفي الفصل الثالث نسعى إلى التعريف بماهية عمليات العولمة وكيفية اختلافها عن العالمية، خاصة أن الجامعات كانت لفترة طويلة هيئات عالمية الصيغة، وقد انعكست خصائص العالمية على طبيعة المعرفة ومصداقيتها لعدة قرون، وإن كان ذلك غير واضح بعد في منظمات العولمة الحالية في قطاع المال والأعمال.

إن الطبيعة المتغيرة لإنتاج المعرفة عبر شبكات المعلومات تساعد على انتشارها عبر الحدود وزودت الجامعات من خلال وظيفة البحث بخصائص منظمات العولمة، ومع ذلك يظل التعلم والتدريس - رغم نمو الاتصال العالمي وتقنية المعلومات التي ساعدت على تطوير عالم بلا حدود للتعلم الإلكتروني - محكوم بالحدود، مع أن هذا الأمر في طريق التغير، ولكننا غير متأكدين من كيفية تشغيل العولمة، ووصف مدى معرفتنا بالمؤشرات التي نحكم من خلالها

على عالمية أنظمة الجامعة، والفصل الثالث يسعى إلى مخاطبة هذه القضية، كما أنّ من غير الواضح تأثير العولمة على صناع القرار الوطني، وينادي هذا الفصل بمزيد من بذل الجهد في هذا المجال.

وفي الفصل الرابع يتم فحص واحدة من أكثر الخصائص تميزاً لعدد من السياسات في الأعوام الأخيرة، ألا وهي ما تعرف بالدولة النظامية Regulatory State وأثرها على التعليم العالي، إنها الهيئات التي تستهدف الإشراف والتنسيق بين اهتمامات حملة الأسهم في القطاعات الخاصة والتي أصبحت أكثر شيوعاً في الولايات المتحدة الأمريكية عنها في البلاد الأخرى، ومع ذلك فإن انحسار الملكية العامة للاقتصاد في المملكة المتحدة وفي مناطق أخرى ساعد على تطوير فكرة الدولة النظامية من خلال عدد من الوكالات المستقلة في خدمات المستهلكين في بلدان خارج الولايات المتحدة. إن نمو المساءلة الديمقراطية والشك الشائع حول التنظيم الذاتي الاحترافي، والنهم المتزايد للفضائح في وسائل الإعلام، كان من العوامل الأساسية وراء هذا التطور، ومع ذلك فإننا نعرف القليل عن عمليات التنظيم، والتحرر، وتعدد المبادئ التي تستند إليها هذه الأطر والهيئات، وأحياناً تصارعها، ويسعى الفصل الرابع، بالتالي، إلى مناقشة عدد من هذه المبادئ كما توجد في عولمة شركات الأعمال، ومناقشة مدى ملاءمتها لمؤسسات التعليم العالي، وتحليل هذه الأطر والمداخل والنتائج المتوقعة منها.

كما أن فكرة العولمة وتأثيراتها في أنظمة الجامعة تناقش خلال عدد من الفصول، حيث تناول مايكل جيبونز في الفصل الخامس فكرة العولمة كعملية تنافسية يمكن أن تظهر من أي ناحية أو دولة في مجال الأعمال، مما يثير استجابة التجديد لمواجهتها، وتعمل بدورها على إحياء التنافس العولمي، وهذا

ما جعل الجامعات عنصراً أساساً فاعلاً في تمكين الحكومات والشركات من التجديد والإبداع خلال انشغالها المتزايد مع غيرها من الكيانات الأخرى في شبكات أنشطة البحث العلمي، ودورها المتزايد في تطبيق وتسويق الأشكال التنافسية من البحوث العلمية، ويميز المؤلف بين المعرفة الناشئة عن البحوث التقليدية ونظيرتها الناشئة عن البحوث الإبداعية التي أفرزت معرفة أكثر عمقاً واتساعاً وارتباطاً بالمجتمع، وهذا يتطلب أن تكون معرفة متجددة عملياً واجتماعياً، ويطرح أسئلة مهمة أمام الجامعات عن تحديد دورها في هذه النماذج الجديدة. ويرى جيبونز أنَّ من المهم أن تتمسك الجامعة بإجراء البحوث التي تثير الوعي وترعى الصالح العام، وتستند إلى العمل الجماعي والفريقي، وتقلل من توجهها نحو البحوث الربحية التي تقوم بها المشاريع التجارية.

إن العولمة متواجدة بكثافة في مناقشة المنافع المتوقعة أكثر من ظهورها في الاختلاف المؤسسي في أنظمة الجامعات، وهي أمور عالجها الفصل السادس، وخاصة الورقة البيضاء الحديثة التي أصدرتها وزارة التربية والتعليم حول مستقبل التعليم العالي في إنجلترا، وغيرها من وثائق حكومة أستراليا، ومنها ورقة "التعليم العالي في مفترق الطرق"، التي ناقشت التنوع المؤسسي جزءًا من إنشاء جامعات عالمية توفر نموذجاً ناجحاً من التنوع المؤسسي يوفر أنواعاً مختلفة من الجامعات التي تلبي متطلبات الحراك السريع والمجتمع الحركي (الديناميكي) في زمن العولمة.

ومع ذلك فإن مثل هذه الأفكار غالباً ما تجرى معاكسةً لضغوط السوق والتمايز الطبقي لتشكيل المجتمع النخبوي الذي بدأ الآن يلقى استجابة واضحة في أنظمة الجامعات، كما أن هذه الأفكار أيضاً تميل إلى أن تجرى معاكسة لسياسات الحكومات نفسها رغم تنوع صور البلاغة التي تعرض بها

النظرية التنافسية الواقعية، التي تقدم تفسيراً تحليلياً لرغبة الجامعات الضعيفة والأقل مكانة لمضاهاة قادة السوق، وهذه الفجوة في القوة بين المعاهد والكليات في سوق ذاتية الإنتاج، أو في سوق تخضع لإدارة تعد عائقاً على المستوى المؤسسي لجهود الدولة الساعية إلى تحقيق اختلاف كبير في أنظمة الجامعات من خلال تركيز خاطئ على التباين المؤسسي، وتشجيع الإبداع التنافسي الحركي، خاصة في مجال التعلم والتدريس، وربما يقدم هذا الأمر حلاً أفضل لمشكلات التعليم العالي بطريقة تؤدي إلى مكافأة أكبر للجامعات المهتمة بوظيفة التعلم والتدريس، وفي النهاية فإن مثل هذا المدخل ربما يعطي الجامعة مكانة اجتماعية أفضل من النتائج المتوقعة فقط.

وفي الفصل السابع تقوم سفافا بجارنا صن باستقصاء فكرة التعليم العالي بلا حدود، خاصةً النمط الحديث المطروح من المقدمين الجدد للتعليم العالي، والذين غالباً ما يشكلون كيانات خاصة تسعى للربح، وتستخدم أسلوب العمل الجمعي وأحدث تقنيات المعلومات والاتصالات، وتتطلع باطراد للوصول إلى العالمية، ومع ذلك، تتجه تلك الكيانات إلى أن تكون جامعات تجارية، رغم اتساع المصادر البشرية في بعض الأقسام، ورغم تحالف الجامعات التقليدية ضدها، إلا أنها تحاول استكشاف أفضل الطرق لمد أنشطتها العالمية والتجارية. وهناك قضية مهمة تناقش في هذا الفصل، هي ترحيب الحكومات الوطنية بالروافد الجديدة، في العالم كله، لا في أجزاء العالم المتطور فقط؛ وذلك لأنها تساعد في زيادة فرص التعليم العالي دون الضغوط على الميزانيات العامة، وهي توفر تحدياً كبيرًا للجامعات التقليدية، في إطار الصورة التي تظهر بها من التنافس والتعاون، ويقترح المؤلف سيناريوهات مستقبلية محتملة في سباق اتفاقيات (الجات) للخصائص التي تميز سيادة هذين المبدأين.

وينظر يوني ريان في الفصل الثامن (الختامي) إلى التغيرات عامةً في وظيفة التدريس والتعليم في عصر العولمة، وتعرض المؤلفة تحليلاً مصغرًا لتأثير العولمة في الجامعات غير ما تطرقت إليه الفصول الأخرى، حيث استقصت عن قرب التطبيقات التربوية لعمليات العولمة. إن التحرك الاجتماعي العالمي للطلبة، جنباً إلى جنب مع الخصائص العامة للعدد الكبير من الطلاب بالجامعات المعاصرة، ساعد على تغير الفرضيات والمداخل والتعريفات الخاصة بالدور الأكاديمي بشكل مثير، كما أن نتائج المعلومات الجديدة وتقنية الاتصالات الخاصة بممارسات التعلم قد اكتشفت أيضاً، واقترح ريان أن تطبيقاتها لن تعيقها الاتجاهات الأكاديمية للمعارضين الذين يتمتعون بالحماية، ولكن التطبيق الإيجابي سوف يتسع انتشاره عما تشير إليه نتائج الأبحاث المسحية التقليدية، وأن التقنيات الجديدة عادة ما تكون متضمنة في العدد المحدود من الهياكل المؤسسية.

وختاماً، يتفق كل المؤلفين على أن الجامعة في عصر العولمة تعد واحدة من أهم المؤسسات وأكثرها روعةً، ولكن كثيراً من المتغيرات التي تحدث في أنظمة التعليم العالي بوضوح في كل مكان، تتطلب مزيداً من الأبحاث المكثفة، وكثيراً من التحليل السياسي الأكثر تعقيداً عما هو متاح حالياً، ونأمل أن يساعد هذا الكتاب في استمرار هذا النقاش والحوار.

روجر كنج وآخرون

الفصل الأول

الجامعة المعاصرة

روجر كنج

تمهيـد:

هناك قصة طويلة يفخر بها رؤساء الجامعات في محاولة تفسيرهم خلفية الجامعة الحديثة للجماهير، وهي تشير إلى أن الثمانين مؤسسة التي استمرت من العصور الوسطى إلى الوقت المعاصر كان منها (٦٠) جامعة، أما بقية الكيانات الأخرى فقد ظلت تابعة للكنيسة الكاثوليكية والملكية البريطانية، وتتنوع الدروس المستقاة من هذه القصة، وعادة ما يعتمد هذا الاختلاف على اتجاه مدير الجامعة، ونوع الجامعة التي يترأسها، واحتمال مكونات جمهورها.

إن بعض الناس يرون أن العبرة المستقاة من هذه القصة تتمثل في أن الجامعات قادرة على التكيف، ومقاومة الضغوط، وفي بعض الأحيان تمتلك رؤية تسبق الأحداث، وأنها تعلو سلطة الحكومة، وبعضهم الآخر يستنتج أن من الصعب إبطال مفعول الأثر القديم كما يتخيله أي شخص، وأن جذب الجامعات نحو العالم الحديث سيأخذ مجهودات خارقة.

الجامعة في عصر العولمة:

ومع ذلك فإن القصة مضللة، إذ إن أغلب الجامعات لا تعود جذورها إلى العصور الوسطى، ولكنها تأسست في أواخر القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين، كما أن تاريخها يعكس اهتمام الصناعة، وتشكُّل الدول القومية، وظهور الديمقراطية، وخصائص العالم الأكثر حداثة، وانتقادات ما بعد الحداثة لمزاعم سلطة المعرفة، وأيضاً القضايا التي تحيط بالعولمة.

ومما لا شك فيه أن أصل كلمة (جامعة) ترجع إلى القرن الخامس عشر الميلادي، وهي تشير إلى تكتل من الكيانات المندمجة أو المتحدة، ومن ضمنها النقابات. إن جامعة مثل بولونيا تعود على الأقل إلى القرن الحادي عشر، كما

أن الأصول الروحية المبكرة للجامعات القديمة وجامعات العصور الوسطى، مثل أكسفورد وكمبريدج ما تزال موجودة في بعض العروض المسرحية، والممارسات الحالية، ومن ضمنها التأثير المثابر للزملاء والكليات، ونفور أعضاء هيئة التدريس من القيود التنفيذية لمديري الجامعات، وأساتذة الكراسي، كما توجد في أي مكان.

ولكن الجامعة عادة ما ينظر إليها في أفضل صورة لها على أنها ابتكار عادل للحداثة، وبخصوصية أكثر على أنها أصول للديمقراطية والدولة الوطنية ونظراً لاختلاف تلك الأصول من قطر لآخر، فإن الاختلافات التاريخية التراجيدية تظهر أيضاً في أنظمة الجامعة، وحتى الآن تواجه الجامعات مشكلات متزايدة متشابهة سواء في القارة الأوربية، أو المملكة المتحدة، أو الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ تأخذ نماذج مهمة ولكنها ليست شاملة، وتعرض خصائص مختلفة في أنظمة التعليم العالي والثقافة، ليس فقط في اتجاهاتها التي ترجع إلى عدة سنوات نحو فكرة الجامعة للخدمة عامة أو لمشروع خاص، بل تشكل الآراء نحو العلاقة المناسبة للجامعات مع دولها المركزية.

هناك قضية أساسية للفصول الموجودة في هذا الكتاب تتعلق بانخفاض سيادة وتأثير الدولة الوطنية بنمو التشريعات الدولية مع العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي والتي تعلن عن نهاية فكرة الجامعة، أو عن تحولها العميق، وعندما تفقد الدولة الوطنية قدرتها على التأثير المباشر في سيادة التمويل، فإن الجامعات التي تعمل على أساس أنها كيانات تجارية مستقلة على المستوى العالمي سوف تواصل ما تراه ميزة لها في الكيان الاقتصادي، وهنا يصعب على إدارة الجامعة تحقيق مصالح الدولة، وبعبارة أخرى هل من الممكن - كما شاهدنا في عالم الأعمال - للحكومات أن تأخذ المزيد من الأنشطة الاقتصادية الناجحة لجامعاتها المتحولة المستقلة؛ لمساعدتها على الممارسات التي تقوم بها السلطة العامة لخدمة الأهداف الاجتماعية للدولة؟

إن هذه الأمور ذات صلة بالموضوع، فبما أن التمويل الحكومي أو العام في الموازنات الكلية للعديد من الجامعات في المملكة المتحدة أو أستراليا، والتي كانت مرتفعة جداً قد استمر في الانخفاض، بمقارنته مع ما هو مشتق من المصادر التجارية تعد الآن أقل بحوالي ٥٠٪ مما يدفعه الطلبة في الجامعات الخاصة في كلا البلدين، بل أكثر من هذا فإن بعض الخدمات التقليدية التي كانت تقدمها جامعات هاتين الدولتين وسلطة الجامعة بهما تواجه تحديات كثيرة، كما أن فكرة الجامعة كمستودع ضروري ووحيد للمعرفة المتفردة، الناتجة عن المجتمعات الفكرية والعلمية القوية، والملتزمة بالمناهج المناسبة المعترف بها، وذات السيادة قد تقوضت إلى جانب عدم الاهتمام الاجتماعي والشخصي للممارسين بالانتقادات الموجهة من بعض المحدثين لقضايا المعرفة العالمية، ومزاعمها المعاكسة للاحتمالية الجوهرية ونظرية البناء الاجتماعي، لما يعد علمياً وموضوعياً في توليد الحقيقة، وأكثر من ذلك - كما جادل (مايكل جيبونز) في الفصل الخامس من هذا الكتاب - لا بد أن يكون العالم مرتبطاً اجتماعياً ومستهدفاً القبول المعاصر، بينما نمو إنتاج المعرفة وتوزيعها وتطبيقاتها التقنية تحدث عالمياً على مستوى أعلى من مستوى الجامعة.

إن تحقيق فهم أفضل لهذه الاتجاهات يتطلب بالضرورة استقصاء تاريخ أنظمة الجامعة لكي نفهم أصولها، ومن المشكوك فيه أن نعثر على أية دولة هذه الأيام ذات حجم معتدل من السكان لا تمتلك بعض الجامعات، أو لا تعتبر الجامعات دلالة على التطور والارتقاء الوطني، ولكن لماذا يكون الأمر هكذا؟ ما الوظائف التي تؤديها الجامعات؟ وما طبيعة علاقاتها مع الدولة الوطنية الناشئة التي سمحت لها بالوصول إلى هذه المكانة؟ أو التي ما زالت تتوفر لها إلى اليوم؟ وهل من المحتمل أن يستمر هذا الأمر؟

١/١ أصول الجامعة الحديثة:

إن البدايات الأولى لما يمكن أن نعتبره الجامعة المعاصرة يوجد في العديد من الجامعات الأوروبية، إن نمو الجامعات الأوربية، والنشاط الدراسي المنتظم بشكل عام منذ حوالي القرن الثاني عشر الميلادي قاد إلى انفجار التفكير العلمي في القرن السادس عشر الذي تم في غياب الفكرة القائلة بأن الجامعة انشغلت فقط بفحص الفكر الحر، وهذا الأمر غير مثير للدهشة في إطار الأصول الروحية للغايات الأولى في التركيز على نقل الحقيقة الثابتة وكشف حقيقة الظواهر الطبيعية والاجتماعية التي اعتبرت عادية أمام الحداثة، وبدأت الجامعات تتخذ أغراضاً اجتماعية أخرى أكثر اتساعاً من مجرد النشاط الفكري.

وفي دول القارة الأوروبية - ومنها دول شبه جزيرة إسكندينافيا عند بداية تأسيس الدولة في السويد والنرويج - طلبت من الجامعات أن تمدها بالأشخاص المؤهلين للوفاء بالاحتياجات المتنامية للوظائف الحكومية، وخاصة المتدربين في مجال الإدارة والتشريع (Torstendahl, 1993).

وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر بدا واضحاً أنَّ من المحتمل أن نعثر على الأكاديميين والمبدعين من خارج الجامعة كما في داخلها، فالمقررات الدراسية المختلفة شكلت أنفسهم داخل عوالم حية، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات لم يسعوا إلى أن يفصلوا أنفسهم عن أعمالهم اليومية وعن الأشخاص المتعلمين الآخرين، وأكثر من ذلك فإن المتعلم ذاتياً انتقل بحرية داخل الجامعة وشارك تماماً ضمن العمل العلمي والبحثي لبلدان أوروبا المختلفة، إن عوائق التصديق الرسمي على الأوراق للدخول في المجالات

الأكاديمية، ما زال ظاهراً، لكنها لم تستجب تماماً للأشكال القانونية أو البيروقراطية من الدول أو المنظمات الأخرى التي وصفها (Weber, 1968) بأنها تتحدى عدم الإتقان بسبب تفوقها في الكفاءة والفاعلية.

وعلى أي حال، خلال هذا الوقت أصبحت الدولة الوطنية (القومية) أكثر وضوحاً حول نوع المهارات المتخصصة المطلوبة لتشغيل إداراتها المتنامية وأشكالها المتسعة من التدخل الاجتماعي، وتطورت علاقة وثيقة بين الحكام والجامعة ساعدت على تحديد رؤية مشتركة تفيد أن الجامعات لديها خبرة علمية في تعليم الموظفين العامين، وفي بعض الحالات كانت الدول نشطة في تأسيس جامعات إقليمية إضافية لتوفير الفهم النظري الضروري لمواكبة التعقيد المتزايد في حالة الدولة، وبعد تطبيق التعليم الجامعي شعر قادة الدول أنه يمكن تطوير تطبيقٍ عمليٍّ ثانٍ هو التدريب أثناء العمل، أو داخل مكان العمل نفسه، واستخدم هذا النمط الحديث في إطار شروط الجامعة والتزامات المعاهد المتخصصة، وبالتالي ظهر مجال جديد متسع يركز على النظرية، وعلى الخصائص النسبية التي تميز الجامعات عن الأشكال الأخرى من التعليم المتخصص والتدريب.

ومع نهضة جامعات البحث الألمانية في القرن التاسع عشر الميلادي أضيفت وظيفة مهمة للجامعة تتعلق بتوليد المعرفة إلى جانب التعليم وإعداد القوى العاملة المتعلمة، وهذا الأنموذج الذي تعهدت فيه الجامعة بالبحث والتدريس كان له تأثير عاملي واسع مع بداية القرن العشرين، ليس من خلال انتشاره الواسع في الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، وإنما أيضاً لأن تطبيق التدريس والبحث كان مختلفاً تماماً في العديد من الدول الأوروبية، وربما كانا يعملان بمعزل بعضهما عن بعض.

أما بالنسبة للمملكة المتحدة فإن تطور وظيفة البحث العلمي كان بطيئاً، ومرتبطاً بالتحديث، ونقل المعرفة للطلبة، أكثر من توليد المعرفة الجديدة من أجل ذاتها وعقلانيتها، وبدلاً من وجود وظيفتين للجامعة إحداهما للتدريس والأخرى للبحث، اتحدت هاتان الوظيفتان معاً متفاعلتين، ومع نمو التفكير العلمي والتنظيمي الذاتي للمجتمعات الفكرية جاءت الدعوة إلى صياغة المناهج وتشريع الإجراءات، وأصبحت الاستقلالية والحرية الأكاديمية داخل المؤسسات الجامعية شرطاً ضرورياً للتقدم العلمي والصناعي والعسكري، ويُعد هذا تأكيداً على أن الحكومات الوطنية وقعت تحت ضغوط متزايدة يصعب مقاومتها من أجل التنافس العالمي وتحسين مستوى الرفاهية.

هناك اتفاق ضمني - وإن لم يكن رسمياً - بأن الجامعات تمتلك أشكالاً متميزة نسبياً من الاستقلالية التعاونية، طالما توفر العاملون المؤهلون، وأشكالاً من المعرفة الجديدة التي يسهل تطبيقها وتسهم في النجاح الاقتصادي والعسكري للدولة، ومع ذلك يختلف مدى هذه الاستقلالية بين الدول، فهي ملحوظة في المملكة المتحدة، بينما في القارة الأوروبية لم تكن كذلك حيث ارتبطت أفكار الخدمة العامة في الدول القومية بالجامعات، ونظرت إلى أعضاء هيئة التدريس على أنهم موظفون عامون بالدولة، ومع ذلك ظهرت في أغلب الأحيان انتقادات الأكاديميين والطلاب للترتيبات الاجتماعية والسياسية التي يمكن استغلالها من قِبل القادة طالما أن الجامعات لا تدعم نفسها ذاتياً، وتعتمد على الإنفاق الحكومي عموماً، ورغم أن مستويات هذا الاعتماد قد تنوعت في البلدان المختلفة، فإن مثل هذه الميول نحو التغيير الجذري يمكن أن تعد سهلة الإدارة من قِبل الدولة.

وبالطبع فإن الاستقلال المؤسسي والحرية الأكاديمية ليسا متشابهين بالضرورة، وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين إصلاحات في الأنظمة

الجامعية في العديد من البلدان لدعم الاستقلالية التعاونية للجامعة، ولكنها زادت من تنوع الرقابة الإدارية وأشكال الرقابة الخارجية الأخرى على الممارسات العلمية للأكاديميين، وبغض النظر عما إذا كانت الأنظمة مركزية (مع أشكال أقوى من محاسبة الدولة، وتقويمها للتغلب على القوى المحلية للأساتذة والمواد الدراسية والزملاء)، أو غير مركزية (مع الوظائف والمسؤوليات المفوضة من الحكومة لتحفيز التنافس المؤسسي)، إلا أن المصطلحات التنفيذية أصبحت أكثر تسلطاً.

وفي منتصف القرن العشرين، فإن وجهة النظر الخاصة بضرورة حرية العلم، وجدت أكثر تعبيراتها النظرية الواضحة في عمل (Poper, 1945)، الذي ربط شروط ضرورتها بفكرة الحرية السياسية والديمقراطية السائدة في المجتمع عامةً بالمقارنة مع تحكم الشمولية في روسيا، إن الحرية الفكرية في هذا السياق تمارس بصعوبة، إذ لا يمكن أن تحدث في فراغ ذاتي، أو أن تمارس ضمن حدود كبت سياسي ومجتمعي واسعين، إن طبيعة وهيكل المعرفة العلمية التي تتصف بقابليتها للتنفيذ والتعديل، وبأنها مؤقتة وغير مؤكدة ترتبط بالمجتمع المفتوح والديمقراطية الحرة.

ومع ذلك فإن التزمت ومقاومة التغير تم العثور عليها داخل الجامعة وخارجها، ولهذا السبب أصبح الأكاديميون في بروسيا (ألمانيا) في القرن التاسع عشر موظفين عامين بالدولة بهدف جعلهم أحراراً نسبياً من الشروط والتدرج الوظيفي للأساتذة، وكان هذا نقلة نوعية عكست وجهة النظر الحميدة للدولة في القارة الأوروبية أداة اجتماعية محايدة هادفة للنفع العام، بالمقارنة مع الشك الكبير نحو الدولة، الموجود في النظام ذي الطابع السوقي بالولايات المتحدة، وبدرجة أقل في المملكة المتحدة، وفي العقود الأخيرة ظهرت مجموعة

من العلاقات الشخصية غير الرسمية تتسم بالمحادثات الاجتماعية بين قادة الجامعات وأعضاء المؤسسات الحكومية الأخرى، بدلاً من المناقشات الرسمية المتسمة بالتبعية، وقد عكس هذا الأمر الأيديولوجية السائدة في الدول الصغيرة ذات التنظيم الذاتي، والنمط الرئيس لرجال الأعمال كشكل من أشكال الدفاع عن الديمقراطية التي استغلت الثوابت الثقافية والضوابط الاجتماعية المعقدة في نموذج العصر الفيكتوري لسلوكيات الرجل المهذب (Moran, 2003).

وفي عدد من أنظمة الجامعة المتطورة في قارة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ظهر أن الجامعات في الأعوام الأولى من القرن العشرين تساعد بشكل متزايد في تأسيس ترابط للنخبة وتنمية حس أكبر بالوطنية (رغم كونه ثقافياً) كجزء من التماسك الاجتماعي، وساعد ذلك على انتشار المهارات الضرورية للأمان والازدهار في الاقتصاديات التنافسية وأنظمة الدولة في العالم، ونتيجة لذلك تمتعت الجامعات بمكانة عالمية، ونظر إليها على أنها تُعلم النخبة الاجتماعية والفكرية للمجتمع، ومع ذلك لم تحتكر توفير كل المهارات الجديدة المطلوبة لتوسيع المجتمعات الصناعية، فالتعليم المهني في بعض المهن النامية مثل الهندسة والمحاسبة، على سبيل المثال، بدأ عموماً خارج الجامعات في المدارس والمعاهد المتخصصة، إلا أنه كان ملمحاً من التطلعات الاجتماعية للمهن الاحترافية الجديدة التي يجب أن يتم تعليمها والتدريب عليها داخل الجامعات.

ومثل المنظمات الأخرى أفرزت الجامعات شخصيات تعاونية، وأصبحت أكثر من تراكم مهني احترافي لأعضائها المنفردين، مثل الأساتذة، ففي المملكة المتحدة والولايات المتحدة كانت الجامعات مؤسسات واضحة للعمالة المتعاونة مع العلماء وغيرهم من المنظرين في دورهم كمعلمين خاصةً، وكان عليهم أن

يعملوا على التوفيق بين ولائهم والتزامهم نحو صاحب العمل ومؤسساتهم مهما كان طفيفاً، مع تحول منضبط ومتزايد ومتسع في الهوية.

وقد احتكت الميول العالمية للفكر العقلي والعلمي باستمرار بحدود القيود الخاصة بتشغيل المنظمات والدول، ومع ذلك ليس من المستحيل أو من الصعب أن نميز العلاقة الضرورية بين الجامعات والولاية أو الدولة القائمة على الاستقلال والتنظيم الذاتي، وتحديد الظروف الضرورية للتقدم العلمي، لأن هذه العلاقات قد تنوعت بين البلاد على مر الزمن، وفي النظام القاري الأوربي يوجد التزام كبير نحو فكرة الجامعة التي توفر الخدمة العامة، وتطلب تمويلاً وطنياً كثيفاً، وتوظف الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس كموظفين عامين، بينما سيطر نظام السوق في الولايات المحلية بالولايات المتحدة الأمريكية، أما في المملكة المتحدة فنجد شكلاً من الوسطية مع تقليد قوي نحو المشروعات الخاصة، والعلاقات الحميمة بين النخبة الوطنية عقب الحرب العالمية الثانية، بسبب كثافة تمويل الحكومة المركزية، وتدخل الدولة المصحوب بأشكال متزايدة من سياسة السوق والممارسات الموجهة نحو العملاء، وسيكون من المفيد أن نناقش هذه الأنماط الثلاثة بتفصيل تاريخي.

٢/١ النموذج القاري الأوروبي:

ظهرت الجامعة الحديثة التي تهتم بوظيفتي البحث والتدريس في أوروبا خلال القرن التاسع عشر (Wittrock, 1993)، ولعل أهم خصائصها التي لوحظت في الدولة الألمانية الجديدة عام (١٨٧٠م) هي في وجهة النظر القائلة إن المعرفة هي نتاج البحث والاستكشاف، وهي وظيفة جوهرية للجامعة التي لا تقتصر وظيفتها على نقل المعرفة من خلال التدريس إلى الأجيال القادمة، إن الأصول المبكرة للجامعات في أوروبا اهتمت باكتشاف النصوص القديمة

والروايات، أكثر من اهتمامها باختبار صحة الافتراضات، اعتماداً على الاستقصاء النقدي الذي يسهل تحديه وتغييره، أما التطور اللاحق للتفكير التنويري مع تطبيق الطرق العقلانية فقد دعم من فكرة الجامعة بوصفها صرحاً للعلم ومعززةً للإدراك بشكل موسع.

إن تطور البحث الأساس في الجامعات كان الخطوة المنطقية التالية في تطوير الأفكار العقلانية والوظائف، لذا اتجهت الجامعات في قارة أوروبا عامة، وفي ألمانيا خاصة، بتزايد نحو البحث بوصفه النشاط الأساس للجامعة، وهذه الأفكار أثرت في عدد من الباحثين الأمريكيين خاصةً، مثل (Veblen, 1962) الذي كتب في بداية القرن العشرين إن "التدريس لطلبة البكالوريوس في الجامعة باهتٍ وغير ممتع بالمقارنة مع وظيفة البحث العلمي ذات الإثارة والقيمة الاجتماعية".

إن التقليد الأوروبي كان أيضاً أكثر تراخياً حول العلاقة الضرورية المزعومة بين البحث والتدريس، لكنه لم يتراجع عن الوجهة التي ترى إمكانية تطبيقها في معاهدة مختلفة، فالمملكة المتحدة كانت تعتقد بضرورة التفاعل بين التدريس والبحث العلمي في الجامعات، ولكن هذه الضرورة لم تنتشر عبر القنال الإنجليزي، حيث ظلت الرؤية الأوروبية ترى أن البحث العلمي يتم بسهولة ودون خسارة من خلال المتخصصين في مراكز البحوث لخدمة متطلبات المعرفة الموسعة التي تتطلبها الدولة.

وعلى العكس من ذلك فقد ارتبط البحث العلمي في المملكة المتحدة بوجهة النظر القائلة بأنه مهم لأنه ينعش التدريس بدلاً من تبريره بوصفه نشاطاً مهماً في حد ذاته، إذ إن التدريس الحديث استفاد من صلته الوثيقة بالبحث

الإبداعي، فالتدريس وظيفة جامعية أولية لتدريب الصفوة ونقل ثقافتهم، بينما البحث يكمن في الحيرة وإفساد العادات والشرائع، إضافة إلى أنه موجه للصناعة (Newman, 1996)، وقد تساءل أحد المشهورين في العصر الفيكتوري لماذا تحاول الجامعات أن تقبل عدداً كبيراً من الطلبة لو أن وظيفتها تنحصر في القيام بالأبحاث؟

وفي فرنسا ظهر الاختلاف الرئيس عن النموذج القاري في إعداد وتأهيل القيادات العليا خارج الجامعة، أي في الكيانات والمؤسسات والمدارس العليا في القرن التاسع عشر، التي سعت إلى تدريب الإداريين المتميزين وتأهيلهم، خاصة عقب الثورة الفرنسية، لأن التعليم والتدريب الخاص بالإدارة والنخبة العلمية تم خارج الجامعات بعيداً عن رجال الدين، وتم في المنظمات الحديثة.

ومع ذلك، فإن المتطلبات الوطنية لقيادات اقتصادية وحكومية ظلت أقل جاذبية في أهداف الجامعة، وإن كانت بعض الأفكار الأولية حولها - وعلى وجه الخصوص في بروسيا - في أعمال المنظرين من أمثال (هامبولدت - كانط - هيجل - فيبر) الذين كانوا وراء تطور جامعة برلين في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، وقد أثمرت الفلسفة الألمانية المثالية في تجنب المهنية العقيمة بالتعليم الجامعي لصالح الإنسانيات، والاعتراف بقوة الصلة بين التدريس والبحث، وبعد نمو قوة المنطق النقدي في التفكير والقدرات العامة للذهن، من أهم التطورات النشطة للتقدم الفكري والحضاري، وأنها أكثر أهمية من اكتساب المهارات والتخصصات المتميزة، وساعد هذا على ظهور مفهوم الوطنية في ألمانيا الجديدة في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر.

ومع ذلك، وبتناقض، تميزت الجامعات الألمانية بمجموعة متعارضة مع خصائص الفلسفة المثالية الإنسانية، وأصبحت معروفة في العالم، وعلى وجه

الخصوص في أمريكا، بتخصصها العلمي المنضبط، وبالتركيز على البحث العلمي، وعلى التعليم في الدراسات العليا بدلاً من التدريس الجامعي في مرحلة البكالوريوس، وكما في أجزاء أخرى من أوروبا فإن تطور الجامعات التي تتجه نحو البحث العلمي كان امتداداً لتأسيس الدولة القومية، واحتياجها المتزايد للهوية الوطنية، وإلى أشكال جديدة من المعرفة التطبيقية، وخلال القرن العشرين، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، صار ينظر إلى العلم على أنه مصدر الثروة والسلطة والتوسع.

ورغم أن الجامعة الموجهة نحو التخصيص والمدفوعة بالأبحاث العلمية تتناقض مع المثالية الإنسانية، إلا أنه من المثير للجدل أن المزاعم السابقة للحرية الأكاديمية للمثاليين الألمان أمثال هامبولدت وكانط هي التي ساعدت في توليد الفراغ المؤسسي والحرية لحماية التخصصات العلمية المتزايدة، كما أثبتت المثالية أنها أقل تأثيراً من الهيكل المعرفي ونظرية المعرفة، وقد وفرت تبريراً تنظيمياً حقيقياً للحرية العلمية، وساعدت في تحفيز نمو الجامعة الحديثة، وكما لاحظ (Wittrock, 1993) فإن أثر الفلسفة المثالية الألمانية لم يتمثل في الحفاظ على المفهوم الخاص بالمجادلة العلمية المناسبة، ولكن في خلق سياقات مؤسسية مستقلة ساعدت على ظهور الجامعة التي تنتج المعرفة، ويرى عدد من الباحثين أن التحليل المنطقي النهائي للجامعة يمكن أن يرجع إلى المثاليين الألمان مقارنة مع الأشكال الأخرى من توفير التعليم، كما تظل الجامعة مكاناً للنقاش الانتقادي الحر غير المقيد.

١/٣ النموذج الأمريكي (نموذج السوق):

من الشائع ملاحظة أن أمريكا مجتمع السوق الحر الذي يحتاج إلى حكومة مركزية ضعيفة، ويمكن أن نشاهد هذا الأمر في نظامها للتعليم العالي، الذي

اختلف منذ البداية عن كل من المؤسسات الإنجليزية من جوانب عديدة، وعن النموذج القاري (رغم التأثر اللاحق بجامعات البحث الألمانية)، ومبدئياً لاحظ (Keohan, 2000) أن مؤسسات التعليم العالي التي أسسها في القرن السابع عشر مهاجرون بريطانيون شابهت المؤسسات التي أسست في وطنهم، ومع تشكيل الدولة القومية في أماكن أخرى كانت المستعمرات أيضاً في حاجة إلى الأشخاص المدربين والمتعلمين لخدمة احتياجات الإدارة الاستعمارية، إن الجامعات الأولى في أمريكا مثل جامعة هارفارد، وجامعة ويليام، وجامعة ماري، التي كانت لها قوة منح الدرجات العلمية، كانت لها المباني المعمارية والقسم الداخلي نفسيهما بجامعتي أكسفورد وكامبريدج، وكان المنهج أكثر تركيزاً على التعليم الحر مدعوماً بالمكتبات في زمان ومكان لم تتح فيه مصادر أخرى للمعرفة.

كان للإرث الاستعماري على الأقل نتيجتان متميزتان: أولهما: أن كل مستعمرة، وبالتالي كل ولاية محلية، كان لها السلطة والاعتزاز داخل كلياتها الخاصة التي ظلت مستمرة على مقاومتها لأي تأثير من التدخل الفيدرالي القوي، وثانيهما: أن أي فكرة للجامعة الوطنية المنفردة لم تُتَرَكْ عنها في الواقع، بل ظهر بدلاً منها التوجه - كما في المجتمع عامةً - نحو التعدد، والالتزام بالتنوع المؤسسي المتناسب مع المجتمع السريع التغير وإشباع احتياجات المهاجرين، وقد شعرت مجتمعات محلية متعددة بأن لديها متطلبات مختلفة يمكن أن تلبيها مؤسسات متنوعة، ولكن مؤسسات التعليم العالي أياً كان نمطها تعد ضرورة اقتصادية.

يلاحظ من دون دهشة ضمن هذه المؤسسات في سياق بداياتها المبكرة، أن النماذج الدستورية المشتقة من كل مكان مثل سلطة أساتذة الكراسي (النموذج القاري)، أو ديمقراطية زملاء الجامعة (نموذج اكسفورد وكامبريدج) هي التي

تجذب الاهتمام، ومع ذلك، فإن افتقاد الأكاديمي رفيع المقام الذي يحكم جميع هذه التصميمات قد مهدّ الطريق إلى ظهور أنموذج جديد يعتمد على السلطة القوية التي يدعمها أعضاء مجلس الإدارة واللجان بتمثيل محلي وخارجي، وفي الوقت الذي وصف فيه هذا النموذج بالجاذبية التي مارستها الأساليب القيادية والتنفيذية لرجال الأعمال بالجامعات الأمريكية في القرن العشرين، وعززها اعتماد هذه الجامعات على المنح، والرسوم التي يدفعها الطلبة، والعلاقات الوثيقة التي تولدت مع تلك المؤسسات.

وعلى عكس أوروبا، فإن رؤساء الجامعات والكليات هم أعضاء المهن المستقلة وليسوا من الموظفين العموميين، وربما أسهم هذا الأمر في التجديدات والمشروعات التي ميزت الأسلوب الأمريكي بصلاته ووظائفه المتعددة وعلاقاته الاجتماعية الواسعة، وتضمن هذا الأمر اعتناقاً للدراسات والتخصصات الجديدة التي اتسمت بجانب تطبيقي متميز مثل الهندسة وإنتاج الغذاء، والتي ساعدت على تأكيد أن الجامعات تمتلك حساسية واسعة بالالتزام نحو المجتمع بأكمله وليس بالاستقصاء المعرفي بمفرده.

وعقب الحرب العالمية الثانية، ساعد صدور وثيقة (G1) العديد من المحاربين القدماء على الالتحاق بالكليات، كما ساعدت على تشكيل قواعد عامة مناسبة حول من يذهب إلى الجامعة وفي أي عمر، وكما هو الحال في أقطار أخرى فإن الحاجة إلى أشخاص متعلمين، والاكتشاف العلمي المستمر، والتطبيق الذي جلبه التدخل الحكومي الفيدرالي في شكل معونة للطلبة الفقراء، ورعاية البحث والتطوير كان غالباً بدواعٍ عسكرية مثل تكثيف الحرب الباردة في الستينات، ولكن عندما يتعلق الأمر بالتثقيف وتدريس الطلبة وتعليمهم في مرحلة البكالوريوس، كان التدخل في جانب الطلب على التعليم

من خلال الدعم المالي للطلبة بدلاً من الإمداد المباشر للمؤسسات التعليمية، ودعم الطلبة كمستهلكين للتعليم العالي وفقاً للمدخل الأمريكي.

ومع ذلك فإن نمو التمويل الفيدرالي، ربما يكون عاملاً مساعداً في تقييد مستويات التنوع المؤسسي بالولايات المتحدة، وتحفيز التوفيق بين قطاعي الجامعات العامة والخاصة.

وحالياً تعتمد الجامعات الخاصة اعتماداً أكثر من ذي قبل على الأموال العامة، وبينما يتم تشجيع المؤسسات العامة على توسيع أنشطتها الخيرية من أجل توفير الدخل، ومع ذلك ظل الاتجاه القوي نحو العمل الخيري، معترفاً به لدى جامعتي هارفارد وبيل اللتين لهما شهرة عالمية، واستمرت جامعات القمة في توفير الوسائل الملائمة التي يتم من خلالها تنشئة الطلبة وتعليمهم من أجل تنمية الثقة بالنفس، والملامح الشخصية الملائمة للنخبة.

ويتميز النظام الأمريكي للتعليم العالي منذ البداية بتوجهه نحو فلسفة السوق (العرض والطلب) والإعداد للمناصب القيادية المؤقتة، ومتطلبات الكليات والمعاهد للاستجابة بشكل مناسب مع هذه الأسواق، وعلى عكس المملكة المتحدة ودول أوروبا لا توجد حكومة مركزية في أمريكا، ولا يوجد توجه لإنشاء هيئة دينية ترغب في الحفاظ على تأثيرها في التعليم العالي الخاص، أو حماية مصدرها بتوفير رجال الدين المؤهلين من خلال الهبات للجامعات، لذا مثّلت الحرية - وإن كانت غير آمنة في بعض الحالات - وصفاً دقيقاً لأغلب الكليات والجامعات في النموذج الأمريكي، مع الاستجابة للسوق في ظل الرغبة المتنامية في التعليم العالي من المهاجرين الذين لديهم الطموح ويمتلكون الاستعداد الأكاديمي لدخول الجامعات، وهذا يعني أن الفكرة القائلة أن للدرجات معايير يسهل مقارنتها، وهو الزعم الذي انتشر بقوة بالمملكة المتحدة، لن يتحقق في الواقع.

إن صيانة معيار عالٍ شائع، في ظل غياب التمويل العام وشبكة آمنة من النوع الذي تنشره الجامعات في المملكة المتحدة، تعني أن العديد من الكليات والجامعات تعتبر نفسها خارج السوق، إن البقاء لمؤسسات التعليم العالي في أمريكا يعني التنوع في المعايير وليس الشيوع فيها، إن الرسوم المنخفضة والمعايير الأقل مستوى تعد خياراً سوقياً يبرره الحجم المتزايد الذي يُمكِّن بعض الكليات والمعاهد من أخذ مكانها الخاص.

لذا فإن أحد الأسباب وراء تنوع المؤسسات المتميزة في كل من المعايير، والمنهج، والمكانة الجغرافية والاجتماعية في أمريكا يكمن في الطلب المؤسسي للبقاء في بيئة العمل، حيث يتم توفير التمويل بشكل عام للمستهلك المباشر بدلاً من طرف ثالث بتوكيل مع اتفاقات الولاية أو السوق المحفزة، ولكن في ظل التنوع الذي خلفته الحاجة والرغبة، تجد المؤسسات الأكثر فقراً مكانة لها مع الجامعات البارزة، ومع الآباء الطيبين الذين يحاكون قادة السوق بتوفير بعض النقود لأبنائهم مهما كانت رسالتهم، بينما يشعر الأثرياء أن التنافس مع الأجانب يكشف عن رغبة في جذب تمويل ومكانة أكبر، لذا يتصرف النخبة كما لو كانوا فقراء.

ووضح مارتن ترو Mrtin Trow عام ١٩٧٩م، أن أمريكا تمتلك نظاماً جماهيرياً للتعليم العالي منذ قرن مضى، وقبل ظهور هذا المفهوم كان التعليم العالي نظاماً مفتوحاً متنوعاً ومرحباً بكل الطموحات، دون الحفاظ على المعيار الذهبي المشترك للدرجات العلمية التي تتطلب اختيار النخبة، فالمهارة هي المحفز بدلاً من الثقافة، كما أن نمو عدد الطلبة لم يمثل مشكلة لا حلَّ لها إلا بتحويلهم أو إغلاق شعبهم. على خلاف جامعات أستراليا والمملكة المتحدة، فإن الهيكل الأساسي للتعليم العالي في أمريكا قد صمم للتعليم الجماهيري، وأكثر من هذا.

إن السوق التنافسية في أمريكا مُعدمة بقوة في ظل غياب الحكومة المركزية الراغبة في التنظيم القانوني للجامعات والكليات.

إن حكومات الولايات، وليست الحكومة الفيدرالية، هي التي تشرف على التعليم العالي الأمريكي، كما أن القرارات الصادرة قد اندفعت عامةً نحو المستهلك، وكانت هذه المؤسسات هي الأكثر استجابة للمستهلك، وفي السنوات الأخيرة بالمملكة المتحدة فقط منحت رسوم التعليم للطلبة المنتظمين، وألغيت منح الصيانة التي أنتجت سلوكات شبيهة بسلوك المستهلك وفق النموذج الأمريكي، لكن التمويل الحكومي المركزي يظل مع ضعفه الحالي، المصدر الأساسي لتمويل غالبية المعاهد والكليات بالتعليم العالي لدعم التدريس الذي يتم من خلال حكومة الولايات بدلاً من الحكومة الفيدرالية، وهذا دليل على ضعف الإدارة المركزية لسياسة التعليم العالي في النموذج الأمريكي مقارنة بالمملكة المتحدة وباقي دول أوروبا.

إن أحد جوانب التنافس الذي يتمثل في البحث عن الطلبة في أمريكا، وبشكل أقل في المملكة المتحدة، يشير إلى أن الطلبة قد اختاروا الجامعة التي يرغبون في الدراسة فيها، وبالتالي فإنها تشعر بشيء من ملكية طلابها، بدلاً من أن قيام الكلية الخاصة أو الشركة التجارية بالسعي نحو جذب ولاء العملاء، وعلى العكس من ذلك، فإن الممارسة في قارة أوروبا ترى أن إلحاق الطالب بالجامعة يمثل نوعاً من النفع العام والتنوير، وفي مكان آخر مثل أستراليا حيث يدفع الطلبة رسوماً للالتحاق بالجامعات في ولايتهم المحلية جعلتهم مثل المستهلك في أمريكا، وأدت هذه الممارسات إلى قيود في التحرك الجغرافي للطلبة، وضعف الجهود التنافسية بين الجامعات لاجتذاب أفضل عناصرهم في مرحلة البكالوريوس من العدد الكلي للطلبة الملتحقين

بالجامعات، أما في الجامعات الأوروبية فإن الطلبة لم يهتموا (قبل الإصلاحات الأخيرة) بعدد السنوات التي يقضونها بكلياتهم لحصولهم على درجة البكالوريوس.

وتمتلك الجامعات والكليات الأمريكية تقليداً عريقاً بالاستقلالية والاهتمام بتاريخها وهويتها، بينما تسعى الجامعات الإقليمية في المملكة المتحدة، وخاصة في المقاطعات مثل مانشستر، وليدز، ونوتنجهام في بداية القرن العشرين بالإضافة إلى الكليات التقنية التي أنشئت في بداية التسعينات، إلى حماية الحكومة المركزية من عدم الأمان والتفاهات والأصول الإكليريكية لنشأتها، إن إغراء جاذبية الأضواء الأكاديمية لجامعتي أكسفورد وكامبريدج ذات المكانة العالية والوطنية، والتمويل المركزي المضمون، أثبت أنها شريحة لا تقاوم من جانب أغلب قادة المؤسسات، ويعتبرها المستشارون نموذجاً للتحرر من الاضطهاد في مراحل التحول، كما حققت التجانس في جامعات المملكة المتحدة مقارنة مع ما تمثله الجامعة المناسبة بأمريكا.

٤/١ النموذج البريطاني (الأسواق المدارة والأنظمة المركزية):

إن ملمح نظام الجامعة في المملكة المتحدة تمثل في سيادة شهرة جامعتي أكسفورد وكامبريدج، اللتين أسهمتا - زمناً طويلاً - بالنصيب الأكبر في إعداد الموظفين لمناصب النخبة، كما أثرتا حديثاً في تشكيل معظم اللوائح والقوانين المختلفة للأداء الجامعي في جامعات القرن العشرين المحلية التي سعت لتوجيه نفسها نحو تحقيق التميز والطموح الأكاديمي لجامعة أكسفورد التي ساعدت على جذب التربية بعيداً عن الاهتمام المحلي لتكون جزءاً من النظام الوطني بمعايير قبول عامة وجدول رتب مشترك، وتمثلت إحدى النتائج في قلة سلطة الأساتذة مقارنة بنظرائهم في أوروبا، وسعت الهيئات المتحدة للزملاء إلى

التفاوض مع محافظي الكليات الديمقراطية لتطبيق نموذج أكسفورد الذي امتلك سلطة تنفيذية مقاربة للشكل السائد الآن في الولايات المتحدة.

ورسميًا يعد النظام الوطني في المملكة المتحدة الذي بدأ مع تأسيس لجنة المنح الجامعية (UGC) في عام ١٩١٩م، وهي الهيئة التي ساعدت على توفير الميزانية العامة اللازمة لمتطلبات الأقسام المختلفة من خزانة الدولة من خلال توفير المنح، فقد كانت الجامعات البريطانية قبل هذا عرضة للتدخلات المتنوعة من الحكومة المركزية، ومن ضمنها: تخفيض المنح، وتحريض مراجعات أهداف وإدارة أكسفورد وكامبريدج خلال العقدين السادس والسابع من القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى النتائج الخاصة بإصلاح اختبارات الخدمة المدنية، وقد ساعدت إنجازات النصف الثاني من القرن التاسع عشر على تأكيد تطور الجامعة في المملكة المتحدة ليكون نموذجاً سائداً مع مطلع القرن العشرين في إطار وطني واضح من الاستقلالية والتنظيم الذاتي، بدلاً من المحاسبة العامة وسياسة التدخل التي سادت خلالها الأفكار غير الرسمية، والمثل الخاصة بسلوك النخبة التي تعد أكثر تأثيراً لضمان السيادة المؤسسية المناسبة للصالح الوطني، فالعصر كان ما زال جبرياً أكثر منه ديمقراطياً، وقد انعكس ذلك على علاقات الجامعة مع الحكومة.

إن تطور نظام جامعي وطني في المملكة المتحدة، والتغيرات نحو الإدارة والأهداف المؤسسية كان عملية معقدة (Wittrock, 1993)، وكما في باقي دول أوروبا، فإن الجامعة الحديثة قد تشكلت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتألفت من ثلاث عمليات متداخلة، ففي عام ١٨٥٠م، ظهرت فكرة التعليم الحر غير المتصل بالتصورات المحددة للاستخدامات

المهنية التي عبر عنها بعض الكتاب مثل (نيومان وهل)، أما الفلاسفة الألمان المثاليون الذين يرون التطور يتم من خلال التدريس المباشر المتصل بصيغة الرجل المهذب باعتباره الهدف الرئيس للجامعة، وهذا سبب معقول مواكب لا لرغبة الجزيرة البريطانية في تنوير الحكام فقط، وإنما أيضاً للحاجة المتزايدة إلى تزويد إدارة المستعمرات - بعد استقلال أجزاء من الامبراطورية البريطانية - إلى موظفين حكوميين مؤهلين للعمل بالوظائف العامة.

عندما تحقق لمعلمي الكليات في جامعتي أكسفورد وكامبريدج الإقامة في السكن الجامعي، ساعد ذلك على تشكيل الطلاب في نماذج جديدة بعيدة عن تأثير الجامعات القديمة أو الأسرار أو المؤسسات الدينية، وأدى إلى نشوء طبقة متماسكة متجانسة الثقافة، ومصانة بالأندية الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي هي طبقة أعضاء هيئة التدريس.

وهناك ملمح ثانٍ من تطور الجامعة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في بريطانيا، حتى في أكسفورد وكامبريدج وهو صحوة التعليم المهني الاحترافي، والتي تضمنت اعتناقاً أعمق لاحتياجات العلوم - وبالتدريج لنتائج البحث - وشهدت بناء المدارس الجديدة للطب والهندسة، وبمعنى مادي، فإن حرم الجامعة أصبح يعرف حديثاً بمباني المحاضرات والمعامل والمتاحف، ولم تكن النية إخماد نظام الزملاء، وإنما تطور نظام أكثر تعقيداً يتضمن أنماطاً مختلفة من الممارسات التربوية، وتدخل حكومي في التشغيل بطريقة أكثر ودية.

ويشير الملمح الثالث إلى ما تم وصفه سابقاً بظهور الجامعات المدنية في المدن البريطانية الكبرى، وهي مؤسسات جديدة أسسها مع بداية القرن العشرين الصفوة المحليون، الذين رأوا أن وجود جامعة في منطقتهم يعد مصدر فخر وتطور اقتصادي ومكانة متميزة، وهذا الشعور لا يزال موجوداً

حتى الآن، فعندما تطورت الجامعات المدنية في أماكن مثل لنكولن وكورنول والمناطق المرتفعة في إسكتلندا، فإنها عادة ما تؤدي إلى تقدم الجوانب المدنية، وتساعد في تطور المناهج المهنية والاحترافية في الجامعات، إن الارتباط بالتجارة المحلية، والجذور الاقتصادية المحلية بدا وكأنه بديلٌ، ربما نموذج أمريكي لما تعنيه الجامعة، يختلف عن نموذج أكسفورد وكامبريدج.

ومع ذلك، فإن من السهل أن نبالغ في هذه التأثيرات الجديدة، ففي ظل نظام مركزي مثل جامعات المملكة المتحدة، حيث توجد قيود كبرى على قادة الجامعة من كل الأنواع للتوافق مع ممارسات قادة السوق، ومقياس النجاح يتمثل في تحقيق التميز في معايير التعيينات وتزايد البحث، وأكثر من هذا كما شاهدنا في العقود الأخيرة من القرن العشرين رغبات أصحاب العمل والطلبة وأولياء الأمور في ارتباطهم مع أفضل الجامعات، التي قد تكون في تصورهم أكثر قوة وتقليدية وسهلة المنال، والحقيقة اليومية أنها أكثر تحضرًا لكنها متدنية.

إن الجامعات المدنية الجديدة ليست بعيدة عن هذه المؤثرات، وتطورها يحقق الافتراض القائل إنه بينما يعد التنوع المؤسسي ملمحاً للتطور التاريخي لنظام الجامعة في أمريكا، فإن الموقف في المملكة المتحدة قد تمثل في التماثل المؤسسي، ورغم بلاغة العديد من السياسيين الذي يتحدثون حديثاً جيداً عن التنوع، لكن سياستهم وأفعالهم تظهر عكس ذلك، وعلى أية حال إن وصف الجامعة المدنية ربما يبالغ في اعتماد هذه المؤسسات على الموارد المحلية، إذ لم يكن من السهل عليها جذب التمويل المحلي، ولم يكن لدى أعضاء الحكومات المحلية رؤية موحدة حول مزايا الجامعة المحلية، وإنما نبع التصور الداعم لتلك الجامعات من أنها كانت توفر الإقامة في الأيام الأولى.

على أية حال وسعت كل الجامعات البريطانية نطاق خدماتها ولم تقتصر على كونها محلية، وخاصة في مجال التدريب الاحترافي والبحث العلمي، إن نجاح جامعات البحث الألمانية، والتبني الحماسي للجامعة الكبيرة التي تخص النموذج الأمريكي، جعل الجامعات ذات السمعة العالمية في المملكة المتحدة لا يمكنها إهمال هذه التطورات النظامية في الضوابط والأقسام والتخصصات المترتبة على هذه التغيرات، ونتج عنها ظهور جامعات تحتضن مزيجاً من المداخل التي تتراوح بين العلوم الإنسانية والتخصصات العلمية والتطبيقية.

إن الحربين العالميتين الأولى والثانية أشارتا إلى أهمية العلوم في التطور والنجاح العسكري والاقتصادي، وألقتا الضوء على الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، وحاجة الدول في كل مكان إلى مخرجات وفيرة من الأشخاص المتعلمين والمؤهلين للتنافس في الاقتصاد العالمي، ولكن التوسع في نظام التعليم العالي في المملكة المتحدة كان عملية بطيئة على الرغم من أن تقرير روبنز (Ribbubs) الصادر عام ١٩٦٣م دعم زيادة نمو عدد الطلبة ضمن نماذج الجامعة البريطانية بهيكلها التقليدي دون الحاجة إلى تغيير جوهري، ومع ذلك فقد نما شكل بديل من مؤسسات التعليم العالي هو معاهد أو كليات التقنية (البولوتكنيك) خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين التي امتلكتها وطورتها الدولة والقطاع العام للتعليم العالي (PSHE)، والتي اتخذت مساراً ثنائياً لتميزها عن الجامعات القائمة، والتي حفزت التوسع الطلابي، وولدت جدلاً حول النسق الأكثر كفاءة: استخدام التدريس الموجه، أو التعليم المهني، أو الاستجابة للحاجات المحلية، أو نموذج قبول متعددة وأشكال من التعليم الجامعي المتاح اجتماعياً، كما في معاهد التقنية.

إن تصميم كليات ومعاهد التقنية على أنها جامعة، وصياغة أهداف التعليم العالي الجماهيري لتحقيقها خلال التسعينات أكد التكلفة المرتفعة للتعليم العالي التي يتحملها الإنفاق الحكومي، وساعد على تقبل الاعتقاد بأن الاستثمار في تنمية رأس المال البشري هو أفضل صور الاستثمار الاقتصادي في مجتمعات ما بعد الصناعة التي تستند إلى المعرفة، مقارنة بالاستثمار في رأس المال المادي أو الملموس، ولكن مع التوسع في المملكة المتحدة، وفي أماكن أخرى، أحدثت الزيادة في التمويل العام للجامعات بعض تنظيمات وتشكيلات استهلاكية يعتقد أنها تجعل الجامعات أكثر محاسبية من قبل الرأي العام عن ذي قبل.

وفي جميع أنحاء المملكة المتحدة في الفترة التي يطلق عليها عصر نسبة المشاركة Age Rate Participation ، الذي يمثل معدل الالتحاق بالجامعات من كل فئة متجانسة من خريجي المدرسة الثانوية الذي استمر لفترة طويلة حتى عام ١٩٨٥م حوالي ١٥٪، ثم ارتفع ليصل إلى ٣١٪ في عام ١٩٩٢م (وفي إسكتلندا وأيرلندا الشمالية تجاوز المعدل ٤٠٪، بينما انخفض في إنجلترا عن ذلك)، ومع ذلك أشار كوجان وهاني (Kogan & Hanney, 2000) إلى أنه لو أضفنا إلى ذلك الطلبة الكبار، فإن معدل النمو سيكون مرتفعاً، إن نسبة الملتحقين بالجامعات من الطلاب الذي تزيد أعمارهم عن (٢١) عاماً تراوحت بين (١٥٪ و ٣٠٪) بين عام ١٩٨٦م و ١٩٩٥م (Robertson & Hillman, 1997)، وكشف تقرير ديرنج Dearing عام ١٩٩٧م عن أن الإنفاق على التعليم العالي زاد بحوالي ٤٥٪ بالأسعار الحقيقية بين عامي ١٩٧٦م و ١٩٩٧م، لكن كلفة الطالب انخفضت بنسبة ٤٠٪ خلال الفترة نفسها.

ورغم أن تقرير روبنز عام ١٩٦٣م عكس نمواً متزايداً في تعداد ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان التعليم العالي مصدراً اقتصادياً مهماً إلا أنه وبمرور

بعض الوقت قبل اكتشاف علاقة التعليم بالاقتصاد الوطني، فقد اشتكى العاملون من مضار المشروع خاصةً، وعدم الصبغة المهنية لمنهج الجامعة النموذجي، وأن الاهتمام الأكبر الواضح للأكاديميين كان في البحث الفضولي الذي يشبع حب الاستطلاع عنه بالبحث التطبيقي المطلوب للتجديد الصناعي والتجاري، ونتيجة لذلك بدأ اقتناع الحكومات بالاهتمام بالتعليم العالي في السبعينات، وبإمكانية تحريكه في الاتجاهات التي تحقق عائدات اقتصادية كبيرة.

وفي الوقت نفسه كان هناك اعتقاد متزايد أن الكفاءة والفاعلية ممكنة في القطاع الجامعي، ولكن جزءاً من المشكلة أن هناك قليلاً من مخرجات التعليم الثانوي متوفر أمام الحكومات لاختبار صحة هذه الفرضية والقيام بسياسات تدخل تعمل بطريقة فاعلة. إن التحكم الظاهر في مؤسسات التعليم العالي من خلال أعضاء هيئة التدريس بدلاً من المديرين، ينظر إليه على أنه جزء من المشكلة العامة في المنظمات الحكومية أو القطاع العام التي تتطلب أنماطاً من الجامعات تعتمد أكثر على صيغة إدارة السوق، وبالإضافة إلى ذلك فإن عدم رغبة جمهور الناخبين في دفع ضرائب مباشرة عالية، ونهاية فترة ازدهار الاقتصاد العالمي، يعني أن الحكومات كانت تسعى دوماً إلى أعلى كفاءة تكلفة في الجامعات والمؤسسات العامة الأخرى، وأيضاً اكتشاف طرق توفير الأموال الخاصة المتمثلة في الرسوم التي يدفعها الطلبة، وكانت المحاسبة من جانب الحكومات للجامعة نيابة عنهم وعن دافعي الضرائب والمستفيدين الآخرين من خدمات الجامعة أمراً حتمياً في المناخ السياسي السائد في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، عندما كان هناك توجه للابتعاد عن الاعتماد على التنظيم الذاتي للمهنيين والثقافة إلى الشفافية والأشكال الرقمية من التقويم والمحاسبة الديمقراطية.

ونتيجة لذلك ساعد تقديم كيان من قانون التعليم العالي خلال هذه السنوات في تقليل الاستقلالية الرسمية للجامعات (على الرغم من الجدل حول زيادة الحريات المكفولة للجامعات الجديدة والمعاهد التقنية السابقة)، إن الإجراءات التشريعية خلقت أداة إرشادية لتمويل التعليم العالي، ووفرت للوزراء أساليب للتوجيه والتأثير، وقدمت تقويماً رسمياً لجودة مخرجات الجامعة، وكانت إحدى النتائج أن التمويل، خاصة في مجال البحث العلمي، استهدف مكافأة التميز وتحفيزه (بدلاً من الاعتماد على النسبة التي تتجه أساساً نحو وظيفة التدريس)، إن تقديم ما تحول إلى أن يصبح تمارين منتظمة لتقويم البحوث، كوسيلة للتكيف مع احتياجات التمويل المتزايدة للعلم الكبير خلال الاختيار في مخصصات البحث التي تعتمد على سجلات التتبع، بمنهجية تنطبق على جميع الموضوعات.

اقترح كل من كوجان وهاني (٢٠٠٠م) أن الجامعات شاركت في مكان خاص في إدارة عدد من المؤسسات البريطانية العامة منها على سبيل المثال مؤسسة الإذاعة البريطانية (BBC)، والمتاحف الوطنية، وهي معاهد مستقلة تقريباً ولكنها تتدرج تحت السياسات العامة التي تؤلف قواعد تمويلها، وهكذا فإنها تختلف عن تلك الهيئات العامة التي تمتلك خطاً مباشراً من الإدارة الحكومية الآمرة، مثل الموجودة في القوات المسلحة، والضمان الاجتماعي، وأيضاً مثل الترتيبات الوسيطة، التي وفرتها الدولة للسلطات المحلية، وهي كيانات تتبع السياسات الوطنية ولكنها تأخذ في حسبانها جمهور الناخبين المحليين، وتستغل الخبرة المهنية والتخصصية الموجودة في إدارتهم، والافتراض الذي قدمه (**كوجان وهاني، ٢٠٠٠م**) هو أن هذا الموقع المتميز نسبياً للجامعات قد حجب، وظلت الجامعات تحت تهديد أكبر، فالاتجاهات القديمة التي

سمحت للجامعات والأكاديميين بالتخفيف بشكل متزايد من الإجراءات الجديدة للمحاسبية (ليس أقلها تقييم الجودة) لم تختف بالكامل، وبدلاً من هذا في وقت يصعب فيه التعاون والتكاتف بين الرسمية والأكاديمية – الرسمية التي يمثلها القادة الحكوميون الذين يسودون المؤسسات، والحرية الأكاديمية والمؤسسية التي ما زالت تُعد ضرورية للعملية الناجحة لوظائف الجامعة الأساسية خاصة في المعمل وفي الفصل – أصبحت الجامعات معرضة لكل من التقويم الخارجي، وللتغيرات في التعلم وطرق التدريس التي تميل الآن إلى التركيز على جهود الفريق وحرية اختيار الطلبة.

هذه العلاقات غالباً ما توصف بمثلث القوى ما بين السوق، والزملاء الأكاديميين، والإداريين الحكوميين (Besher & Kogan, 1992; Clark, 1983)، وفي المملكة المتحدة يبدو أن هناك انتقالاً في السلطة من قاعدة المؤسسة (الأكاديمية العاملة) لما هو أعلى (قادة المؤسسات)، والسوق، والسلطة الوطنية، والنتيجة هي المزيد من الادعاءات أن ضرورة حشد صناعة القرار بالجامعة (اللازم للابتكارية) قد تم مصادرته وحل محله ضبط تنفيذي وفقاً للخطوط الموجودة في المنظمات التجارية.

ومع هذا فمن غير الواضح إذا كان الشكل التقني من حشد أعضاء هيئة التدريس في أقل مستوى تنظيمي لضبط معايير القبول وتخصيص الموارد المالية، وتحديد المهام، ومحاولة تجنب التحكم في ممارسات العمل موجودة على الإطلاق، إن شروط تلقي التمويل العام، والحاجة إلى التأكيد على أن أعضاء هيئة التدريس والطلبة والعاملين لم يتغيروا، من خلال وجود مستوى معين من القيود، حتى ولو تمت ممارستها بطرق تعمل بعيداً عن الجامعة.

وبالإضافة إلى هذا فإن مكانة الجامعات، واستخدام مصطلح الجامعة، كان ميزة قاصرة على المركز، وهناك ميثاق مضمون منحه المجلس بناء على نصيحة وزراء الحكومة، أو تشريع صادر من البرلمان، باستخدام الأدوات التي خصصها وزراء الحكومة كجزء من الحماية، وأصبحت العلاقة بين الجامعة والدولة أو الولاية رسمية بشكل متزايد، رغم أننا من الممكن أن نجادل بعقلانية أن تقارب الجامعات والحكومة كان معلناً منذ عام ١٩٣٠م، وكان أكثر وضوحاً عما هو عليه اليوم، وكان يعتمد على الود واحترام النخبة المتبادل، والآن يتميز بالرسمية والشفافية كما أوضح (**كوجان وهاني**، ٢٠٠٠م)، إن هناك عدة مبررات للدولة في تحديد المستويات المناسبة للاستقلال المؤسسي والقيود السياسية للجامعات، ومنها أهمية الجامعة للاقتصاد التي تقود إلى فضول حكومي قوي فيها، وبينما يثار النقاش حول أن توليد المعرفة الذي تخدمه الحرية الأكاديمية يعمل في الاتجاه الآخر، وعلى الرغم من أن الافتراضات الخاصة بوكالة تأكيد الجودة (QAA) قد حسمت الجدال لصالح الاستقلال العلمي والأكاديمي والفكري، وعلى عكس أجزاء كثيرة من القارة الأوربية فإن الأكاديميين في النموذج البريطاني ليسوا موظفين رسميين أو موظفي حكومة بشكل مباشر، ورغم كل القيود التي شملت العالم، فإن الجامعات في المملكة المتحدة ما زالت تتمتع بمستوى مرتفع من نمط السوق، والحرفية غير المقيدة، وعلى الرغم من أن نوعية التنظيمات قد ازدادت، إلا أن الجامعة ليست جزءاً من بيروقراطية الدولة، ولكنها مؤسسة مستقلة ومجتمع للباحثين.

وعلى الرغم من ملاحظة أن الجامعة البريطانية أصبحت جزءاً من الإصلاحات العامة للقطاع العام التي أدخلتها إدارة تاتشر (رئيسة وزراء بريطانيا في الثمانينات) ومن ضمنها إعادة التنظيم والتفويض في السوق، إلا

أننا يجب أن نتذكر أن الجامعات البريطانية الحالية بدأت من مركز استقلالي قوي، وكانت أكثر عرضة إلى قيود الجانب الآخر من إصلاحات تاتشر ومنها التنظيم الأقوى للمنتج والمخرجات الأخرى كسبيل لحماية الصالح العام من الحرية التامة للسوق، وقد تمثل هذا الأمر في معاهد التقنية من خلال ضمان المنح، وإلغاء قيود استخدام اللقب الجامعي، وإلغاء مجلس مكافآت الأكاديمية الوطنية (CNAA)، وهو كيان ينظم الدرجات العلمية بمعاهد وكليات التقنية، ورغم اهتمامه المتزايد بالدراسات الحرة، إلا أنه استفاد من عدم التنظيم الاقتصادي لجوانب الإدارة العامة، وهناك أيضاً تنظيم الجودة الخارجي، الذي لم يكن جديداً على المؤسسات التي جاءت من قبل تحت رعاية اختبارات تفتيش صاحبة الجلالة على الرغم من عدم الإعجاب بها كثيراً.

إن الجامعات التقليدية قد شهدت تغيرات أكبر وصدمات أقوى من تطبيق الإطار التقويمي الخارجي الأكثر صرامة، والذي يؤثر في كل من التمويل (خاصة الأبحاث) والسمعة (ومنها جودة التعليم ونشرها في الصحف)، وهناك صعوبة توجهات الجامعة التي تعكسها الاتجاهات الجديدة المشتقة من المركز التاريخي للجامعات في علاقتها مع الدولة، وجزئياً فإن النماذج الحكومية للمعايير والحماية كانت تستهدف بشكل عام الكيانات الخارجية مثل المستهلكين والاعتقاد بأن التقويم سوف يسهم في تحسين المعلومات المتاحة في هذا المجال.

إن قانون التصنيف ومعايير الاتحادات الأكاديمية وغيرها من العمليات المصممة لدعم فكرة أن الطالب كمستهلك يستطيع من خلال الاختيار الواقعي أن يمارس ضغوطاً تنافسية على نظام التعليم العالي، وهناك ثقة أقل في التدابير الحكومية المعاصرة لقياس الالتزام المهني سواء على مستوى المعهد، أو

المستوى الأكاديمي الفردي، ومع ذلك فقد لاحظ وليامز (Williams, 1999) إن معلومات التغذية الراجعة الناقدة عن كفاءة السوق غائبة عن مؤسسات التعليم العالي، إن خريجي المدارس الثانوية غالباً ما تواجههم صعوبات في تقويم احتياجاتهم، ومزاعم الجامعات التنافسية.

تتجه النتائج غالباً إلى أن تكون عقابية، في حين ينبغي أن تكون مناسبة للسوق، ولكن نوعية مناهج البحث التي سبق تقديمها من قبل مجلس كفاءة التعليم العالي (QAA) التي تستهدف المراقبة، وليس التقويم على أساس الدرجة، وإنتاج المعلومات (بدلاً من المستهلك مباشرة) كي يستخدمها، وبالمقارنة مع مناهج البحث الأخرى، فإن الهدف يتمثل في العمل مع جوهر الاستقلال المؤسسي، والتنظيم الذاتي، والممارسة المهنية، وتبدو الحكومات غير قادرة على تقرير مدى أهلية الجامعات للثقة وتترك لأداء عملياتها الخاصة، والنتيجة هي التذبذب في ترتيبات علاقة الجامعة بالدولة، وخاصة في مجال ضبط الجودة التي تظهر دلالات أقل للاستقرار.

وبالإضافة إلى ذلك فإن السلطة التنفيذية القوية التي تمتلكها الأحزاب الحاكمة في نظام البرلمان الغربي، على عكس الأنظمة البرلمانية الفيدرالية التي تمنح حرية غير مقيدة للحكومات لتجريبها في السياسات، وفي المملكة المتحدة أسهم هذا الأمر بشكل موسع في السياسة والإبداع المؤسسي للدولة، خاصة كجزء من الجهود الرامية إلى التغلب على الانحدار الاقتصادي في العقود الثلاثة الماضية، حيث إن تقديم السياسة الإصلاحية بمعلومات قليلة ينتج عنها تغذية مرتدة سلبية ونتائج غير مقصودة، وهذا بدوره يقود إلى عدم استقرار وتزايد صياغة التنظيمات التي لا تجد مستوى مناسبًا من الدعم وتفتقر إلى تعزيز الفاعلية (Maran, 2003)، والتعليم العالي مثال ملحوظ لهذه العمليات.

وهذا التأرجح ينبع جزئياً من الحاجة إلى توازن ثابت بين (الكليات الخفية للأكاديميين) كما جاء في وصف كوجان وهاني، والسيادة الرسمية للجامعات، المتضمنة القيود الحكومية الخارجية، وما زال الأكاديميون هم الذين يمنحون شرعية ومكانة للنظام، ويتحدون مع الزملاء الرسميين في الكليات ونظرائهم في السياسات الحكومية الذين لديهم تأثير كبير على التمويل، ورغم أن الحكومات والهيئات المسؤولة عن التمويل هي التي ترسم السياسات وتضع أطر التقويم والتمويل، فإن القرارات والمخصصات تتم بفاعلية بواسطة الأكاديميين، بينما أهداف المنهج والبحث لا تزال إلى حد كبير من امتيازات الممارسين، وكلما عظمت شفافية ورسمية التقويم الحكومي للجامعات، وامتدت سلوكيات السوق في المؤسسات ودعمت التنافس بين الجمهور والمصادر الأخرى فإنه قد يسمح لقادة المؤسسات بالعثور على أساس لمخصصات مواردها الداخلية الكامنة والتي تتصف بأنها أكثر رسمية وخارجية من المصادر التي ينشب حولها النزاع الداخلي، وقد تجمع الأقسام الأكاديمية المخصصات وفق مقياس المخرجات مثل: المنشورات، والدخل التجاري الخارجي، وأعداد الطلبة، وشراء خدمات السوق الدخلية من أقسام أخرى بالجامعة.

وهناك قليل من الشك في أن هذه التغيرات قد دعمت دور وقوة مديري المؤسسة، وخاصة في المستويات التنظيمية العليا، إن هذه التطورات قد ولدت البيانات المفيدة للتخطيط الداخلي والتحكم في مواجهة القيود الخارجية، إن مديري الجامعات وفرقهم يدركون حقيقة البيئة التنافسية التي يعملون فيها، وينبغي أن يكونوا حريصين على جودة الخدمة التي توفرها مؤسساتهم، خاصة في شكل إرضاء العملاء ولا يمكنهم ترك هذا الأمر للصدفة، لأنهم يعرضون التمويل المؤسسي ومسؤوليات إدارتهم التنفيذية للمجازفة، لكن الحاجة إلى

تعد التطورات أكبر في العالم غير الغربي منها في البلدان المزدهرة في أوروبا وأمريكا، وأدت إلى تغييرات جذرية في النموذج القاري لسيادة الدولة على تقديم التعليم العالي، على سبيل المثال: ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٩م في أفريقيا جنوب الصحراء، ازداد عدد مؤسسات التعليم العالي الخاص من حوالي ٣٠ مؤسسة إلى أكثر من ٨٥ مؤسسة، وفي البلدان الأفريقية الأخرى التي تلتزم بالحرية الاقتصادية بشكل عام مثل كينيا وتنزانيا وغانا وأوغندا كان هناك توسع في المعاهد والكليات الخاصة، على الرغم من أن هذا التوجه كان أقل وضوحاً في البلدان الأفريقية التي تتحدث اللغة الفرنسية، وعمومًا فإن الإنفاق العام الحكومي على التعليم انخفض بحوالي ٢٥,٨٪ ما بين عام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠م (Maxwell, et. al., 2000).

وحدث مؤخراً نمو في الجامعات الخاصة في كل مكان، وأحياناً بشكل غير متوقع، ففي جمهورية إيران الإسلامية، رغم أن التعليم العالي الخاص قد بدأ عام ١٩٨٣م، إلا أنه استحوذ على ٣٠٪ من إجمالي عدد الطلبة في مثل هذه المعاهد، بينما في الأردن الذي ظل بدون قطاع خاص في التعليم العالي حتى أواخر عام ١٩٩١م، إلا أنه في عام ١٩٩٩م كان هناك ما يزيد عن ٣٥٪ من الطلبة مسجلين في الكليات والجامعات الخاصة، وفي شرق أوروبا الشيوعية ووسط آسيا التي ظلت بدون قطاع خاص في التعليم العالي حتى عام ١٩٩٠م كان هناك ما يزيد عن ٣٥٠ من المؤسسات الخاصة تقوم بتدريس حوالي ربع مليون طالب حالياً، وفي جنوب آسيا وشرقها فإن العديد من البلدان تتبع مساراً يابانياً حيث تزداد الجامعات الخاصة وتستوعب جزءاً كبيراً من الطلب المتزايد على التعليم العالي، ووفقاً لتقرير البنك الدولي الذي يشير إلى أن القطاع الخاص في الفلبين وجنوب كوريا يشمل حوالي ٨٠٪ من

إجمالي المقيدين بالتعليم العالي، بينما الهند وإندونيسيا ذات القطاع الخاص الحديث الذي بدأ منذ بضعة سنوات قليلة يدرس حوالي ٥٠٪ من الطلبة في المؤسسات الخاصة، وفي جنوب أمريكا فإن التسجيل في الكليات الخاصة يصل الآن إلى حوالي ٤٠٪ من إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي ويأتي في الترتيب الثاني بعد شرق آسيا، وحتى في البلدان العربية التي تقوم فيها الدولة بتمويل التعليم العالي مثل مصر والمغرب وتونس واليمن، تسمح الحكومات بالتعليم الخاص في ظل أطر تنظيمية تسمح بالتوسع في التعليم العالي الخاص.

إن الحذر في الفئة الأخيرة ينبع جزئياً من المعارضة للتعليم العالي الخاص بالعديد من تلك البلاد وليس من التطورات في الجامعات العامة، ولا يعزا إلى الاهتمام بالثوابت المستندة إلى ضبط نوعية التعليم، ومخاوف التأثير الأجنبي القوي في حالة السماح بنمو القطاع الخاص، وفي جنوب أفريقيا هناك تنظيم خفيف يعمل في تسجيل التعليم الخاص والأجنبي يعكس الشك حيال الدوافع التجارية لمثل هذه الكيانات والمخاطر التي تفرضها على بناء نظام تعليم عالٍ يدفع إلى التطور الاقتصادي الوطني والترابط الثقافي.

ومع هذا فمن المحتمل أن يزداد التوسع في القطاع الخاص، لأن الحكومات عامة تنقصها الموارد المالية التي تمكنها من الاستجابة للطلب المحلي المتزايد على التعليم الجامعي الذي توفره الدولة، مع تزايد الشعور بالحاجة إلى الاتصالات العالمية، وإلى الإبداع، وبناء شبكات البحث العالمية التي من المحتمل أن تتدفق بسهولة في قطاع يتميز بالتنافس، وبالإضافة إلى ذلك في عالم يسوده تزايدالمصادر البشرية تكثر المخاوف من هجرة العقول، أي انتقال العلماء إلى البلدان الأكثر قوة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بدون مرونة أو مكافأة يوفرها القطاع الخاص في ظل التنافس ويبدو هذا الأمر

واضحاً في صناعة قرارات التعليم العالي، وإحدى القضايا الحرجة للدول النامية خاصة هي بناء نظم للجامعات تشجع التوسع في التعليم العالي الخاص، وتصر على ضمان جودة النوعية والرسوم التي تراعي مصالح المواطنين، وفي نيجيريا حيث كان القطاع التعليمي العالي مفتوحاً أمام القطاع الخاص منذ عام ١٩٧٩م دون تنظيم معين، فتحت ٢٦ جامعة ضعيفة المستوى في خلال ستة أشهر، وهذه السياسة ينبغي إلغاؤها، وبدون شك فإن في الغرب والدول النامية نقلة بعيدة عن فكرة التعليم العالي كسلعة اجتماعية ممولة من القطاع العام إلى اعتبارها استثمارًا خاصًا لمهنة وحياة فضلى، والتي تدعم وجهة النظر القائلة إن المستفيدين من هذه الخدمات يجب أن يدفعوا جزءاً جوهرياً من تكلفة هذه الفرص، ومع قيود التمويل تكافح الجامعات العامة لمواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي، والمعاهد الخاصة غالباً ما تبدو أنها العلاج.

وأكثر من هذا فإن التوافق المتزايد نحو صناعة القرار الوطني في كل من دول العالم النامية والمتطورة، يعكس جزئياً على الأقل الاندماج العالمي المتنامي للاقتصاد والسياسة والثقافة لتوجد بشكل عالمي ومن المحتمل أن تدعمه تيارات منظمة التجارة العالمية (WTO) التي تسعى لتحرير العمليات الخاصة بالخدمات، وهذا يوحي بأن مثل هذه التجمعات يمكن أن تستمر بغض النظر عن الاختلافات المستمرة في تقاليد علاقات المجتمع في مختلف البلدان.

خاتمة:

هناك وجهة نظر مطروحة للنقاش حول ما إذا كانت أي زيادة في كمية المعلومات ونوعيتها عن تمكن الجامعة المتاحة للطلاب المرشحين للقبول

فيها، والمطويات الأخرى عن خدماتها سوف يُحسن حقيقة الأداء المؤسسي، إن اختيار الطلاب للمقررات الدراسية في مرحلة البكالوريوس يعتمد على العديد من العوامل مثل: الموقع، وإمكانات المقرر لتوفير حياة هادئة بدلاً من الاعتماد على المقررات التي توفرها الجامعة، إن رضاء الطلبة عن البرامج وأعضاء هيئة التدريس يبدو أنه عالٍ جداً، على الأقل كما هو مشتق من نتائج الأبحاث المسحية المنتظمة، ومع ذلك فإن الجامعات بلا شك، كنتيجة لذلك، عليها أن تكون حريصة أكثر بالتصريحات العامة التي يقوم بها الجمهور.

إن نمو التقويم الخارجي لجودة الجامعة ومعاييرها بما في ذلك توفير معلومات وافية للطرف الثالث تدل على انحسار - وربما يكون متسعاً - في الثقة في التصريحات المهنية لضمان الكفاءات وحماية المستهلك، وبدلاً من ذلك يجب أن ينصب التركيز على البيانات المتاحة بشكل عام عن الشفافية بدلاً من المعرفة الجوهرية أو الداخلية، في عصر يشوبه التعقيد والحجم والمسافة ويجعل من الصعب بالنسبة إلى المشترين للخدمات والبضائع من كل الأنواع الثقة في أن لديهم المعلومات الكافية التي يبنون عليها قراراتهم، إن المؤسسات العامة من كل نوع معرضة لهذه العمليات، الأحداث الكبرى للفشل الطبي لبعض المستشارين والأطباء في الأعوام الأخيرة أسهم بشكل عام في الطلب العام المتسع لضبط المعايير وتقليل نسب المخاطرة، وعلى الرغم من أن اختيار جامعة لا يدخل ضمن تصنيف الحياة والموت مثل العديد من المشتريات الطبية، إلا أنه يشكل بصفة عامة قرارًا موحدًا له أهمية خطيرة.

هناك أربعة نماذج من الرعاية الطبية تم تحديدها، انظر على سبيل المثال (Harrison, et. al., 2002) يمكن استخدامها لإلقاء الضوء على التغيرات التي حدثت في الاتجاهات الحكومية نحو الجامعات وهي:

النموذج الأول: يمكن أن يطلق عليه الممارسة الانعكاسية، ويعتمد على الفكرة التي تفيد أن الفرد المحترف يجب أن يتفحص باستمرار ممارساته أو ممارستها بطريقة انتقادية منفتحة، وتتضمن هذه الفكرة أن هذه العملية يمكن أن يساعد فيها المراقبة والتصحيحات التي تعتمد على ملاحظة المرضى الخارجين، وأن هذا التدقيق والتصحيح يجد الدعم من مدخل الثقة المفتوحة التي تتضمن رؤية الأساتذة.

النموذج الثاني: ويعتمد على صياغة إرشادات تستند إلى الممارسات الجيدة المتولدة من المجتمعات المهنية من خلال المؤتمرات والاجتماعات العلمية بهدف تحقيق الوعي المهني، ولكن هذا النموذج يفتقد إلى درجة كبيرة من التوضيح العلمي المنتظم.

النموذج الثالث: تأسس كمدخل انتقادي تقويمي لأنه تضمن بشكل عام فحص نتائج البحوث المنشورة، وهذا النموذج يختلف عن النموذجين السابقين لأنه يشكك في التجربة الشخصية حتى مع امتداحها بشكل انتقادي، ويسعى هذا النموذج إلى إكساب الممارسين مهارات العثور على نتائج البحث، وتفسيرها وتطبيقها، والهدف هو استخدام نتائج البحث لإنتاج تغيير في السياسة المتبعة التي تعتمد على الدليل العلمي.

النموذج الرابع: يطلق عليه البيروقراطية العلمية، ويعتمد على وجهة النظر القائلة إن المعرفة الصادقة الموثوقة وتشتق أساساً من تراكم البحوث التي قام بها الخبراء في محاولات عيادية على سبيل المثال، ومع ذلك فإنه يختلف في النتيجة التي يجب عرضها في تقارير رسمية لتبليغها إلى الممارسين، وتكون قد حصلت على موافقة حكومية، وعلى حماية تجريبية مخبرية.

إن النموذجين الأخيرين (الثالث والرابع) يستندان إلى الافتراض القائل إن الممارسة الجيدة لا يمكن أن نحكم عليها ببساطة على أساس مطلب المستهلك، ومع ذلك فإن التحرك من البداية عبر النماذج الأربعة يمكن أن نصفه بأنه نقلة بعيدة عن الثقة في الممارسة والخبرة العملية نحو اعتماد أكبر على الإرشادات الخارجية والتقارير والنتائج المنشورة والمستندة إلى نتائج الأبحاث العلمية التي أجريت تحت إشراف الدولة أو الولاية المحلية.

ولعل أحد الأسباب التي أدت إلى اكتساب النموذج البيروقراطي العلمي ألفة وانتشاراً هو أنه يعد مولداً لثقة المستهلك في أن الممارسة الحرفية مستجدة وتتوافق مع المعايير الجيدة وتخضع لتكاليف مقبولة (وخاصة في شراء الأدوية المخدرة) في إطار تنظيم محكم، وبما أن الحكومة هي المستهلك الرئيس والمشتري الوحيد للخدمة الطبية نيابة عن الصالح العام، وهذا هو ما تتجه إليه خدمة التعليم العالي أيضاً)، فالدولة هي المستهلك الوحيد للتعليم العالي، وهي تهتم كثيراً باستخدام البيانات الموضوعية والتجميعية حول الممارسة الجيدة والأداء الفعال من خلال إطار التقويم الخارجي.

وكما في الرعاية الصحية، فإن ممارسات الجامعة بشكل عام غير مدفوعة من المستهلكين الفرديين، لأن المدفوعات يقوم بها طرف ثالث (وخاصة الولاية أو الدولة) بدلاً من الإنفاق الفردي المباشر؛ لذا فإن الاستهلاك والشراء الجماعي من جانب المستثمرين يدفعهم إلى الرغبة في تدقيق الفواتير، وهذا ينتج عنه قيود خارجية على الاحترافيين من قبل الحكومات غير القادرة على الاعتماد على الحوافز وغرامات سوق استهلاك مدفوع من الأفراد، ولكنها مؤشرات سوق تفويض للأداء (مراقبة مالية، تحليل بيانات - التزام بالهدف) وهي أكثر تدخلاً بدلاً من هذا.

هناك نقطة مثيرة للجدل وهي إذا ما كانت الحركة نحو شراء فردي غير مباشر لخدمات التعليم العالي سوف تؤدي إلى ضوابط أقل رسمية على المؤسسات التعليمية والأكاديميين عن حالة شراء الخدمة التعليمية بواسطة طرف ثالث يتولى ترتيبات الدفع من خلال الدولة أو الولاية. ومن أجل اكتشاف هذه القضية يجب فحص عمليات السياسة العامة في عدد من مختلف القطاعات لمعرفة هل يوجد دليل على أن مدفوعات الدولة نيابة عن المستهلك أدت إلى سيادة أكثر؟ وهل تؤدي عمليات المستخدم المباشر (المستهلك) إلى قيود أكبر على الاحترافيين في ظل الإطار الرسمي؟ وفي حالة وجود هذا الأمر فأي نوع من القيود يفضله الأكاديميون؟

إن القضايا التي طرحت في هذا الفصل سوف تُكْتَشَفُ بشكل موسع في الفصول التالية، وهي تستهدف محاولة فهم طبيعة الجامعة الحديثة بطريقة كلية واقعية تفيد صانعي القرار والممارسين الذين يشعرون أحياناً بافتقاد المنظور الكلي، والمنهج الذي يتم الاعتماد عليه هو منهج تاريخي معاصر ومقارن وعالمي، وسوف يسعى هذا المنهج كلما كان ممكناً ومناسباً لاختبار صحة بعض الفرضيات عن نظم الجامعة الموجودة في النصوص السياسية.

الفصل الثاني

الجامعة في أوروبا والولايات المتحدة

إعداد

كينيث إدواردز

تمهيد: تطور فكرة الجامعة في أوروبا والولايات المتحدة:

في الفصل الأول وصف روجر كنج R. King تطور الجامعة من العصور الوسطى إلى الوقت الحاضر، وأشار إلى التأثير المهم للدولة خصوصاً في العصر الحديث، حيث اعتبرت الدول القومية جامعاتها - ولمدة طويلة - من أعظم المصادر أهمية في تطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

وكما سنرى أن هذه الأهمية والضغوط التي تنتج عنها مستمرة وتمثل إحدى معضلات الجامعة الرئيسة، إذ إنها تعتمد على الدولة في معظم تمويلها وبذلك تكون خاضعة لزيادة انخراطها في الأهداف الاجتماعية والسياسية، إلى جوانب تحولها إلى مؤسسات دولية ذات طبيعة تجارية، وليس من الواضح حتى الآن كيفية مواجهة هذه التوترات أو في أي اتجاه يتم حلها.

وليس من المقترح أن تتوسع علاقة الدولة بالجامعة في كل البلاد، كما أشير إليه في الفصل الأول، حيث إن الأهداف السياسية للدولة الوطنية تختلف من بلد لآخر، وبناء على ذلك فإن نظم الجامعات أصبحت متباينة لا في الجوانب القانونية والتشريعية السائدة في البلدان المختلفة فقط، وإنما أيضاً في الكثير من خصائص بيئاتها وثقافتها، ومع ذلك ليس من الصعب تحديد الخصائص الوطنية لنظم التعليم العالي الفردية.

ومع هذا، يوجد الكثير من الخصائص المشتركة لنظم الجامعة في القارة الأوروبية - كما تم توضيحه في الفصل الأول - لكن هذه الخصائص المشتركة غير موجودة في الولايات المتحدة، علاوة على ذلك فإن الجامعات في المملكة المتحدة (كما هو الحال في العديد من سمات الحياة البريطانية) تعد حالة

وسطاً بين جامعات أوروبا وجامعات الولايات المتحدة، وفي الفصل الأول تم وصف العوامل التاريخية والثقافية المسئولة عن هذه الاختلافات عبر الأطلسي، ونحاول الآن استقصاء هذه العوامل في ضوء استجابات مؤسسات التعليم العالي والحكومات للتحديات العالمية المتزايدة.

إن الجامعات في العالم تواجه المشكلات نفسها لأن معظمها يتمثل في كل من الضغوط والفرص، ونرى أنه سيكون مفيداً إلقاء الضوء على ثلاث من أكثر الخصائص أهمية للجامعات.

الخاصية الأولى: انخفاض التمويل العام، وهي خاصية مشتركة في العديد من البلدان، وخاصة في مجال التمويل الذي تزود به الجامعة عن كل طالب، حتى ولو ارتفعت المبالغ المطلقة في استجابة جزئية للتوسعات في الحجم العام للتعليم العالي، إن التناقض الظاهري يبدو في غضب بعض الجامعات من الزيادة في الإنفاق الحكومي الكلي عندما تتحرك الدول الأوروبية - في ظل الوحدة - إلى أنظمة التعليم العالي الجماهيري، ويترتب عليها تعزيز توقعات الحكومة، وزيادة الطلب في تحسين أداء الجامعة، على الرغم من أن الحكومة تقوم بتمويل نسبة منخفضة من التكلفة الكلية للجامعة، وهذه الفرضيات تؤدي إلى زيادة سيطرة الدولة على الجامعات وخاصة في مجال فرض المقاييس التي تهدف إلى جعل مسؤولياتها أكثر شفافية في مجال الصالح العام.

الخاصية الثانية: تحديات التعليم العالي الناشئة عن التقدم السريع في تقنية الاتصال والمعلومات الذي ينتج عنه عادة ما يعرف باسم مجتمع المعرفة، وهذا يؤثر مباشرة على التعليم، وتثير القضايا الخاصة بكيفية تطبيقها بصورة أفضل في مجال التدريس الجامعي لتوفير أفضل خبرات التعليم للطلبة، وتزويدهم بالمهارات اللازمة للاتصال العالمي، وهذا يتضمن القدرة على

الاستمرار في التعليم مدى الحياة لاكتساب مهارات جديدة تتزايد بمعدلات أسرع من المهارات القديمة، وهذا يتطلب من الجامعات تصميم وتطوير برامج مناسبة لحاجات البالغين في جميع الأعمار.

الخاصية الثالثة: العولمة، وخصوصاً أن النمو في تحول التعليم العالي إلى تخطي الحدود المحلية يفرض تحديات رئيسة أمام الجامعات، وسوف يتم مناقشة ذلك بشكل أعمق في الفصول التالية، إن توسع حيز الجامعة عبر الحدود الوطنية تظهر جزئياً من الإمكانات المتزايدة الناتجة عن التغير التقني لمؤسسات التعليم العالي للقيام بهذا النشاط، وجزئياً بسبب الطلب العالمي المتصاعد على الأفراد المؤهلين تأهيلاً عالمياً عامة، والذين يمتلكون المهارات الضرورية للمنظمات والدول المتنافسة خاصة، ولأن التعليم العالي الوطني أصبح مثل كبير الآلهة عند الرومان Janus ينظر إليه أحياناً على أنه مهدد من بعض الجامعات، وينظر إليه آخرون على أنه فرصة سانحة.

وهناك اختلافات في طبيعة الاستجابة إلى هذه التحديات من الناحية الفلسفية والعملية من الجامعات في أوروبا والولايات المتحدة، ففي أوروبا تتشكل هذه الاستجابات في ضوء التأثيرات التاريخية والثقافية بالإضافة إلى تأثيرات الاتحاد الأوروبي، حيث يتجه الاتحاد والمدير التنفيذي للمفوضية الأوروبية إلى دعم إعادة التفكير في فكرة الجامعة الأوروبية، وتعزيز الفرص أمام الجامعات لزيادة مستوى تعاونها من أجل إنشاء نظام للتعليم العالي أكثر تجانساً عبر أوروبا، إن مناقشة هذه التطورات الأوروبية سوف تشكل جزءاً رئيساً في هذا الفصل، ولما كانت أية تغييرات في الجامعات مشروطة دائماً بالتاريخ، فإننا سوف نحتاج إلى فحص خلفياتها المتميزة في كل من أوروبا والولايات المتحدة من أجل الوصول إلى فهم أفضل للاختلافات المعاصرة في فكرة الجامعة.

١/٢ القارة الأوروبية (بولونيا والجامعة الحديثة):

احتفلت جامعة بولونيا [الإيطالية] عام ١٩٨٨م بمرور تسعمئة سنة على إنشائها في سلسلة من الأحداث كان على رأسها اجتماع مؤتمر اتحاد الجامعات الأوروبية الذي عقد في جو حزبي وكرم إيطالي رائع، الأمر الذي يثير معه التساؤل عن حقيقة ما حدث في عام ١٠٨٨م لإنشاء جامعة ذات مفهوم مثير للتأمل بشكل واضح مع مرور الزمن، وعندما نسأل كيف يمكننا التأكد من أن تاريخ ميلاد جامعة بولونيا كان ١٠٨٨م، يرد عضو كبير من الجامعة بأن لديه دليلاً جيداً يشير إلى أنه في عام ١٨٨٨م احتفلت الجامعة بالسنوات التذكارية الثمانمئة.

إن المغزى الأخلاقي لهذه القصة هو الإحساس القوي بالاستمرارية الذي تشعر به جامعة بولونيا، والذي يوجد أيضاً لدى الجامعات الأوروبية الأخرى التي لها أصول في تلك الفترة من القرون الوسطى مثل جامعة باريس وجامعة أكسفورد، ورغم أن كاتدرائيات القرون الوسطى تترك فينا إعجاباً باستمرارها فترة زمنية طويلة جداً، إلا أننا نهتم فقط بالمؤسسات التي عاشت واستمرت في أداء رسالتها، ودعونا ننظر فيما يلي إلى بعض الأمثلة:

في القرن الثالث عشر الميلادي أنشأ جماعة من العلماء الذين هاجروا من أكسفورد هروباً من المعارك مع السلطات المدنية جامعة في بلدة إنجليزية يطلق عليها نورث أمبتون North Ampton، وفي عام ١٢٦١م صدق هنري الثالث رسمياً على اسم الجامعة، ولكن لسوء الحظ انتقلت الجامعة إلى مدينة سيمون دي مونتفورث إثر نزاع مع الملك، وفي عام ١٢٦٤م عادت الجامعة إلى مدينة نورث أمبتون، وبعد مرور ثلاثة أرباع ذلك القرن ما زالت المدينة موجودة، ولكن الجامعة أصبحت كلية جامعية تبحث حالياً عن منزلة جامعية كاملة.

والجامعات الأخرى كان لها دور ما - بعد إغلاقها أثناء الحرب - إما بمرسوم امبراطوري، أو بأمر السلطة السياسية أو الدينية، وبعضها مارس دوره لفترة مؤقتة في مكان آخر، فمثلاً جامعة بالاكي Palacky الحالية في مدينة أولوموك في جمهورية التشيك بدأت حياتها كلية نصرانية عام ١٥٧٣م، وأصبحت جامعة حكومية بعد مئتي عام، وعانت من انتقالها المؤقت إلى مدينة برنو لمدة عامين، ومع تقلص مكانتها عام ١٨٢٧ تحولت إلى جامعة الإمبراطور فرانز، ثم أغلقت بمرسوم إمبراطوري في عام ١٨٦٠م لمدة عام واحد، وأعيد افتتاحها باعتبارها كلية تقنية تمنح الدرجات العلمية حتى عام ١٩٤٦م عندما تأسست قانونياً كجامعة.

وبالرغم من أن طول بقاء الجامعات القديمة مثير للإعجاب، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنها شهدت تغييرات هيكلية ووظيفية كبيرة في عمرها الطويل، جامعة بولونيا على سبيل المثال كانت منذ نشأتها كلية حقوق، بينما جامعة باريس في بادئ الأمر كانت تتضمن كليات للطب واللاهوت والقانون، وقد وفرت هذه الجامعات التدريب للأطباء والقساوسة والمحامين، وتوسعت مؤخراً في تدريس مجالات متعددة من المعرفة، وعلاوة على ذلك - كما أشير في الفصل الأول - فإن الأغلبية من الجامعات الموجودة حالياً لها أصول حديثة نسبياً، وفي الحقيقة تأسس أكثرها في القرن العشرين، إن الجامعات - حتى في أوروبا - لها تاريخ مختلف، وظلت حتى الوقت الحاضر متباينة جداً في تقاليدها وطموحاتها.

إن السؤال الخاص بالتعريف الرسمي للجامعة ما يزال يناقش عادة بشكل ثابت وغير حاسم، قدمت الدول تعريفات واقعية للجامعة لأغراض التمويل والاعتماد الأكاديمي، ولكن هذه التعاريف تختلف من دولة لأخرى، ومن وقت لآخر تظهر محاولة جادة لتعريف جوهر الجامعة في ظل عدم وجود تعريف

رسمي للجامعة، وفي القرن التاسع عشر ظهرت مساهمتان في مجال التعريف كان لهما تأثير عظيم على التفكير في العناصر الضرورية للجامعة، وفي الحقيقة استمر هذا التأثير دون أن يكون قاصراً على أوروبا.

المساهمة الأولى في بداية القرن التاسع عشر عندما حاول الدبلوماسي البروسي والعالم اللغوي ويلهلم فون همبولد Humboldt أحد قادة إنشاء جامعة برلين (التي سميت باسمه منذ الحرب العالمية الثانية) تعريف الجامعة عام ١٨٠٧م، بأنها تختص بالمدخل العلمي للمعرفة، وتهتم بالجمع بين البحث العلمي والتدريس، وتشجيع انتشار المساعي الأكاديمية، وقد طورت هذه المدرسة الفكرية الاقتناع بأن الاستقصاء والبحث أبرز الوظائف الرئيسة وأهم مسؤوليات مؤسسات التعليم العالي، وترتب على ذلك ظهور مفهومين رئيسين هما: حرية الطلاب في اختيار برنامجهم الدراسي، وحرية الأساتذة في تطوير المقررات الدراسية وانشغالهم بالبحث العلمي، إن النظرة إلى البحث على أنه عنصر جوهري في أية جامعة، وأن البحث والتدريس يرتبطان ارتباطاً تعاونياً وثيقاً، قد أثر في الجامعات حتى الوقت الحاضر وخاصة في جامعات القارة الأوروبية.

والمساهمة الثانية جاءت من جون هنري نيومان Newman عام ١٨٥٣م، في محاوراته حول فكرة الجامعة، فقد اعتقد أن الوظيفة الأساسية للجامعة هي بناء الطلاب بناءً متماسكاً من المعرفة يؤدي فيه الدين دوراً رئيساً، وأن المعرفة مهمة من أجل ذاتها، وأن الطالب المؤهل تأهيلاً جيداً يتم إنتاجه من خلال هذا التعليم وسيكون مواطناً متحضراً، وأن فكرة الجامعة تستند إلى التعليم الحر Liberal Education الذي لا مكان فيه للتدريب المهني أو للبحث العلمي، وكان على نيومان أن يغادر أكسفورد عندما أصبح كاثوليكياً رومانياً في عام ١٨٤٥م،

وتمت دعوته من رئيس أساقفة أرماف Armagh لتأسيس الجامعة الكاثوليكية في مدينة دبلن بأيرلندا التي حاول من خلالها تطبيق فكرته عن الجامعة.

كان لرؤى نيومان تأثير قوي على التفكير في الأصول التي تستند إليها الجامعة في كل من بريطانيا ودول الكومنولث، وكان لها تأثير كبير على تطوير الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن بمرور الوقت ارتبطت أفكار ميولد ونيومان، وعلى الرغم من اختلاف تركيزهما حول الغرض الرئيس للجامعة، إلا أن التعريف الواسع الانتشار والأكثر سيطرة ينظر إلى الجامعات على أنها تهتم بالبحث العلمي وتقديم التعليم الحر من خلال تشكيلة واسعة من المقررات الدراسية، وهذه الفكرة ذات التحديد الرخو للجامعة كانت وراء المعايير المستخدمة من قبل رابطة الجامعات الأوروبية في تحديد قبول طلبات مؤسسات التعليم العالي لعضويتها، وهذا يعني أنها يجب أن تغطي - إلى حد معقول - مدى واسعًا من المقررات التي لها مصادر أكاديمية في التعليم الحر، ولديها الاعتماد الأكاديمي لمنح درجة الدكتوراة مع سجل بالإنجازات الناجحة في منح هذه الدرجة.

٢/٢ الجامعات في حالة اضطراب:

إن الاختلافات التاريخية للجامعات، والاختلافات في الفرضيات حول الأدوار الأساسية تعني أن أية محاولة واقعية لتعريف الجامعة يجب أن تخفي اختلافات مهمة في مداخل علاقاتها بالمجتمع، وفي الطريقة التي من المحتمل أن تستجيب بها الجامعات للتحديات الجديدة، وفي أثناء فترات الاستقرار النسبي ربما يكون مقبولاً أن تتحدث عن الجامعة كما لو كانت تمثل مؤسسة لها خصائص عامة متعددة يمكن الاعتراف بها من الداخل والخارج بسهولة، ولكن في فترات التغيرات السريعة تصبح الاختلافات أكثر وضوحاً بين المؤسسات

الفردية، وتعكس تقاليدها وثقافتها الخاصة في ردود أفعالها نحو البيئات المتغيرة، ويبدو أن ذلك ما حدث في مطلع القرن الحادي والعشرين.

وربما يكون هناك مجال للنقاش حول مدى دخول الجامعات مرحلة التغيير السريع الذي يحدث الآن، أما عن الانهماك بفاعلية في الأسئلة التاريخية فقد يصبح غير مناسب وأقل صلة بالموضوع، ذلك لأن القوى الحالية للتغير كبيرة ومتنوعة، ولسنوات طويلة كان للجامعة التقليدية وظيفتان رئيسيتان: الأولى تعليم الشباب العلوم والآداب عادة لفئة قليلة من الصفوة في الفئة العمرية فوق التعليم الثانوي، أما الوظيفة الثانية فهي متابعة البحث في موضوعات يتم اختيارها من قبل الأكاديميين أنفسهم، بالطبع كانت هناك استثناءات في هذه التعميمات، فالجامعات الفنية تركز على التربية المهنية (على الرغم من أن التعليم الفني ما زال أساساً لطلاب التعليم الثانوي)، وتنفذ البحوث التطبيقية، لكن وجهة النظر التقليدية اعتبرت على نطاق واسع تمثل نشاطات الجامعة المثالية التي تهتم بتوفير التعليم الحر للشباب، مع إجراء بعض البحوث الاستطلاعية، وتعد هذه الوظيفة مصلحة عامة مهمة تبرر الهيكلة والدعم المالي الذي توفره الحكومة، وتمثل عقداً ضمنياً بين الدولة والجامعات.

وفي العقود الأخيرة كان هناك تغيير كامل في توقعات الدولة من مساهمات الجامعة للصالح العام، والتوقعات الجديدة تتضمن أن تقوم الجامعات بما يلي:

١ – التوسع في القبول بما يجعل التعليم العالي متوفراً لنسبة أكبر من الشباب من شرائح اجتماعية متعددة.

٢ – تزويد التعليم مدى الحياة لكل أفراد الفئة العمرية فوق التعليم الثانوي خصوصاً من خلال التطوير الاحترافي المستمر.

٣ - التأكيد على البحث التطبيقي في المجالات التقنية والاجتماعية التي تعد مهمة للنجاح الاقتصادي الوطني والتماسك الاجتماعي.

٤ - العمل كوكالة اقتصادية جوهرية بطرق مختلفة، مثل إنشاء شركات الغزل والنسيج، أو تزويد الشركات المحلية بالتدريب المتخصص.

٥ - تقليص الاستثناءات في المجتمع بتوسيع القبول، وتوفر برامج التدريب المتخصصة للعاطلين والعمالة غير الماهرة.

وبينما توجد هذه التوقعات الحكومية المتزايدة من الجامعات حول العالم، إلا أنها أكثر وضوحاً في أوروبا عامة مع ظهور الدول القومية، حيث إن الحكومات الوطنية تعتبر جامعاتها مصدراً مهماً جداً وتصرف عليها مبلغاً كبيرًا من ضريبة الدخل (بالرغم من أنه ليس كافياً تقريباً كما ترغب الجامعات)، في كثير من الحالات تعترف الحكومات بالأداء الفعال للجامعة، أما في مجال الخدمات مقارنة بالمزايا التي تحققها بعض الدول فإن عمليات المؤسسات تتطلب درجة عالية من الاستقلالية وتوفير مساحة واسعة من الذاتية في صنع القرارات وعلى أي حال فإن تقليص أشكال المركزية في التخطيط قد يصاحبه عادة مستويات متزايدة من اللوائح والمحاسبية التي تنفذ في أغلب الأحيان من خلال الوكالات المستقلة التي تدعمها الدولة، ونتيجة لتلك التغيرات تعدلت العلاقة بين الحكومات الوطنية والجامعات، وظلت الاختلافات بين النظم الوطنية كبيرة، وبدورها خلّفت كثيراً من الصعوبات أمام التعاون الدولي.

٢/١/٢ سمة الدولية:

لدى الجامعات منذ أمد طويل اعتقاد أساسي بأنها مؤسسات دولية بالضرورة، على الرغم من أن أكثرها تأسس نتيجة نشأة الدول القومية، وأنها

جميعاً تنظمها الحكومات الوطنية، لكن الجامعات تؤمن أن الحقيقة التي تبحث عنها موجودة في العالم الطبيعي، والمجتمعات الإنسانية، وطبيعة الإنسان نفسه لها صبغة عالمية، وأنها أيضاً تلتزم بطرق استقصاء وأساليب تدريس يُعتقد أنها صادقة عالمياً، مثل التحليل العقلي الدقيق، وحرية الاتصال، وهكذا تفكر الجامعات أنها دائماً تعمل عالمياً، سواء من خلال التعاون البحثي، أو من خلال تعليم الطلبة الدوليين، إن الجامعات الأوروبية منذ القرون الوسطى وعصر النهضة شهدت حراكاً طلابياً كبيراً تم تسهيله من خلال استخدام اللاتينية كلغة للتعليم العالي، وترتب على ذلك ظهور الحواجز السياسية واللغوية التي أقامها الحكام المحليون والدول، وأسفرت عن تمزق في النظام الأوروبي للتعليم العالي إلى درجة كبيرة، غير أن التعاون الدولي بين الجامعات ظل طموحاً أساسياً.

إن المنح الأكاديمية تعد بالضرورة تنافسية، كما أن الأفراد الأكاديميين يكافحون من أجل التميز الذي يعترف به زملاؤهم، ومن أجل الحصول على الاعتراف الدولي المتمثل في الجوائز العالمية مثل جائزة نوبل أو أي وسام دولي.

إن التطبيق المهم هو أن الأكاديميين يعتبرون ما يفعلونه له سمة عالمية، إن طرق الدراسة المناسبة لمقرر دراسي معين ينطبق في كل مكان، كما وإن الاستقصاء والاستنتاجات التي يتم الوصول إليها تعد أيضاً قابلة للتطبيق على مدى واسع. وإن هناك فهماً عاماً بأن عمليات الملاحظة وجمع الشواهد سوف تبقى اتفاقيات مقبولة، وأن التحليل سيظل دقيقاً، والنقاش صادقاً، والاتصال مفتوحاً، وأن هذه الاعتقادات تنطبق عالمياً عبر المقررات الدراسية، حتى المقررات ذات الطابع والأهداف المحلية التي لها خصوصية ثقافية أو تاريخية، وعلاوة على ذلك يرى الأكاديميون أنفسهم وتخصصاتهم كأعضاء في المجتمع

العالمي الكبير، لذا فإن الجامعات تعمل حتماً وفق مقياس دولي، فالدولية هدف للجامعات لأن من الضروري أن تكون صادقة مع القيم العلمية الأساسية.

على أي حال، هناك قوة جديدة - ليس دائماً مرحباً بها - دخلت البيئة الجامعية في شكل العولمة الاقتصادية، إن أحد المعاني المهمة إذا كانت العولمة هو ما تبحث عنه الجامعات تقليدياً وتفعله من خلال التعاون التطوعي، فإن العولمة يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال الدولية الأكثر كراهية وازدياداً في الإجبارية، إن ضغوط العولمة تبعث بشكل غير مباشر من خلال تأثير تقنية المعلومات والاتصالات على مجالي التجارة وإدارة الأعمال، وبشكل أكثر مباشرة من خلال المساعدة الكامنة في التعليم الإلكتروني.

إن تقدم اقتصاديات المعرفة، وربما أيضاً تصوراتها الواسعة، قد ساعد على زيادة الطلب على التعليم العالي في أرجاء العالم، ففي الكثير من بلدان العالم تجاوزت كثرة طلبات القبول الطاقة الاستيعابية للجامعات المحلية، وهذه الفجوة بين العرض والطلب اتجه تجسيرها إلى الاستعانة بالجهود الأجنبية، وربما يتم ذلك من خلال امتدادات خارجية لتأسيس جامعات من البلدان الأخرى، وربما تعمل من خلال المؤسسات المحلية، وربما تكون من خلال منظمات تجارية لها صلات خارجية من خلال الاستثمار المالي والاستفادة من الإمكانات المادية والبشرية للمؤسسات الأجنبية، إن هذا التطور التجاري الجوهري النابع من النشاط الدولي له خصائص مختلفة جداً عن خصائص التعاون الدولي التقليدي، وينظر إليه على أنه تهديد من قبل العديد من الجامعات، رغم أن البعض يراه فرصة للتعاون وجمع المصادر.

٣/١/٢ الجامعات الأوروبية وإعلان بولونيا:

إن تحديات العولمة التربوية في أوروبا وفرت حافزاً إضافياً لجعل الأنظمة

الوطنية في أوروبا أكثر تجانساً، وشجعت خطط اللجنة الأوروبية ودعمت حراكها بين الدول لتنفيذ أهدافها في تزويد الطلبة بالتجارب اللغوية والثقافية بالإضافة إلى المعرفة الأكاديمية المقارنة، وبعد نجاح استمر لعقد من الزمن، أصبح المشروع مخيباً للآمال، حيث انخفضت نسبة الطلبة المؤهلين للاستفادة منه إلى أقل من ١٠٪، وتعزا هذه النسبة المنخفضة إلى عدة عوامل من أهمها: محدودية الموارد المالية المتاحة، وانخفاض مستوى التحصيل اللغوي بالنسبة للطلبة البريطانيين.

لكن أحد الأسباب الرئيسة لهذه النسبة المنخفضة يتمثل في النظم المتباينة للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، والمفاوضات التي حدثت لتأسيس اعتماد معترف به للمقررات التي يتم دراستها في الخارج كانت طويلة وغير حاسمة، والنتائج التي توصلت إليها حددت حركة الطلاب في الجامعات التي وقعت اتفاقيات ثنائية خاصة بمعادلة المقررات التي لا يمكن أن تؤثر سلبياً على مدة الدراسة الأكاديمية في البلاد الأخرى.

وفي اتجاه معاكس لهذا النجاح المحدود وقف الوزراء المسؤولون عن التعليم العالي في كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة الذين اجتمعوا في باريس عام ١٩٩٨م، ووقعوا ما يعرف بإعلان السوربون الذي يعد إرهاصاً لظهور إعلان بولونيا، ويلزم إعلان السوربون الدول الموقعة عليه باتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين مستوى التجانس بين أنظمة التعليم العالي الوطنية، وخاصة في مجال تسهيل الحصول على الدرجات العلمية، وقد أوصوا بأن تكون مدة الدراسة للحصول على الدرجات العلمية متماثلة ومستندة إلى نظام ٣ - ٢ - ٣، وهذا يعني أن تكون مدة الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) ثلاث سنوات، وتكون مدة الدرجة الجامعية الثانية (الماجستير) سنتين، وأخيراً ثلاث سنوات

فأكثر للحصول على درجة الدكتوراة، وقد ترتب على هذا الاقتراح كثير من الاهتمام، لكنه خلف أيضاً كثيراً من الجدل خاصة في البلاد الأوروبية التي لم تنضم بعد إلى المجموعة الأوروبية أو اللجنة الأوروبية التي همشت.

ونتيجة للمناقشات الكثيفة التي شارك فيها عدد من الدول والمجموعات الأوروبية، تم عقد اجتماع متابعة في بولونيا أسفر عن ظهور إعلان بولونيا عام ١٩٩٩م، الذي وقعت عليه ٢٩ دولة واقترح تطويرات كبيرة أسهمت في تأسيس نظام للتعليم العالي الأوروبي يغطي كل أوروبا بما فيها الدول خارج الاتحاد الأوروبي، إن إعلان بولونيا له ثلاثة أهداف رئيسة: أولها: تحسين توافق مؤهلات التعليم العالي عبر أوروبا، وثانيها: تحفيز فكرة المواطنة الأوروبية بين الشباب، وثالثها: زيادة قوة التنافسية للتعليم العالي الأوروبي في أرجاء العالم، وهذا الهدف الثالث يعترف بقوة تأثير العولمة في التعليم العالي، بينما يهتم الهدفان الأول والثاني بتعزيز القوى الكامنة نحو تحسين التماسك الاجتماعي والقوة الاقتصادية لأوروبا.

إن إعلان بولونيا حدد أهداف العملية، لكن ما الآليات المقترحة لإنجاز هذه الطموحات؟ **الآلية الأولى** تمثلت في تطبيق نظام مكون من مسارين يستند إلى تعديل الاقتراح الصادر في إعلان السوربون في باريس عام ١٩٩٨م، حيث إن مدة الدراسة في التعليم العالي في العديد من البلدان تقرر في ضوء القانون، وعادة ما يتطلب الإجراء الحكومي إحداث تغييرات تخضع عادة للتيارات السياسية، فتارة تحقق تقدماً إذا كان هناك تأييد سياسي واسع للحكومة، وأحياناً أخرى يكون التقدم بطيئاً، ورغم ذلك قدمت إيطاليا التشريعات الضرورية لفرض التغيير الخاص بنظام المسارين، ونجحت في تقديمه، وفي ألمانيا صدر التشريع الذي يسمح للجامعات بتقديم نظام قصر

المدة للدرجة الجامعية الأولى جنباً إلى جنب مع النظام المعمول به، وحدثت مناقشات فاعلة في البلدان الأخرى حيث أصبحت المدة المعيارية للحصول على الدرجة الجامعية الأولى أكثر من ثلاث سنوات، ولكن هذا الاقتراح نتج عنه معارضة كبيرة وخاصة بين مجموعة الأكاديميين.

الآلية الثانية: تشجيع الإقبال على النظام الأوروبي لتبادل الساعات المعتمدة European Credit Transfer Scheme (ECTS) الذي كان معمولاً به من قبل وأصبح أكثر قبولاً من حيث المبدأ، ولكنه ليس مطبقاً في الممارسة كأداة لتشجيع الاعتراف الدولي المتبادل.

أما **الآلية الثالثة** فهي تطوير التطبيق الشامل لمنح الدبلوم الإضافي، وهي محاولة لإنتاج صيغة قياسية لوصف محتوى المقرر الدراسي وتحصيل الطلبة لتمكينهم من الاعتراف بهم عالمياً، وأخيراً تأتي **الآلية الرابعة** التي تحاول أن تقدم تجانساً في نظم ضمان الجودة المتباينة في البلدان الأوروبية المختلفة.

إن الطموح المرتفع لخلق منطقة للتعليم العالي الأوروبي يكون فيها اعترافٌ عام متبادل بالمؤهلات الجامعية، وتسمح بحرية تنقل الطلبة في أثناء دراستهم لمقرراتهم، وأيضاً في مواصلة تعليمهم العالي، وفي التوظيف، ولكن كيف يمكن تحقيق هذه الأفكار؟ إن التقدم في هذا الطريق متقطع وغير مستمر أو متوازن؛ فهناك أفكار انتقدت بقوة وباستمرار ومنها الاقتراح الخاص بالنظام الثنائي في دول كثيرة وهناك أيضاً تردد في استخدام مشروع النظام الأوروبي لتبادل الساعات المعتمدة أو الدبلوم الإضافي، وفي هذا الأثناء استمرت النظم الوطنية لضمان الجودة في تطورها وقوتها لتزيد من الاختلافات التي اتسعت لدرجة عظيمة، وبعض هذا التردد يعزا إلى المحافظة الفطرية للأكاديميين، وهناك أيضاً اعتراضات أساسية توجه إلى الفكرة القائلة إن هناك مقاساً

واحداً one Size، يمكن أن يكون ملائماً للجامعات التي أصبحت أكثر تبايناً حتى تتكيف مع الجديد من التحديات والفرص.

يعد مفهوم السوق أحد المفاهيم غير المقبولة بسهولة لدى عدد من الأكاديميين، لأنه يتطلب تطبيق وجهة النظر التجارية في التعليم العالي، ورغم ذلك فإن الخصائص الحالية لأنظمة الجامعة في أوروبا - كما هي حقيقة في بقية أنحاء العالم - شبيهة بالسوق على الأقل في المنافسة التي تدفع الجامعات إلى التفكير العميق في جوانب قوتها وأوجه قصورها، وعن كيفية اختيار التخصص الذي يتناسب مع تقوية فرصها الجديدة.

فالجامعات رغم التوجهات المتجانسة نحو الطبقية وأهمية التدرج الهرمي، من المحتمل أن تصبح أكثر تبايناً، والسياسات الحكومية من المحتمل أن تبحث عن تعزيز ذلك التباين، على سبيل المثال بعض الجامعات سوف تهدف إلى (أو تبحث عن، أو تحافظ على) سمعة أو شهرة دولية في البحث الأساسي، بينما جامعات أخرى ربما تركز أكثر على التدريس، وبعض المؤسسات سوف تكون داخل حرم جامعي أو لها أقسام داخلية، وبعضها الآخر يطور برامج للتعليم عن بعد لجميع الأعمار، ومن المحتمل أن تختلف المؤسسات أيضاً في نظرتها المحلية أو الدولية وفي نوعية طلابها، وهذه الاختلافات توجد بين الدول، ولكن عندما يضاف إلى ذلك بعد آخر يتمثل في الاختلافات البنائية والثقافية بين الدول فإن ذلك سوف يعيق إيجاد منطقة شاملة للتعليم العالي في أوروبا.

لكن هل الجهد المبذول لتحقيق ذلك جدير بالاهتمام؟ إن الإجابة هي نعم، ولكن بشرط مهم هو احتياج النظم المنشأة بواسطة الحكومات سواء من جانب مجموعة الدول الأوروبية أو بموافقة الحكومات الوطنية إلى الاعتراف بالوجود، أو بالأحرى بالرغبة في التجانس، والحاجة إلى تشكيل الشراكات

الإبداعية، والتحالف بين الجامعات عبر الحدود الوطنية، وخير الأمثلة على ذلك إنشاء الروابط أو الجمعيات التي تشارك في برامج التدريس أو تبتكر برامج جديدة، ويتبع ذلك إدراك الجامعات أنها تمتلك خصائص مشتركة عامة، وأنها سوف تحقق فوائد متبادلة من العمل معاً، وبعبارة أخرى إن تطوير مجال عام مشترك يجب أن ينبع من النشاط التلقائي للجامعات في ظل الأفعال والإجراءات الحكومية لتصميم وإنشاء الهياكل التي تسهل وتشجع تبادل الخبرات الناجحة، والتعرف إلى الظروف التي انتعشت فيها والتي تساعد في نشر الممارسة الجيدة.

٤/١/٢ تباين الجامعة في أوروبا:

إن مناقشة عملية بولونيا تظهر غالباً لإعطاء قليل من الاختلافات الكبيرة التي توجد بين الدول وبين الجامعات داخل تلك الدول، إذ تختلف النظم الوطنية في أوروبا من أبعاد متعددة مهمة تحدد إمكانية التجانس، أول هذه الأبعاد يتمثل في تحديد الشكل الرسمي والقانوني في العلاقات بين الجامعات والدولة، وقد تتفاوت هذه العلاقة بين ملكية مباشرة للجامعات كما هو الحال في بلدان القارة الأوروبية، وبين استقلال الجامعات قانوناً كما في المملكة المتحدة، بالرغم من أن الحكومة تمارس سيطرة تنظيمية كبيرة من خلال القوانين التي تؤثر على الجامعات والظروف المتصلة بالتمويل العام وغيره.

عندما تكون الجامعات مؤسسات حكومية رسمية فإن أعضاء هيئة التدريس ربما يكونون موظفين حكوميين أو لديهم عقود توظيف مع الجامعة، وفي هذه الحالة يمكن أن يتضمن العقد قليلاً أو كثيراً من التفصيلات (على سبيل المثال: مستوى التخصص في النشاطات التدريسية)، ويوجد اختلاف أيضاً في نسبة دخل الجامعة الذي تمنحه لها الدولة، ومستوى الاستقلالية

المتاح للجامعة في صنع القرارات الخاصة بإنفاق هذا الدخل، على سبيل المثال في اليونان يعد تمويل الدولة أهم مصدر لدخل الجامعة، وميزانية أي جامعة تتحدد نتيجة للمناقشة المصغرة بين المؤسسة والدولة، وعلى العكس من ذلك في المملكة المتحدة حيث تزود الدولة الجامعة بنسبة قليلة من دخلها؛ مما يعطي لها دفعة إجمالية، وتمتلك الجامعة قدراً كبيراً من الحرية في إنفاق المصادر المالية المتاحة لها.

وتتفاوت النظم الإدارية الداخلية للجامعة أيضاً بالبلدان الأوروبية من عدة جوانب مهمة تؤثر على قدرة الجامعة على مواجهة التحديات الجديدة، ففي بعض البلدان يكون لدى الجامعة مجلس إدارة يضم بعض الأعضاء من غير الموظفين في المؤسسة، بينما في بعض الدول الأخرى تكون أغلب خطوط السلطة في يد وزير التعليم العالي، إن هذا الاختلاف ينعكس على الإجراءات المختلفة لتعيين رؤساء الجامعات وأمنائها، فحيث يوجد مجلس الإدارة من المحتمل أن يكون له صوت مهم في هذه التعيينات، بينما الجامعات التي ليس لديها مثل هذه المجالس، سوف يخضع تعيين الرؤساء الأكاديميين عادة لعمليات انتقاء عديدة ربما تتطلب في النهاية تأكيدًا من قبل الوزير، وتوجد اختلافات معنوية مهمة في نظم الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة التي تثير العقليات الهائلة في طريق التحرك نحو التجانس الأوروبي. إن الاختلاف في نظم الاعتماد مع العوامل الأخرى أفسحت المجال في بعض الدول لزيادة كبيرة في عدد الجامعات الخاصة، كما أن استمرار هذه الاختلافات البارزة اعْتُرِفَ بها في إعلان بولونيا، وجعل من تجانس ضمان الجودة ونظم الاعتماد الأكاديمي أمراً جدلياً يعيق تحقيق الهدف الرئيس لتأسيس مجال عام مشترك للتعليم العالي الأوروبي.

وهكذا فإن الاختلافات بين الدول كثيرة، وتمثل موانع أساسية في طريق المشروع المفتوح لمجال عام مشترك للتعليم العالي الأوروبي، ومع ذلك فإن هذا يمثل جزءاً من القصة، لأن هناك بالإضافة إلى ذلك عدداً من الاختلافات الرئيسة بين المؤسسات في تلك الدول، ولعل أكثرها وضوحاً هي الاختلافات الهيكلية الموجودة في بعض الدول حول النظام الثنائي الرسمي، فهناك مجموعة من المؤسسات في المستوى الجامعي تزود الطلبة بالتدريس في موضوعات عديدة من اهتمامها بالبحث العلمي، بينما هناك مجموعة أخرى من المؤسسات توفر التعليم الفني بشكل متميز إلى جانب اهتمامها بتنفيذ البحوث التطبيقية، ومثال ذلك نظام جامعات العلوم التطبيقية في ألمانيا، ومن ناحية أخرى تختلف هذه القطاعات أيضاً في توقعاتها السياسية المحددة، وتعمل في هياكل قانونية متميزة ولها روافد تمويل منفصلة.

إن التصنيف والتخصص يُعدان من الاختلافات الموجودة في دول أخرى بأوروبا، ولكنها - عمومًا - اختلافات غير رسمية تعمل في نظام بحثي موحد في كل مؤسسات التعليم العالي بالطريقة نفسها التي تتعامل بها مع السياسات الوطنية والحالات القانونية، ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال كان هناك تحرك في عام ١٩٩٢م من النظام الثنائي (الجامعات والكليات التقنية) إلى نظام موحد، ولكن مع ذلك كان هناك مؤسسات (كليات جامعية) لا تملك نظامًا جامعيًا متكاملاً، ومقيدة الحركة بالقانون الذي يحرمها من منح درجة الدكتوراة على سبيل المثال، ولكنها تقدم برامج جامعية معادلة، وهذه الكليات اعتبرت جامعات كاملة لكنها غير مستعدة لمنزلة الجامعة المتكاملة، وبالأحرى تعد مؤسسات ذات وظائف متميزة، ومع ذلك فإن اقتراحات الحكومة البريطانية الحديثة تشير إلى أن مثل هذه المؤسسات ربما تجد من السهل

عليها في المستقبل أن تتحول إلى جامعة على أساس أنها مؤسسات تعليمية متميزة مع اهتمام قليل بالبحث، أو بدون وظيفة البحث، في حركة ربما تنتهك انتهاكاً صارخاً الرابطة المقدسة بين التدريس والبحث التي اعتبرت ضرورية لفترة طويلة لمفهوم الجامعة وكينونتها (DES, 2003).

إن وجود شكل معياري للتعليم العالي يعطي انطباعاً خاصاً بالوحدة، ليس على الأقل في النظام الثنائي السابق، والنظام الأحادي الحالي، وذلك لوجود اختلافات رئيسة بين المؤسسات الجامعية خاصة في التقاليد وتراث الماضي تظهر في نشاطات الجامعات القديمة (الموجودة قبل ١٩٩٢م) والجامعات الجديدة (معاهد التقنية)، حيث يوجد حجم كبير من الأبحاث، وخاصة الأبحاث الأساسية في الجامعات القديمة، بينما تركز الجامعات الحديثة على تدريس البرامج المهنية، وفي ظل المستوى المتزايد من المنافسة بين الجامعات من أجل استقطاب معونة الطلبة ظهرت الجمعيات والروابط المحلية غير الرسمية التي تضمن بعضها ١٨ جامعة قديمة مشهورة بالبحوث الكثيفة، وتضمن بعضها الآخر الجامعات التي أطلق عليها مجموع رسل Russell (نسبة إلى الفندق الذي عقدت اجتماعها التأسيسي به)، أما الجامعات المتعددة التقنيات (البوليتكنيك) فقد دخلت في تحالف مع الجامعات الحديثة، وهكذا حدثت في الدولة التي لها نظام موحد انقسامات عميقة جعلت التعاون في تدريس البرامج أكثر صعوبة.

من المبكر جداً القول بنجاح إعلان بولونيا، في الحقيقة لا يوجد حتى الآن اتفاق على المعايير والمقاييس المشتركة التي تسمح بالحكم على النجاح الذي تحقق، وأي مستوى من التجانس يمكن أن نعده إنجازاً مرضياً؟ ورغم ذلك هناك اهتمام كبير في بقية أنحاء العالم بالمحاولة الأوروبية لإنتاج درجة أعظم

من التجانس بين النظم الوطنية الأوروبية للتعليم العالي في منطقة جغرافية معينة، ولا شك أن بعض التقدم قد تحقق، ومنه التحفيز من جانب الاتحاد الأوروبي الذي دعم وتحمل مسؤولية نظم التحرك الطلابي، بالرغم من أن ذلك لم يحقق الطموحات المتوقعة، لكن هل التطورات في أوروبا متكررة في مكان آخر حيث لا يوجد نظم مشابهة للمفوضية الأوروبية كشكل من الحكومة الإقليمية؟ وهل الجامعات في أقاليم أخرى من العالم ترغب في كيان فوق السلطة الوطنية مماثل في تأثيره على التعليم العالي؟ إن المقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية ربما تساعد في تزويدنا ببعض الإجابات.

٦/٢ مقارنات بين أوروبا والولايات المتحدة:

تعقد المقارنات في أغلب الأحيان بين نظم التعليم العالي في قارة أوروبا والولايات المتحدة على افتراض أنهما يمثلان قطبين هما قيادة الدولة وقيادة السوق، كما أن الدستور الفيدرالي الأمريكي يحظى بالاهتمام من جانب بعض الذين لديهم الطموحات لإنشاء الاتحاد الفيدرالي في أوروبا، ويستخدمون أحياناً مصطلح الولايات المتحدة الأوروبية في بعض المناسبات، ولكن الأسباب الأكثر أهمية لعقد المقارنة هي أن التعليم العالي الأمريكي يعتبر ناجحاً جداً، ومنضبطاً سياسياً بشكل كبير على مستوى الولاية وليس على المستوى الوطني، فهو متنوع جداً ومع ذلك يظهر أنه يعمل في طريق متجانس، لذلك يمكن أن تثار أسئلة مهمة تتضمن: هل هناك دروس تشتق من الخبرة الأمريكية يمكن أن تساعد القادة الأوروبيين؟ أو هل التطورات الحديثة في أوروبا لها صلة بالتعليم العالي بالولايات المتحدة؟

إن المراقبين الأوروبيين يرون التنوع في التعليم العالي الأمريكي يبدو ضخماً، إذ توجد جامعات خاصة متعددة تستوعب ٢٠٪ من مجموع الطلبة

الملتحقين بالتعليم العالي الأمريكي، ومنها الجامعات الأكثر شهرة وسمعة في العالم مثل: جامعة هارفارد، وييل، وبرنستون، وستانفورد، وحديثاً أنشئت جامعات خاصة كثيرة لكنها جامعات ربحية مثل جامعة فونكس Phoenix، إن مؤسسات التعليم العالي تختلف أيضاً في مدد الدراسة بالبرامج التي تقدمها.

فهناك كليات المجتمع التي تقدم برنامجها لمدة عامين، وهناك المؤسسات التي تقدم برنامج البكالوريوس لمدة أربع سنوات، كما يوجد تنوع كبير في التركيز على البحوث التي تنفذها المؤسسات المختلفة، ويتراوح ذلك بين جامعات تركز على البحث بشكل مكثف مثل جامعة هارفارد حيث تصل ميزانيتها للبحث إلى مئات الملايين من الدولارات، وجامعات تابعة للدولة، وكليات للعلوم الحرة، تقوم بإجراء عدد قليل من البحوث بالرغم من أن حفاظها على المنح الدراسية يحتل أولوية عالية.

إن هذه الاختلافات تعكس دائماً التطورات التاريخية لجامعات الولايات المتحدة بداية من أيام الاستعمار، ولكن بشكل رئيس بعد الاستقلال، إن أقدم الجامعات وهي هارفارد وجدت عام ١٦٣٦م، عن طريق هيئة مستعمرة ماساشوستس التي سميت بعد ذلك باسم المتبرع الأول جون هارفارد الذي توفي عام ١٦٣٨م وترك كتبه ونصف عقاره للجامعة، إن تقاليد التبرع للجامعات الذي نما في الولايات المتحدة مكَّن جامعة هارفارد من أن تصبح جامعة خاصة ناجحة من خلال الأموال الكثيرة التي توفرت لها، ولا يوجد مثل هذا التبرع في أوروبا، وعند مقارنة جامعتي أكسفورد وكمبردج في المملكة المتحدة مع جامعة هارفارد ومجموعة الجامعات الخاصة في منظمة إيفي يلاحظ أن التبرع أقل لدى المجموعة الأولى.

تم تشكيل الجامعات الحكومية الرسمية في أثناء عصر بناء الدولة القومية في الربع الثاني من القرن التاسع عشر، حيث افتتحت جامعة فرجينيا عام ١٨٢٦م، ثم تبعها عدد من الجامعات الحكومية بالولايات في العقد التالي، مما يعكس اهتمام القادة السياسيين وغيرهم من القادة الآخرين بالجامعة للمساعدة في التطورات الاقتصادية والاجتماعية والديموقراطية في كل من الأقاليم والمجتمعات المحلية وفي الدولة بشكل عام.

إن هذه التطورات تم دعمها إلى حد بعيد من قِبل الحكومة الفيدرالية منذ منتصف القرن التاسع عشر، حيث منحت الأرض الفيدرالية للولايات لإنشاء مؤسسات التعليم العالي التي ستركز على الفنون الزراعية والميكانيكية، وهذه الكليات المعانة بالأرض، قد تحولت هذه الأيام إلى جامعات حكومية رسمية، أو أجزء من الجامعات الرسمية، وقد طورت الولايات الفردية نظاماً متميزاً جداً للتعليم العالي يتضمن دمج عدة أنواع من المؤسسات في نظام عام متكامل.

جامعة كاليفورنيا على سبيل المثال نفذت خطة للتعليم العالي تضمنت ثلاثة مستويات بالمؤسسة، في أحد المستويات توجد كليات المجتمع التي تقدم برنامجاً دراسياً مدته عامان لإعداد العديد من المهنيين، ويؤهل الخريجين لأنواع مختلفة من العمل، والمستوى الثاني توجد جامعة الولاية (أو كليات الولاية) التي تقدم برنامجاً لمدة أربع سنوات للحصول على درجة البكالوريوس، كما تقدم أيضاً برامج للحصول على درجة الماجستير لكنها لا تمنح درجة الدكتوراة، والمستوى الثالث تحتله جامعة كاليفورنيا التي تحتوي على ٩ أقسام جامعية تمنح درجة الدكتوراة، وتقوم بإجراء بحوث عالية الجودة، إن هذا النظام متكامل عموماً ويتميز بنظام راسخ للاعتماد الأكاديمي الذي يسمح بمرونة التحرك بين المستويات خصوصاً للطلاب الذين أكملوا كليات المجتمع

ويرغبون في التأهل إلى السنتين النهائيتين في برنامج البكالوريوس ذي السنوات الأربع بالجامعة.

إن كل ولاية تقرر هياكل السياسة التي يعمل ضمنها أي نظام للتعليم العالي الأمريكي، وتزوده بجانب كبير من التمويل، أما الحكومة الفيدرالية فلديها تأثير مباشر محدود في مجال تطوير التدريس، غير أن لها تأثيرًا كبيرًا غير مباشر من خلال المنح الطلابية الفيدرالية، أما في مجال برامج البحث العلمي في جميع الجامعات، فإن التأثير الفيدرالي المباشر كبير ويتم من خلال وكالات التمويل مثل مؤسسة العلوم الوطنية، ومعهد الصحة الوطني، لذا فإن التأثير الكلي هو أن سياسة التعليم العالي في الولايات المتحدة تعكس اهتمام وقوة كل من السلطات المحلية والحكومة الفيدرالية.

إن إدارة الجامعات الأمريكية تتم من خلال مجلس إدارة ذي عضوية خارجية ويُعين المسؤول عن هذا المجلس في الجامعات الحكومية من قبل حاكم الولاية، أما الجامعات الخاصة فلديها طرق مختلفة لتعيين مجالس إدارتها، فجامعة هارفارد - على سبيل المثال - لديها مجلس إدارة مكون من ثلاثين عضواً يتم اختيارهم من الخارج من خريجي الجامعة، وهذه المجالس مسؤولة عن تعيين رئيس الجامعة، وتحديد وصنع القرارات الخاصة بالسياسات المؤسساتية الرئيسة، وبالرغم من أن حكومة الولايات والسلطة التشريعية تركز على ضبط التمويل والقرارات السياسية للجامعات العامة، إلا أن الاعتماد الأكاديمي لكل الجامعات - الأمريكية - يختلف اختلافاً جوهرياً عن الاعتماد الأكاديمي بأوروبا في أنه اعتماد ذاتي.

إن الاعتراف الرسمي بالجامعة كجامعة وبدرجاتها العلمية تتم ممارسته بمراجعة النظير، أي من قبل الزملاء الأكاديميين وممثلي المؤسسات الأخرى

النقل داخل الولاية الواحدة قليلة، وهناك عنصر مهم يحول دون حركة الطلبة بين الولايات المتحدة هو المصروفات الدراسية التي يدفعها الطالب في كثير من الجامعات الحكومية إذا كان من خارج الولاية، إن مقارنة مثيرة للاهتمام مع أوروبا تتبثق من أن متطلبات قانون المعاهدة الأوروبية لا يميز بين الطلاب القادمين من أي دولة غير أوروبية ونظرائهم من الطلبة الأوروبيين في دفع مصروفات دراسية بالرغم من أن العناصر الأخرى لدعم الطلبة تظل قائمة على أساس وطني.

إن التنوع في الولايات المتحدة يبدو محيراً للمراقب الأوروبي، ولكن تجدر الإشارة إلى أن هناك أيضاً اختلافات وطنية عديدة في أوروبا التي يحاول إعلان بولونيا التكيف معها (سواء كانت تلك الاختلافات من المحتمل أن تزداد أو تقل في كل من الإقليمين سوف يتم تناوله بالتفصيل في الفصل السادس)، إن مدى الفرص المتاحة للجامعات تبدو واسعة لدرجة تبدو باعثة على الاعتقاد بأن الجامعات راغبة الآن في التركيز على جوانب قوتها، وعلى أن النظام الكلي للتعليم العالي يظل أكثر تنوعاً، ومن ناحية أخرى فإن الحكومات الوطنية تبحث عن توجيه جامعاتها نحو تحقيق الأهداف الوطنية، مثل: التوسع في قبول الطلبة، وتعزيز صلاتها القوية بالصناعة، من خلال سلسلة من الحوافز، وبسبب الإحساس بالإنصاف والمساواة، أو للملاءمة البيروقراطية تمنح هذه الحوافز عادة إلى النظام كله، هناك ضغط نحو التوحد بالرغم من أن الحكومات سوف تؤيد دعائياً (كلامياً) التنوع على أنه هدف مرغوب به، وعلى الرغم من أن الميل نحو التجانس يظهر في العديد من السياسات الحكومية، إلا أن الحكومات سوف تواصل ممارسة ضغط عنيف على الجامعات لتصبح أكثر تنوعاً، ومع ذلك ليس واضحاً ما إذا كانت الولايات المتحدة (التي حققت من قبل تنوعاً كبيراً) وأوروبا (التي تتجه إلى التجانس بصورة أكبر) سوف تطور بمرور الوقت خصائص مشتركة أكثر بكثير من الاختلافات التي تميز اليوم بين أنظمة الجامعات.

خاتمة:

تحاول الجامعات في شتى أنحاء العالم مواجهة تحديات العولمة، وتفعل ذلك بطرق عديدة مختلفة في مناخ أكثر تنافساً، ويدرك الكثيرون أن جامعة واحدة تمثل لاعباً صغيراً في سوق كبيرة، لذا تشكل الجامعات روابط وجمعيات للعمل سوياً في مواجهة هذه التحديات في حالات قليلة للاندماج تم مناقشتها، وهذا عادة يتضمن بعض المؤسسات المتجاورة، بينما تتم تحالفات أوسع مزاوجة على الأرجح على أسس وطنية، إن التركيز على الوطنية وليس على الإقليمية الواسعة أو العالمية ليس أمراً مثيراً للدهشة في ظل الضغوط على مؤسسات التعليم العالي من الحكومات الوطنية لإرضاء التطلعات والطموحات الوطنية، إن العمل أسهل بكثير مع الشريك ضمن إطار السياسة الحكومية نفسها، وخاصة ترتيبات التمويل وأنظمة ضمان الجودة، منه عندما تختلف هذه الأنظمة بدرجة كبيرة.

ومع ذلك رغم تصاعد التحالفات الدولية بين الجامعات والمثال الحالي لرابطة (جامعات ٢١ / Universites 21) التي تتكون من سبع عشرة جامعة من عشر دول (سيتم مناقشتها بالتفصيل في الفصل السابع بواسطة سافا بجارنا صن) وكلها جامعات نشطة في البحوث، وتعتقد أنه يمكن أن تكون ناجحة جداً كجامعات متحالفة أكثر مما لو عمل كل منها على حدة، والخطط الأساسية تستهدف توفير مقررات مترابطة على مستوى درجة الماجستير في الموضوعات التي عليها طلب عالمي من الطلبة الراغبين في دفع الرسوم الدراسية ومنها على سبيل المثال إدارة الأعمال، ونظم المعلومات، إن هذه الرابطة (جامعات ٢١/ Universites 21) سوف تصبح درجاتها العلمية عالمية في هذه البرامج المترابطة، كما أن التحالف سوف يبحث عن الاعتماد الأكاديمي

من خلال منظمات تجارية ومع شركة نشر لتسويق مستويات البرامج الموجودة إلى الطلاب الراغبين فيها.

إن رابطة (جامعات ٢١) والروابط المماثلة لها تكون في العادة عالمية في عضويتها أكثر منها إقليمية، فما ملامح تطوير الجامعات التي تطمح إليها هذه المنظمات؟ هل يوفر تطبيق مبادئ بولونيا ظروفاً متلائمة مع تكوين تلك الروابط؟ لقد وصفنا الخليط الواضح للجامعات في أوروبا بين الدول وداخل الدولة الواحدة، إن المقارنة بين التعليم العالي الأمريكي يوضح أن التجانس بين المؤسسات أعظم منه في أوروبا، فالنظام كله يبدو مترابطاً منطقياً.

يوجد عاملان أساسيان يؤديان إلى ذلك التناسق، أولهما أن النظام الأمريكي قد تطور بطريقة تعاونية في كل ولاية أثناء البحث عن توفير تعليم عالٍ يحقق اهتمامات الدولة، ويكون على استعداد لقبول الهيكل الأساسي لتدريس برامج مدتها سنتان في كليات المجتمع، ومدتها أربع سنوات بالجامعات، ونظام وطني مقبول للاعتماد، وثانيهما التأثير الواسع القوي للدولة على الرغم من الهيكل السائد القائم على الولاية، وعلى الرغم من أن الاعتماد الأكاديمي يمارس من خلال عدد كبير من الوكالات المنفصلة، وبعضها ذات سمعة وشهرة عريضة على مستوى إقليمي، لكنها تعمل في إطار نظام قومي فاعل، وبالإضافة إلى ذلك تمارس الحكومة الفيدرالية نفوذاً وتأثيراً عظيماً من خلال تمويلها لكل من التدريس - ولو بطريق غير مباشر بالدفع بناء على رغبة الطالب - والبحث وإذا كان هذا التحليل صائباً، فأي دروس - إذا كان هناك أحدها - يمكن أن تستفيد منها أوروبا في محاولتها لجعل التعليم نظاماً متماسكاً متجانساً.

إحدى النتائج التي يمكن التوصل إليها من أول نظرة يمكن أن تكون اقتراح أن ما تحتاجه أوروبا هو عمل فيدرالي قوي على المستوى الأوروبي لإنشاء هيكل للتمويل وضبط النوعية، ولكن هذا سيكون اقتراحًا خاطئاً وغير عملي، إنه ليس من المحتمل أن الحكومات الوطنية سوف تسمح للاتحاد الأوروبي أن يسيطر على التمويل وأساليب الضبط الأخرى على أنظمة الجامعة في أوروبا، أو على الأقل في المستقبل القريب، فالجامعات تعتبر من منظور كل الدول عاملاً فاعلاً مهماً في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الاقتراح سوف تعترض عليه الجامعات نفسها بقوة انطلاقاً من أن بيروقراطية الحكومات الوطنية قد ترسبت وأدت إلى عزل الجامعات لدرجة أن التحول إلى الحكومات فوق الوطنية سيكون سيئاً، إن التجربة الأمريكية تقود إلى استنتاج أن التعدد في التمويل - حتى عندما ينتج عنه عدة مشكلات خاصة بإدارة ميزانية المؤسسات - يعطي استقلالية كبيرة للجامعات في اتخاذ قرارات خاصة بسياساتها وإستراتيجيتها، كما أن محاولات فرض نظام اعتماد أكاديمي ونظام ضبط الجودة أوروبي من أعلى إلى أسفل سوف يلقى مقاومة قوية.

فهل هذا يعني أن هناك القليل الذي يمكن عمله، وأن عملية إعلان بولونيا سوف تقود إلى الإحباط؟ ليس بالضرورة أن يحدث ذلك، حيث يوجد من التجديد الذي حدث في جامعة أوروبية في أثناء تكيفها مع التغيرات العديدة التي شهدتها بيئاتها، وأن أكثر هذه التجديدات اشتمل على إجراءات لتحقيق التعاون بين المؤسسات باعتباره عنصراً مهماً في التنافس بنجاح في العالم الأكثر تنافساً، وأصبح التعاون الدولي خاصة ذا أهمية متنامية، واتضحت أهمية عملية إعلان بولونيا في أنها وفرت اعترافاً بهذه التطورات ووفرت حافزاً مثيراً بالمقياس الأوروبي، وسيكون عاملاً مساعداً، خاصة إذا اتجهت

النشاطات الأوروبية للحكومات الوطنية، سواء من خلال المفوضية الأوروبية، أو من الأعمال المشتركة لوزراء التعليم الوطنيين، بما فيها النظم القانونية والهيكلية المؤثرة في الجامعات وروابطها الإقليمية والوطنية، نحو تحديد المساعدة في تأسيس الأنشطة التعاونية التجددية الكامنة، والتعرف إلى التجارب الناجحة، ولإنشاء أطر جديدة ونشرها على نطاق واسع، وهذا سوف يتطلب دعماً مادياً متواضعاً لتشجيع التجارب ونقل النتائج ذات الممارسة الجيدة، لكن الأمر الأكثر أهمية هو أنها تتطلب العمل مع الجامعات في ترتيبات ضمان الجودة التي تؤدي إلى نجاح تعاون الجامعة وممارستها، والتي تأخذ في اعتبارها التغيرات التقنية في عصر العولمة.

وأخيراً، إن إجراءات ضمان الجودة سوف تعمل فقط في اتجاه تشجيع التعاون الكبير بين الجامعات، إذا قام أعضاء هيئة التدريس بأعمالهم بثقة واعتزاز باعتبارهم مؤهلين ومناسبين لوظائفهم، كما أن الحكومات سواء كانت وطنية أو على المستوى الأوروبي سوف تحتاج إلى تشجيع وتسهيل ودعم أشكال التجديد للتعاون الجامعي، على أن لا تحاول أن تجعل تحديدها وتقريرها هو الدرس الحاسم من الولايات المتحدة في البحث عن إنتاج نظام أكثر فاعلية وتعاونية للتعليم الأوروبي.

الفصل الثالث

العولمة والجامعة

روجر كنج

تمهيد:

من بين أوائل الأسئلة الخاصة بالعولمة التي تحتاج إلى إجابات وافية، كيف يتم تعريف العولمة؟ وكيف تختلف العولمة عن السمة الدولية؟ يظهر مصطلح العولمة في كل مكان، ومن الصعب أن يمر يومٌ دون الإشارة إلى العولمة في الصحف، وتظهر في كل مكان في الجرائد الأكاديمية والكتب، وأيضاً يستشهد بها لوصف عدد ضخم من الظواهر التي يرتبط بعضها مع بعض بعلاقات فضفاضة، ومن الواضح أن مصطلح العولمة يشير إلى عملية - أو رحلة أو اتجاه - على الرغم من أن البعض يرونه وصفاً لحالة نهائية، وغايته وصف مجتمع العولمة، أو عصر العولمة، ولكن يوجد جدل هائل حول ما إذا كانت العولمة حتمية أو متشابهة في كل المواقع أو مجالات الحياة، أو حول سماتها الرئيسة وأسبابها.

ومشكلة أخرى هي أن البعض ينظر إلى العولمة على أنها صيغة لتفسير منظومة من الظروف، بينما يراها آخرون عملية تتطلب شرحاً وتفسيراً (مثل نظرية الرأسمالية، أو نظرية الإبداع المتواصل للأشكال الجديدة للتقنية)، والواضح بشكل متزايد أن عمليات العولمة لا توفر نتائج معيارية أو متشابهة عبر العالم، ولكنها تتشكل ويتم تكييفها من خلال ثقافات وتركيبات محلية مختلفة، وفي الفصل الخامس - على سبيل المثال - سوف يثير مايكل جيبونز M. Gibbons جدالاً حول أن العولمة تعزز المنافسة والاختلافات بين الرأسمالية الطبيعية والثقافات الأصلية (فهي لا تنتج بشكل بسيط تماثلاً أو تجانساً غربياً في الاقتصاديات والسياسات والثقافة كما يعلن عنها)، وتحث على انتشار الإبداع وتكييفاته الدولية الواسعة والتي تعضد بدورها عمليات العولمة.

وقبل تناول هذه الأمور بمزيد من التفصيل، فإنه يستحق الرجوع إلى الجامعات التي تم اعتبارها مؤسسات دولية منذ القرن الحادي عشر، وهذه الجامعات التي حققت شهرة معينة قد جذبت الباحثين من أرجاء بعيدة وأنحاء واسعة، ومنها جامعة بولونيا على سبيل المثال التي أصبحت معروفة في ذلك الوقت باكتشافاتها وإعادة تفسيرها للقانون الروماني الخاص، مما ساعد على الأهمية المتزايدة لهذا المستودع المفهوماتي الغني ذي الموثوقية والنظامية للمبادئ القانونية للتجارة والحكومة، والذي جعله خبراء بولونيا أداةً لجذب الطلاب من قارة أوروبا، وبالإضافة إلى استقبال القانون الروماني عبر الدول الإقليمية المنتشرة في أوروبا أثناء القرون الوسطى من خلال القنوات العلمية، فقد ولَّد حراكاً للممارسين.

في هذه الفترة كانت الجامعات مهتمة بشكل أساس بتمرير المعرفة المقبولة إلى الآخرين أكثر من انشغالها بإنتاج المعرفة التي أصبحت حينها جزءاً رئيساً مهماً في أداء وظيفتها الحديثة. وكانت مهمة طلاب المعرفة تقبل الحكمة المقبولة وفهمها، وفي غياب الصحافة المطبوعة، والوسائل التي تجعل التعليم موضوعياً وتيسِّر نشر المعرفة بشكل واسع بعيداً عن ضرورة الحضور المباشر، أصبحت مواقع التجمعات الطبيعية للمخطوطات والوسائل المستخدمة في تيسير التعليم وتفعيله، والقائمون على الحفاظ عليها، والمفسرون لها، ذات جاذبية خاصة، تستقطب الناس إليها أكثر مما تجذبهم معرفة المتعلمين، وكان هذا الأمر عينه أهم مصدر قوي للرحلات والزيارات العالمية للدارسين في العصور الوسطى، لذا كانت معرفة اللغة اللاتينية على أنها لغة للتعليم وما يمكن وصفه بمنهج عام لعلم اللاهوت أمراً شائعاً بين الجامعات.

ومع حركة التحديث Modernity أصبح مفهوم المعرفة منطقياً وعلمانياً ويستند في بنائه إلى اختبار أسس المعرفة وقواعدها، كما زادت العناية بهيكل الحقيقة في هذا العالم، لذا اتصف التقدم العلمي والإنساني بالعالمية، وأصبحت المعرفة دولية في جوهرها وليست مقيدة بالعاطفة أو بالحدود الإقليمية للوطنية، وهذا ما أيقظ مشكلة كامنة أمام الحكام ذوي القوة المتزايدة بالدول النامية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الذي رأوا أن المعرفة المنطقية والوسائل الخاصة بمواصلتها ضرورية لابتكار وسائل أكثر فاعلية واستخدامها في النضال العسكري في عصر التوسعات الإقليمية ولاستنباط أدوات ذات كفاءة عالية للإدارة الوطنية (كما عرفت في فرنسا البونابرتية بالقرن التاسع عشر)، ومع ذلك ثمة تجاهل للطموحات الوطنية والإقليمية للفكرة العقلانية والعالمية للحداثة التي تحمل دائماً تطبيقات متشائمة لأولئك الذين في السلطة.

وقد تم إدارة هذا المأزق عن طريق التبادل الذي حصلت الجامعات من خلاله على ترخيص من الدولة لممارسة النقد والاستقلالية (الذي لم يمتد إلى جميع مؤسسات التعليم العالي)، وذلك في مقابل تطويرها - بأسلوب إجباري نسبياً - التقدم العلمي الضروري للمنافسة الاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى أن هذه الجامعات توفر التدريس للأجيال المتتالية بطرق مفتوحة واضحة مؤهلة للتميز والتقدير من خلال اختيار أعضاء هيئة تدريس ذوي مزايا علمية وكفاءات عالية في مجال التخصصات المتزايدة التي تناسب نظام العمل، وكان هذا الأمر صفقة وفرت الحماية لرؤية الجامعة على أنها قوة عالمية ودولية؛ لأن تلك هي طبيعة المعرفة، وتوفر الخدمة الضرورية إلى الحكام الوطنيين والإقليميين، وإلى حد ما ربما كان حتمياً التأثير المتزايد للعالمية، وخاصة عندما يمتزج

الطلب الاجتماعي والسياسي مع مزيد من الديمقراطية في العصر الثوري الذي يقود إلى توتر عظيم في تلك العلاقات، وإذا كان أي شيء له صفة دولية – أو بالمفهوم الحديث عولمة – فإنه يكون أسهل توافقاً مع العلمية الدولية للأكاديميين غير المحدودة بمناطق الدولة الوطنية، وأكثر انسجاماً مع الإحساس المتزايد بمفهوم الجامعة كموقع للتنافس الديمقراطي والعالمي.

إن الدولية تعني تبادل بين الدول، أو بشكل أكثر دقة بين الدول الوطنية، وتستند إلى فوائد تبادل الأفكار والتجارة عبر الحدود، ويرتبط بمفهوم الدولية وخاصة في مجال التجارة مبدأ التحررية وإزالة الحواجز أمام الحركة المتزايدة عبر الحدود، وتعد الدولية والتحررية في التجارة والتعليم العالي ذات قيمة أكبر من القومية أو حماية الإنتاج الوطني، ويرجع مصدر الفائدة والنفع هنا إلى كلٍّ من الثروة والمعرفة.

ومع مفهوم الجامعة كمبدع ومبتكر وباحث ومطور للأفكار الجديدة، أكثر من كونها مجرد أداة لنقل ما هو معروف ومقبول ومتفق عليه، يتم التبادل الدولي بين الناس (الطلبة وأعضاء هيئة التدريس)، ويعد مصدراً رئيساً لتطور الحقيقة، أو لنشر ما هو ضروري لتحقيق عالمية المعرفة، وبالإضافة إلى ذلك ينظر إلى الحراك التعليمي الدولي أنه أكثر حيوية لعملية نمذجة نقل ما هو جيد – إذا كان ممكناً – من الممارسات الدولية إلى الأجيال من التميز والتنافس الاقتصادي الوطني، وبالنسبة للبعض مثل الاتحاد الأوروبي، أصبحت الجامعة وسيلة لتنمية الشعور بالمواطنة الأوروبية والانتماء للمجتمع الأوروبي، إن الحراك للطلبة وأعضاء هيئة التدريس، تم تسهيله من خلال عدة برامج مثل: أرامس، وسقراط، وليوناردو على اعتبار أنها أدوات نقدية لتطوير مَعَانٍ أوسع لكلٍّ من الإقليمية وتكاملها العالي.

إن مثل هذه الدولية مع ذلك قد ضغطت على القيمة الأكاديمية، ولها صبغة غير ربحية في التبادل عبر الحدود بين الناس والمعرفة، إن مفهوم التنقل عبر الحدود أو التعليم بدون حدود أكثر حداثة، ويستخدم لوصف النمو في الدولية كمشروع تجاري، وعندما أصبحت الجامعة أكثر خصخصة، ثم ينظر إلى خدماتها على أنها مصدر للدخل، لتحل مكان التمويل العام المتدني، فالدولية ينظر إليها على أنها أسواق خارجية عبر البحار، وأن صادراتها تتمثل في انتقاء الطلبة الدوليين الذي يدفعون مصروفات دراسية، أو أنها شراكة تجارية محلية في الخارج، تساعد على إعطاء مفهوم التعليم العالي منعطفاً عالمياً وتجارياً.

ورغم أن أنظمة الجامعة لها توجه عالمي لا يمكن تغييره، إلا أنها ربما تكون واحدة من أقل القطاعات عولمة، وبالمقارنة مع الخدمات المالية أو الصناعات الدوائية، تظهر الجامعات متأصلة الجذور في الدولة الوطنية، وهي كمنظمات تفتقر إلى البحث والتنسيق في العمليات الدولية الواسعة الموجودة في النشاطات التعاونية المتعددة الجنسيات ببعض القطاعات الأخرى، ربما تصبح أسواقها أكثر توزيعاً عالمياً من ذي قبل، رغم أنه ما زال قليلاً، لكن المؤسسات واللوائح التي تحكمها ليست عالمية، ولكن لماذا هذا؟ للبدء في الإجابة عن هذا السؤال نحتاج أن ننظر إلى ما نعنيه بالعولمة.

١/٣ مفهوم العولمة:

العولمة تعني للكثيرين ظاهرة اقتصادية رئيسة، إنها تشير إلى التكامل المتزايد للاقتصاد العالمي في العقود الحديثة، وترتبط بانتصار الرأسمالية الحرة أسلوبًا اقتصاديًا سائدًا، والحدود تعني قليلاً عما تفعله، وهذه الأيام

على سبيل المثال تعمل الأسواق المالية على أساس ٢٤ ساعة في اليوم، وعندما تتم عملية استثمار بالهاتف من ألمانيا مثلاً إلى أصحاب البنوك في نيويورك، يحدث التحويل مباشرة دون ارتباط بموقع المكاتب أو بالمسافة الشاسعة بينها، بالإضافة إلى ذلك فقد يكون قرار الاستثمار في واشنطن له أصداء محتملة في وولنجونج في أستراليا، وبهذا المعنى تختلف العولمة عن الدولية، إذ تشير الدولية إلى التبادل بين الدول الوطنية عبر الحدود، وقد حدث ذلك عبر القرون وهي ليست حديثة، أما العولمة فتشير إلى التبادلات التي تنتقل عبر الحدود، وتحدث بشكل إلكتروني فوري، كما أنها حديثة.

وفي بعض المداخل يوجد تركيز عام على أن العولمة تدفق لرأس المال (مالي أو طبيعي)، والأفراد، والمعلومات، والثقافة وغيرها (Hay & Marsh, 2000)، وتتحرك هذه العناصر وفق أشكال كونية متنوعة من الطرق السريعة، وقد تكون حقلاً من حقول المعرفة أو صور منضبطة، تنشئ أنماطاً جديدة من عدم المساواة في المكانة والنمو بين الأشخاص (Appadaral, 1990)، وهذه التدفقات أصبحت ممكنة الحدوث من خلال التغير التقني، وخاصة نمو أشكال الاتصال الإلكتروني، بالإضافة إلى تطور تكامل الاقتصاد الدولي وتشجيعه في العقود الحديثة عن طريق السياسات الاقتصادية الحرة الجديدة في كثير من الدول، وقد ساعد تطور الصواريخ والأقمار الصناعية عندما ارتبط بتطور الاتصال الهاتفي والحواسيب في توليد اتصالات عالمية يمكن الثقة بها والاعتماد عليها في الاتصالات المتحررة بالضرورة من التغطية المحلية.

ويمكننا الاستفادة من خصائص تأثير العولمة في ثلاثة مستويات هي المستوى الاقتصادي، والمستوى السياسي، والمستوى الثقافي، فالعولمة اقتصادياً

لا تشير إلى التحرر التجاري فقط، وإنما أيضاً إلى نمو السوق العالمي، وقوة التعاون الدولي الذي يقل فيه تأثير العناصر الاقتصادية والسياسية المحلية بشكل متزايد، وحيث تتسم الشركات العالمية بإستراتيجيات العمل التجاري المنسق دولياً (الإنتاج - التوزيع - التجزئة)، والتدفقات المتزايدة للسلع، ويتمسك المؤيدون الأقوياء لنظرية العولمة بأن العولمة حركة غير مسبوقة تاريخياً تعيد صياغة الطبقات العالمية الجديدة والحكم العالمي ودور الدول الوطنية بشكل مثير، حيث تفقد الدولة الوطنية جزءاً كبيراً من سيادتها، فلم تعد قادرة على تقنين معدلات التبادل التجاري أو معدلات الربح، وبينما يزداد حراك المواقع العالمية للشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات، تتقيد قدرات الدولة في زيادة الضرائب، وزيادة المصروفات الاجتماعية، أو بصفة عامة في إدارة اقتصادها وسياساتها الاجتماعية كما ترغب، وأصبح الدور الرئيس للدولة هو احتضان هيكلة الاقتصاد الوطني وتوفيقه مع ما يفرضه التنافس الدولي.

وهناك ثمة دليل على أن تأثيرات العولمة الاقتصادية غالباً ما تكون ضخمة، حيث تظل الدول الوطنية ممثلة بقوة في كل من اقتصادياتها الوطنية وفي علاقتها بالاتفاقيات والتدابير الاقتصادية الخاصة بالحكم ونظام السلطة (Hirst & Thompson, 1996)، ومن خلال الانتخابات أيضاً تظل تلك الدول وكالات نافذة للتمثيل الشعبي، وليس هناك دراسة تطبيقية تشير إلى أن الدولة الوطنية مقيدة بشكل كبير بعمليات العولمة في سياسات إنفاقها العام الخاصة بها، حيث لا توجد علاقة واضحة بين انفتاح الدولة على الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الاجتماعي، وفي الحقيقة غالباً ما ترحب الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الحكومي المرتفع في مجالي التعليم والتدريب على سبيل

المثال، وبصفة خاصة إذا كانت ترتبط بالتقنية العالية، أو المعرفة المتصلة بالصناعات (Hall & Soskice, 2001).

سوف يتضح عدد من الخيارات السياسية للدولة التي ترغب في التنافس بفاعلية في الاقتصاد العالمي، متضمنة الاتحادات الاجتماعية الديمقراطية المستندة إلى الاتفاقات مع الاتحادات التجارية التي تخضع فيها الأجور إلى مقاييس رفاهية العمالة والإنفاق على البنية التحتية التي ينظر إليها على أساس نفعها للاقتصاد، أو أنها تسمح بحدوث التغير دون اعتراض كبير جداً، ومن خلال تعويض ملائم لما هو منقول (Garrett, 1999)، في بعض الدول الأوروبية التي أنشئت في القرن العشرين، والاتحادات الاجتماعية بترتيباتها الانتخابية الشاملة التي أنتجت الحكومات الائتلافية، فالفيدرالية كانت ضمن العوامل التي أعطت المعارضين للعولمة والتحررية الجديدة الفرص لممارسة التصويت والنقض والكابحات الأخرى، واكتساب نقاط المعارضة لسياسات العولمة، وبالمقارنة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على سبيل المثال يحدث القليل من هذه الفرص للمعارضة (Swank, 2002)، وبصفة أكثر عمومية، تبحث الدول القومية والوطنية عن ضمان النمو الاقتصادي داخل أقاليمها خلال مقارنة المزايا التي تحققها رؤوس الأموال أثناء عملها في تلك الأقاليم سواء كانت مملوكة محلياً أم غير ذلك، عن طريق تشجيع الابتكار، والمنافسة، والبحث عن المعرفة التي تستند إلى الناحية التجارية.

والعولمة في المستوى السياسي تشير إلى تقلص سيادة الدولة القومية وهبوط أهميتها، وزيادة التعاون بين الدول، وتقلص الاشتراكية والقبول الواسع بالديمقراطية الحرة، وبلا شك فإنه مطلوب من الدول أن تتعاون عالمياً أكثر مما كانت تفعل سابقاً، لا لإيجاد طرق فاعلة ومقبولة لتقنين وتنظيم العولمة

الاقتصادية فحسب؛ بل عليها أيضاً أن تتواكب مع القضايا العالمية الكبيرة مثل: حماية البيئة، ومحاربة الهجرة غير المشروعة، وممارسة حقوق الإنسان، وعلاوة على ذلك زيادة الارتباطات الكثيفة بين الحكومات، لا على جميع مستويات الحكومة فقط، ولكن أيضاً في نطاق واسع من الاجتماعات الإقليمية والدولية، حيث يجتمع الممثلون للمنظمات الدولية غير الحكومية، بما فيها الحركات الاجتماعية العالمية القائمة على أساس البيئة أو الجنس بأعداد وفيرة (O'Brien et. al., 2000)، وتوجد حالياً مزيد من التجمعات العالمية الأكثر تعقيداً التي ترتكز على توفير قدرة الدولة الموجودة حالياً مع تحول الدول المستقلة سابقاً إلى تحالفات ووحدات عسكرية وأمن جماعي، ووجود مؤسسات عالمية أكثر تخصصاً من أجل تنظيم الاقتصاد العالمي وإعلان المعايير الدولية للقيم والحقوق الشخصية.

والعولمة ثقافياً تصف التأثير الواسع الانتشار لثقافة الاستهلاك الغربية المنتشرة خلال وسائل الإعلام الترفيهية الجديدة، مثل التلفزيون، والموسيقى الغربية (POP)، والسينما، والسياحة، والشركات الدولية متعددة الجنسيات التي تقف وراء قوة هذا الإعلام، لكي يتسنى للأشخاص في كل مكان البدء في ممارسة أساليب وأذواق متماثلة، وأيضاً تعديل الاتجاهات من خلال تنمية المفاهيم العالمية للذات والهوية للأفراد، وبهذه الطريقة يكونون أكثر وعياً بأنفسهم كمواطنين في العالم، وبالبدائل المتاحة للوضع الراهن من أشكال غير تقليدية للسلطة والمبادئ الأخلاقية، ويصبح الأفراد أكثر وعياً بتوجيه الأسئلة وطلبات الإحاطة والمطالبة بالإجابة عنها.

بينما يرى البعض مثل هذه التطورات وسائل تحررية، يراها آخرون وسائل لتحطيم الثقافة المحلية وحيويتها، فثقافة العولمة أو عولمة الثقافة لا تقتصر

على نشر ثقافة الاستهلاك الغربية، كما تظهر في الأفلام المنتجة في هوليوود، ومحلات الأطعمة السريعة، ولكنها تمتد أيضاً إلى توليد ردود أفعال معادية لها، كما جاء في بعض الاحتجاج الإسلامي ضد العولمة والأمركة، وعلى الرغم من وجود تعريف معنوي للكرة الأرضية بأنها تضم أعداداً متزايدة من الأشخاص الذين من المحتمل أن تكون لديهم تفسيرات واستجابات متباينة يترتب عليها إنتاج عالم فضفاض أكثر اختلافاً منه تجانساً وتنسيقاً، إلا إن العولمة يمكن أن تُعد في أفضل صورها مفهوماً فضائياً يتم فيه ضغط الزمان والمكان (Scholte, 2000, Harrey, 1989).

تعد العولمة عملية تاريخية تمد الارتباطات وشبكات الاتصال عبر الكرة الأرضية ويعمل الاتصال الفوري عبر مستويات العالم على تسوية الخلافات في المواقع والإقليمية كما تؤدي العولمة إلى نمو المنظمات العالمية المخصصة لأغراض اقتصادية وأغراض الحكم، وهذا من شأنه توليد قواعد ومعايير وقيم عالمية يمكن نقلها في مجال حقوق الإنسان، ودعم المعرفة العقلانية التي تشرح العالم وتفسره، ويتم الحفاظ على العولمة خاصة من خلال التركيز على الكوكب كمكان فريد للجنس البشري بدلاً من الاعتماد على الآلهة اليونانية أو الكيانات المتسامية الأخرى، وعن طريق تشجيع النظرة إلى المعرفة على أنها متسعة ويتم اكتسابها بشكل شامل ينظر إلى العالم كله وحدة واحدة.

إن العملية والذرائعية الخاصة بالعقلانية (الذرائعية مذهب يرى الأفكار وسائل للعمل وأن فائدتها هي التي تقرر قيمتها) يسهلان العولمة بسبب أن كليهما - جوهريًا - ليس إقليمياً ويدعمان إنتاج معرفة موضوعية تعد صادقة عالمياً، إن طرق التفكير مفتوحة أمام كل الأفراد ولا تعرف حدوداً (Albrow, 1996)،

كما أن الازدواج التاريخي بين الأمة والدولة يعبر عن تماثل تاريخي عرضي للعقلاني (الدولة) وغير العقلاني (الأمة)، فالدولة من منظور ويستر الكلاسيكي (تعكس التطبيق النهائي لعملية العقلنة التي تتعارض مع مشاعر القومية)، وهذا يجعل الازدواج ميراثاً غير مستقر. فالعقلانية، والنفعية، والمعرفة الذريعية تتعارض مع الإقليمية الجغرافية وعوائق الحدود الوطنية، لكنها تدعم بشكل نهائي عمليات العولمة والسيادة فوق الوطنية، وهذه القضايا مركزية لأية اعتبارات خاصة بالجامعة في سياق العولمة.

ربما تكون اللوائح المفتاح الرئيس لتطور خاصية الإقليمية الفائقة في أشكالها المؤسساتية، فالترتيبات القانونية والتنظيمية ضرورية لتقنين اللوائح، ومعايرتها، وجعلها عادلة، لتحقق المساواة، وتنظم العمليات الخاصة بالعولمة، وهذه الإجراءات تتطور من خلال مؤسسات الهيئات الإقليمية والدولية التي تنشئها الدول، وعلى الرغم من أن كثيراً من الهيئات فوق الدولة قد اكتسبت درجة من الاستقلالية عن الحكومات الوطنية، إلا أن الدولة الوطنية ما زالت مستمرة في امتلاك مدخلات ومساهمات حاسمة وجديرة بالاهتمام، إن أشكال التحول إلى إدارة القطاع الخاص من خلال روابط وتنظيمات ذاتية تطوعية يتم دعمها عادة من الدول، كما أنها شجعت في ظروف كثيرة سياسات تطور فوق الإقليمية من أجل دعم رغبات رجال الأعمال في تنظيمات معيارية عادلة لتعزيز الأسواق المفتوحة، والاعتراف بأن توافق قواعد الحكم يتم ضمانه بأفضل شكل من قبل الدولة بتطبيق شكل من قرارات فوق الإقليمية، وفي حالة الجامعات، يوجد سؤال مفتوح يتمثل في ما إذا كانت أشكال التنظيمات العالمية، أو فوق الإقليمية (الخاصة بضمان الجودة) من النوع الموجود في قطاع إدارة الأعمال سوف تتطور؟ إن

الجانب التجاري المتزايد لخدمات الجامعات من المحتمل أن يتم تغطيته من خلال الاتفاقيات العامة للتجارة (الجات) كجزء من مفاوضات منظمة التجارة الدولية التي تقترح أن مثل هذه العناصر من المحتمل أن تظهر في هذه الأطر.

٢/٣ الجامعة والعولمة:

رحب عدد من المصادر بعمليات العولمة كفائدة شاملة تعود على الجامعات، ويفضلون لو أن الجامعة تصبح مثل العولمة في مجال التعليم العالي، فعلى سبيل المثال رحبت مجلة الغرب للتعليم العالي الأسترالي في منتصف التسعينات من القرن العشرين بتحول الجامعة كمورد للخدمات التجارية، وركن أساس في تنمية التجارة الحرة في التعليم على مستوى العالم، انظر (Marginson & Considine, 2000).

وهذه الآراء غير مقبولة من جميع الأفراد، فمثلاً يثير ريدنجز B. Readings جدلاً في كتابه (انهيار الجامعة) حول أن الجامعة الممولة من الدولة تتغير دائماً تحت قيود العولمة وضغوطها، ويرى أن وظيفة الجامعة الحديثة تتمثل في تشكيل ثقافة وطنية وتخريج مواطنين صالحين، لكن الجامعة المعاصرة فقدت أهدافها الاجتماعية والعامة، وأصبحت مثل أية مؤسسة أخرى تخدم اهتماماتها ومصالحها الخاصة، وأصبح الطلبة مستهلكين للخدمة التعليمية أكثر منهم مواطنين تحت الإعداد والتأهيل، ومع ضعف الدولة الوطنية تحت تأثير العولمة لم تعد ملائمة لتمويل المستخدمين للجامعة، أي لم يعد لها أي تأثير فعال لفرض وظائف اجتماعية عريضة تقوم بها الجامعة.

ومع ذلك فإن العولمة لا تؤدي إلى زوال الدولة الوطنية، إن ريدنجر يبالغ حين يؤكد في فقدان تأثيرها، فالحكومات الوطنية ما زالت تمارس سلطة

منظمة مهمة على أنظمة الجامعات، وخاصة على الرسوم الدراسية التي تتقاضاها من الطلبة المنتظمين بمرحلة البكالوريوس، ومن خلال التمويل والسياسات الأخرى التي تسعى الدولة إلى تحقيقها مثل التوسع الاجتماعي في القبول، وتطوير مجالات خاصة في البحث، وعلاوة على ذلك تظل الدول الوطنية متلهفة لاستخدام حقائب مواردها المالية لتسخير الجامعات، وبالذات أبحاثها العلمية للمساعدة في ضمان أفضل مزايا اقتصادية مقارنة مع غيرها.

تتلهف بعض البلاد النامية أيضاً إلى الاحتفاظ بقدراتها على استخدام الجامعات كأدوات فاعلة لبناء الكفاءات الوطنية، ففي جنوب أفريقيا حيث يتم إعادة البناء الوطني بعد انتهاء سياسة التمييز العنصري، فإن الأمر يُعد محرجاً على مدى المستقبل البعيد، وهناك شك في أن تزايد عولمة وتجارية نشاطات الجامعة كما هو موجود في العالم الأكثر تقدماً سوف ينتج عنه - إذا سمح له بالتوجه الحر في الدول النامية - قطاع تعليم عالٍ ناقص التغذية في هذه البلدان، وينظر إلى الشراكة بين المؤسسات المحلية ونظيراتها من الجامعات الأجنبية في حالات كثيرة على أنها تزاوج مثمر، يسمح للشريك الخارجي أن يدخل السوق المحلي بقليل، أو بدون مساهمة في تطوير قدرات الشريك المحلي في مجال التدريس والبحث العلمي.

وبالتالي فإن هذه الجامعات الأجنبية تقدم دعماً قليلاً في تطوير وتغذية إنتاج المعرفة المحلية، كما حدث في جنوب أفريقيا، وإنما يبدو أن تلك الجامعات الأجنبية تركز على ضمان الربح الناتج من قبول الطلبة البيض، وهذا يعوق سياسات محاربة التمييز العنصري ويركز على عدد قليل من المقررات الدراسية مثل إدارة الأعمال وتقنية المعلومات، حيث يكون رأس المال

المستثمر منخفضاً (Asmal, 2002)، ومن ناحية أخرى إذا فسرت العولمة على أنها وسيلة لانتشار الإبداع (انظر Gibbons في الفصل الخامس من هذا الكتاب)، فإن السياسة الوطنية القوية واللوائح الخاصة بحماية الإنتاج ربما تؤدي إلى مدخل حصين يعيق التغييرات التربوية وغيرها من التغييرات الأساسية الضرورية لنجاح نظام جامعي وطني له قيمة عالية.

وبالتأكيد فإن القيمة الأكاديمية للعولمة والتبادل عبر الحدود للطلبة وأعضاء هيئة التدريس سوف يتصادم بصورة أكثر وضوحاً مع الدولية كعملية تجارية في الجامعة عن ذي قبل، ومثال على ذلك ما أطلق عليه مارجنسون Marginson وزميله كنسيدن Considin عام ٢٠٠٠م اسم الجامعة التجارية، حيث تصبح الجامعة أكثر خصخصة، وتعتبر خدماتها مصدراً للدخل يعوض انخفاض التمويل العام، وينظر إلى العولمة على أنها سوق خارجي، تتمثل صادراتها في الرسوم الدراسية الدولية للطلبة أو في المشاركات التجارية الخارجية، وتساعد في أن تعطي مفهوم الدولية للتعليم العالي، ولكن كما لاحظنا أن مفهوم الدولية ليس مشابهاً للعولمة، وربما تكون نظم الجامعة واحدة من أقل مظاهر العولمة في الوقت الحاضر على الأقل، وحتى لو تغير ذلك.

٣/٣ البحث العلمي وإنتاج المعرفة:

إن ميدان إنتاج المعرفة من البحث العلمي هو أكثر مجالات التعليم العالي تأثراً بالعولمة، ويبدو أن تدفق المعلومات والبيانات سمة متوارثة ملحة لاقتصاد المعرفة، وانتقال المعرفة بشكل أكبر دون جهد من المال، تستوعب العولمة الجامعات لتصبح نظامًا لتوزيع إنتاج المعرفة، عن طريق شكل يتضمن زيادة التحالفات والشراكات أثناء بحثها عن اكتساب معرفة متخصصة وحديثة

ناتجة عن مدى واسع من البحوث الأساسية والتطبيقية، والشراكات المتطورة، وأماكن التقاء البحث الأساسي والتطبيقي (Gibbins, et. al., 1994)، إن توزيع إنتاج المعرفة يمكن أن يخلق عالماً من الترتيبات التعاونية، إنها الحاجة إلى امتلاك معرفة متخصصة في جميع الميادين هي التي تقف وراء النمو الحالي للشبكات والتكاثر في البحث وتطور الشراكات والتحالفات، إن هذه الأشكال الجديدة من المنظمات محفوفة ظاهرياً بمشاركة المخاطر والتكاليف، لكنها أيضاً تتقارب بالنسبة للبحوث التي ينفذها آخرون، إذا كانت الجامعات تنوي أن تعمل كفائدة في مجال البحث العلمي، فإنها تحتاج أن تؤكد أن أكاديمييها قادرون على أن يساهموا في السياقات المناسبة، لكن يوجد اختلاف حول أن الجامعة يمكن أن تتولى الحفاظ على جميع المصادر البشرية المطلوبة لضمان وجودها في كل مكان، ولصيانة مركز القيادة في البحث العلمي يجب على الجامعة أن تتعلم كيفية استغلال المزايا التي تحصل عليها من وراء المشاركة في مواردها العقلية.

تظهر العولمة كمفتاح رئيسي لتسويق بعض أبحاث الجامعة التي تغير العلاقة بين الجامعة والعالم الخارجي، وتجعل حدودها أكثر نفاذية، إن المثل الأكثر درامية لما يطلق عليه سلوتر Slaughter وزميله لسلي Lislie عام ١٩٩٧م "الرأسمالية الأكاديمية"، (رغم أنها من الأمور المثيرة للجدل إذا ما كان الوصف دقيقاً، حيث إن مفهوم الرأسمالية يشير إلى بعض الأشكال الخاصة بالعلاقات الاجتماعية الاقتصادية للاستغلال، فهذان المؤلفان يهتمان بشكل رئيس بفحص الزيادة في علاقات السوق بإنتاج المعرفة الأكاديمية وتوزيعها) يوجد في جامعات البحث العلمي عامة، في ميادين التقنية العلمية الجديدة خاصة، كما توفر العلوم البيولوجية أفضل الأمثلة للالتقاء بين العلم والتقنية

في السوق، وللعولمة تأثيرها خلال التنافسية المدعومة بدرجة كبيرة بالشركات والهيئات الكبيرة من أجل احتكار المنتجات الجديدة في الاقتصاد العالمي، وعندما تصبح الشركات أكثر ضراوة فإنها تستثمر في مجالات مثل الأحياء الجزئية التي سوف يترتب عليها تحويل العلم الأساسي إلى صيغة أكثر التزاماً.

يتضح هذا بشكل خاص في بعض الدول مثل: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأستراليا، وكندا، فمنذ الثمانينات من القرن العشرين أخذت في النمو بالمراكز والأقسام المخصصة للنظم العلمية المتداخلة ومنها علم المواد، وعلم البصر، وعلم الإدراك، التي يتم تشخيصها من خلال أنشطتها التجارية، وتعكس تبادلاً مهماً بين الهيئات العلمية التي تبحث دون توقف عن ابتكارات تتحول بسرعة إلى سلع ناجحة في ظل حاجة الجامعات إلى تعويض النقص في التمويل العام من خلال بحثها عن فرص تسويقية أكبر، ولما كانت الاقتصاديات الوطنية قد أصبحت مجالاً متسعاً لعمليات العولمة، فإن الحكومات قد خضعت بدورها إلى ضغط متزايد من الصناعة والتجارة لتزويد الجامعات بالحوافز اللازمة لتوليد ابتكارات يستقبلها السوق، وأصبحت المنح الخاصة بالتعاون والتكامل بين الجامعة والصناعة أكثر وفرة، حيث إن الحكومات تبحث عن شركات ذات تجهيزات أفضل للمنافسة تحقق نجاحات كبيرة في الأسواق العالمية، وداخل الجامعات التي ترعى البحث العام، يُخصص للتدريس قليلٌ من التمويل، بينما يخصص الجانب الأكبر من التمويل للبحوث التطبيقية والأنشطة المماثلة التي تساعد إمكانات الجامعة على أن تكسب كثيراً من الدخل الخارجي.

إن الصلة بين التعليم فوق الثانوي والابتكارات الإدارية وسيلة لتعضيد المنافسة الوطنية يبدو أنها ستصبح سمة مدهشة كبيرة لنمو الاقتصاد العالمي، وهذا ينعكس على سياسات التعليم العالي الوطني بهدف خلق ثروة وطنية من خلال تطوير المشاركات في السوق العالمي، واكتشاف منتجات وعمليات للتوسيع في عدد الوظائف الخاصة بالتقنية المتقدمة، التي يترتب عليها زيادة في الأجور، وقيم عالية في سلسلة الإنتاج العالمي، ويظهر أن وزراء التعليم العالي في كل مكان متأكدون أن التمويل العام المتاح للنشاطات الاستثنائية الهامشية توجه إلى البحث العلمي المركز مباشرة على الإبداع أو على البحث الذي يكمل مجالات الإبداع والابتكار في الهيئات العالمية مثل التقنية الصناعية الذكية، ونتيجة لذلك انخفض التمويل المخصص للتدريس والعلوم الاجتماعية أو بحوث الإنسانيات، ولهذا فإن التأثير الداخلي للعولمة على الجامعات يعد متغيراً ومتنوعاً.

إن أشكال البحث الاستطلاعي أو الأساسي أو الأكثر فردية تبدو حالة عرضية خاصة لتوجيه استخدام جامعات البحث في الأهداف الإستراتيجية الوطنية ودمجها مع الخطط الشاملة للتنمية الاقتصادية، ويرى البعض أنه مثير للجدل إذا ما كان نقص نتائج البحث الأساسي يترتب عليه فوائد للشركات أقل من المزايا التي تحققها من خلال البحوث التطبيقية ربما تكون النتائج خسارة في الطاقة العقلية الضرورية لإنتاج أشكال من الفكر والملكية الفكرية الإبداعية تدعم التطبيقات القائمة على حاجة السوق، وهذا يعد مدخلاً قصير المدى وإن كان فعالاً، لكنه قليل التبصر، وفي المملكة المتحدة اقترح تقرير حديث صادر عن مجلس البحوث للعلوم الطبيعية والهندسية أن التعاون الوثيق بين إدارة الأعمال والصناعة ربما يكون مقيداً لإبداع

الكيميائيين في المملكة المتحدة، ويوجد تحول بعيد عن الإبداع والاكتشاف إلى مزيد من البحث الذي يعكس تركيزاً قوياً على الإنتاج المرتبط بالعمل (The Times Higher Educational Supplement, 13 Jan, 2003).

يقترح كل من سلوتر وليسلي أن نهضة الرأسمالية الأكاديمية يمكن تفسيرها من خلال ما يصفانه بنظرية اعتماد المورد، في وقت الشح يثار الجدل حول المنظمات التي تحرم من الدخل الحاسم، مثل نقص التمويل العام، سوف تبحث عن مصادر جديدة، ويقترحان أن تمويل البحوث يعد مصدراً رئيساً للجامعات، ليس لأن الأموال الخاصة بالبحوث ترتفع مع المنافسة فقط، وإنما أيضاً لأن الجامعات تسعى بصفة عامة إلى تعظيم شهرتها ومكانتها الاجتماعية، وأن البحث هو المفتاح الرئيس لاختلافات المكانة بين الجامعات.

اتجهت هيئة التدريس إلى الأشكال التجارية من البحوث العلمية التي لها اتصالات وثيقة بالصناعة والتجارة، من أجل الاحتفاظ بمستويات تمويل البحوث، وأيضاً لأن مثل هذا النشاط البحثي يتم تشجيعه وقبوله من الهيئات العامة والهيئات الأخرى على نطاق كبير، إن إستراتيجية الجامعة تستند إلى تعزيز شهرتها، وخاصة إذا كانت الشركة التي تتحالف معها ذات مكانة كبيرة وطنياً أو عالمياً، وفي حقيقة الأمر ربما تصبح الجامعات بمرور الوقت أكثر اختلافاً وتنوعاً من خلال مكانة أسهمها المربحة، أو من خلال تعاونها الصناعي والتجاري، سوف يظهر على الرغم من أن البحث الأساسي ما زال يعد في نظر الأكاديميين محور العلم، إلا أن البحث التجاري أو البحث التطبيقي ما يزال ينظر إليه على أنه بعد مهم في البحث العلمي سواء في نتائجه أو منشوراته، وهذه هي الحالة مع الأكاديميين ذوي الصلة بالتقنية

الذكية للسوق، وهؤلاء الأعضاء يُقيّمون المعرفة على أساس أرباحها التجارية وقدرتها على توليد قيمة مضافة نتيجة لإسهامها في التراث الفكري العالمي الخاص بالعلم والمغزى التفسيري لذلك.

إن المشكلة في تحليلات الرأسمالية الأكاديمية المعاصرة أو الجامعة التجارية الملتزمة، وخاصة في سياق عولمي مقارن، تتمثل في أن ما تقدمه من أدلة وشواهد غالباً ما تكون محدودة. ولم يوفر لنا سلوتر وليسلي استقصاء تفصيلياً دقيقاً حول تغير قيم أعضاء هيئة التدريس والأكاديميين باستخدام متغيرات الجنس والمادة الدراسية، ومقارنة مفهومهم حول اعتماد المورد المؤسساتي، ويوجد اهتمام قليل ببعض عوامل محلية معينة أو اختلاف تأثير العولمة على الترتيبات المحلية (Deam, 2001).

أجرى بيرتون كلارك B. Clark استقصاءً مقارناً حديثاً بين خمس جامعات أوروبية، بهدف تأكيد مدى ظهور النتائج العامة التي كشف عنها مشروع سلوتر وليسلي، وعلى الرغم من أن هذا الاستقصاء يعد نوعاً من الاحتفال، إلا أن كلارك يلاحظ أن هذه الجامعات الأوروبية تميزت في خمس خصائص عامة هي: مركز تحريك قوي (استخدام السرعة والمرونة)، محيط تطوري ممتد مع وحدات غير إدارية مثل مراكز البحوث في حقول المعرفة المتكاملة، قاعدة تمويل متنوعة، وسط أكاديمي مليء بالحوافز الذي يقبل الأكاديميون فيه الحاجة إلى التحول، استمرار في النشاط التجاري والثقافة التجارية المتكاملة، ومع ذلك لاحظ (Deam, 2001) أن المنهجية المستخدمة في ذلك الاستقصاء ربما اعتمدت بصفة رئيسة على المقابلات مع المديرين والإداريين، وأفراد الجماعات التي قد يعتقد أن تكون أكثر ترحيباً بالتطورات التجارية التي وصفها كلارك وزملاؤه.

هذه التطورات في عالم العولمة للتعليم العالي ليست بدون مخاطرة، وليس واضحاً أن الجامعات تمتلك الخبرة الكافية والناجحة لاستغلال كل من توليد المعرفة والتحالفات التجارية، فثمة دليل مستمر على أن الجامعات لا تحقق دائماً القيمة الواضحة لأبحاثها وبراءات اختراعها، ويسمحون لبنود التعاون مع القطاع الصناعي أن يترك نسبة عالية من المخاطرة، ونسبة منخفضة من الفائدة، إن تحليل تكلفة المنفعة الذي يفحص توزيع المكاسب من التعاون بين الجامعة والهيئة الراعية في سياق مستويات متتالية من مواجهة المخاطرة نادراً ما يوجد في الواقع، ويبدو أن المسؤوليات القانونية في مثل هذه التحالفات تتحقق بدرجة ضعيفة، وتراقب بصورة غير دقيقة، بينما الطبيعة غير النقابية والطلابية لنظام الجامعة تترك أعضاء هيئة التدريس بدون خبرة تجارية غير مناسبة لتشكيل الاتفاقيات التي تفحص بطريقة غير كافية داخل المؤسسة والتي قد تحمل خسارة مالية كبيرة، أما بالنسبة للأكاديميين التجاريين أنفسهم فإنهم يبقون في منأى عن مخاطر السوق ومغامراته وعواقب الخسارة عن طريق توظيفهم المؤسساتي، وهم يعتبرون بشكل عام تجاراً مملين، وقليل منهم يظهر استعداداً للتخلي عن وظيفته الآمنة، ويواجه شروطاً تعاقدية طبيعية لرجال الأعمال في القطاع الخاص.

ربما يكون للعولمة في شكلها الموصوف آنفاً نتائج مهمة بالنسبة للأخلاق وترابط الجامعة، وربما تشجع على انشقاقات بين الكلية التجارية المستخدمة بشكل كبير بالنسبة للمستويات العليا من الاستقلالية والسلطة في صنع القرارات في هذه السياقات الجديدة والهيئة الإدارية التي تستخدم أكثر وقت فراغها في مزيد من المسؤوليات عن الأشكال النقابية الشفافة الجديدة الخاصة، وبين الأكاديميين أنفسهم ليس من الصعب تخيل استيائهم من تلك

المقررات الدراسية التي تبدو أنها تقدم قليلاً من المعرفة التقنية الذكية القائمة على الإنتاج الإبداعي للعالم التجاري، وبالنسبة للكليات التي التزمت بالتدريس لطلبة مرحلة البكالوريوس، فإن العدد الكبير من طلابها يأتون من خلفيات اجتماعية متنوعة، ومن المحتمل أن ينتجوا أعمالاً كبيرة نظير الحصول على مكافآت قليلة، وفي إطار اختلال التوازن بين البنين والبنات في اختيار التخصصات والوظائف بالجامعة في كل مكان، فليس صعباً تخيل المزايا التي تترتب على سيادة الأكاديميين الذكور في العلوم والهندسة والتقنية.

٤/٣ التدريس والتعليم:

يظهر التدريس والتعليم - على الأقل من ناحية شكل التمويل العام - أنهما يخضعان لعمليات مختلفة عن نظيرتها الخاصة بالبحث، وخاصة أن معظم الجامعات المعاصرة منشآت للدولة الوطنية (Scott, 1998)، وعندما تفقد الحكومات الوطنية وظائفها لتقوم بها الشركات الإقليمية أو العالمية، سواء كانت عامة أو خاصة، فإن هذه الحكومات تنظر إلى التدريس والتعليم في مؤسسات التعليم العالي على أنه وسيلة لإعادة التأكيد على الأهداف الوطنية، ومع ذلك هناك اهتمام قليل بتكوين ثقافة الصفوة مقابل كثرة الاهتمام بتكوين رأس المال البشري وسيلة للارتقاء بمهارات القوى العاملة الوطنية، وتمكينها من المنافسة في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، وهكذا تظهر سياسات التدريس والتعليم على أنها جزء من الإستراتيجيات الحكومية الوطنية لإدارة العولمة بأفضل تأثير اقتصادي.

ما زالت الجامعات تمتلك حساً قوياً بالمكان (الحرم الجامعي - الإقليم)، لذا تعرض أنظمة الجامعات سمات وطنية ملحوظة، فعلى سبيل المثال، تعمل الجامعات وفق القواعد والقوانين الوطنية التي تعتبر صارمة في مجال عمل

الأكاديميين، وعندما يكون التوظيف الجامعي أكثر رسمية مع نمو التمويل العام، مثل أنظمة التعليم العالي في القارة الأوروبية التي ترى أن الوظائف الأكاديمية جزءٌ من الخدمة المدنية، فإن الحراك في الوظائف الأكاديمية يصبح أكثر تقييداً وتكلفة، ويميل التوظيف إلى صالح مواطني الدولة سواء كان ذلك رسمياً أو من خلال وسائل ماكرة، وتقوم كل دولة بتطوير إجراءاتها وعملياتها للاختيار والتعيين والتدريب في غياب السياسات التعاونية الداخلية (The Times Higher Education Supplement, March 2002).

علاوة على ذلك انبثقت سلطة عامة فوق السلطة الوطنية في التعليم العالي في الاتحاد الأوروبي (معارضة التصريحات الحكومية الداخلية)، وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يمكن أن يعتبر صيغة من الدولة النظامية تعمل خلال القوانين والتوجيهات أكثر من سعيها لتوزيع الموارد بين الجماعات الاجتماعية، وعلى عكس معظم الدول، يقوم الاتحاد الأوروبي بتطوير إطارات العمل التنظيمية الفاعلة للتعليم العالي، ويبذل جهوداً حثيثةً بعد معاهدة بولونيا عام ١٩٩٩م (وهي مبادرة لعدد من الدول غير الأعضاء في لجنة الاتحاد الأوروبي) تستهدف تطوير مداخل معيارية للمدد التي يقضيها الطلاب في دراسة مرحلتي البكالوريوس، والدراسات العليا، وإجراءات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في كل دولة بمفردها، ويبدو أنها حققت تقدماً كبيراً كما أشارت كينيث إدواردز في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

وهذا يعكس المداخل المنقسمة نحو العولمة ودور الاتحاد الأوروبي في مواجهة التحديات بمثل هذه العمليات، بالنسبة لبعض الدول تعد معاهدة بولونيا وسيلة لجعل الجامعات الأوروبية أكثر تنافساً في مواجهة التحديات الأمريكية والأسترالية والآسيوية الخاصة بالمصروفات التي يدفعها الطلبة

الدوليون، وفرص البحوث التجارية، وبالنسبة للبعض الآخر تعتبر معاهدة بولونيا شكلاً من الحماية من عولمة الخدمة العامة للتعليم العالي في أوروبا، والاحتفاظ بالسلطة الاحتكارية المحلية، والمنح الحكومية، والأساس الأخلاقي لتقديم الخدمة، والالتزام بالتوجهات والأهداف الاجتماعية مثل: العدالة، والثقافة الوطنية، والتحرر، وفرص القبول، وهذا يذكرنا أنه حتى في عصر العولمة تستمر التباينات بين الرأسمالية الوطنية وارتباطاتها السياسية والاقتصادية، وتكون الأقطار ذات التقاليد والمزايا المؤسساتية المشتقة من أشكال إدارتها وتعاونها الاقتصادي، وارتباطها التبادلي والسياسي بالهيئات النقابية وترتيبات رجال الأعمال، أكثر احتمالاً لمقاومة النزعة التحررية والاستقلالية في نظم جامعاتها من تلك الأقطار التي تعتمد عملياتها بشكل أكبر على حركة السوق (Hall & Soskice, 2001)، ولكن في جميع المجتمعات من الشائع أن تجد التعليم العالي يتمتع بمستويات منخفضة من المؤسسات الخاصة عنه في قطاع المدارس الابتدائية والثانوية.

في الوقت الحاضر تفتقر معظم الجامعات إلى الموارد أو القدرات والإمكانات اللازمة لكي تصبح هيئات تجارية عالمية فاعلة، ويبدو أن هذه الجامعات على قدر كبير من الوعي بأن تكاليف عدم تطوير التعليم الإلكتروني (خلال الاتصال بالشبكة الدولية للمعلومات) عنصر فاعل في أنماطها العولمية، التي تتضمن فقدان نصيبها في السوق لصالح المنظمات الأجنبية (وخاصة الأمريكية) العامة والخاصة، إلى جانب تدهور في رأسمالها الفكري، ومع ذلك فإن الصعوبات في التشغيل وفق مستويات تسمح بتوليد تغطية للاستثمارات الأساسية الثقيلة بشأن الموافقة على عبء العمل والقضايا الفكرية الأخرى مع أعضاء هيئة التدريس واتحاداتهم في سياق التغير الثقافي نحو نظام تعليمي

أقل فردية وأكثر توجهاً نحو عمل الفريق، لذا ربما يصبح التصور في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، وشكوك الكلية في الحوافز الإدارية، والخوف من تغلب الربح على الجانب التربوي، هي الأمور السائدة، وتستمر هذه الصعوبات في توفير معوقات كبيرة تواجه التبني والتطبيق الناجح في أنظمة الجامعات على مستوى العالم، وتوضح هذه الصورة أن هناك هيئات أخرى من المقدمين للبرامج الجامعية لديها القدرة على بدء مرحلة الانطلاق بمصادر قوية تقف وراءها، وهذا يؤدي إلى زيادة نصيبها من الأسهم في أسواق الجامعة التقليدية (Roberts et al., 2002)، وسوف تناقش كل من بجارنا صن Bjarnason وزميلها ريان Ryan في الفصل السابع من هذا الكتاب هذه النقاط تفصيلياً على التوالي، وإذا كانت نوعية الخدمة، ورضا المستهلك عنها أفضل في القطاع الخاص منها في الجامعات الحكومية، فإن الجامعات الخاصة سوف تكون مفضلة في أثناء فترات الازدهار الوطني.

إن تلك الجامعات قد أصبحت مشاركة فاعلة في التعليم العالي المباشر عبر شبكة الإنترنت، وتفعل ذلك بسهولة من خلال كونها جزءاً من الاتحادات المالية، أو لأن تقليداً طويلاً من التعليم عن بعد (مثل الجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة)، وبالإضافة إلى الصعوبات المؤسساتية التي تم إيجازها سابقاً، واستمرار الحكومات الوطنية في تقديم العون المالي للتعليم العالي، فإن السوق العولمي والتجاري في هذا التعليم سوف يستمر في كونه هامشياً على أفضل تقدير.

ومع ذلك، ليس من المحتمل أن عمليات العولمة سوف تترك التدريس والتعلم الجامعي دون تدخل، إن المناقشات الجارية في منظمة التجارة العالمية حول تحرير التجارة الخاصة بالخدمات المهنية (اتفاقيات الجات) أدت إلى

ضرورة انفتاح الأسواق الوطنية أمام الممولين الأجانب متضمناً أولئك المنتمين للقطاع الخاص، ومن المحتمل أن يؤدي التغيير في التنظيم الدولي إلى تقديم عروض عولمة واسعة النطاق لوظائف التدريس والتعلم في الجامعات عنها في الوقت الحالي.

بالإضافة إلى هذا سوف تستمر الجامعات التجارية، والتعليم المباشر عبر الإنترنت، والجامعات الافتراضية في النمو، وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بأن التعليم الافتراضي القائم على أنماط التعليم عن بعد، سوف يستمر في تأثيره المتزايد على إلغاء أهمية المكان، ويفتح الباب أمام الطلبة لتلقي المقررات الدراسية في القارات المختلفة، إن تطور الجيل الخامس من الحاسوب، جعل التعليم العولمي المباشر في التعليم العالي أمراً سهلاً من خلال توفير استجابات الطلاب الفورية عن طريق البريد الإلكتروني بواسطة الكمبيوتر، ومن المحتمل أيضاً أن تنخفض تكلفة هذا النمط من التعليم، إن الشبكة العالمية الواسعة The World Wide Web القادرة على الجمع بين وسائل الإعلام المختلفة مثل النص والوسيلة السمعية والبصرية لتقديم تعليم عالمي في أوقات متزامنة وأخرى غير متزامنة، يمكنها أيضاً تغيير الأشكال القائمة منذ زمن طويل من التعليم الوطني أو التعليم الإقليمي عن بعد، وتجعل التعليم العالمي أكثر واقعية، وهناك ضغط متزايد للوقت والمكان والحدود الإقليمية على الخبرة التعليمية، لكن التعليم العملي الواقعي أعطى التعليم عن بعد شكلاً قانونياً من خلال تقديمه عن طريق التقنية الذكية. ومع ذلك، ففي ضوء المنظور العالمي الواسع تظل أجزاء كثيرة من الكون بدون قبول مناسب، على الرغم من التغير السريع في استخدام المراكز المحلية للتعليم عن بعد، والتكيف الحادث في استخدام الهواتف الجوالة في المجال التعليمي.

تقدمت كثير من المناقشات المقنعة لدعم التوسع بالتعليم الدولي، ومن هذه المناقشات الإمكانات المتاحة للطالب المفعم بالحياة والنشاط والمتعدد الأفق، والتوسع في القبول بالتعليم العالي على أساس جغرافي واجتماعي (وخاصة في الدول النامية، التي ليس لديها جامعة محلية ذات طاقة استيعاب مناسبة)، والقدرة على توزيع المعرفة ذات الصبغة العالمية بين جمهور عريض من الممارسين من خلال منهج أكثر اتساعاً وعالمية، وانخفاض التكلفة، وارتفاع دخل المستهلك الخاص من خلال التعليم العالي الجماهيري الأكثر معيارية الذي يُمكن المؤسسات من مواجهة التغير المفاجئ في انخفاض التمويل الحكومي، ورغم المتشككين الذين يخشون من إمكانية هيمنة الثقافة الغربية، إلا أن اللغة الإنجليزية، والطرق التربوية المستخدمة في التدريس ستكون بصفة عامة ضد التلقين ومتجهةً نحو التمركز حول الطالب كما هو موجود بكثرة في الدول المتقدمة، والمنهج الدراسي سوف يكون مفعماً بالأمثلة والنماذج الغربية (Mason, 1998)، ومع ذلك فثمة دليل على أن مزيداً من الهياكل الطلابية العالمية ستكون قادرة في تفاعلها المتزايد مع التحديات الفعالة التي تستند غالباً على افتراض التفسيرات الغربية للعالم، ورغم الحساسية الثقافية في اختيار المناهج والمقررات الدراسية وإدارتها لها إلا أن بعض الأساليب تذهب إلى عمق تطور التعليم الجامعي العولمي.

٥/٣ التدريس والتعليم في الجامعة المعولمة:

تقترح ماسون Mason بأنه يوجد الآن تعليم عالمي أقل مما يمكن تخيله من خلال الإعلام والدعاية، وفي أبحاثها العلمية المعترف بها الآن والتي أجرتها قبل سنوات قليلة كانت ماسون غير قادرة على أن تجد مثالاً واحداً لمؤسسة علمية تقدم تعليماً جامعياً عالمياً بكل خصائصه، مثل: طلبة من أكثر من قارتين

من قارات العالم قادرين على الاتصال بعضهم ببعض، ومع أعضاء هيئة التدريس، وتعبير من جانب المؤسسة التعليمية يهدف لجذب المشاركة الدولية، ومحتوى مقرر دراسي معد خصيصاً للمشاركة عبر الحدود الإقليمية للدول، وهياكل داعمة - مؤسسية وتقنية - لتعليم الكيانات الطلابية العالمية وإدارتها، وعمليات على نطاق كبير من أكثر من برنامج، وأكثر من منهج دراسي يسجل فيه أكثر من مئة طالب.

وإذا كنا سوف نختبر الفرضية حول عولمة التعليم العالي، فإننا نحتاج إلى خطة تسمح ببعض الملاحظة التجريبية، على سبيل المثال: التدريس والتعلم، وهذا قد يتضمن ما يلي:

(أ) التركيب القاري أو العالي للطلاب المسجلين في برنامج معين، وقدرتهم على استخدام شبكة المعلومات العنكبوتية (الإنترنت) أو الويب في الاتصالات بعضهم بين بعض ومع أعضاء هيئة التدريس.

(ب) المنهج الدراسي الذي يسعى إلى إعداد خريجين لهم خصائص عالمية.

(ج) محتوى مقرر دراسي مصمم لتشجيع تبادل المشاركة الدولية عبر الحدود الإقليمية للدول.

(د) الهيئات الداعمة سواء كانت مؤسسية أو تقنية لتقديم تعليم متميز وإدارة ناجحة للطلبة العالميين.

(هـ) عدداً من البرامج يتراوح مداه بين (٢٥٪ و ٥٠٪) في جامعة عالمية تستوفي الخصائص السابقة، وهناك مدخل آخر قد يستخدم في فحص واختبار أنظمة الجامعة الوطنية وهي:

(أ) المدى الذي تتأثر به سياسات التعليم العالي عند مستوى نظامي أو مؤسسي، من جانب الشبكات والتجمعات المعرفية العالمية أو الدولية.

(ب) قدرة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على التحرك دولياً من جامعات دول معينة وإليها.

(ج) استخدام تقنية الاتصالات والمعلومات لتزويد عملية التعليم وإداراتها بشكل يتخطى الحدود الدولية، وعلى مدار الساعة دون النظر إلى وجود الإقليمية.

(د) التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي حتى يتمكنوا من توجيه التعليم نحو العالمية.

وحالياً مع مقارنة برامج التدريب للشركات العالمية متعددة الجنسيات، توجد أمثلة قليلة من الجامعات التي تعمل على تطوير هياكل دعم العولمة، إن الممارسات العالمية تبدو قاصرة إلى درجة كبيرة على مجموعات صغيرة من أعضاء هيئة التدريس المتحمسين للإبداع الذين يتعاملون بدورهم مع مجموعة صغيرة من الطلبة، وحتى شبكة الإنترنت التي يفترض تطويعها لاستخدام عدد كبير من طلبة الجامعة بطريقة تبعث على القناعة والرضا، لا شك أن النشاطات العالمية تزداد على الرغم من بعض الصعوبات مثل اعتراض الجامعات غالباً بشكل متكرر لنقص التمويل الخاص بالاستثمار المناسب، دون القدرة على توفير المكافآت الضرورية لأعضاء هيئة التدريس أو تطوير الممارسات التي تحدثنا عنها سابقاً.

وتمثل الجامعات العالمية الخاصة أو المؤسسات النقابية نسخة مصغرة من الجامعات التقليدية بالنسبة إلى عدد كبير من المؤيدين، وهي بصفة عامة لا تتعهد بتنفيذ البحث العلمي، وإنما تعتمد أساساً على أنشطة مزدوجة من جانب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المتمسكة بالأعراف في تدريس مقرراتها، ومع ذلك فهذه الجامعات تستثمر بشكل واضح في التطوير المهني

لأعضاء هيئة التدريس وغيرهم، وغالباً ما تعتمد على مجموعات صغيرة للاحتفاظ برضا المستهلك للخدمة التعليمية، والتكامل التربوي، والدعم الفردي والجماعي، ومصدرهم الرئيس في ذلك هو التحكم في برامج التسليم المعقدة، وإدارة بيئة التعليم، بالإضافة إلى نظم وإداريين وأعضاء هيئة تدريس بكفاءة عالية.

من الصعب تصور أن الأشكال العالمية من التعليم العالي المدعوم بالتقنية لن تستمر في زيادة أهميتها، ويبدو أنها تتناغم مع الحركات التربوية الواسعة الانتشار التي تعتمد على منهج قائم على تنمية مهارات الطالب، والتحالف مع مفهوم المعرفة فيما بعد الحداثة، وصلتها بمركزها المميز لأعضاء هيئة التدريس، ويبدو أيضاً أنها تتدرج في عمليات التعليم المستمر التي يمكن رؤيتها بشكل عملي وواقعي في كل مكان، مع الحاجة إلى مواجهة المتطلبات الحديثة من الوقت المحدد والخصائص التي تميز الكبار والمراهقين بأفضل أساليب ممكنة فاعلة. إن انتشار الإنترنت سوف يسهل مثل هذه التطورات رغم أن وسائل الإعلام والبث المباشر سوف تستخدم في بعض الأقطار كما هو في آسيا، حيث تسود طرق التدريس التلقينية.

٦/٣ التطورات العالمية:

تميل العولمة إلى زيادة أشكال العالمية والتنظيمات فوق الدولية والمتخطية الحدود الدولية، إن القوى المؤثرة في التعليم العالي حول العالم تعد متشابهة إلى حد كبير وتكون ظواهر عالمية وهي: التوسع في القيد، وقلة التمويل العام (بالنسبة للطالب)، والتعلم طول الحياة، وزيادة الاستثمار الخاص، وبمنظور إدارة الأعمال يمكن اعتبار معيارية التبادل الدولي والتنظيمات (متضمنة ضمان الجودة) ضرورة للارتقاء بالعولمة. إن معاهدة بولونيا عام ١٩٩٩م التي

صاغها الاتحاد الأوروبي يمكن اعتبارها الخطوة الأولى الكبيرة للتعليم العالي الأوروبي في التوجه إلى عمليات العولمة، وهي تؤكد على الدور المحتمل للكيفية العالية وضمان الجودة كمفتاح إرشادي للمستهلك في السوق العالمي، كما أن الحكومات، والمؤسسات التعليمية، والهيئات الدولية للتبادل تتولى تقويم أساليبها في الحكم على جودة نوعية كل من التعلم المباشر والمؤسسات الأجنبية، وعلى أي حال فإن الافتقار إلى المعايير المتفق عليها للمبادرات، مثل تطوير قاعدة أهداف التعلم، تقيد قدرات المؤسسات على التعاون في مجالات المشاركة في التكاليف والموارد. إن القصور في المعايير المشتركة يتضح أيضاً في مجال النوعية الأكاديمية وتراكم الثقة الذي يحد بدوره من انتقال المهارات والمعرفة من مؤسسة تعليمية إلى أخرى.

وهنا يثار سؤال مهم يحتاج إلى الإجابة عنه وهو: هل الزيادة أو النقص في اللوائح النظامية يتبعان النمو في العولمة؟ ربما يبدو أن عولمة المنافسة تقلل، أو تعدل بشدة تنظيمات السوق، ولكنها أيضاً تؤدي إلى إعادة صياغة التنظيمات واللوائح وظهور وسائل تنظيمية جديدة لحماية المستهلك، وفي التعليم العالي خاصة، يثار السؤال التالي: هل يمكننا أن نكشف النبضات التنظيمية أو التحررية التي تعد مسؤولة عن زيادة الاتصالات العالمية الواسعة، وخاصة في تطوير التعليم العالي كنشاط تجاري أو يمكن الاتجار من خلاله؟ إن مشروعات تحرير التجارة العالمية التي يمكن تطبيقها في الخدمات التعليمية تعد جانباً مهماً في المفاوضات الحالية التي تجريها منظمة التجارة العالمية، وتقترح أن هناك تأثيراً قوياً يؤيد حرية السوق وعدم تنظيمه. وحديثاً تم تقدير أنه يوجد على الأقل سبع مبادرات دولية واسعة استهدفت إنشاء هياكل عالمية لتنظيم التعليم المتخطي للحدود الدولية، أو إنشاء أنظمة عالمية

للاعتراف الأكاديمي وضمان الجودة، وهذه المبادرات تقدمت بها هيئات دولية مألوفة مثل: المنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية (OECD)، والاتحاد الأوروبي (EU)، ورابطة الجامعات الأوروبية (EUA)، والرابطة الدولية لرؤساء الجامعات (IAUP). انظر (Williams, 2002).

إن آثار العولمة يمكن أن تعمل أيضاً في إطار الهيئات التنظيمية الوطنية، ففي المملكة المتحدة ساعد مجلس تمويل التعليم العالي لإنجلترا في تمويل إحدى الجامعات الإلكترونية لمساعدة الجامعات على التنافس بالسوق التجاري الدولي المباشر عبر شبكة الإنترنت، وهذا التنافس مشروط بتوضيح النوعية، كما أن التقرير الودي الذي أصدرته اللجنة الحكومية عن التعليم العالي في المملكة المتحدة عام ١٩٩٧م قدم أيضاً مشروعات لإنشاء وكالات لضمان الجودة (QAA) التي تنظم المعايير الأكاديمية التي يمكن استخدامها كقوة أكبر لضبط الترتيبات الخارجية والترتيبات الأخرى الخاصة بالتميز للمساهمة في الاعتراف والاستمرار في مكافآت منح المملكة المتحدة في كل أنحاء أوروبا والعالم، كما تم إنشاء هيئات لضمان الجودة بالجامعات في كل من أستراليا ونيوزيلندا من أجل توفير جزء من الحماية للقدرات السوقية في الدول عبر البحار.

ومن المشكوك فيه أن هيئة أوروبية واحدة للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم العالي سوف يتم إنشاؤها للجامعات، وليس من المحتمل أن يتم صياغة مجموعة من المعايير المتناغمة وتطبيقها، ربما بسبب بسيط هو أن تقاليد استقلالية الجامعات تجعل هذه المداخل أكثر تجسيداً للمشكلات، وربما لأن التنظيمات الدولية والعالمية في الميادين غير التربوية غالباً ما تعتمد على

مبدأ الاعتراف المتبادل الذي شكلته محكمة العدل الأوروبية أكثر من قيامها على الانسجام والاتساق لتوليد عمليات الميل إلى الارتقاء بالمعايير، ومنذ منتصف الثمانينات أصبح ذلك بالتأكيد المدخل الجديد للاتحاد الأوروبي مستخدماً في البداية المحاولات غير المثمرة في إنشاء سوق وحيد من خلال ما تم التوصل إليه من اتفاقيات بناء على المعايير المتناغمة والعامة.

وإذا استمرت سيادة تباين التنظيمات في سياقات عالمية للجامعات، فإن من الممكن تعزيز التوجهات من أجل إنشاء الجامعة المتخطية للحدود (TUN) وفقاً لخطوط التعاون مع الهيئات فوق الدولية التي وجدت في الاقتصاد العالمي، إن مثل هذه الجامعات تعمل لتحقيق أقصى فائدة من نتائجها حول العالم، وسوف تأخذ مزاياها من خلال مشاركتها في الأشكال التنظيمية، وهذا من شأنه أن يساعدها على أن تضفي الصفة الذاتية على الاستقلال العالمي لتأكيد اهتماماتها في سياق المخاطرة والفرصة المحلية الناشئة عن اختلافات أشكال التنظيمات المحلية والفجوات في تنظيمات التنسيق والتعاون الدولي، وسوف يلي التنافس بين نظم القواعد الوطني (رغم الجهود المبذولة من جانب الحكومات لمنع حدوث ذلك) مع الجامعات الدولية عابرة الحدود لاختيار الوسيلة المفضلة، وعند هذه النقطة يفسح التحالف التاريخي بين الدولة الوطنية والأغراض الاجتماعية والجامعة، الطريق أمام شكل أو أكثر من الأطر العالمية ذات الربح الخاص.

ومع هذا فإن من غير المحتمل أن تكون الدول الوطنية سعيدة بمثل هذه الشؤون الناتجة عن العولمة، وفي الحقيقة كثير منها يقاوم بشدة حدوثها، ويرى أن الجامعات أدوات رئيسة في تطوير العلم والبحث الضروري للإبداع الوطني والتنافس في الاقتصاد العالمي، وخاصة في مجال التقنيات التي تتمتع بقيمة

اقتصادية عالية، وهذا يعتبر جزءًا من المسؤولية التي تستشعرها الحكومات في إنشاء البنى التحتية في حدود أقاليمها لجعل دولهم شريكاً جذاباً للتعاون، الذي يتطلب ألا تتعرض القدرات التقنية للخطر من خلال الأساليب الإدارية الفاشلة أو الأداء المؤسسي غير الملائم (Archibugi & Immarino, 2001).

وعلى الرغم من أن الجامعات الدولية المنشأة في دولة أخرى ربما تجلب رأس المال الاستثماري إلى دول ما وراء البحار، فقد أصبحت الدول الوطنية أكثر وعياً بهذه الفجوة الكامنة وتأثيرها، وبالتالي سوف يُنظر إلى الأبطال الوطنيين من جانب حكوماتهم على أنهم ضرورة مستمرة للثروة الاقتصادية، بينما يُنظر إلى الأهداف الاجتماعية والسياسية الواسعة، والتوسع في القبول بالجامعات، وصيانة السمعة الوطنية من خلال امتلاك مراكز التميز والتفوق الدولية، على أنها أفضل تقدماً في إطار الجامعات الدولية منها في إطار الجامعات الوطنية التي تخضع لتأثيرات حكوماتها المحلية، ومع ذلك ثمة توتر بين جامعات التبادل الدولي المتزايد وبين اهتمامات الدول الوطنية، ومن المحتمل استمراره مع بقاء الحلول المقترحة له غير واضحة.

إن أنماط عدم المساواة الناتجة عن العولمة سواء في الثروة الاقتصادية أو في التعليم الجامعي سوف يستمر، ومن المحتمل أن يصبح عميقاً، إن أحد الخصائص البارزة المنبثقة عن نظام العولمة في المجال الاقتصادي هو أن العولمة يمكن أن تترك كثيراً من الدول النامية مهمشة، ويشير تقرير حديث عن التعليم في مجموعة دول الكومنولث إلى أن تطبيق التقنية الرقمية في التعليم العالي دعمت العملية التعليمية في تلك المجموعة، لا في التوسع بمجال البنية التحتية لتقنية الاتصالات والمعلومات بين الدول النامية والمتقدمة فقط، وإنما أيضاً في مجال الوصول بأساليب مختلفة إلى المعرفة العلمية المتميزة وما

يحدث فيها من نمو، ويبدو أن قليلاً قد تحقق بالدول النامية في مجال الشراكة مع الاتحادات المالية، أو التحالفات مع القطاعين العام والخاص، حيث إن المؤسسات التعليمية تفضل أن تعمل منفصلة دون تشكيل التحالفات المتكاملة أو المتعاونة من أجل المساعدة في تقليل التكاليف من ناحية، أو تعزيز قدراتها البحثية من ناحية أخرى.

ومع ذلك، فإن التكاليف المرتبطة بإنشاء مبادرات التعليم الحقيقي مرتفعة، كما أن عملية تطوير قواعد المعلومات للأهداف التعليمية تزداد تكلفتها في حالة خدمات التعليم المباشر بشبكة الإنترنت، ونتيجة لذلك أصبح أكثر صعوبة على المؤسسات التعليمية أن تتقدم بمفردها، وفي هذا السياق تصبح المشاركة والمغامرة المشتركة أكثر جاذبية كوسيلة لتخفيض تكاليف الاستثمار والموارد المتنوعة (Col, 2000)، وبالإضافة إلى ذلك كما لاحظنا سابقاً فإن الإمكانية الغربية لتطوير المحتوى في أشكال العولمة الجديدة توفر التوجهات الكامنة لظهور محتوى تعليمي إمبريالي يصبح في العالم النامي مستهلكاً لموارد التعليم التي يتم إنتاجها في كل مكان على مستوى العالم.

ويشير تقرير في مجموعة دول الكومنولث إلى بعض القيود على العمليات التجارية الحقيقية غير الخاضعة للحدود بين الدول، إن تدخلات رجال الأعمال المتزايدة سوف يقود إلى ظاهرة الاهتمام بالدراسات في مجالات العمل التجاري، وتقنية الاتصالات والمعلومات، والتربية التي تفضل قليلاً من الربح ومزيداً من طرق ومقررات التفاعل الاجتماعي، وإذا لم يتم تغيير هذه التوجهات، فقد يعني ذلك أن حجم ومقدار الربحية للسوق الدولي في مجال التعليم المباشر من خلال شبكة الإنترنت وفي التعليم العالي سوف يصبح أكثر محدودية وأكثر منافسة مما يمكن إدراكه بالفعل.

خاتمة (العولمة والجامعة الديمقراطية):

يبدو أن هناك اعترافاً كبيراً بأن العولمة تؤثر بشكل واضح على الجامعة، عن طريق توسيع قواعد المعرفة الإقليمية وفوق الإقليمية (التي تتخطى الحدود بين الدول)، إن كلاً من العولمة والمعرفة لهما خصائص وسمات عالمية وغير شخصية، تتجه إلى التحرر من القيود الوطنية، وحتى داخل الأمم تعد المعرفة متاحة بشكل أكثر عمومية عن ذي قبل، ولم تعد قاصرة على الصفوة أو النخبة، وأصبحت المعرفة اليومية والمعرفة المهنية ترى أنها ضرورية في الحسابات والتفسيرات العلمية لكن بشكل أكثر اقتراباً وتوأمة بينهما، وكلا الشكلين من المعرفة يتعرضان لكثير من النقد الفكري والتأملية من جانب الأفراد، مما يؤدي إلى ضعف سلطة المعرفة التقليدية، وتقوية صدق وثبات المعرفة القائمة على التطبيق العلمي واستخداماته، وينظر إلى العلم على أنه متطلب اجتماعي يعتمد عليه، وليس فقط مجرد حالة للاقتراب من العالم البشري والعالم الطبيعي كما يتم عرضه بشكل مستمر (انظر جيبونز في الفصل الخامس من هذا الكتاب).

وبناء على ذلك يكون من الصعب صياغة اتفاقية داخل المؤسسة الأكاديمية حول ماهية المعرفة بشكل لا يقبل الجدل (Delanty, 2001)، ولكن المسألة بالنسبة للبعض يشوبها بعض التفاؤل؛ فالقابلية للتباري والجدال والمنافسة والانشغال الحر بالأفكار، في عصر اختفى فيه التحفظ التقليدي وسلطة الجامعة على المجتمع، وظهرت فيه فكرة جديدة عن الجامعة، باعتبارها صرحًا للتقدم لأشكال من الديمقراطية الأقل إقليمية والأكثر عالمية، وباستخدام مفاهيم مشتقة من النظرية اللغوية البارعة في النقد، وخاصة أعمال هابرماس Habermas عام ١٩٩٦م تصبح الجامعة في عصر العولمة الموقع

الكامن للأفكار المجتمعية المنطوقة، إن التبادل والتداخل بين المعرفة والعلم والثقافة، وتعزيز الاتصالات مع المؤسسات التي ما زالت متميزة ومحمية تتطلب تسهيلات وقيادات من الرؤساء والقادة الآخرين في المؤسسات العلمية أكثر من حاجتها إلى قيادة من أعلى إلى أسفل، أو إلى الإدارية غير المنطقية وغير المثيرة للواقعية، تعتبر الوسائل المتفائلة لإعداد الكفاءات التواصلية الأكثر اتساعاً التي من المحتمل أن تكون ضرورية لمزيد من الترتيبات الديمقراطية لأشكال العولمة. انظر (Held et al, 1999, Delanty, 2001, Barnett, 2000).

تحتوي الجامعات من هذا المنظور على إمكانية أكثر ديمقراطية مثل: موانع الجدال والنقاش العام، والتواصلية بين الأشخاص من الجمهور العام، أو الطبقة الطليعية، أو النخبة السياسية والاجتماعية للطبقة العمالية، كما توجد في نظرية الاشتراكية الثورية، وبهذه الطرق تستطيع الجامعة استئصال التوتر بين تحرريتها المتوارثة وبين عالميتها المتحررة من القيود الوطنية ومن القيود الثقافية، وعندئذ يصبح تحالف الجامعات وزيادة قوتها ومظاهر عولمتها، وتحديد هويتها، في إطار الترابطية المنطقية العالمية.

ومع ذلك فإن من غير الواضح أن مثل هذه التوقعات ليست خيالية، حيث إن العلم لا يندمج فقط مع الاتصالات ولكن يندمج أيضاً مع التخصصات، ومع الأقطاب المحافظة والمحمية، وداخل الأقسام العلمية، وتتميز بسمات الإقليمية والعشائرية (Becher, 1989)، وهذه قد تم تعزيزها من خلال عمليات التقويم التنافسية الخارجية للبحث العلمي والجودة، وهذا يشتق منه التمويل والترتيب، إن الأكاديمية الرأسمالية كواحدة من نتائج العولمة التي تم مناقشتها عالمياً، تعتبر أكثر احتمالاً لتقسيم وتمزيق النسيج الأكاديمي وتزوير الديمقراطية الجديدة وفرص الجدال الإرادي، وبينما يثير المديرون والإداريون في كيان

الهيئة العلمية أن فكرة الجامعة الحديثة قد تحرض، إذا ازداد ضغطهم لمدى بعيد، على ثورة جمهور الأكاديميين، وهذا يعتبر عملاً غير محتمل الحدوث في تقسيم السيطرة والمناصب والتمويل المنافس، لكنها جميعاً وسائل لتقليص الانقسام أكثر من كونها تعمل على تنمية شعور بالوعي العام.

ثمة إشارة محدودة لمقاومة استخدام الآلية والأدوات العلمية في قوى السوق والبيروقراطية والدولة التي يحلم بها البعض، إن الصورة تبدو أكثر استخداماً للشبكة العالمية من الارتفاع والتطوير الخاص بالعقلانية، الذي لا ينتج تقدماً عالمياً في مجال انتشار الجامعات فقط، ولكنه ينتج أيضاً تنظيماً من ناحية نظم الحكم والحدود التي تجعل من الاحتمالات الديمقراطية التي تستند إلى الرضا عاملاً مساعداً على انتشار الجامعات العالمية، وكما ذكر ديلنتي Delanty أن ليس لازماً أن تسير العولمة ضد الدولة الوطنية، بل تستطيع أن تقويها في بعض المجالات. إن الجامعة كمنظمة تعليمية ما زالت تتشكل في خدمة الدولة، حتى مع انتشار قوى متعددة الوجوه في مرحلة ما بعد التحديث.

الفصل الرابع

الجامعة والدولة النظامية

روجر كنج

تمهيد:

رأينا في الفصول السابقة أن الجامعات ما هي إلا مؤسسات معاصرة، ففي المملكة المتحدة تم إنشاء غالبيتها في الأربعين سنة الأخيرة، وعلى الرغم من إمكانية تتبع وجود الجامعات إلى قرون كثيرة، إلا أنها تطورت أساساً كجزء من اندماجها في سلطات الدول الوطنية. إن ثقافة الجامعة (وربما أيديولوجيتها) تدين إلى الثقافة الأكاديمية، والحرية النقدية، والقليل من نوبات النقابات المهنية في القرون الوسطى للاستقلال عن السلطة، أكثر من طبيعة دورها في خدمة تأهيل صفوة المجتمع، إن روابط ونقابات القرون الوسطى كانت تتميز إلى حد كبير بقوانين الدول الوطنية، التي حلّ محلها بصفة عامة أشكال أكثر حداثة من منظمات الأعمال التي تم تشكيلها عن طريق الأفكار التجارية القانونية لوحدة النقابة - الشخصية التعاونية - بدلاً من أفكار شبه الاستقلال الإقطاعي، وكانت الجامعة بطيئة عمومًا في تحركها من الأفكار القديمة التي صنعتها بأنفسها مثل تجميع الأفراد الذين قدموا معاً على فترات من أجل الحكم الذاتي إلى فكر آخر يعتبر التنظيم النقابي هو الوجه القانوني للجامعة، وقد انتشرت هذه الفكرة بسرعة مع وجود الحاجة القصوى إلى ضبط كبير في التكلفة، والمحاسبة المالية، ووظيفة الإدارة المدركة.

وقد زودت الجامعات نظم الدول الرأسمالية الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الميلاديين بالمعرفة التقنية، ووسائل انتقال الثقافة المحلية، وبناءات المعرفة العقلية التي كانت تبدو ملائمة للحداثة وزيادة نزعتها الديمقراطية، وفي مقابل ذلك ضمنت الجامعات مستوى من الاستقلالية التي فصلتها إلى درجة كبيرة عن حركاتها الاجتماعية الواسعة،

وعلى الرغم من هذه الحماية المؤسسية، إلا أن فكرتي الاستقلالية والإبداع العقلي على المستوى الفردي ساعدتا على عزلة الجامعة عن النزاع والأفكار المبتذلة الموجودة خارج أبواب الدراسة في المجتمع الكبير.

ويبدو أن الفضول والاستطلاع أكثر ملاءمة وتناسقاً مع الطبقة البورجوازية والخصوصية الفردية للمشروعات الرأسمالية التي سادت العصر الفيكتوري، وكانت إحدى النتائج استمرار المهنية في المجال الأكاديمي على أنها احتراف فردي، وهذا ساعد على صعوبة قبول الأفكار الجماعية للاحتراف في مناهج التدريس والتعليم.

وقد شاهدنا في القرن العشرين نمو أنظمة التعليم العالي الوطنية التي تم تمويلها بنسبة كبيرة من المال العام، كجزء من تحقيق هدف ضمان انتشار المواطنة والرفاهية الاجتماعية، بالإضافة إلى الدعم المتزايد للوصول إلى التنافس الاقتصادي الوطني في مجال المعرفة القائمة على الرأسمالية العالمية، وهذا أدى بدوره إلى مساءلة مالية عامة كبيرة، وتفكك النماذج المتشابهة من مؤسسات المطابقة الرسمية، وبدأ البحث العلمي في التحديد وفق إستراتيجية وطنية، بينما اعتبر التدريس لعدد كبير من الطلاب جزءاً من الاستثمار الضروري في الرأسمال البشري، لكن الجامعات في العقدين الثامن والتاسع من القرن العشرين أصبحت مرتبطة أيضاً بتطبيق قوى السوق وتطوير الأفكار الجديدة بمجال الإدارة العامة، ومع توافق الأيديولوجية الجيدة الصحيحة مع الاعتراف الواسع الانتشار بفشل نموذج دولة الرفاهية الذي يركز على الملكية العامة، فقد تم إبدال هذا النموذج بشكل من دولة المنظمات.

كانت دولة الرفاهية مجرد دولة لتسليم الخدمات التي افترضت الحكومة مسؤولياتها، ليس من خلال توفير مجالات واسعة متعددة منها فقط، وإنما

أيضاً مسؤولة عن إنتاجها، لكن عدم الشفافية وعدم الكفاءة في تطبيق هذا المدخل أدى إلى ظهور ونهضة نظام مؤسسي متميز ومنسق بين كثرة متباينة من ممثلي القطاعين العام والخاص يعمل بعيداً عن الدولة المركزية، وكانت النتيجة شفافية ورسمية كبيرة في الحكم، وتطور أنظمة من القوانين أكثر دقة وتنوعاً عن التوجهات وألفة الأشكال السابقة لحكم السلطة. إن استخدام المنافسة في إضعاف تدابير القادة هو أحد الأمثلة لكيفية مساعدة التنظيمات الرسمية على تحمل المسؤولية العامة عن المهام أكثر من المسؤوليات الخاصة عن العمل والإنتاج. إن الدولة التعاقدية التي أعادت دعم القطاع التجاري من أجل التخلص من ملكية الدولة للأصول من خلال سلسلة من عمليات الخصخصة، رأت أن السوق موفر لمصادر المنافسة من استجابات وابتكارات يتطلب أن تصبح هيئاته العامة أكثر كفاءة وفاعلية، وتطبيق هذه المداخل على الجامعات يعد ضرورة لجعلها أكثر موثوقية في خدمتها للاقتصاد الوطني والاحتياجات الأخرى.

١/٤ الأسواق والدولة:

عند النظر بعين الاعتبار إلى علاقة الدولة بالأسواق، أو بعبارة أخرى علاقة السلطة العامة باهتمامات القطاع الخاص، يكون من السهل اكتشاف أن كلاً منهما بصفة عامة يعتمد على الآخر، وأنهما بالضرورة ركنان متعارضان، حيث تتشكل الأسواق من خلال مؤسسات سياسية وقانونية، وعن طريق تنظيمات تتعامل مع الملكية أو العقود، وفي أوقات التغيرات الجذرية ربما تتطلب الفاعلية الوظيفية التدخل الحكومي لتهدئة التوتر والاضطراب الاجتماعي، كما تتجنب الإدارة الحكومية بدورها في تلك الأيام أن تمارس عملها وفق توجهات تجارية وتنافسية كما يوجد في منظمات القطاع

الخاص، وعلاوة على ذلك تشكل المؤسسات الكبيرة - دون الصغيرة أو الفردية - معظم الأسواق، ولا يجعلها هذا تبحث عن تدخل الدولة لحماية مصالحها وامتيازاتها فقط، بل غالباً ما تمارس الأسواق الاحتكارية نفسها دورها كمنظمات سياسية داخلية، وأيضاً من خلال علاقاتها الوثيقة مع السياسيين عن طريق شبكة المعلومات.

وكما سنرى فإن إصلاحات السوق صاحبها عموماً ظهور حشد من الوكالات التنظيمية، ففي المملكة المتحدة خاصة، وأيضاً في أماكن أخرى، نُظر إلى خصخصة ملكية الدولة لبعض الخدمات مثل الغاز والكهرباء والمياه والاتصالات، على أنها مطلب واق ضد إساءة الاحتكار الكامن في هذه المجالات، لذا تطورت الهيئات التنظيمية التي تتولى مهمة ضمان اهتمامات المستهلك وحمايته (عن طريق تحديد الأسعار)، وعلى الرغم من ذلك تحتاج تلك الهيئات التنظيمية أن تتبع خطوات دقيقة من تصرفات المنتجين والمستهلكين بشكل أو آخر، الأمر الذي ربما ينعكس على التغير الكلي في البيئة السياسية، أو بالفعل على ذكائها النسبي في الحصول على الثقة في هذه التنظيمات وممارسة وظائفها لحماية المستهلكين والصالح العام، كما أن مستوى المحاسبة (التي تتضمن البرلمانات) يتباين من دولة لأخرى.

٢/٤ الدولة النظامية:

شهدت السنوات الحديثة نمو الهيئات النظامية في قطاعات مختلفة. إن التغيرات في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وخاصة بين الدولة والاقتصاد التي حددناها سابقاً، قد أدت إلى تزايد استخدام وصف الدولة النظامية. انظر: (Moran 2002).

ويشير ذلك إلى تطوير وتعزيز القوانين من أجل تعديل السلوك ذي القيمة الاجتماعية، عادة من خلال إنشاء مُنظم مستقل متميز مؤسسيًا كأداة رسمية حكومية، كما هو في تنظيمات المرور فإن الهدف الكلي هو تحسين السلوك أكثر من التصديق على الجرائم، على الرغم من أن المنظمين غالباً ما يقومون بتنفيذ المهمتين فإن النظام يعتبر وصفاً لصورة الفعل الآلي للقيادة عن طريق المتحكم في القيادة (وهو المنظم) في تلقي المعلومات عن حالة النظام وعلاقته بالهيئة الخارجية.

يسعى القانون بصفة عامة إلى تنظيم الاهتمامات المتنافسة، مثل المساهمين والموظفين، والمستهلكين والصالح العام، ومن الممكن أن يتضمن ذلك المنظم الذي لديه القوة لإصدار الترخيص والمراقبة والإشراف والتحذير، إن المنظمة الذاتية أو الخاصة التي تعمل بطريقة جماعية مثل الرابطة المهنية التي تعترف الدولة بسلطتها على تنظيم سلوكيات أعضائها، وكما لاحظ كلارك (Clarke, 2000) فإن النظام يتضمن تأسيس شكل من السلطة لتحقيق التنظيم في مجال من مجالات الحياة الذي يعرض نزعات من الخروج عن النظام، أو الفساد، أو الإفراط الزائد.

إن النمو في سلطة النظام والأدوات تمثل تغيراً أساسياً في تقبل دور الحكومات نحو الاقتصاد وفي معظم سنوات القرن العشرين ارتبطت الحكومات خارج الولايات المتحدة، وخاصة في أوروبا، ببعض البدائل التي تشير إلى الفشل في السوق من خلال وسائل الملكية العامة للمشروعات واستغلالها، والضرائب الباهظة، وسياسات الإنفاق العامة، ورغم ذلك تعد المنظمات وأشكال الإصلاحات الأخرى للسوق أكثر ارتباطاً بفشل الحكومة من

فشل السوق، ويتطلب ذلك من الحكومة أن تكون أكثر تركيزاً على مساعدة الأسواق بدلاً من الإحلال مكانها، من خلال تبني فكرة التنافس وسياسات عدم الاحتكار.

إن أسباب التوسع في دعم الحكومة للهيئات المُنظمة متنوعة، حيث ينظر إليها على أنها تعمل بطرق أكثر كفاءة وفاعلية من الحكومة، وبشفافية متزايدة من أجل حماية المستهلك وضبط الجودة ومعيارية التقنية، وهذه اللامركزية تجذب أيديولوجية السياسيين ذوي التوجه نحو السوق، وتقنع اليساريين الذين يبحثون عن أشكال من القيادة الاجتماعية دون وجود أعباء ضخمة من الإنفاق العام، وهي أيضاً تساعد في التفريق بين المسؤولية الحكومية للتأكد من أن الخدمة تصل إلى مستحقيها الحقيقيين، كما أنها لا تقلص بالضرورة التدخل الوزاري التفصيلي، وخاصة في أقطار مثل المملكة المتحدة التي لها تقليد تاريخي طويل في صنع القرارات المركزية القوية، وهي أيضاً لا تتخطى بالضرورة العمليات غير الرسمية الكثيرة في تشكيل السياسة الموجودة في إدارة معظم الدول.

ويبدو أن هناك بعض العوامل البنائية في العمل التي تشجع على التوجه نحو مزيد من الدول ذات التوجه النظامي، وخاصة عندما يأخذ ذلك شكل الإشراف القانوني عن طريق الدولة أو وكالاتها، وعندما يتزايد فرض المتطلبات المعدلة الرسمية على هيئات متنوعة من رجال الأعمال والمهنيين، وبصرف النظر عن الدولة، وعن التوجه السياسي للحكومة، فإن تحديات المنافسة في سوق عالمي متزايد النمو، ونهضة السياسات الديمقراطية، وتزايد نمو التأثير السياسي لوسائل الإعلام، والنزعة الطبيعية للمستهلكين والأفراد الآخرين ليكونوا مديرين حازمين، مع نقص الثقة التي يمنحها المهنيون

والممارسون وروابطهم بجميع المجالات؛ كلها عوامل تساعد في تشكيل الدولة النظامية، وهناك هدف عظيم للنظام يتمثل في التوليد الرسمي لعمليات للمساءلة والشفافية التي تنتج الثقة، سواء كانت هذه الثقة في المنتج أو الخدمة أو في المزودين، وعلى مدى طويل تمتع التعليم العالي، وغيره من المهن الأخرى بشكل من الثقة والعمل باستقلالية ذاتية (مراقبة عن طريق الروابط المهنية) من خلال اعتمادها على التدريب الطويل واكتساب الخبرة، وعلى اعتراف الدولة بدورهم في ضبط السوق (منع رعاة البقر من الاقتراب من الأسواق)، والقضاء على مبدأ الاستغلال التجاري، وعلى الافتتاح المتأصل بأن الصبور (أو الطالب) سوف يستفيد من الاقتراب، أما إذا كانت العلاقة التي يتوفر فيها الاهتمام بالمعرفة المهنية (معرفة الزبون، ورغبات المستهلكين) ينظر إليها على أنها غير صادقة ولا يمكن الاعتماد عليها، وربما تقود إلى معلومات ناقصة، فإن المهنيين الذين يُقوّمون احتياجات الزبون سوف يصلون إلى معرفة أكثر من مجرد متابعة مستويات الإنفاق العام.

غير أن هذا الأمر أرهق الأعصاب بطريقة فظة، حيث نمت الانتقادات الاجتماعية والعقلية للخبرة المهنية، وتدعمت من خلال نشر الفضائح بوسائل الإعلام بنية سيئة أكثر من كونها متأصلة في القصص (Thosmpson, 2001)، وتدهور الدفاع الآلي، وازدادت عناية الدولة بضمان مستويات متابعة ومعيارية التكاليف التي يستطيع أن يدفعها الزبائن والعامة، وتعرضت المهن وروابطها لكثير من التدخلات المتطفلة في ممارسات العمل، بما فيها دعم الدولة للرقابة القانونية على المال العام، حيث أصبحت الدولة تمثل الحارس للاهتمامات العامة في هذا المدخل، وتفعل ذلك من خلال إصرارها على

المساءلة العامة للروابط المهنية بطرق قريبة من إعادة بناء المنظمات التي تمت الموافقة عليها رسمياً كهيئات حكومية.

ونتيجة لذلك احتل التعليم العالي والمهن الأخرى مكانة قريبة من الدولة ومن القوى الخاصة بالسوق، وترتب على ذلك حتمية توليد الكثير من المعلومات والبيانات للمستهلكين وأصبحت الشفافية، وليست الصداقة والألفة، هي أساس الثقة العامة، وتغيرت مكونات الفكرة العامة عن الخدمة من ممارسة الحكم المهني إلى إرضاء المستهلكين، وعلاوة على ذلك، فإن الاستقلالية المهنية الممنوحة لضمان المعرفة الخبيرة والمعايير المناسبة تم مساءلتها عن مدى تحقيق الرضا الذاتي، والتكبر، وعدم الرغبة في استمرارية التعلم.

وفي بعض الحالات قد تكون العلاقة بين الحكام والمحكومين وطيدة وتعاونية (وربما تؤدي إلى استقطاب الحاكم)، وفي حالات أخرى ربما تتقلب تلك العلاقة إلى شكل إعلامي بغيض، لكنه سوف يظهر على الأقل وجود بعض مستويات قليلة من الفهم والارتباط الودود التي تصبح ضرورية للنظام الذكي الذي يستند دائماً إلى شكل من النظام الذاتي ليكون نظاماً فاعلاً (Braith waite & Drahos, 2000)، وفي المملكة المتحدة يستمد هذا الاعتقاد من المبادئ العامة والمنهجيات التي تؤدي إلى أفضل صورة من النظام، على الرغم من أنه في الولايات المتحدة يتجه إلى النقيض من ذلك، حيث يوجد التزام نحو المداخل التي تعتمد على التفصيلات القانونية.

٣/٤ أنظمة العولمة:

مثلما تطورت الدولة النظامية على المستوى الوطني، نمت أيضاً اقتصاديات متكاملة على المستويين الإقليمي والدولي امتد تأثيرهما إلى تنظيم قطاعات

الأعمال وغيرها من القطاعات على مستوى عالمي، وعلى الرغم من ظهور فكرة الإشراف القائم على النظام والمعيارية في مجال التجارة، إلا أنها تطورت في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وتباينت النظم عالمياً من قطاع إلى آخر (من المحتمل أن تكون الأقوى في القطاع المالي)، ولكن التحرر في مجال معين (منافسة السوق على سبيل المثال) غالباً ما يكون مصحوباً بنظام أكبر في مجال آخر (مثال: التحكم في الأسعار، أو معايير حماية المستهلك)، ففي العمليات البنكية يلاحظ أن التحرر المتزايد في مجال سوق الخدمات في عدد من الدول قد صاحبه تقليل في الإشراف القوي على امتلاك رأس المال والمعايير الأخرى، ويشير اندماج الاتحاد الأوروبي إلى التصميم القوي على تأكيد التنافس، ومستوى المجال كجزء من السوق المفردة يمكن أن يسفر عن تحرر كبير في البيئة الاقتصادية، لكنه قد يدعم النظام في أماكن أخرى في شؤون الصحة والأمن والبيئة.

وفي بعض الحالات ربما يتضمن النظام الدولي تجانسًا في المعايير العامة بين الأقطار، وفي حالات أخرى قد تتضمن تباينًا وطنيًا ملحوظاً، مع اعتراف متزايد متبادل، أو ربما تكون معتمدة على تقديم معاملة متساوية لكل من المقدمين الوطنيين والخارجيين (إن فكرة المعاملة الوطنية التي تعني بالطبع تطبيق القليل من المعايير لكل منهما).

٤/٤ الجامعات:

بالانتقال إلى الجامعات، يكون من المدهش إذا لم نستمر في ملاحظة تأثيرات قوية للدولة النظامية عليها، حتى في الوقت الذي انتشر فيه مفهوم "السوق". فالدولة هي التي تحدد من يستطيع استخدام مصطلح جامعة، وتقرر الرسوم الدراسية التي تتقاضاها الجامعة من الطلبة الوطنيين النظاميين،

وتتضمن الحرية الأكاديمية في التعبير، وتمنح الأكاديميين مكافآت التقاعد، والدولة هي التي تصر على ضرورة اشتغال الجامعة بالبحث العلمي، وهي التي تستطيع تحويل التوازن في الرسوم الدراسية والمنح في أي نظام جامعي (وتعديله إذا قاد إلى تأثيرات غير مقصودة مثل تقوية نمو قيد الطلبة)، ويمكن أن تصر على تقرير المتطلبات، وتمارس عملها غالباً كجامعات مستقلة في شراء الخدمات الأساسية نيابة عن الطلبة.

لم تمنع هذه القوى الحكومات في الكثير من الدول من البحث عن مصادر كثيرة للتدخل، ليس أقلها أن انجذاب الجامعات للحكومة المركزية يجعلها تبدو غير مرتبطة بأي شيء، وإذا كان هناك تكاسل في هذا الاتجاه، فإن الجامعات التي تقتبس الاستقلالية الذاتية والمتطلبات اللازمة لنقد الخدمات سوف تسير في طريقها الخاص، وكان رد الحكومات هو استخدام التمويل والتقويم (أسلوب الجزرة والعصا) كحوافز وعقاب، وقد ساعد هذا الأسلوب على إضعاف الاستقلالية المؤسسية، والمغالاة في نظام السوق، وتوسعة الإجراءات القانونية للاستقلالية، وبالنسبة لبعض الجامعات والملاحظين، إذا لم تنظم الحكومات تماماً مصروفات الطلبة الدراسية، وإذا لم تسمح بدخول بعض الموارد المالية الخاصة إلى الجامعات، فإن النقص في الاستقلال المالي سوف يدفع الجامعات إلى الخضوع لطلبات الحكومة.

وقد شهدت معظم الدول في السنوات القليلة الماضية تدهوراً في ثقة الحكومة في التنظيم الذاتي للجامعات، وفي الاستقلالية الأكاديمية التي تحمي المستهلك وخاصة الطالب وتضمين المعايير الأكاديمية، ولذلك تم التوسع في النظم الوطنية وفي إجراءات تقويم الجودة النوعية في البرامج الجامعية، وتوفير السبل لتحسينها (Brennan, 1999)، وقدارتبط ذلك في العادة بإنشاء وكالات

وطنية لإدارة التقويم والعمليات الأكاديمية، ورغم أن هذه الطرق حققت بصفة عامة لوناً من العدالة في التنظيم الذاتي الأكاديمي، وفي مستوى التقويم الذاتي المؤسسي، وفي استخدام تقويم الزملاء وأفراد المجتمع الأكاديمي، إلا أنه ثار جدل كبير حول نظام الجودة وخاصة حول من يمتلكه أو يقوم بتوفيره (الدولة أم الجامعات)، وأيضاً حول طريقة إدارته (تقويم منفتح أو منغلق)، وحول المخرجات المقصودة (هل تستخدم النتائج في سياسات التقويم الذاتي للمؤسسة أو من أجل التسمية واللوم، والارتباط بقرارات التمويل والاعتماد).

يرى برينان (Brennan, 1999) أن التركيز يتجه إلى أن يعكس الاختلافات في التوازن بين المساءلة والأسواق والثقة في العلاقة بين التعليم العالي والحكومة وبقية المجتمع، فالجامعات تبحث عن تقويم الذات من أجل التحسين الداخلي، بينما الحكومات تبحث عن التدقيق الخارجي، ومن المحتمل أن تؤكد على أغراض المساءلة والمنافسة المؤسسية.

لقد كانت الجامعات في العديد من الدول المتقدمة في السنوات الأخيرة عرضة للضغوط المجتمعية والحكومية من أجل المساءلة الواسعة حول التمويل الضخم الذي تتلقاه، وبدون توفر نظام دقيق مناسب ظهر الشعور بأن الجامعات تدار بقيادة سيئة، وتفتقر إلى الإستراتيجيات، وتخضع لسيطرة اتحاداتها وأعضاء هيئة تدريسها، ويفقد المستهلك (الطالب) الكثير مقابل رغبات هيئة التدريس المركزة على أبحاثهم (على الرغم من أن هذا قد تم تشجيعه بالفعل عن طريق السياسات الحكومية) على حساب تدريسهم، وأن أعضاء هيئة التدريس يتراجعون عن ضبط أوقات عملهم وبيئات التعليم دون تدخل خارجي قوي.

بالطبع يعد "النظام" كلمة قبيحة، فهي تحدث صدى ميتافيزيقيًا، وتطبق في حالة القسوة وضبط النزوات، ومن غير المدهش أن يكون رد فعل الجامعة

على هذا التهديد بالإنذار بالخطر والخصومة، فالنظام يبدو غير متناسق مع الحرية والمهنية والحيوية الضرورية للتقدم العلمي والإبداع العقلي، ولكن من غير المحتمل أن يتراجع النظام ويتقهقر، ومن ثم يُطرح التساؤل هل ستكون الجامعات أكثر خضوعاً لنظام الدولة الوطنية ونمذجتها (مثل ما هو موجود في حالة وسائل الإعلام)؟ أم أنها تخضع لمعايير الإشراف الإقليمي والعولمة (كما هو الحال في المؤسسات المالية).

٥/٤ أنظمة العولمة للخدمات التجارية:

سؤال مهم يحتاج إلى الإجابة عنه وهو ما إذا كانت الزيادة أو النقصان في النظام ينبعان من نمو العولمة؟ ولفهم العلاقة (وخاصة العلاقة الكامنة) بين الجامعات والسلطات النظامية على المستويين الوطني والدولي، يكون من المفيد توجيه النظر إلى تطور أشكال عولمة نظم التجارة، وهذا سيكون بصفة خاصة على صلة بحالة عمليات منظمة التجارة العالمية (WTO)، والاتفاقيات العامة حول التجارة والخدمات (Gats) التي تتضمن بنودها النظر إلى التعليم العالي والمستويات الأخرى من التعليم على أنه نشاط تجاري يقع في نطاق التحرر والتنظيم، وبشكل عام فإن المبادئ التي تحكم أطر التنظيم في قطاعات غير قطاع الأعمال ربما تكون أكثر اتصالاً بإمكانات التنظيم في التعليم العالي.

وعلى الرغم من أن النظام العولمي شهد توسعاً كبيراً في العقود الأخيرة، إلا أن له تاريخاً طويلاً، فالأمثلة كثيرة في مجالات النظام المالي والتجاري عبر الأقطار يمكن أن تعود إلى العصور الوسطى، حيث شكل التجار وهيئاتهم وشبكات معلوماتهم الممارسات والعادات التي مكنت أسواقهم من تطوير وظائفها بفاعلية، إن الأفكار القانونية للملكية والعقود والأموال والقروض كانت

ضرورية في توفير قاعدة حقيقية مضمونة ومعقولة للتوسع في التجارة العالمية، ففي أوروبا ساعدت هذه التطورات على اكتشاف وتفسير القانون الروماني الخاص الذي وفر الأساس لمفاهيم نظم الحكومات التي استمرت على مر العصور اللاحقة، وهذا أدى إلى تجميع القوانين والقواعد النظامية والتفاصيل التقنية وقدرتها على حل المشكلات الجديدة التي برهنت على حتميتها في تشكيل الأفكار والأطر التي ساعدت على انتشار التجارة العالمية والتي استغلتها طبقات التجار بسرعة.

وكما هو متوقع كان للجامعات دور في نشر تقبل القانون الروماني، إن جامعة بولونيا منذ القرن الحادي عشر الميلادي طورت خبرة وشهرة للقانون الروماني جذبت الطلبة والباحثين من بلاد كثيرة، ومع ذلك فإن تشكيل الدول الحدودية (عندما أصبح القانون مصدراً لامتلاك الحدود والسلطة أكثر من الشخصية) قدم تحدياً وافرًا للعالمية وللخصائص المميزة للقانون الروماني، إن استقبال القانون الروماني وانتقاله إلى أوروبا تم خلال الطرق الأكاديمية، وعندما زاد عدد الجامعات التي طورت دراسة القانون الروماني تدريجياً ودربت العديد من المحامين، مما ساعد في تطبيق ذلك القانون للتغلب على المحلية، وأصبح للجامعات دور مركزي في عملية نقل القانون، ولم تكن النتيجة ظهور نظام قانوني مثالي، وإنما تجميع المبادئ والقواعد التي عملت في اتجاه تنسيق تخطي الحدود الوطنية، وسار ضد اتجاه القوة للعرف وقانون الملكية المطلقة.

ومع ذلك فإن زيادة القوانين المركزية ولدت التشكيلات القانونية الوطنية، وتطبيق القوانين والقواعد في حدود الدولة بدلاً من تنفيذ قوانين الأفراد والتشريعات المألوفة بينهم، وتم تضمين الممارسات العرفية التجارية في نظم

القانون الوطني الذي ساعد في تحديد الهوية الوطنية، على الرغم من أن مثل هذه القوانين ظلت تستخدم مفاهيم القانون الروماني، وتطلع التجارة إلى عملية دمج العرف في الحركة القانونية، رغم أن مقاومة الخصوصية والأعراف التجارية فوق الحدودية للتجار ظلت إحدى أدوات تجانس القوانين عبر الأمم التجارية الأوروبية الرئيسة.

شهد منتصف القرن التاسع عشر إعادة ظهور الحاجة الملحة إلى النظام والحكم القائم على القانون عبر الحدود عندما بدأت التجارة الدولية في سرعتها، إن حركة الأدوات المعيارية للمفاوضات المالية (الحماية، والقيود الأخرى، والأسهم) بدأت في النصف الثاني من التاسع عشر، كما بدأت أيضاً المنظمات المتخصصة الدولية في صياغة قانون تجاري دولي، وبدأت مبادرة نشر الأدوات القانونية مثل العقود المعيارية من جانب روابط الاتحادات التجارية الخاصة، واعتقدت المنظمات الحكومية الدولية التي ظهرت في القرن العشرين بأهمية وضرورة وضع المعايير والقواعد التي تضبط التنوع في نظام قانون العقود الخاصة.

أدى كل من التدهور الاقتصادي والحرب إلى تراجع التجارة عبر الحدودية والمداخل التحررية الأخرى لصالح الاستجداء الوطني وسياسات أنصار الحماية، حتى تزعمت الولايات المتحدة وبريطانيا الاتفاقيات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية التي ساعدت على خلق نظام مالي دولي يتم إدارته بهيئات تنظيمية دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويهدف إلى التنسيق الداخلي والاتفاقيات المالية، وتزويد البلاد التي تواجه صعوبات اقتصادية بالودائع والقروض، وإتاحة السيولة المالية لمساعدة الدول

النامية ومعونتها، وتعد اتفاقية غابة بريتون Bretton غارة عدوانية على استقلالية الدولة الوطنية، وأصبحت مخططاً من النظام العولمي للتجارة والمال، كما تعد علامة على ما وصفه كل من براثويت Braithwaite ودراهوس Drahos عام ٢٠٠٠م في الفصل الثامن من هذا الكتاب على أنه تحول بعيد عن اتفاقية التعاون الضمني بين البنوك المركزية إلى تعاون دولي شامل بين دول متعددة.

وعلى الرغم من أن كثيراً من أحكام اتفاقية غابة بريتون قد انهار أثناء أزمة السبعينات لصالح تعويم العملات، إلا أن العقدين الأخيرين من القرن العشرين الميلادي شهدا بناء أطر تنظيمية دولية ووطنية، ومنها التكامل بين التجارة والمال، ونمو التجارة غير القانونية مثل غسيل الأموال، ومولد الجريمة المنظمة، وإلقاء الضوء على الأزمات المحلية لتصبح أزمات بدورها واسعة الانتشار وظهور الحاجة إلى كثير من الإشراف العالمي النظامي. ووضع إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام ١٩٩٥م، نهاية لجولة أورجواي حول الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات Gatt)، ووفرت شكلاً قانونياً قوياً، وعملية متماسكة، ودعامة مقبولة للتحرك نحو تحرير السوق والتجارة العالمية.

ومع ذلك ظلت الضرائب والتعليم تعمل بصفة عامة وفق أسس الدولة الوطنية، أو وفق أسس ثنائية، أكثر منها عالمية، لأن الحكومات ترى في النظم القانونية وسيلة مستمرة للاحتفاظ بسيادتها المالية، ورغم أن الاتحاد الأوروبي قد فكر حديثاً في تضمين الضرائب ضمن مستوى السوق والسياسات التنافسية، بحيث لا تولد اختلافات الضرائب في الدول أدواراً تنافسية في

النقابات الدولية والحكومية الوطنية وتعيق تطبيق السوق الواحدة، إلا أن المثير للدهشة انهيار الشركات الكبيرة مثل شركة إنرون Enron، واكتشاف ممارسات إعداد الموازنات غير النظامية، مما ألح بالحاجة إلى اتفاق حول معايير محاسبية دولية مكثفة.

ما المبادئ والعمليات الأخرى التي قد ميزت الأشكال العولمية لنظام إدارة الأعمال؟ وكيف يمكن تطبيق هذه العمليات والمبادئ في الجامعات؟ لاحظنا من قبل أن التعليم العالي يظهر - في بعض الجوانب على الأقل - أقل القطاعات عولمة ونظاماً، وخاصة في المصطلحات الوطنية والدولية، وربما يكون الاستثناء في مجال الوظيفة البحثية، حيث يصبح استخدام الشبكات الدولية والتعاون الدولي ضرورة ماسة لتوليد الإبداع والتمويل اللازمين لتكثيف العلم التطبيقي والإنتاجي، وبصفة عامة نظرت الدول الوطنية إلى نظم تعليمها العالي على أنها جزء من إستراتيجيتها في الاستجابة للعولمة والتحديات الاقتصادية التي تفرزها، ومن المحتمل أن تكون هذه الدول قلقة من فقدان كثير من قدرتها على التوجه نحو المزيد من العولمة التجارية واستقلال الجامعات والكليات، وخاصة نتيجة لتحول الأطر النظامية للتعليم العالي إلى الهيئات فوق الحكومية مثل الاتحاد الأوروبي.

٦/٤ المبادئ النظامية والآليات:

يوضح كل من براثيويت وزميله دراهوس المبادئ الرئيسة التي تقف وراء عولمة نظام قطاع الأعمال، ويعتقد أن هذه المبادئ مفتاح لفهم المفاوضات النظامية ونتائجها العامة، وسيكون من المفيد أن نوضح ذلك بالتفصيل من أجل تقرير مدى اتصالها بتنظيم التعليم العالي.

١/٦/٤ النظامية والتحرر:

من الشائع العثور على مراجع للنظامية أو التحرر في قطاع له صلة بالشؤون المهنية، ولكن من النادر أن نجد تحرراً اقتصادياً دون بعض الأشكال التي تعزز النظامية والإشراف في أمور مثل حماية المستهلك أو الأمن، وفي حالة الخصخصة على سبيل المثال فإن بيع ممتلكات الدولة إلى القطاع الخاص (تحرر اقتصادي) كان مصحوباً بتزايد النظامية لحماية المستهلكين، والصناعة المصرفية Banking مثال لقطاع آخر يُعرف طبقاً لمصطلحات العولمة بأنه سوق للتحرر الذي صاحبه متطلبات إشرافية ونظامية متزايدة، وفي المملكة المتحدة يُقدم قطاع الصناعة المصرفية مثالاً للنظامية الوطنية الذاتية، يتضمن استخدام المبادئ التطوعية للسلوك والإرشادات المتشابهة التي وضعتها الدولة، وربما تظهر هذه الحالة بعض أشكال الضعف في الحكم النظامي في إطار الدور الذي تقوم به الدولة، على الرغم مما يمكن قوله إنه أكثر فعالية من وجهة نظر المستهلك.

وتتضح الصورة أكثر تعقيداً في حالة جامعات المملكة المتحدة على سبيل المثال، إن المعاهد التقنية التي أصبحت جامعات جديدة عقب إلغاء النظام الثنائي عام ١٩٩٢م تشير إلى موقف أكثر تحرراً في مجال استخدام لقب جامعة، وتقليل القيود على قبول الطلبة، بالإضافة إلى فرض الرسوم الدراسية على الطلبة المنتظمين الوطنيين وغيرهم من طلبة الاتحاد الأوروبي، وعلى أساس التكلفة الفعلية أو أسعار السوق بالنسبة للطلبة الآخرين، ويعد هذا شكلاً من التحررية بمقارنته بنظامية السلطات التعليمية المحلية، بالإضافة إلى أن عمليات المحاسبة للشؤون المالية وشؤون الجودة لم تكن أكثر إرهاقاً مما كان سائداً في هذه المؤسسات من قبل، أما في الجامعات القديمة

التي تمتعت بالحرية والارتباط بالنقابة طبقاً للميثاق الملكي، فإن النظامية كانت ملحوظة بشكل أكبر مقارنة بمزايا التبادل مع حرية السوق التي كانت أقل وضوحاً.

إن معارضة الجامعات القائمة قبل عام ١٩٩٢م في المملكة المتحدة تفسر سبب استعادة الدولة عمليات ضمان الجودة حديثاً (كما تم تشكيلها عن طريق وكالة ضمان الجودة)، بعد تعديلها بهدف توفير مداخل مرنة، لكن الجامعات القديمة مارست تأثيرها من خلال سيطرتها على لجان تقويم الجودة على أساس قيادتها للمواد العلمية (سواء كان ذلك وفق شكل نظامي أو على أساس من الاهتمام، وهذا لم يتم تقريره حتى الآن)، ورغم هذا الكفاح، يبدو أن العائد كان غير كاف للجامعات القديمة من ناحية التحرر الاقتصادي لتحقيق التعزيز العادل للطموحات المرجوة لتنظيم معايير الجودة، ومن الممكن أن يضاعف هذا من دعم الدولة للضمان الخارجي للجودة مثل ما هو موجود في بعض القطاعات الاقتصادية، وهذا لا يمكن تحقيقه دون تحرير معقول لسعر الخدمة الجامعية، إن رفع القيود على قدرة الجامعة لتقاضي رسوم أكبر أو الرسوم الكاملة لسعر الخدمة في السوق، سوف تستفيد منه الجامعات القديمة ذات السمعة القوية والمركز المتميز في سوق الطلبة، وسوف يوفر حافزاً لتبني تنظيمات وعمليات ثابتة لضمان الجودة الخارجية، إن الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة البريطانية حول التعليم العالي عام ٢٠٠٣م يشير إلى بعض التحول في طريقة هذا التحرر باقتراحات زيادة الرسوم وتنظيم القبول، ولكن الحد الأقصى للرسوم الإضافية سوف يظل تنظيمه بيد الحكومة.

إن القواعد النظامية لا تحمي المستهلك فقط، ولكنها أيضاً تلقى ترحيباً

من جانب المنتجين والموردين الآخرين، إن إنشاء هذه الأطر يشكل جزءاً من الاتفاقية بين الحكومة، كما في الصناعة المعرفية حيث تتوفر حرية السوق في مقابل تبادل رسمي واضح لضمان الجودة وحماية المستهلك، وقد تفيد هذه الاتفاقيات أيضاً في صياغة إستراتيجية متناسقة بين الحكومة والجامعات، إن الصفقة النظامية بين الجامعات والحكومة من أجل دمج السعر ومؤشرات السوق الحرة الأخرى مقابل ضمان قدر كبير من الجودة الخارجية والوسائل الأخرى من الفحص الدقيق لم تحدث في المملكة المتحدة ربما بسبب الجذور المتأصلة للطبقية والاختلافات في النظام، مما يجعل من الصعب على الجامعات أن توافق على مراكز متشابهة رغم أن الفائدة من هذه الاتفاقية يستفيد منها كل الأطراف.

٢/٦/٤ ارتفاع الجودة والسباق نحو تخفيض التكلفة:

تتمثل إحدى خصائص الأطر التنظيمية العولمية والوطنية في مدى تشجيعها لتعزيز النوعية (أفضل الممارسات العالمية)، والسباق نحو التكلفة المنخفضة الذي ربما يهدد نظام المعيارية. وعادة ما يثار الجدل حول أن التعاون المتعدد الجنسيات يبحث عن البلاد الأقل تكلفة والأقل ضرائب من أجل الإنتاج، وهذا سوف يمكن من التنافس في السعر وتعزيز الربحية، وهناك دليل قدمه بورتر Porter (١٩٩٠م) هو أن المنافسات المشتركة التي ازدادت في الواقع هي التي تتمسك بالمعيارية العالية، وأن ما يثير انطباع المستهلكين هو المعيارية الخاصة بحماية الصحة والبيئة وأمنهما، وتوفر العمالة الماهرة نتيجة للاستثمار الحكومي الكبير في التعليم والتدريب، أكثر من اهتمامهم بانخفاض أسعار المنتج، وبناء عليه يبدو أنه لا توجد علاقة مباشرة بين أنظمة فرض الضرائب وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلاوة على ذلك تعد ممارسة العمليات المحلية في

إطار تسهيل البحوث والتنمية في مجتمعات المعرفة أكثر أهمية للمشروعات من التجوال في دول العالم بحثاً عن الأيدي العاملة الرخيصة.

إن حالة سوق المال (البورصة) في نيويورك (NYSE) مثيرة للاهتمام، حيث تطبق أعلى معايير للأمانة والشفافية في أطرها النظامية، ونتيجة لذلك أصبحت مرغوبة في التعامل معها من الشركات كافة، ورغم تزايد عدد الشركات التي تضمها قوائم التعامل، ورغم اختلافاتها في المرونة والتشدد، إلا أنها تعد ذات قيمة تنافسية كبيرة، أصبحت الرأسمالية أقل اجتماعية وألفة عما كانت عليه من قبل، كما إن مديري تمويل المعاشات والاستثمارات الأخرى يحتاجون إلى معلومات متدفقة وموثوقة يتخذون في ضوئها القرارات، ويؤكدون على المعيارية العالية أكثر من تخفيض التكلفة، ويوجد لدى المنظمات الأقل اهتماماً بالعمل في الأسواق المتقدمة الأكثر ثراء مثل أسواق الولايات المتحدة طلبٌ أقل على شركات تبادل المخزون التي تعرض خدمة ملائمة رخيصة، حيث تدفع القيمة السوقية الشركات إلى اتخاذ قرارات واضحة نحو اختيارها المعيارية العالية أو التكلفة المنخفضة في مشترياتها من الدول النظامية.

وبالنسبة للجامعات لا يوجد سبب لعدم ظهور وانتشار العمليات والاختيارات المتشابهة، إذ من الواضح أن هناك مستويات دنيا مقبولة من النوعية والمعيارية ينبغي تطبيقها في أية دولة أو سوق تعرض فيه الجامعة خدماتها، ولكن تقديم ممارسة دولية تحقق شروط عولمة ضمان الجودة قد يؤدي أيضاً إلى الإذعان إلى مطالب العامة عبر العالم في المعيارية العالية، مما يجعل الجامعات راغبة في البحث عن العمل بفاعلية ودقة وسمعة طيبة في أفضل الأسواق الجذابة (وربما تحقق (جامعات ٢١) هذا الهدف، انظر الفصل السابع من هذا الكتاب)، وبالرغم من تقاليد الحكم الذاتي والاستقلالية الذاتية

للزملاء، إلا أن كثيراً من الجامعات تعتبر أن النظام الإضافي للنوعية عملية تبادل تستحق التطبيق، غير أن المؤسسات الأخرى تعد أن أقل طلبات من عمليات ضمان الجودة كافية لتسويق إستراتيجياتها، ومع ذلك رغم أن السوق سيظل القاضي أو الحكم، إلا أن من الأفضل أن يبدأ سباق الجامعات نحو توفير عولمة أساليب ضمان الجودة بدلاً من أن تندفع مذعورة إلى القاع، وسوف تجد الجامعات صعوبة في عدم كونها ملائمة للمعايير العالية المتاحة عندما تلتحق بالتجارة العالمية، وتظل قضية الجامعة كامنة في الذي تؤديه بأفضل مستوى في سوقها، وهل إستراتيجياتها قادرة على تحمل ذلك؟

٣/٦/٤ التوافق والتقدير المتبادل:

إن عولمة النظام تستلزم امتداد صور معينة من المعايير النظامية إلى نطاق عالمي واسع، وذلك لا يعني أن كل الدول تتبنى مجموعة القوانين نفسها حتى تصبح متوافقة، فالدول الآن لها قوانين تحكم ملكية وسائل الإعلام وضبطه، ولكن هناك اختلافات متعددة في مجال قوانينها ومستواها، وهنا تبدو عقلانية اقتراح أنه كلما كانت المعايير النظامية أكثر تماثلاً - توافقاً - أمكننا وصف أطرها بالعولمة. ورغم ذلك، من الممكن أن تحدث عولمة المنظمات بقطاعات معينة، كما تحدث عولمة للأسواق، إلا أن أطر النظام السائدة فيها غير معولمة، فالمضاربة على سبيل المثال يتم تنظيمها في كل دولة بطريقة واقعية، إلا أن هناك دولاً تنظمها بطرق متباينة رغم وجود تراكمات كثيرة من القوانين الجاذبة من كل أنحاء العالم.

هناك بديل لتوافق المعايير النظامية (والقوانين التي تقيس أداء هذه المعايير) يتمثل في مبدأ التقدير المتبادل، حيث توافق بعض الدول على تقدير المعايير النظامية في دولة أخرى باعتبارها تحقق مخرجات مساوية أو مشابهة

لنظيراتها في الدولة نفسها، وهذا يعني بشكل ما تقبل التماثل، أو الضعف الخفيف في المقارنة، إن فكرة عولمة النظام أقوى بكثير من مجرد عملية تفاوت معيارية النظم التي تمارسها الدول، ولكنها أيضاً ليست في قوة التوافق بينها. إن أضعف جانب في التنظيم العولمي هو وجود نظام في أحد القطاعات في بعض الدول، وغيابه تماماً في دول أخرى.

إن التوافق في كل من القواعد النظامية والمعايير بالتعليم العالي يبدو طريقاً بعيد المنال، إن تطور نظم ضمان الجودة في أقوى الدول المصدرة للخدمات الجامعية مثل الولايات المتحدة وأستراليا والمملكة المتحدة وكندا ونيوزيلندا قد تبعه اهتمام قليل بأن الأسواق الأجنبية لديها ثقة منخفضة في البلاد التي تفتقر إلى مثل هذه العمليات، وربما يتضح تأثير العولمة في رغبة هيئات رقابة الجودة المحلية في تخطي حدود إقليمها وخضوعها لمعايير البرامج التي تقدم عبر البحار عن طريق مؤسساتها القومية، وتعكس هذه الترتيبات جزئياً غياب نظم ضمان الجودة الدولية، وفقدان الثقة في السماح لتشريعات الدولة الفردية بأن تتولى تنظيم هذه المهمة داخل حدودها، كما تشير هذه التطورات محلياً إلى ثقة قليلة في الاحترافية وأساليب التنظيم الذاتي كوسائل لتوفير الحماية للمستهلك، والنشاط في تشكيل المعايير وكياستها، والعودة إلى دعم الدولة لعمليات السوق.

ومع ذلك، فإن الدول السابقة لم تتخذ المدخل نفسه، ففي أستراليا ونيوزيلندا على سبيل المثال كانت العملية أكثر شمولية (حيث غطت كل المؤسسة بما فيها الإدارة والبحث والتدريس) واستندت إلى منهجية التدقيق والفحص الرسمي للحسابات، وملاحظة الدروس، أما في المملكة المتحدة فإن عمل وكالة ضمان الجودة كان خارجياً تضمن تقويم المادة الدراسية بالأرقام

وتقدير الرتب، ولم تتخذ أسلوباً مشابهاً لكل من استراليا ونيوزيلندا في تقويم البحوث والتدريس، وإنما طبقت عمليتين منفصلتين، وبينما أثر تقويم البحوث في الأموال المخصصة للبنية التحتية من مجلس الاعتماد المالي البريطاني لكل جامعة، إلا أن تقويم التدريس لم يؤثر مباشرة في تخصيص التمويل العام، ومع ذلك هناك دليل على أن عملية ضمان الجودة في المملكة المتحدة قد أصبحت شبيهة بمدخل التدقيق والفحص والملاحظة الموجودة في أستراليا ونيوزيلندا.

وفي الولايات المتحدة يتم توظيف نظام معقد لضمان الجودة والقواعد النظامية وخاصة على مستوى الولاية، وباستخدام مصطلحات العولمة قد يشبه الموقف إلى حد كبير نظام الأوساط الإعلامية، حيث تمتلك الولايات المعايير التنظيمية باختلافات كبيرة بينهما، وتظهر الخطوة التالية للعولمة وسط هذه الظروف في التقدير المتبادل القائم على المستويات المعقولة من المقارنة والتكافؤ، ويبدو أن هذا الموقف يوجد أيضاً في الاتحاد الأوروبي، حيث إن اتفاقية بولونيا الموقعة عام ١٩٩٩م قد ألزمت الدول الأوروبية على أن تسلك طريقها في التقدير المتبادل للدرجات العلمية على أسس متشابهة من تدرج المؤهلات (آخذة في الاعتبار نوعية المخرجات والزمن الذي يقضيه الطلبة)، بدلاً من محاولة إنشاء بناء نظام واحد.

إن التقارب الحديث في مدخل ونظم ضمان الجودة في جامعات المملكة المتحدة ونيوزيلندا وأستراليا، والخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي نحو التقدير المتبادل يشير إلى أن النظم المعيارية قد تأثرت إلى حد كبير بكثافة أعمال خبراء شبكات المعلومات الدولية، ومجتمعات المعرفة، وآلية النمذجة التي يمكن من خلالها تبني ممارسة نماذج جيدة في دولة أو أكثر من دولة بواسطة الدول الأخرى، وليس هذا أكثر كفاءة من البدء بالتعقيب فقط،

وإنما ينبع من تأثير بعض الهيئات مثل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، حيث تتشكل الآراء لدعم مزايا بعض المداخل دون الأخرى بواسطة السلطة الوطنية لاتخاذ القرار، إن تزايد دور التمويل الخاص في نظم الجامعة ربما يُعد مثالاً لتأثير شبكات المعلومات الدولية على متخذي القرارات الوطنية.

٤/٦/٤ الشفافية:

توصل كل من براثويت Braithwaite وزميله دراهوس Drahos من دراستهم لسبعة عشر قطاعاً مختلفاً، إلى أن الشفافية كانت المبدأ الذي يعمل على تقوية المفاوضات وفق القواعد النظامية خلال السنوات الحديثة (بينما تضعف السيادة الوطنية)، وقام هذان الباحثان بتسجيل ذلك من خلال التحول في الرأسمالية المعاصرة من القاعدة الصناعية إلى القاعدة المعلوماتية، ومن شكل اجتماعي صارم للرأسمالية إلى شكل غير شخصي يعتمد على تحليل المخاطرة واحتمالات النجاح التي تحددها المعلومات، وهذا الشكل من الرأسمالية قد تكون من خلال التعديل القانوني للمعرفة، حيث أصبحت الأشياء المجردة - مثل براءة الاختراع - أحد الأشكال المهمة للملكية، كما أن ملكية الاسم التجاري، وتأثيره على كشوف الميزانية، يتطلب انفتاح الشركات لجذب استثمارات أكثر الممولين.

وبالنسبة للجامعات فقد يبدو تأثير انتشار المعيار النظامي للشفافية أكثر وضوحاً في النشاطات الأكاديمية، أو ما يطلق عليها (الحديقة السرية) لأنها ظلت بصفة عامة حصناً منيعاً أمام العامة.

إن المنشورات، وتوفير الدرجات لفحص الأداء، وإتاحة معرفة المنهجية المستخدمة في تقويم هذا الأداء، وآراء الفاحصين الخارجين وغيرهم عن

مقارنة كفاءة منح الدرجات والإدارة والتدريس، من المحتمل أن تزداد علانيتها للطلاب، والموظفين، والحكومة، والمساهمين من المستثمرين، والاتحادات النقابية، والهيئات الخيرية المستقلة (وخاصة في ظل تزايد التحديات القانونية)، كما أن الترتيبات المالية للجامعات سوف تخضع للمحاسبة المعيارية ومتطلبات الشفافية التي تضعها الهيئات والشركات عامة.

٧/٤ الملكية الفكرية:

يبدو أن مفهوم الملكية (والفكرة المرتبطة بالعقد) أساس قانوني جوهري للرأسمالية، إن إحدى خصائص الرأسمالية تتمثل في نزعتها إلى التعديل، حيث تحول كل ما كان يعرف سابقاً بالملكية العامة (على أنه جزء من التراث الطبيعي للعالم) إلى الملكية الخاصة، وتعد العقود، والنقود، والديون، والملكية وسائل قانونية تتشكل من خلالها سبل استغلال الملكية وتحويلها إلى قيمة، وكما شاهدنا بسقوط أوروبا الشرقية الشيوعية، أن العلاقات السوقية كانت غير كافية لتوليد النمو الاقتصادي والازدهار التجاري دون توفير نظام قانوني شامل يضمن الملكية والعقود، حيث إن قانون الملكية والعقود كان ضرورياً على مدى العصور للارتقاء بتطور الرأسمالية، وهو أيضاً ضرورة عالمية لظاهرة العولمة.

مع تطور الرأسمالية المجردة والرمزية انبثقت فكرة المعرفة كملكية، وظهرت معها الحمايات القانونية في شكل تسجيل براءة الاختراع وحقوق الطبع وغيرها، إن الحركة من الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية الفكرية وصلت إلى مدى بعيد في الولايات المتحدة، إذْ إنَّ تخوف الاتحادات الكبيرة للشركات متعددة الجنسيات (وخاصة في مجال الصناعة الدوائية وبرامج الكمبيوتر) دفعها إلى حماية استثماراتها في البحوث من أجل التطوير (R & D) والتوصل إلى الأفكار الابتكارية والمنتجات الجديدة، باعتبارها أدوات في البحث عن الطرق الفاعلة

عالمياً لتأمين الاختراعات والتجديدات من عمليات التقليد والمحاكاة والقرصنة الفكرية (انتحال أفكار واختراعات الآخرين واستخدامها من غير ترخيص) قبل استغلالها بصورة ملائمة.

تسير الملكية الفكرية في اتجاه مضاد لفكرة انتماء المعرفة إلى المجتمع العالمي أكثر من تخزينها في الممتلكات الخاصة، وضدالنظرة السائدة في الدول الفقيرة والنامية، خاصة التي ترى أن توزيع أدوية جديدة رخيصة غير محمية لمساعدة المرضى مبدأ يفوق كل حقوق الملكية الفكرية، ومن ناحية أخرى يجادل أصحاب المخترعات أنه بدون مثل هذه الحماية (والقدرة على استخدام الاحتكار للحفاظ على ارتفاع الأسعار) لا يمكن صيانة الكميات الكبيرة من الاستثمارات الكبيرة المطلوبة للبحوث من أجل التطوير اللازم لتحقيق التقدم العلمي.

وهذه القضايا حظيت باهتمام متزايد من الجامعات لكونها أكثر انهماكاً في شبكات البحث وتطبيق التعاون مع القطاعات التجارية وخاصة في مجالات الطب الحيوي والعلم التقني التي أصبحت أكثر ارتباطاً بالمعايير التجارية بما فيها الملكية الفكرية، وبسبب انخفاض التمويل العام للجامعات، زادت الفرص والحوافز للحصول على الدخل من خلال تنفيذ التعهدات التجارية، غير أن الأفكار الخاصة بالثقة التجارية والحماية القانونية للمعرفة تم اختراقها خلال شهرة الزملاء ومناقشات الباحثين الناتجة عن النشر المبكر للأفكار والنتائج.

إن مفتاح سرعة وكثافة عولمة نظام الملكية الفكرية خلال العقد الأخير يكمن في كونه مرتبطاً بقضايا التجارة، وكما سنرى فيما بعد، إن حماية الملكية الفكرية في إجراءات وعمليات منظمة التجارة العالمية التي تتمتع بسلطة قضائية وآليات داعمة للالتزام ومؤكدة للإذعان يصعب تحقيقها إذا لم ترتبط

بالتجارة، وهذا مكن الولايات المتحدة باعتبارها أولى الدول في اقتصاد المعلومات، والمصدرة الرئيسة لشبكة الملكية الفكرية، من الوصول بتجارتها المحلية إلى أسواق دول العالم، ومن التغلب على الاعتراضات الأساسية التي تحول دون المشاركة في منظمة التجارة العالمية، إن استخدام الإكراه للحصول على التعاون غير التبادلي، كما هو الحال مع مستوردي رأس المال المعرفي من أستراليا الذين يشعرون باضطرارهم إلى دعم مشروعات الولايات المتحدة حتى لا يفقدوا الدعم الأمريكي لاهتماماتهم بالتجارة الزراعية، يوضح أن آلية الربط الثنائي مهدت الطريق إلى الاتفاقيات متعددة الأطراف، إن استخدام منظمة التجارة العالمية واتفاقية الجات في معارضة منظمة حماية الملكية الفكرية غير الفاعلة على اعتبار الملكية الفكرية أمراً تجارياً تشير إلى رغبة وقدرة الدول القوية مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي على تغيير أشكال العولمة إلى أحسن موقع لها تحصل فيه على أعلى قبول وتفضيل.

تشمل اتفاقية السمات التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) الموقعة عام ١٩٩٤م التي جمعت كل أعضاء منظمة التجارة العالمية وكونت مجموعة من المعايير العامة التي تعد أكثر إجبارية منها اختيارية، وتوفر مجالاً قليلاً للدول لتحديد ما هو اختراع من عدمه، غير أنه من الخطأ افتراض أن إنشاء نظام عولمي للملكية الفكرية قد تطور تحت إكراه أو بموافقة متذمرة لكثير من الدول، إن معظم الذين وقعوا على حماية الملكية الفكرية توفر لديهم إشارة للثقة بين المستثمرين في التمويل داخل بلادهم، وحتى الصين التي لها مواقف مختلفة من حماية الملكية الفكرية وافقت على أن اتفاقية السمات التجارية لحقوق الملكية الفكرية تعد جزءاً من قبولها عضواً حديثاً في منظمة التجارة العالمية، وذلك لإدراكها أهمية تأمين الاستثمار في اقتصاد المعرفة الذي

سيصبح أكثر أهمية وسيطرة في المستقبل، إن المواقع ذات التكلفة المنخفضة قد استبعدت جانباً عند مناقشة الملكية الفكرية، ومع ذلك فإن مفتاح النظام العولمي للملكية الفكرية يقع في الإذعان للاختيار، إن رغبة بلد مثل الصين لتأكيد الإذعان مرهون باستمرار اليقظة والحذر من الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى.

ثمة قليل من الشك أن اتفاقية السمات التجارية لحقوق الملكية الفكرية تعكس اهتمامات الشركات المساهمة الرئيسة في الولايات المتحدة التي لديها مزايا واضحة في رأس المال الذكي، والتي تمتلك الأشياء المجردة، والتي لديها نفوذ هادئ في معظم الجامعات، كما أن موارد الضمان والإعداد والتحليل التقني والحالات المعقدة تكمن خارج قوة معظم روابط الجامعات التعاونية، ولا يتوفر لدى مستهلكي الخدمة الجامعية (الطلبة) اهتمام مباشر للالتحاق بأشكال جديدة من المعرفة، لذا من غير المتوقع أن يكون لهم تأثير فاعل في المناقشات حول الملكية الفكرية كمستهلكين غير إيجابيين في هذا المجال.

إن حالة اتفاقية السمات التجارية لحقوق الملكية الفكرية تعد مثالاً للتوافق بين المعايير التي تشمل الأمثلة الواضحة للتنظيم العولمي، كما أنها تعد المجال الذي يؤثر مباشرة على كثير من الجامعات، وتتضمن المبدأ الملزم لمنظمة التجارة العالمية الخاص بالدولة الأكثر رعاية (MFN)، ورغم أن المصطلح التجاري ينطبق على كل الدول في منظمة التجارة الدولية، وأنه مبدأ أقل إلزامية في المعاهدات الوطنية، فإن الموردين التجاريين الأجانب يعاملون على قدم المساواة مع الموردين الوطنيين في الأسواق المحلية، إن مبدأ المعاملة الوطنية لا يتطلب من الدولة أن تتبنى مجموعة معينة من المعايير، بل ربما يتطلب القليل من المعايير الملائمة لممارسة عدم التحيز، وذلك لأن قلة المعايير تُطَبَّق على المنتجين الوطنيين والأجانب، ومثل هذا المبدأ يتفق مع أفكار السيادة

الوطنية، وقبل تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية كان هذا المبدأ مطبقاً لقرن من الزمن ومناسباً لكثير من الدول الوطنية بما فيها الولايات المتحدة، لأنه لا يحدد المعايير التي يجب اتباعها.

إن تضمين النشاطات التجارية، وربما بعض نشاطات الجامعة، في مجال منظمة التجارة العالمية، خلال ما كان معروفاً باسم الاتفاق العام للتجارة في الخدمات (الجات)، والتي أصبح التعليم العالي بمقتضاها، أو على الأقل أجزاء مهمة منه، من الخدمات التجارية الاحترافية = يثير التساؤلات أمام الجامعات عن كيفية تطبيق مبادئ مثل: الإلزامية أو الإجبارية (MFN)، والتفاوض (NT)، والتوافق (غير المتوقع)، والتقدير المتبادل (المتوقع)، ومن المحتمل أن تتعرض مكانة الولايات المتحدة وقوتها، وإلى حد قليل مكانة الاتحاد الأوروبي، للحرج والنقد في النتائج النهائية في مجال الملكية الفكرية والقطاعات الأخرى، وفي ضوء سيطرة المركز التحرري للولايات المتحدة، ومجموعات رجال الأعمال الأمريكيين من المحتمل أن تؤدي دوراً رائداً في تسهيل القيود الوطنية المفروضة على التجارة الاحترافية للتعليم العالي.

يؤيد صناع القرار في السلطة العليا الدولية العوامل التنظيمية العالمية، وليست العوامل المحلية أو القطرية، وإلى جانب نفوذهما السياسي تمتلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الكثير من الموارد التقنية والعناصر البشرية المؤهلة التي تكسبها حسم جولات المفاوضات لصالحهما، ومن المحتمل أيضاً أن وزراء التجارة، وربما السياسات التنافسية أكثر من وزراء التعليم العالي، ينادون بالطلقات الأخيرة، إن عضوية منظمة التجارة العالمية تجبر الأعضاء على الاستمرار في البحث عن جولات متعاقبة من التحرر، وبعبارة أخرى، إذا بدأت المفاوضات - لا يهم مدى التردد - فإن البحث عن تحرر أكبر يستمر، إن

منظمة التجارة العالمية تسمح للدول بعقد الصفقات على مدى واسع من الأغراض، ومن الممكن أن تجد وزيراً للتجارة يشعر أن من مصلحة بلده واهتمامها وصول التجارة إلى سوق التعليم العالي المحلي لتعزيز قبول السوق المحلي في قطاعات أخرى بالخارج مما يكون له قيمة كامنة عالية.

وربما يحدث هذا بالرغم من معارضة مؤسسات التعليم العالي، أو يحدث ضد رغبات وزراء التعليم العالي، وضد الاستشارات المكثفة التي تؤثر في اهتمامات الحكومات عامة، ومع ذلك ليس واضحاً للآن بسبب اهتمام الحكومات بطلب مجموعات المستثمرين في أحد القطاعات، وربما يثار الجدل أن الدولة ربما تستفيد إذا عرض المستهلكون فرصاً واسعة بتكاليف أكثر منافسة من خلال السماح للمزودين الأجانب بالمنافسة بتجارتهم في الأسواق المحلية بفاعلية.

ومن العوامل الأخرى المؤثرة في ذلك أن وزراء التجارة والوزراء الآخرين في المجموعة القوية التي يطلق عليها كوادس Quads (وهي: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وكندا، واليابان، والتي تمثل شبكة المصدرين الأساسيين لخدمات التعليم العالي) هم الذين يقررون مدى التحرر الكبير الذي ربما يضر بالقدرة البنائية للنزعات الطبيعية للدول النامية، إن افتتاح قطاع التعليم العالي أمام الجامعة ذات العقلية التجارية القوية وأمام المزودين الخارجيين ربما يمنح بعض المزايا الفكرية للمستهلكين، وخاصة على المدى القريب، ولكن ربما يُحدث تبعية تؤثر في تطوير إستراتيجيات مجموعة دول كوادس والمنظمات العالمية مثل البنك الدولي ومؤسسة النقد الدولية.

إن تحليل تطبيقات منظمة التجارة الدولية واتفاقيات الجات سوف تساعدنا من أجل التطبيقات التنظيمية العالمية والمحلية للجامعات، لكونها تمثل أحد أهم التحديات التي تواجه نظم الجامعة في سياق العولمة.

٨/٤ الجامعات واتفاقيات الجات:

تغطي اتفاقيات الجات كل قطاعات الخدمات، ومنها الخدمات التقليدية التي تدور في فلك القطاع العام مثل التعليم والرعاية الصحية، وقبل تقرير تطبيق دمج التعليم العالي في مجال اتفاقيات الجات بمنظمة التجارة العالمية، نبذل محاولة لفهم سبب اعتبار التعليم العالي خدمة احترافية تجارية، ففي السياقات المحلية أدى النمو الكبير في الرسوم الدراسية بتعليم الكبار والتعليم مدى الحياة إلى زيادة الوعي بأهمية المؤسسات التعليمية في الأسواق الجديدة في الوقت الذي انخفض فيه تمويلها العام، وفي الوقت ذاته ظهرت مجموعة من الموردين الجدد بالقطاع الخاص تسعى إلى الاستفادة من مزايا الفرص المتاحة للدخول في تحدٍّ مع الجامعات التقليدية أو في التحالف معهم، وحالياً يقتصر مجال خدماتهم على الإدارة والتقنية، لكن الطلبة الذين أنهوا تعليمهم الثانوي، والخريجين من الدرجة الجامعية الأولى يتزايدون ويرغبون في المساهمة بمصادرهم الخاصة في مواصلة تعليمهم، لأن التعليم لم يعد سلعة عامة، وإنما استثمار في بناء الفرد.

وعالمياً لاحظت مجموعة من أغنى دول العالم مثل مجموعة دول التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، أن هناك تطوراً هائلاً حدث في مجال تجارة خدمات التعليم العالي يربك التصورات العامة، حيث قدرت هذه التجارة بقيمة (٣٠) بليون دولار أمريكي عام ١٩٩٩م، أو ما يعادل (٣٪) من إجمالي تجارة الخدمات في التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD, 2001) ومن المحتمل أن يكون هذا الرقم أقل من الحقيقة، حيث إنه اعتمد على حساب الطلبة الذين يدرسون بالخارج، ومع ذلك فإن انتشار التعليم الإلكتروني e- Learning وبناء جامعات جديدة للطلبة الأجانب، ومغامرات عقد الاتفاقيات لتقديم البرامج

التعليمية في الخارج، قد تزايدت بسرعة خلال السنوات الأخيرة، وتعتبر الخدمات التعليمية التجارية مشروعات عظيمة في بعض الدول، حيث تمثل الخدمات التعليمية في أستراليا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، الثلث، والربع، والخمس على التوالي لأكبر الخدمات الصادرة، وقدرت قيمة خدمات التعليم الإلكتروني بحوالي ٣٦٥ بليون دولار عام ٢٠٠٣م، ولكن هذا النمو ربما يعكس أيضاً عدم رضى أصحاب الأعمال بعروض الجامعات التقليدية.

١/٨/٤ هيكل اتفاقيات الجات:

إن تقنية الجات اتفاق قانوني متعدد الأطراف، أو عبارة عن مجموعة من القواعد التي تحكم التجارة الدولية في الخدمات، وتتألف من ثلاثة مكونات محورية هي: هيكل القواعد التي تفرض التزامات إجبارية عامة (مثل الشفافية)، وملحقات على قطاعات معينة (مثل الاتصالات والخدمات المالية)، وجداول الالتزامات التي يقدمها كل بلد عضو بالتفصيل لتنفيذ خطوات تحرير كل قطاع، ونظراً لأن أهداف السياسات الوطنية غالباً ما تستغرق قطاعات خدمات معينة، فإن اتفاقية الجات قد صممت لتسمح للدول بتشكيل التزاماتها لتتوافق مع تلك الأهداف، أما أعضاء منظمة التجارة العالمية فيتمتعون بالحرية فيحذف كل القطاعات التي تخرج عن التزاماتهم بالجات، أو تحدد الالتحاق بالسوق أمام قطاعات معينة، حيث إن الالتحاق بالسوق، والالتزامات في المعاملات الوطنية تطبق فقط على القطاعات التي تختارها دولة معينة.

يتم تطبيق الالتزامات العامة على كل الخدمات التي تندرج تحت اتفاقية الجات على الرغم من عدم جدولة الالتزامات التحررية، فمثلاً إن الالتزامات المتعلقة بالشفافية تتطلب من الأعضاء نشر المعلومات والمقاييس، والقيام باستقصاء بعض النقاط للدول الأعضاء، وإعلام منظمة التجارة العالمية بأي

تغييرات في القوانين المطبقة في تجارة الخدمات، وتختار الدول خلال الجولات المتعاقبة للمفاوضات أيَّ القطاعات ومجالات تجارة الخدمات والنماذج التي ترغب تضمينها في جداولها، بالإضافة إلى القيود على الاتصال بالسوق، والمعاملات الوطنية التي تود الحفاظ عليها، وتوجد أربعة نماذج مختلفة من تجارة الخدمات طبقاً لتصنيف اتفاقية الجات هي على النحو التالي:

أ - النموذج الأول: الإمداد عبر الحدود:

يتوافق هذا النموذج مع الشكل العادي للتجارة في البضائع، حيث إن الخدمة نفسها هي التي تعبر الحدود، إن إمداد الخدمات التعليمية عبر الحدود سوف ينمو بسرعة في المستقبل من خلال تطبيق تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة في التعليم عن بعد، مثل شبكة الإنترنت، وغيرها من التكيفات التي أدخلتها الجامعات الخاصة والجامعات التشاركية على نشاطاتها خلال السنوات الأخيرة.

ب - النموذج الثاني: الاستهلاك الخارجي:

يشير هذا النموذج إلى الحالات التي يتحرك فيها المستهلك للخدمة التعليمية من قُطْر إلى قطر آخر للحصول على خدمة البحث العلمي (مثل الطالب الذي يسافر للدراسة في الخارج)، وهذه الحركات الدولية للطلبة تشكل حالياً النصيب الأكبر في السوق العالمي للخدمات التعليمية.

ج - النموذج الثالث: الحضور التجاري:

يشير هذا النموذج إلى التأسيس التجاري للتسهيلات الخارجية بواسطة مزودي الخدمة التعليمية، حيث يتم إنشاء الفروع المحلية للجامعات الأجنبية، أو مشاركة الجامعات الأجنبية مع الجامعات الوطنية أو توأمتها، أو غيرها من المؤسسات الأخرى.

د - النموذج الرابع: حضور أشخاص طبيعيين:

يتكون هذا النموذج من شخص طبيعي مثل عضو هيئة التدريس، أو الباحث الذي يسافر إلى دولة أخرى وفق نظام مؤقت لتوفير الخدمات التعليمية للراغبين فيها.

سيظل التعليم أحد القطاعات التي تغطيها اتفاقية الجات والتي يتوفر لدى أعضائها تحفظات على الالتزام بتحريره، وبالإضافة إلى ذلك يضع أعضاء منظمة التجارة العالمية كثيراً من القيود الملحوظة على التجارة في الخدمات التعليمية التي يوفرها النموذجان الثالث والرابع (حضور المؤسسات التعليمية، وحضور الأشخاص الطبيعيين) أكثر من القيود التي يفرضونها على الخدمات التعليمية التي يوفرها النموذجان الأول والثاني (الإمداد عبر الحدود، والاستهلاك الخارجي)، على الرغم من أنها صورة عامة أخرى للتجارة في الخدمات.

إن المعوقات التجارية التي تضعها الدول في مجال النموذج الأول تتضمن مساعدات المنح المالية للدراسات الخارجية، حيث تقتصر في تزويد خدماتها التعليمية للطلبة الأجانب في الدولة، ومتطلبات الجنسية، أما الحواجز الرئيسة في النموذج الثاني فتتمثل في القيود على الدخول أو الإقامة المؤقتة للطلبة مثل: قيود الهجرة، وضبط العملات الأجنبية، بينما المشكلات التي تواجه النموذج الثالث تشمل عدم القدرة على الحصول على الرخص المطلوبة، وعلى سبيل المثال: مشاورات منح الدرجات، والقيود على المشاركات الأجنبية، واختبارات الاحتياجات الاقتصادية، والقيود على اختيار المعلمين الأجانب، ومنح الإعانات المالية للمؤسسات المحلية فقط، ومتطلبات الشريك المحلي، والتفرقة في المعاملات الضريبية.

يمكن تغطية القيود التي تواجه النموذج الرابع عن طريق الالتزام الأفقي، أي أنه بالإضافة إلى الالتزامات المعينة التي تغطي كل قطاعات الخدمات التعليمية (وتشمل على سبيل المثال القيود على سقف الاستثمارات أو أصول الممتلكات التي يمكن إتاحتها) هناك التزامات أخرى سوف تطبق عبر كل القطاعات بصرف النظر عن قيام الأعضاء بتسجيلها في جداولهم الوطنية، وهم بذلك يعملون على نقل التفاوضات من نموذج (أسفل إلى أعلى) إلى نموذج (العرض والطلب) ليتم التحرك من أعلى إلى أسفل، حيث تتضمن كل القطاعات ما عدا التي يستثنيها الأعضاء.

لاحظت دول مجموعة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) أن الحواجز غير المباشرة تشير إلى مجموعة من المشكلات، ومثال ذلك صعوبات الاعتماد الأكاديمي للدرجات العلمية الأجنبية عندما يعود الطلبة إلى أوطانهم للتوظيف، لذا توفر المادة السابعة من اتفاقية الجات المفاوضات بين الأعضاء للاتفاق على التقدير المتبادل، وهذه المادة تحاول أن تقيم التوازن بين تشجيع الأعضاء على اتساع الاحتراف بالتعليم والخبرات المكتسبة والترخيص بالشهادات، وتجنب التفرقة بين الأعضاء، وعن طريق الاتفاق أو الالتزام من طرف واحد يعمل الأعضاء على توسيع نشر هذا النوع من الاعتراف (التقدير المتبادل)، وعليهم أن يتيحوا الفرص للأعضاء بالتفاوض حول اتفاقات متشابهة.

إن اتفاقية الجات قد وافقت من حيث المبدأ على إطارها القانوني في عام ١٩٩٥م، ولكن المفاوضات بدأت في بداية عام ٢٠٠٠ طبقاً للاتفاق على جدول الأعمال الذي أطلق عليه "حلقات التفاوض المتعاقبة" التي تبدأ بعد خمس سنوات من ممارسة منظمة التجارة العالمية لمهامها، وبدأت الجات اتفاقاتها ونظمها لتحقيق مستوى عال متصاعد من التحرر، وفي كل جولة يتوقع من الأعضاء أن يتفاوضوا على الاستمرار في التقدم بمجال تحرير تجارة الخدمات

من خلال تعميق وتوسيع التزاماتهم التحررية، وهدف الجات زيادة تحرير السياسات التي تمنع التفرقة بين مزودي الخدمة المحليين والأجانب، وتمنع المقاييس الوطنية التي تحدد السماح للأجانب بالدخول إلى الأسواق المحلية.

وقد وافق اجتماع منظمة التجارة العالمية بالدوحة [في قَطَر] في نوفمبر ٢٠٠١م على جدول عمل لمفاوضات جديدة حول مرحلة العرض والطلب التي بدأت في مارس ٢٠٠٢م، وفي أثناء هذه الجولة بدأ التفاوض الثنائي في القطاعات التي طلب الأعضاء زيادة الاتصال بالسوق فيها والتي كانوا يزيدون العرض فيها. إن نظام العرض والطلب لا يحتاج إلى أن يكون متبادلاً، ولذلك فإن قُطْرًا ما يمكن أن يطلب زيادة في الخدمات التعليمية، بينما قد يرغب قطر آخر في زيادة خدمات الاتصالات، وقد طلب من الأعضاء أن يملأوا طلباً نهائياً لفتح التجارة في أسواق معينة بحلول شهر يونيو ٢٠٠٢م، وبدأت الجولة الأخيرة من المفاوضات في مارس ٢٠٠٣م، بمناقشات تجارية استهدفت الوصول إلى اتفاقات حول تحديد القطاعات بحلول شهر يناير ٢٠٠٥م.

وأخيراً يوجد عدد من الأنماط المختلفة التي تتطلب أفعالاً بعد مفاوضات الجات، ولكل منها متطلبات خاصة، وعلى سبيل المثال بعض هذه المشروعات تم جدولتها بطريقة ثنائية أو بالأطراف لأطراف آخرين يفكرون في الانضمام إليها. فالطلب يكون من عضو إلى عضو آخر لتحرير أو فتح مكان للتجارة (على سبيل المثال متطلبات الحصول على إذن بالدخول)، أما العرض فهو شيء ما يكون العضو فيه مستعداً لتقبل الالتزام ويعتمد على التبادل مع الآخرين، بينما الالتزام هو ما يكون العضو قد تقيد به، ويقصد بالقيد هنا الالتزام بتحرير التجارة الذي تميل الحكومة إلى جعله مبدأً دائماً، أما عدم القيد فيعني عدم الالتزام، على الرغم من أن التحرر التدريجي يقلص من عدم الالتزام.

١/٨/٤ تطبيقات الجات:

تعد الخدمات التعليمية أمراً سياسياً حساساً، وتشمل قطاع التعليم العالي، إن الحكومات والجامعات قلقة من فقدان قدرتها الحالية على توجيه وإدارة نظمها للتعليم العالي، والسماح للتعليم الأجنبي بأن يغمر الأسواق المحلية دون قيود، مع تقليص المسافة التقليدية بين الجامعة وكل من الحكومة والسوق، تلك المسافة التي سمحت بالتنمية الأخلاقية والانتقادية، وأدت إلى غرسها وتراكمها، إن اهتمام الحكومات بتطبيق نظم الجامعات الوطنية وتوجهاتها، وارتباطها يقلق الجامعة الوطنية من احتمالية سيطرة الدافع الربحي (الذي يقود إلى الزعم باستثمار الأمد القصير، وقليل من استثمار الأمد البعيد) ونقص جودة الإشراف والممارسات لدى المزودين الجدد، ونقص التمويل العام لها ولغيرها من المنظمات التعليمية التي أصبحت تحظى بدعم الدولة وفق مبدأ المعاملات الوطنية ومقاييس الرعاية الإجبارية، ولعل التفسير المتطرف لذلك هو أن الموارد العامة للتعليم العالي قد تكون عرضة للحصول على إعانات غير عادلة في ظل اتفاقية الجات، حيث استطاع القطاع الخاص تحدي التمويل العام للمؤسسات الحالية عن طريق طلب موارد مالية عامة لنفسه.

تتجه المناظرات حول اتفاقية الجات إلى أن تكون خلافية فيرى المعادون للجات أنها تهدد دور الحكومة في حماية الصالح العام ونوعية التعليم العالي وجودته، أما المؤيدون لها فيشعرون بأنها سوف تساعد على ترشيد اختيار المستهلك مع زيادة الاستثمار، ونشر التجديد عامة. إن اتحادات الجامعات تهتم أيضاً بالجانب التجاري الذي سوف يؤدي إلى أن تعمل هيئة التدريس بصفة متقطعة، وأن تنقص حريتهم الأكاديمية، وديمقراطية زملائهم، مع تعزيز تعاون الأكاديميين، وليس واضحاً ما إذا كانت اتفاقية الجات تغطي

فقط الخدمات التجارية للجامعة، أو تغطي نشاطاتها العامة التي تقع في نطاق مجالها، خاصة أن جامعات الدولة لديها منافسون من القطاع الخاص، وأن الجات تغطي الخدمات التعليمية التي تستند إلى أساس تجاري يسمح بالمنافسة. إن وجود الرسوم الجامعية، والعقود، والمنح، والهبات، والأوقاف يمكن أن تعد شواهد على أن التعليم العالي العام يزود باحتياجاته تجارياً، وكذلك من غير الواضح أن المؤسسات التعليمية التي تستخدم خدمات البث المباشر online في إطار الجات يمكن أن تنال اعتمادها الأكاديمي وفقاً لمعايير معينة، وأن المؤسسات التي تستخدم شبكة المعلومات الدولية تعامل وفقاً لمعايير أخرى.

٣/٨/٤ مجالات التفاوض:

بحلول شهر مارس عام ٢٠٠٢م قدمت حكومات الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا عروضها التي تحدد مجالات مفاوضاتها لاتفاقية الجات حول التعليم العالي، أما دول الاتحاد الأوروبي فتراجع مجالات مفاوضاتها على الرغم من دعمها المحتمل لمقاييس التحرر، وربما يعزا ذلك على الأقل إلى انهماكها القوي في منافسات مديريات الاتحاد الأوروبي المتحمسة لمواصلة تحديد مستويات عالية لسوق الاتحاد. وبصفة عامة، فإن المؤشرات التي ترى أن سياسات التنافسية تعد ضد الموثوقية قد تزايد ارتباطها مع الحرية التجارية على أساس أنها قللت أو ألغت الحواجز والقيود التي ربما تجعل الدخول إلى السوق أقل فاعليةً ما لم تتوفر تدابير قانونية داعمة لتأكيد دخول الأسواق للمرة الأولى، وبعدها تسود المنافسة الحرة.

إن الدول تميل إلى مواصلة أهدافها السياسية الوطنية المختلفة، حتى عندما تدعم حرية التجارة في التعليم العالي، فأستراليا مثلاً تؤكد على

إمكانية الزيادة القصوى في قبول الطلبة أبعد من تأكيدها على التحرر في اتفاقية الجات، بينما رحبت نيوزيلندا والولايات المتحدة بفرصة تطوير المعرفة والمهارات الجديدة، ومع ذلك ترى الدول الثلاث أن التدبير التجاري يتكامل ويتم التمويل العام المسيطر على التعليم العالي، وأنه أيضاً وسيلة لزيادة أرباح التصدير، ويبدو أن بعض الدول النامية ترحب بالاستثمار الإضافي للتعليم في أوطانهم، في حين أن بعضها الآخر مثل جنوب أفريقيا تبدو أكثر انتقاداً وخوفاً من أن الشركاء الدوليين سوف يجنون معظم الفرص الربحية، ويتركون القليل لتطوير قدرات الجامعة المحلية.

وبالتأكيد يوجد في آسيا وأجزاء أخرى من العالم طلب كبير على التعليم العالي لا تستطيع المؤسسات المحلية أن تستجيب له بمفردها، وهناك رغبة ملحة للحصول على المنح الدولية وعلى البرامج ذات التوجه العالمي ، لا في مجال قطاع الأعمال والاحترافية المهنية فقط، وإنما من أجل زيادة التكامل الاقتصادي بسماته العولمية، وينطبق هذا بصفة خاصة على المهن العالمية، مثل المحاماة والمحاسبة، حيث تبذل هيئاتها ونقاباتها المهنية تأثيراً ملحوظاً في تخطيط مناهج الجامعة، وعدد كبير من مدارس إدارة الأعمال ذات الشهرة الواسعة يزداد انشغالها بالمشاركات الجامعية الدولية التي تساعد في تمتع برامجها بالجاذبية العالمية.

ومن ناحية أخرى من المحتمل أن تدعم جميع وجهات النظر الحاجة إلى أطر نظامية للمساواة، والاعتماد الأكاديمي، ومنح التراخيص في مناخ دولي أكثر تحرراً، ومع ذلك فإن التنظيم من أجل تدابير أكثر تبايناً وقدرة على عبور الحدود للتسليم يعد أمراً سهلاً، والقضية الأساسية هنا تتعلق بما إذا كانت الحكومات ونماذجها القانونية سوف تتغير من أجل تحقيق التحكم في نظم

جامعاتها، أو كما ناقشنا في الفصل السابق تريد التواكب مع الوظيفة المتاحة لجعلها دولة حديثة، فتمارس بذلك تسهيلات خفيفة أو كبيرة في سياق التعاون العولمي.

من المحتمل أن يكون الوضع في الولايات المتحدة (وبدرجةٍ أقلَّ في دول الاتحاد الأوروبي) عاملاً انتقادياً يرى أن تحرير خدمات التعليم العالي تدريجياً سوف يؤثر في مفاوضات منظمة التجارة العالمية عامة، فالولايات المتحدة كواحدة من أكبر الدول الداعمة للدراسة في الخارج، تضم العدد الأكبر من المزودين الجدد بالقطاع الخاص والمشترك، وتمتلك قدرة هائلة لاستخدام التقنية الإلكترونية لتوصيل التعليم عن بعد، كما أن السوق القائم على القرار الرئاسي من المحتمل أن يدعم مزيداً من تحرير خدمات التعليم العالي.

أما المملكة المتحدة وأستراليا وكندا ونيوزيلندا فهي من أكبر الدول المصدرة لخدمات شبكة الإنترنت، لذا ربما تتجه إلى دعم مركز الولايات المتحدة، ومع ذلك فإن التغاير في أنظمة التعليم العالي مثل اختلاف الاهتمامات الداخلية لهذه الدول بين الجامعات المصدرة الكبيرة، وبين غيرها من الجامعات التابعة التي تعتمد مكانتها على مركزها في السوق المحلي، ربما ينتج عنه ضغوط متداخلة على كل من الحكومات وروابط الجامعات التعاونية المحلية التي تجد بعض الصعوبة في تحديد المجالات المشتركة، وبالإضافة إلى ذلك - كما لاحظنا سابقاً - في الجولات التفاوضية النهائية، فإن وزراء التجارة ووزراء الاقتصاد الآخرين ربما يكونون مستعدين لتقديم تنازلات من أجل مزيد من التحرر أكثر من نظرائهم في مجال التربية والتعليم.

ويبدو أن الولايات المتحدة ملتزمة بقوة بإلغاء سلسلة الحواجز في تجارة

الخدمات التعليمية، وخاصة تحريم أو منع الخدمات التعليمية التي يقدمها الوجود الأجنبي، أو قصور إمكانات سلطة التفويض لإنشاء مؤسسة في حدود دولة أخرى تمنح درجات علمية معترف بها، وتطبيق اختبارات القدرة الاقتصادية، وتقترح الولايات المتحدة أن يأخذ الأعضاء تلك القضايا في الاعتبار عندما يحددون التزاماتهم من الالتحاق بالسوق، وعند أخذ الالتزامات الإضافية المتصلة بالتنظيم المحلي في هذا القطاع.

من الممكن تغيير سياسات التجارة التعليمية دون تضمينها خلال نظام للتجارة العالمية، ففي المملكة المتحدة توجد مبادرات رئيس الوزراء التي تستهدف تحطيم الحواجز المتعارف عليها مثل إجراءات منح الطلبة تأشيرات الدخول والإقامة، وتنظيمات العمل للطلبة والأكاديميين، بينما يهدف إعلان بولونيا الخاص بالاتحاد الأوروبي إلى تقليل الحواجز في مجال الحراك الطلابي والأمور الأخرى، ورغم أن الإعلان وقعت عليه (٢٩) دولة لإصلاح بنية نظم التعليم العالي في أقطارهم بطرق متقاربة تعمل بحرص على توفير نظام لتوحيد المقاييس وتوحيد نظام التعليم العالي الأوروبي في الوقت المحدد عام ٢٠١٠م، إلا أن الأهداف المعينة تتضمن تبني إطار عام لنظام مقارن من الدرجات العلمية، وتقديم الدراسة الجامعية والدراسات العليا في جميع البلاد الأوروبية، على أن تكون مدة درجة البكالوريوس ٣ سنوات على الأقل ومتوافقة مع احتياجات سوق العمل، ومحققة لنظم الاعتماد، والأبعاد الأوروبية لضمان الجودة، مع توفر منهجية ومعيارية مقارنة، وتقليص وجود الصعوبات المتبقية أمام التحرك الحر للطلاب والمعلمين والباحثين، والهدف العام هو زيادة المنافسة الدولية لنظام التعليم العالي الأوروبي، والطريقة المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف توصف بأنها طرق للتعاون بين الحكومات.

تعد مجموعة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) من الهيئات التي بدأت تستكشف السياسات التي تطبق مزيداً من التحرر في إطار اتفاقية الجات، وكان من بين أهم الصعوبات التي واجهتها هو افتقاد إطار عالمي لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي، وهذا ما قلل الثقة من جانب الطلبة الأجانب في جودة الخدمة التي يتلقونها، وكما لاحظنا فإن الاتحاد الأوروبي قد فكر في ترتيبات إقليمية تستند على التقدير المتبادل، ومع ذلك فإن الاختلاف الكبير في نظم ضمان الجودة والاعتراف الأكاديمي حول العالم وليس فقط مع الولايات المتحدة، أسفر عن رؤى مختلفة نحو ما يشكل الجودة والمعايير في النظم المتزايدة التباين في سياق الاستخدام المتسارع للتقنية الإلكترونية، ومؤسسات التعلم الإلكتروني الجديدة المتعددة الجنسيات، حيث لا يوجد حضور طبيعي للطلبة في البلاد التي توجد بها تلك المؤسسات، مما يصعب استخدام النظم المحلية للاعتراف وضمان الجودة، ويجعل توافق معايير الجامعة تبدو أمنية بعيدة المنال.

من الممكن أن تكون نظم ضمان الجودة التي تتخطى الحدود الوطنية أكثر من النظم فوق الحكومية تقدماً، ربما نجد أن الجامعة المستقلة تقود هيئات عالمية متقدمة للاعتماد الأكاديمي مثل (جامعات ٢١) (وهي شبكة من صفوة الجامعات حول العالم التي تستهدف المشاركة في إنتاج البرامج الأكاديمية عالية الجودة وتسليمها من خلال التعليم عن بعد)، والتحالف العولمي للتعليم الأممي. تعد الجات تحالفاً عالمياً لإدارة الأعمال، فالتعليم العالي والحكومات ألزمت نفسها بتنمية البرامج التعليمية الدولية وهدفها يتركز في إنشاء نظام عالمي واسع الانتشار للشهادات ذات المستوى العالي الذي يُمكن مؤسسات التعليم العالي من الارتباط بمستويات المقارنة الدولية لمحتوى المنهج ونوعيته،

وارتفاع مستوى الخريجين، إن اتفاقية الجات قد طورت وثيقة المبادئ الإرشادية لمساعدة المؤسسات والمنظمات على تقويم وتطوير نوعية التعليم الذي ينتقل عبر الحدود الوطنية.

إن مبادئ الجات قد طبقت بطريق غير مباشر خلال تبني الهيئات الوطنية، وبطريق مباشر عندما طُلبت على أساس طوعي، والهدف الرئيس للجات هو توفير بعض أشكال حماية المستهلك، وتشجيع المقدمين على البحث عن شهادات خارجية تعكس الالتزام والإخلاص لمبادئ الجات من أجل المعايير والنوعية، مع أن نجاحها وسلطاتها اليوم قد برهنت على أنها مقيدة.

ومن دون شك هناك عدد من الهيئات مثل: البنك الدولي ومنظمة اليونسكو تبحث بنشاط للتغلب على أوجه القصور في وجود أطر لنظام اعتماد أكاديمي ونوعية ملائمة، ويتضمن ذلك تحديد القواعد التي تحقق التوازن بين حماية المستهلك وقبول المقدمين الجدد في الأسواق التي لا تفرض مقاييس حماية صارمة ضد المتنافسين، وقد اقترح البنك الدولي عام ٢٠٠٢م أن الحكومات، ووكالات ضمان الجودة، ينبغي أن تتبنى مجموعة من المعايير لتقويم مزودي الخدمة التعليمية الجدد وفقاً لما يلي:

أ - البنية التحتية المناسبة، وفي التسهيلات، وفي مؤهلات أعضاء هيئة التدريس.

ب - الشفافية الملائمة، والمعلومات الدقيقة، عن السياسات والرسالة، والبرامج، وآليات التغذية الراجعة للمزودين الأجانب.

ج - القدرة على بناء المشاركة مع المؤسسات التعليمية المحلية.

د - مستويات مقارنة من الجودة الأكاديمية والمعايير المتضمنة الاعتراف الكامل من الدولة المستضيفة للدرجة العلمية، والمؤهلات التي يوصلها المزودون الأجانب إلى الدولة النامية.

وعلى الرغم من عدم وجود وكالات دولية رسمية للاعتماد الأكاديمي حتى الآن، مع توفر عدد متزايد من الطلبة الباحثين عن مؤهلات أجنبية بالدول النامية سواء من خلال التعليم عن بعد أو عن طريق السفر للخارج، إلا أن الجهود المبذولة لتوفير مثل هذه الوكالات والهيئات من المحتمل أن تزداد كثافة وقوة، وهناك منظمتان مهمتان حالياً في هذا الميدان هما: الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE) الموجودة في هولندا، ومجلس التعليم العالي للاعتماد الأكاديمي (CHEA) الموجود في الولايات المتحدة، ويلاحظ أن المنظمة الأولى لا تقوم بالاعتماد الأكاديمي لكنها تعمل كهيئة توفر المعلومات عن الاعتماد من جميع أنحاء العالم، بينما المنظمة الثانية تكتشف قضايا الجودة الدولية والاعتماد الأكاديمي من خلال البحوث التي تنشرها والمؤتمرات والحلقات العلمية التي تعقدها (Maxwell et. al. 2000).

خاتمة:

إن تطبيق أنظمة التنظيم الوطنية والدولية بالجامعات في كل الدول من المحتمل أن يزداد بدلاً من أن يتقلص، وذلك على الرغم من تقليد طويل مقبول بصفة عامة يرى أن الجامعات تحتاج إلى أن تكون مستقلة نسبياً مقارنة بالمؤسسات الأخرى لكي تنفذ وظائفها الأساسية. إن وجهات النظر النقدية والانفتاحية، والخضوع للاختبارية، والحاجة إلى الاستطلاع المستمد من التجارب، والخصوصية الضرورية لتقدم الدراسات، كلها عوامل تاريخية قوية جعلت السياسيين وغيرهم يترددون كثيراً في أن يضعوا الجامعات ضمن هياكل المؤسسات الخاضعة للمحاسبية، حتى مع النمو الشامل لتمويل التعليم العالي من المال العام عبر عقود طويلة، ورغم نقص هذا التمويل على مستوى تكلفة الوحدة حديثاً، إلا أن وضع الجامعات من حيث المحاسبية لم يتغير، وأحد

الأسباب الرئيسة الجيدة التي تقف وراء ذلك هو أن البعض اعتبر الحرية الأكاديمية والحرية المؤسسية عوامل مساعدة على استقرار الحكومة، بينما اعترف البعض الآخر بضرورتها للتقدم الوطني في المهارات المعرفية، ونظر إليها الموظفون المناصرون للجدارة والاستحقاق على أنها تحدد موقع الأفراد في البناء الطبقي لوظائف العمالة.

ومع تراجع هذه القوى المؤثرة في محاسبية الجامعات وارتفاع جماهيرية التعليم العالي، أثير الجدل أيضاً حول أهمية تنمية رأس المال البشري، الذي أصبح وظيفة لكل جامعة، وليس للجامعات المتخصصة فقط، دخل مقدمو (مزودو) الخدمة الآخرون الحديقة السرية، وجعلوها أقل قداسة، ولم تستطع الحكومات أن تتجاهل طلب كفاءة الجامعات ومساءلتها عن عائد رأس المال الكبير الذي يقدمه دافعو الضرائب، بعد أن تغير دور السلطة الوطنية محلياً وعالمياً، وأصبحت غير مقيدة بإجراء المهام أكثر من تنظيمها بالاشتراك مع قطاعات مجتمعية أخرى، وفي المجتمعات التي تقوم على حرية السوق يتضح أن المستهلك أكثر تأثيراً في كل قطاعات المجتمع، وعندما يزداد انهماك المستهلك تتاح أمامه فرصٌ أوسع لظهور مؤسسات احترافية تقليدية، وممارسة قيود السوق، والتنظيم الذاتي للمنتج، وسيؤدي ذلك إلى أشكال من التنظيم المعتمدة على القانون، كما أن نمو الاقتصاد العالمي، ونهضة الجامعات العالمية في عصر العولمة - عصر السلطات فوق الحكومية - من المحتمل أيضاً أن يسفر عن ترتيبات قانونية مقارنة، وبعدها تظهر تنظيمات عولمية في الجامعات غير متشابهة لما هو موجود في القطاعات الأخرى، ومع ذلك فإن العولمة والتنظيمات لا تسيران في اتجاه خطي أو وفق عمليات عنيدة متسلطة، وإنما يرتبط تقدمهما في التعليم العالي بأن يكونا متفاوتتين وغير منتظمتين.

الفصل الخامس

العولمة والتجديد والمعرفة الاجتماعية النشطة

مايكل جيبونز

تمهيـد:

يتابع هذا الفصل الموضوع الذي ناقشه في الفصل الثالث روجر كنج؛ لكشف العلاقة بين العولمة والتجديد والجامعات، وهذه العناوين المختلفة مترابطة لأنها تؤثر إلى درجة بعيدة على معدل النشاط الإبداعي واتجاهه، أو بصورة أكثر عمومية على إنتاج المعرفة، إن ما يعد غير كاف للإدراك غالباً هو الضغط الذي وضعته العولمة على الشركات من أجل التجديد، وممارسة أبحاث جديدة تؤدي إلى تغيير الطريقة التي يتم بها البحث لا في مجال الصناعة فقط، وإنما في الجامعات أيضاً، وبصفة أكثر خصوصية تقود العولمة هذه التغيرات من خلال تكثيف التنافس بين الشركات، وهذا ما يجبر أصحاب الشركات على مواصلة التجديد من خلال البحث عن معرفة الحلول في مجالات مختلفة.

كما يناقش هذا الفصل التنافس الحركي (الديناميكي) الذي يفتح عملية الابتكار لأشكال جديدة من إنتاج المعرفة التي يؤدي فيها الأكاديميون حالياً دوراً حرجاً، وأبعد من ذلك أن التعاون بين الأكاديميين والصناعة في البحث أسفر عن حلول حققت الآن مستوى عالياً من الكفاءة لتعديل الأساليب التي ينفذ بها البحث في الجامعات، وتشير هذه الممارسات البحثية إلى نمط يطلق عليه بحث (٢) الذي أنشأ توتراً بينه وبين الطريقة التقليدية التي ما يزال تنفذ بها معظم أبحاث الجامعة والتي سوف نطلق عليها بحث (١)، وأبعد من ذلك فقد أدى التفاعل القوي بين الجامعات والصناعة إلى زيادة نقاء الممارسات المتبادلة بينهما في عملية التجديد، حيث أثيرت أسئلة حيوية عميقة حول استقلالية الجامعة والمساءلة الاجتماعية، ويناقش هذا الفصل أيضاً بعض القضايا الجدلية ومنها أن الممارسات البحثية التي ترتبط بالنمط (٢) هي التي تجعل الجامعات قادرة على الحفاظ على دورها كمؤسسات منظمة لحماية الصالح العام.

١/٥ السياق الجديد:

تُبْحَثُ العولمة هنا بوصفها إشارة إلى عملية المحاكاة ومواءمة المعرفة، ونشر حلول المعرفة في مجالات مختلفة كثيرة سواء كانت تقنيات جديدة، أو أشكالاً تنظيمية، أو أنظمة للعمل، حيث يتم استخدامها عن طريق شركة بعد أخرى في دولة بعد أخرى (Gray, 1998)، وربما يحدث في أثناء هذا التكوين تحرير الأسواق لرأس المال والعمال، وزيادة حجم تدفق المعلومات التي يصاحب سرعة تطور المعلومات وتقنية الاتصالات، وربما يكون أقل أهمية مباشرة للشركات احتمالية تزايد المنافسة في الأسوق دون تحذير مسبق من مصادر مختلفة، وبعبارة أخرى إن المنافسة والتجديد يمثلان على التوالي الإثارة والاستجابة لضغوط العولمة، إذ يجب على الشركات أن تجدد بصفة مستمرة تخوفاً من أنها إذا لم تبتكر وتجدد فإن وجودها سوف يتهدد بظهور آخرين لديهم أفكار جديدة أو بمجموعة من التقنيات الحديثة التي ربما تؤدي إلى تراجع عملياتها وهجرة قواها العاملة.

يرتبط التركيز على التنافس بالتحول الملحوظ في القوى التي تقود التجديد ذاته، ولم تعد تلك العملية موهبة طبيعية، أو استثمارًا لرأس المال، أو المعرفة، إنها تناقش الآن على أنها أصبحت القيادة الحرجة لعملية التجديد، ومع ذلك فإن أهمية المعرفة ليست - حقيقةً - بالفكرة الجديدة، فقد لاحظ عالم الاقتصاد النمساوي هايك (Hayek, 1978) منذ سنوات كثيرة مضت أن أية منافسة مكثفة يجب أن تعكس اتساعًا موازيًا في السلوك التجريبي أو الاستكشافي، وهذا لا يتضمن فقط الأبحاث والتطوير والاكتشافات التي تسببها، ولكنه يمتد أيضاً إلى أشكال المنظمات وأنظمة العمل التي تعد ضرورية لدعمها.

إن رؤية العولمة على أنها الانتشار التنافسي لحلول المعرفة عن طريق عمليات المحاكاة والتبني ذات أهمية للعالم النامي، وتلقي الضوء على أن التجديد وتنمية الاقتصاد يعتمد على قليل من الاكتشافات الأساسية، وكثير من العناية بالوقت، والتعديل، وتسويق حلول المعرفة الموجودة حالياً، وإن كانت تحتاج إلى مواكبة الظروف البيئية المحلية؛ لذا سيظل التجديد ظاهرة محلية تخدم من أجل التذكير الدائم بأن العولمة تعمل على وجود اختلافات في وجدان الناس، وفي هياكل المؤسسات المصممة لتحقيق أهداف اجتماعية، وفي الثقافات التي تعطي معنى وقيمة إلى صنع القرار، ولما كانت المجتمعات تختلف في قدرتها وفي فرصها التاريخية، فإنها سوف تعمل على المحاكاة، وتكييف حلول المعرفة ونشرها بأساليب مختلفة، وبدون مساندة هذه الاختلافات المحلية للتنافس الإقليمي، فإن العولمة سوف تتعثر وتترنح.

وعلى الرغم من وجود الترابط العولمي الكبير، والتكامل الاقتصادي الواسع الانتشار، إلا أن مدى توسع العولمة يقاس بالقليل من الانتشار التقدمي لمجموعة موحدة من مؤسسات السوق (طبقاً للنظرية التوافقية) أكثر من نشوء أشكال محلية معينة من الرأسمالية (Whitley, 1999).

وبينما يعد الآن أمراً مألوفاً النظر إلى العولمة والتجديد على أنهما عنصران مهمان في ظهور المعرفة الاقتصادية، إلا أنه غير مفهوم تماماً كيف تلمس هذه العملية قلب الجامعة أو عملية البحث ذاتها، وقد رسمت هذه النظرية على العمل الذي قام به جيبونز وزملاؤه عام ١٩٩٤م في بحثهم حول الإنتاج الجديد للمعرفة، وعلى العمل الذي قام به نووتني Nowotny وزملاؤه عام ٢٠٠١م في بحثهم حول علم إعادة التفكير، والنقاش في هذا الفصل يأخذ تلك الدراسات في اتجاه جديد من أجل كشف الرابطة بين العولمة وصيغة (٢) من أشكال إنتاج المعرفة، وإنتاج المعرفة النشطة اجتماعياً.

١/١/٥ صيغة (٢) لإنتاج المعرفة:

يمكن وصف الصيغة (٢) لإنتاج المعرفة من خلال خمس خصائص حددها سكوت وزملاؤه (Scott el. al. 2003) على النحو التالي:

١ - تتولد المعرفة بالصيغة (٢) في سياق التطبيق؛ وهذا يختلف عن العملية التي يتولد من خلالها العلم النقي في البيئات النظرية والتجريبية، فالصيغة الثانية تطبق التقنية وتنقلها وتنجح فيها إدارة المعرفة، وسياق التطبيق يصف البيئة الكلية التي تظهر فيها المشكلات العلمية، ويعمل على تطوير المنهجية، ونشر النتائج وتحديد الاستخدامات.

٢ - المعرفة بالصيغة (٢) مرتبطة بتخصصات محددة: في هذه الصيغة يطبق مدى واسع من التصورات النظرية والمنهجيات العملية من أجل حل المشكلات، وعلى العكس من تعدد التخصصات أو التخصصات المتكاملة المشتقة من المقررات الدراسية الموجودة من قبل، فإنها تسهم في تشكيل مقرر دراسي جديد، ويكمن الإبداع في القدرة على التحرك والحشد والنجاح في الإدارة الخارجية للتصورات والمنهجيات المختلفة، كما هو الحال في تطوير نظريات أو مفاهيم جديدة، أو في تنقية طرق البحث كما هو موجود بشكل تقليدي في الديناميات الداخلية للإبداعية العلمية، وبعبارة أخرى فإن الصيغة الثانية لإنتاج المعرفة في شكل التخصصات الصارمة تتجسد في خبرة الباحثين، أو خبرة فريق البحث أو مشروع البحث، وربما تنبثق أيضاً من منتجات البحوث التقليدية في المقالات العلمية وبراءات الاختراع.

٣ - الصيغة (٢) لإنتاج المعرفة تتباين في المواقع التي يتم فيها إنتاج المعرفة، وفي ارتباطها بالظاهرة، وعدم التجانس المتزايد في أنماط إنتاج المعرفة، والظاهرة الأولى التي يدور حولها الجدل هي أن المعرفة ليست جديدة

بصفة خاصة، وذلك لأن المجتمعات البحثية كانت دائماً مجتمعات فعلية متنوعة الجنسية وخاضعة للحدود الثقافية، ولكن تم تحويل ديناميكيتها، وبصفة عامة كان التفاعل بين هذه المجتمعات محدوداً للغاية بسبب القيود الطبيعية (المتطلبات الجغرافية ذات القرب المكاني اللازمة للاتصال) والقيود التقنية (محدودية البريد والتليفونات في عصر الإنترنت)، ونتيجة للتقدم في المعلومات وتقنية المعلومات، فإن التفاعل الآن أصبح سهلاً نسبياً عولمياً وآنياً، وقد تآكل التفاعل التقني القديم الذي فرضه النظام الهرمي بعد أن أصبح الاتصال مجاناً للجميع، وهذا التحول تم تكثيفه من خلال ظاهرة ثانية هي أن مجتمعات البحث فتحت الآن الحدود التي تسمح بمرور أنواع كثيرة جديدة من نظم المعلومات مثل مراكز صناعة الأفكار، وإدارة الاستشارات والمجموعات النشطة للانضمام إلى لعبة البحوث.

٤ - الصيغة (٢) لإنتاج المعرفة تعد ذات صبغة تأملية عالية، وعملية البحث لم تعد تتسم بالموضوعية في استقصاء العالم الطبيعي أو العالم الاجتماعي، وإنما أصبحت عملية هادئة تقتصر على استجواب الأشياء الاعتباطية الأخرى، وكبديل لذلك أصبحت طريقة حوارية، ومحادثة كثيفة (وربما ليست لها نهاية بين ممثلي البحث وموضوعات البحث إلى مدى أن أسئلة البحث التي تستخدم مفردات (من، وماذا، وكيف) تعرضت إلى انتقاد دلالتها ومغزاها، ونتيجة لذلك فإن الأفكار التقليدية عن المسؤولية والمحاسبية باعتبارها نظرة خارجية ناجحة لمفاهيم البحث ومشروعاته كان ينبغي أن يعاد النظر فيها جذرياً، إن تطبيقات وتأثيرات المعرفة الجديدة لم تعد خارج عملية البحث، وإنما تؤثر بيئات حل المشكلات في اختيارات قضايا البحث وتصميماته، وأيضاً في استخدامات النتائج التي يسفر عنها البحث.

٥ - وأخيراً فإن صيغة (٢) من إنتاج المعرفة تفرض أشكالاً جديدة من ضبط الجودة لعدة أسباب: أحدها أن النظائر (الأنداد) العلمية ليس في الاستطاعة تعريفها بثبات، وذلك لعدم وجود تصنيف مستقر ينظم اشتقاق المواد الدراسية من نظيراتها، والسبب الآخر هو أنه لا يمكن تبني الأشكال الناقصة من ضبط الجودة بصورة أكثر اتساعاً لأطر أسئلة البحث، إن لعبة البحث يشترك فيها كثير من اللاعبين، وليس - ببساطة - مستوى انتقائياً واسعًا من المنتجين، وإنما هناك أيضاً المنظمون، والسماسرة، والمستخدمون. أما السبب الثالث، وهو الأكثر إعاقة فيتمثل في عدم توفر معايير واضحة وغير قابلة للتحدي تقرر كفاءة الجودة وبدلاً من ذلك يجب علينا أن نتعلم التعايش من التعاريف المتعددة للجودة التي تعمل جادة على تعقيد عمليات التمييز، والتفضيل، والانتقاء، التي يعتمد عليها كثيراً صناع القرار.

٢/١/٥ إنتاج المعرفة الموزعة اجتماعياً:

إن ظهور الصيغة (٢) يجعل إنتاج المعرفة أكثر تعقيداً من ذي قبل، وإن التغير الرئيس هو أن إنتاج المعرفة - كما هو ممارس حالياً - لم يعد علم الجامعات، ولا صناعة التقنية، ولم يعد الصائن أو الحافظ لنمط معين من المؤسسات (مثل الجامعة) التي يتوقع منها أن تعمل على تدفق البحوث وتدور بسرعة من أجل فائدة قطاعات أخرى، إن إنتاج المعرفة ليس فقط في نظرياتها ونماذجها، ولكن أيضاً في منهجياتها وآلياتها، قد انتشر من المؤسسات الأكاديمية إلى أنماط مختلفة من المؤسسات، وبهذا المعنى أصبح إنتاج المعرفة عملية موزعة اجتماعياً، ويشكل التوسع في مواقعها مصادر إعادة اتحاد مصادر المعرفة واستمراره، وعند التحدث بطريقة استعارية، فإننا نرى نهايات عصبية متعددة تنتهي بالمعرفة، وتعتمد أبعد بكثير من حدود الجامعات والتخصصات الدراسية التي تستقر بها.

إن إنتاج المعرفة الموزع اجتماعياً كنظام يشكل خزاناً للمهارات والخبرات بنسب عولمة متزايدة، يتاح استخدامها في سياق إشكالية مختلفة، وبالاحتفاظ بهذا الخزان مليئاً فإن الجامعات تؤدي دوراً مهماً في تزويده بالباحثين المؤهلين، إلا أن هذا يجعلهم مصدراً واحداً من اللاعبين الكثيرين في قائمة البحث، وهذا النظام يتميز بخمس خصائص رئيسة هي:

١ - أنه يحتوي على عدد متزايد من الأماكن المعروفة بالكفاءة في تنفيذ البحوث، وهذا يمكن توضيحه من خلال استشارة عناوين المؤلفين للمنشورات العلمية، رغم تغيرها، وهنا يحدث بصورة سريعة أن إنتاج المعرفة الموزع اجتماعياً من المحتمل ألا يكون في شكل كلمات مطبوعة.

٢ - تتصل هذه المواقع بعضها مع بعض؛ ولذا تتسع قاعدة التفاعل الفاعل، وهكذا تتم إضافات إلى مخزون المعرفة تشتق من عدد متزايد من الروافد القادمة من أنواع مختلفة من المؤسسات التي تسهم في ذلك وتسحب منه.

٣ - إن دينامية إنتاج المعرفة الموزعة اجتماعياً تكمن في تدفق المعرفة وتغير أنماط الرابطة بين هذه التدفقات من المعرفة، وقد تظهر هذه الروابط على أنها عشوائية غير أنها تتحرك في سياق المشكلة أكثر من تحركها وفقاً لبنائها المعرفي أو لأوامر السياسة العلمية المحلية.

٤ - إن عدد التفاعلات في ازدياد سريع، ولذلك يظهر أنه غير محاصر بهيكلية المؤسسات الموجودة، وربما يعزا ذلك إلى أن هذه الروابط تميل إلى أن تكون وظيفية وتكون قابلة للحياة فقط طالما كانت مفيدة، إن حركتي المد والجزر لهذه الروابط تمر في مسارات الاهتمام بالمشكلة التي لم يعد يتم تحديدها عن طريق بنية نظام العلم.

٥ – لذا يعرض إنتاج المعرفة التباين أكثر من التجانس في نمو المعرفة، حيث يستمر ظهور مواقع جديدة لإنتاج المعرفة تزودنا بنقاط عقلانية للانتقال من أجل روابط أو ترتيبات أكثر الباحثين، وبهذا المعنى يعرض نظام إنتاج المعرفة الموزعة اجتماعياً بعض السمات المرتبطة غالباً بأنظمة التنظيم الذاتي التي تزداد فيها الاتصالات كثافة وسرعة.

وخلاصة الأمر إن شخصية توزيع إنتاج المعرفة تمثل تغيراً أساسياً في كل من مجال عدد مواقع الخبرة الممكنة، ومجال درجة ترابطهم، وكما سيصبح دليلاً على ذلك أن البحث الذي يستند إلى مصادر نظم إنتاج المعرفة الموزعة اجتماعياً يستخدم معايير مختلفة لتقرير مستوى التميز عن المعايير المطلوبة في البحث الذي يستند إلى نظام مراجعة الأنداد، وفي مدى قيام باحثي الجامعات بالعمل في نظم المعرفة الموزعة، وربما يستوردون هذه الأنماط المختلفة من التميز إلى داخل الجامعة، وحينئذ يبدؤون في تعديل ما يؤدي إلى علم جيد، ومنح دراسية في الحياة الأكاديمية، وكما تم وصفه يشير نظام إنتاج المعرفة الموزعة اجتماعياً ببساطة إلى تكاثر عدد المواقع التي تنفذ بها الأبحاث المتميزة، ورغم أن التغير داخل المجتمع ليس بالضرورة أن يكون نتاجاً للعولمة، إلا أن المعرفة الموزعة اجتماعياً تكتسب الآن بُعداً عولمياً.

٢/٥ العولمة والتجديد والمنافسة:

قد عرفنا العولمة بأنها تكييف حلول المعرفة، أو التجديدات والابتكارات عندما تنتشر من دولة إلى أخرى، وفيما يلي نناقش التجديد والمنافسة لما لهما من تأثير متبادل.

١/٢/٥ التجديد:

ربما يؤدي أي تجديد تقني أو تنظيمي محدد إلى تقويض أو إعاقة مشكلة

رئيسة تواجه شركة معينة، مع الاعتراف بأن هذا التهديد ربما ينتج عن عدد كبير من العوامل التي تقع في أي مكان في العالم، لها التأثير المباشر على السلوك التنافسي المتزايد بين الشركات، وأبعد من ذلك تشير المنافسة دائماً إلى عملية اكتشاف، وتتبع زيادة في السلوك التنافسي الذي يثبت نفسه في تكثيف البحث عن حلول المعرفة التي يمكن أن تساند ظهور تجديدات تقنية وتنظيمية مستقبلية.

بالتأكيد أن إحدى الطرق الجيدة لتطور المعرفة هي اندماج الشركات في أنشطة البحث من أجل التطوير، وربما يعزا ذلك إلى أن البحث من أجل التطوير يدرك بدرجة واسعة على أنه مصدر للمعرفة الجديدة التي تناقش غالباً في عملية التجديد، وبذلك أصبحت المعرفة المصدر النادر، ويضاف إلى ندرة المعرفة أن حلول المعرفة بطبيعتها لا يمكن أن تتم بطريقة مغلقة، كما أنه لا يمكن تطوير محتواها، أو توفير حمايتها لفترة طويلة من خلال رخص براءة الاختراع، وذلك لأن المعلومات لها نزعة طبيعية للانتشار، لذا يمكن التقاط أي حل معرفي معين وتطويره بواسطة آخرين، فالخاصية الجوهرية لحلول المعرفة أنها ذات نهاية مفتوحة، يمكن أن تكيف وتعدل وتحسَّن في سياقات مختلفة عن طريق الشركات التي تمتلك مجموعة متألقة مختلفة من المصادر المالية والبشرية، وعندما يكون التجديد قائماً على أساس حلول المعرفة، فإن المشاركين الأوائل يمكنهم مواجهة التهديدات التنافسية غير المتوقعة التي تنتج من ناحية أو أخرى، وقد وصفت العولمة في مصطلحات انتشار حلول المعرفة من بلد إلى آخر، وربما تعتبر هذه الصياغة غير مستمرة، ولكنها أقل فهماً وإدراكاً من أن حلول المعرفة تنشأ نتيجة مباشرة للتنافس بين الشركات.

٢/٢/٥ المنافسة الساكنة والحركية:

تحدث المنافسة بين الشركات على مستويين في وقت متزامن هما: مستوى المنافسة الساكنة، ومستوى المنافسة الحركية (الديناميكية)، إن ظهور المنافسة الساكنة يقود الشركة للبحث عن الكفاءة المكتسبة عن طريق المحاولة القاسية لزيادة الكفاءة باستغلال المصادر المتاحة، وفي هذا المستوى تتضمن عملية البحث غالباً نشاط البحث من أجل التطوير (R & D)، مع اشتراك الجامعات أحياناً على أنها شركات تبحث عن تحسين العمليات اتي تبنتها، وخصائص أداء الخدمات التي تنتجها حالياً، وتكون النتيجة هي زيادة قيمة التجديدات في إطار مجموعة التقنيات المختارة مسبقاً داخل ما تم وصفه كترتيب مصمم (Utterback, 1998).

غالباً ما تكون الشركات في أقصى كفاءة لها عندما تتنافس في إعداد منتج اتفقت عليه مجموعة من الشركات باعتباره يمتلك خطوطاً مثمرة للتنمية، فعلى سبيل المثال يعد توصيل الموسيقى خلال التقنية المعتمدة على الليزر ووساطة القرص المدمج CD الطريقة المقبولة لتزويد المستمع بموسيقى عالية الدقة، وقد قبلت ذلك معظم الشركات في هذا القطاع، وتبنت هذه التقنية، وتبيع منتجات تنافس الواحدة مع الأخرى في مجموعة خصائص مختلفة قليلاً من الأداء في هذا الإطار لتقنياتها الممكنة، وفي نظام المنافسة الساكنة يعمل السوق على الاختيار من المنتجات ذات الترتيب المصمم، ولكن نظراً لاختلاف الشركات في الكفاءة التي تستخدم بها مصادرها، فإنه يظهر في كل قطاع تدرج للشركات الموزعة وفق ما يطلق عليه أحياناً معدل أفضل ممارسة.

أما في المنافسة الحركية فالأشياء تختلف تماماً، إذ إن المنافسة الحركية تمارس عملية الاكتشاف بشكل مختلف، حيث تمارس هذه المنافسة عملها بدرجة عالية من البحث عن ترتيبات جديدة، وارتباطات أفكار علمية

وتقنية جديدة، يمكن أن تزودها بقواعد متعاقبة تساعد في استمرار حياة الشركة، وهذا يتطلب تجديد مجموعة تقنياتها أو أشكالها التصميمية من جانب آخر، وبعبارة أخرى فإن المنافسة الحركية (الديناميكية) تمارس نمطاً من البحث في السلوك الذي تتعهد به الشركات للحماية ضد إمكانية ظهور حلول المعرفة التي تذيب قاعدتها التقنية وتؤدي إلى هجرة عمالتها، وللاستمرار مع المثال السابق الخاص بالموسيقى فإن الأقراص المفنطة حلت محل المسجل والشريط المفنط، ولكن إلى متى يستمر ذلك؟ إن القرص المدمج يواجه حالياً عدة تحديات، ليس فقط التطورات الجديدة في التقنيات القديمة (المسجل الطويل الفينلي)، بل أيضاً عن طريق التقنية الجديدة (مسجل الدسك الصغير)، وربما عن طريق تقنيات أخرى ما زالت تطوراتها كامنة لكونها الآن غامضة الإدراك، ولكن طالما أن الشركات العاملة في صناعة الموسيقى لا تعرف أشكال حلول المعرفة، ولا تعرف وقت ظهورها فإنها تتعامل مع هذا النمط من المخاطرة من حلول المشاركة في تحالفاتها، وغالباً ما تكون من خلال أنشطة بحث تعاونية، ولتحقيق ذلك فإنها تنضم إلى شبكات المعلومات، وتدخل في مشاركات من مختلف الأنواع.

وفي إطار عملية البحث فإن هذه المنافسة الحركية (الديناميكية) تستميل أشكال التعاون من مواقع حل المشكلات المعقدة، وتتواصل الحلول تعاونياً باشتراك كثير من المشاركين، وربما - يبدو متناقضاً - أن ينضم إليهم المتنافسون، وضمن المنافسة الحركية (الديناميكية) ما تزال الأسواق تعمل لا للاختيار بين المنتجات، وإنما للتمييز بين مجموعات البحث، وذلك لأن ممارسة كل مجموعة تعتمد على تكوينها ومصادرها المتاحة لها، وسوف تختلف هذه المجموعات في إبداعها، وفي كفاءة مخرجاتها التي يمكن أن تعمل لتأثير

تنافسي جيد من خلال خصوصية أعضائها، لذا يُعد من الأهمية القصوى للشركات عدد ونوعية التجمعات البحتة التي تنضم إليها، ومدى إصرارها على استمرار وجودها كأعضاء في مجموعة معينة.

إن العولمة تحث على التجديد ليس من خلال المنافسة الساكنة وإنما من خلال المنافسة الحركية (الديناميكية)، إذ إن تكثيف المنافسة الحركية (الديناميكية) يتم من خلال التعاون مع مواقع حل المشكلات، والدليل على ذلك واضح لا ريب فيه وهو التزايد التصاعدي في عدد المغامرات التعاونية في عدد كبير من القطاعات لسنوات كثيرة للآن، وغالباً ما تلتزم بأهداف البحوث طويلة الأمد (Webster, 1998)، وبالطبع فإن بعض المصادر البشرية لهذه المغامرات التعاونية البحثية تستمد من الموظفين الأعضاء في الشركات بالإضافة إلى الخبرات المتاحة في نظم إنتاج المعرفة الموزعة اجتماعياً.

٣/٥ التوترات الناتجة عن صيغة البحث (٢) في الجامعات:

تعمل مواقع المنافسة التي تقوم بالبحث التعاوني كعوامل جذب للمجتمع الأكاديمي، ربما جزئياً بسبب إجراء هذه البحوث في قمم التخصصات العلمية، وربما أيضاً لأن كثيراً من الأكاديميين يعتبرون فرصة العمل في مجموعات حل المشكلات تزودهم بأساليب مهمة يستخدمونها في تنمية مهاراتهم المتخصصة، إن الخصائص الرئيسة لهذه المجموعات تتمثل في أن البحث ينفذ في سياق التطبيق، وأنه متداخل التخصصات، وأنه يستخدم مهارات متنوعة، بالإضافة إلى ذلك تستخدم هذه المجموعات هيكلة تنظيمية مستوية قصيرة الأمد، ولا تعمل - غالبًا - على تطوير أشكالها الخاصة في ضبط الجودة.

يصحب انتشار العولمة توليد ترتيبات البحث التعاوني، وهذه المغامرات هي المواقع التي يتم فيها تطوير ممارسات البحث الجديد، ويشترك في هذه العملية

عدد كبير من أفراد المجتمع الأكاديمي، ففي الحقيقة أن أعداد الأكاديميين المشاركين في هذا النوع من صناعة عملية اشتقاق البحوث تعد كافية بالفعل وبدرجة كبيرة من أجل الخبرة في التغذية الراجعة، وبذلك تؤثر في الطرق التي يمارس فيها البحث بالجامعات (Marginson & Considine, 2000)، إن العولمة تسهم بجزء غير قليل في تكوين التوتر بين الصيغة الأولى والصيغة الثانية لتوليد المعرفة في الجامعات.

ويؤكد هذا التوتر نفسه عبر عدة أبعاد من أهمها:

١ - بين الأكاديميين الذين يبحثون عن الاعتراف بمساهماتهم في أنواع مختلفة من نشاطاتهم البحثية، وأولئك المتخصصين في بعض التخصصات التي تقل فيها الأبحاث أو تتعدم.

٢ - بين الأكاديميين والجامعات حيث تبحث الفئة الأولى عن جوائز أكثر تبايناً في هيكلها تعترف بمساهماتهم في الأنماط المختلفة من الأبحاث التي تكون مناقضة لممارسات الجامعة التقليدية.

٣ - بين الجامعات نفسها، في تنافسها على الشهرة والسمعة في امتلاكها رؤية ومكونات كافية تسمح لها بأن تكون ضمن الصفوة عن طريق البحث التعاوني.

٤ - بين الجامعات والصناعة، حول المساهمة في الاشتراك في العائد الذي تحصل عليه الجامعة من عائد الملكية الفكرية التي من المحتمل أن لا تكون نتيجة للعبقرية الفردية، وإنما للإنتاج المتصل للمعرفة بواسطة خبراء متعددين من أنواع مختلفة.

إن اندفاع الباحثين الأكاديميين اليوم نحو البحوث المشتركة مع الصناعة لم يكن النتاج الوحيد للسياسة الحكومية أو إستراتيجية المؤسسة، على الرغم

مما سبق ملاحظته في الفصول السابقة، إن هذا النمط من التشجيع قد ازداد، كما أن قرارات الأكاديميين للانضمام إلى هذا النشاط التعاوني البحثي قد أصبح حرية اختيار شخصية، ويبدو أن هذا ما كان يرغب الأكاديميون في فعله وما يجب أن يقال هنا إنه اختيار جذاب بالنسبة لأفضلهم.

وإذا رغبت الجامعات أن تتكيف مع التغيرات في النشاط البحثي، ويصعب تخيل كيفية مقاومة ذلك، فإنها تحتاج إلى تعديل سياستها في اختيار أعضاء هيئة التدريس، وشروط العمل، وبنية المنح، والنتائج التي تعود على الجامعات من هذه التعديلات ستكون تطبيقات عميقة تتوقف عليها كمؤسسات، ولكونها ستصبح أكثر انهماكاً في عمليات التجديد، لأن الجامعات سوف يتعذر عليها عدم الاقتراب من الصناعة، لكن بفعلها ذلك أو السماح بحدوثه، فإنها سوف تغير قاعدة علاقتها مع المجتمع الكبير، هل تستطيع الجامعات أن تصبح أكثر انهماكاً في عملية خلق الثروة دون التفاوض على استقلالها وظهورها كمؤسسات مستقلة ذاتياً ملتزمة بتحقيق الصالح العام؟

٤/٥ استخدام السياقات، ومناطق التجارة، وساحات المعاملات التجارية:

مع أن المنافسة المغرية على التعاون في البيئة العولمية كلية وشاملة، غير أن الأداء المؤثر في الفرق المتعاونة ليس عملية آلية، دعنا نكتشف هذا إلى مدى أبعد، لقد راجعنا حتى الآن الصيغة (٢) في إنتاج المعرفة من جانب عملية البحث على أنها غالباً عملية حركية (ديناميكية) داخلية، ويمكن أيضاً مراجعة مجموعة الممارسات نفسها من جانب المجتمع، كتعديل لصيغة (١) في ممارسات البحث استجابة إلى طلب اجتماعي واسع للبحث المستند إلى الحلول لمستوى من المشكلات المعقدة، وهذا التعديل للصيغة (٢) يمكن التعبير عنه كاستجابة متبادلة للمجتمع العلمي، أو أكثر خصوصية للجامعة القائمة

على بحوث المجتمع، وعلى جانب الاتصالات المتولدة من المجتمع تتميز بحوث الصيغة (٢) عن نظيراتها بحوث الصيغة (١) في درجة المشاركة الاجتماعية أو التأثير في عملية البحث، ولتوضيح هذا الاختلاف يمكن القول إن الصيغة (٢) لإنتاج المعرفة أكثر مراعاة للسياق، وأكثر استجابة للمدخلات من الصيغة رقم (١)، إن هذه الفكرة الخاصة بالسياق توجه الانتباه إلى انفتاح العلوم أو مؤسساتها لاحتياجات المجتمع، إلى درجة جعل العلم استجابة اجتماعية يقود إلى إنتاج نوع جديد من العلم بدءاً من تعديل المشكلات التي يعتبرها علماء الجامعة تستحق البحث، وكيفية بحثها، ومن يتولى إجراءها، ويترتب على هذا التعديل عدد من النتائج أهمها:

أولاً : تمييز درجات مختلفة من السياقات: ضعيف - متوسطة المدى - قوي، وكل منها يعكس الاستجابة البحثية المناسبة للمجتمع وللتأثيرات الاجتماعية الواسعة، في استخدام السياقات الضعيفة يبذل المجتمع تأثيرات كبيرة خلال أصوات المؤسسات وفقاً لنصيحة الخبراء الذين يفسرون الاهتمامات الاجتماعية في ضوء الأولويات العلمية وبرامج البحث، وربما من المثير للسخرية أن تمويل معظم الحكومات لبرامج البحث يمكن أن يصنف في نطاق استخدام السياقات الضعيفة، لأن الطلب الاجتماعي ما يزال يتصل غالباً بطرق غير مباشرة بمصفاة بيروقراطية الدولة والمؤسسات المسيطرة على المجتمع العلمي، أما استخدام السياقات من الدرجة المتوسطة فإنه يستوعب ساحات المعاملات التجارية وهي أكثر تأخراً، وأخيراً فإن أشكال استخدام السياقات القوية لا يقتصر الاتصال فيها على الخبراء وإنما يمتد أيضاً إلى أفراد كثر من المجتمع الواسع الذين يشاركون مباشرة في تحديد وتشكيل المشكلات والقضايا (Lator, 1997)،

إن كل مستوى من درجات استخدام السياقات من القوي إلى الضعيف يصف صيغة من إنتاج المعرفة، وهذا يعتمد على توظيف أماكن المعاملات التجارية في الدرجات المختلفة للسياقات.

ثانياً: من أجل فهم حيز عمل المعاملات التجارية من المفيد البدء من الفكرة المألوفة عن الساحة العامة للتهجين، تاريخياً تشير فكرة الساحة العامة للتهجين إلى حيِّزٍ مشيد اجتماعياً حيث ترتبط المخاطرة مع تطورات تقنية معينة يمكن مناقشتها، إن الفراغات العامة توجد لتوفير الأمان مثلاً لأنواع معينة من المفاعلات الذرية، أو العلوم البيئية، حيث تولد معدلات التحذيرات العالمية اهتماماً عاماً كافياً لتحريض الحكومة على إنشاء ساحة للمناقشة تضم الخبراء الفنيين، وصناع القرار، وفي بعض الحالات المواطنين المهتمين بالقضية، إن انهماك مجموعة عريضة من هؤلاء المشاركين يوفر وصف التهجين في هذا السياق، إن مثل هذه الساحات أو المنتديات الفكرية تمثل الآن أماكن عامة تعدها بعض الحكومات عناصر ضرورية لانشغال الجمهور بأية قضية علمية أو تقنية مستمرة، لكنها تظل للآن إنشاءات للمؤسسات سواء كانت بيروقراطيات دولية، أو حكومية، أو جماعات ضاغطة.

ثالثاً: في هذه الساحات والمنتديات سوف تتولد غالباً المعرفة الجديدة المهمة، وبصفة خاصة أدت الخبرة المكتسبة من العمل في ساحات التهجين إلى اعتراف واسع بإمكانية إنتاج اهتمامات وتحديات علمية خارج التخصصات والبناءات المنظمة، وهذا قد يؤدي إلى ارتفاع التغيرات في المناهج الدراسية بالجامعات، مما يقود إلى انتقال الأنواع المختلفة من المعرفة العلمية، ويمكن توضيح هذا جيداً في نهضة العلوم البيئية إلى

مكانة أكاديمية محترمة في التدريس والبحث، ومن الممكن عندئذ اعتبار بعض ساحات التهجين من بين المظاهر المبكرة للسياقات متوسطة المدى، وبالفعل إن تزايد الانفتاحية والنفاذية فالمؤسسات المجتمعية الأساسية قد سمحت أيضاً بظهور أعداد متزايدة من الساحات أو المنتديات الأخرى الأقل رسمية التي عمل فيها معاً مشاركون من ذوي اهتمامات ورؤى مختلفة.

رابعاً: بينما تحدث استخدامات السياقات في أماكن المعاملات التجارية تكون العملية بعيدة عن الآلية، وإنما يجد التحدي طرقاً للسماح للخبراء وللآخرين من خلفيات اجتماعية متباينة أن يتفاعلوا بكفاءة ليكونوا قادرين على تحويل أية قضية أو مشكلة إلى مجموعة من المفاهيم الشائعة التي يمكن أن يبني عليها برنامج بحثي متناسق، إن مثل هذه الأماكن أو الفراغات للصفقات التجارية تعد كيانات ضرورية إذا تم تطوير التعاون وتولد الاتفاق الجماعي في الرأي، لأن ذلك يوفر أطر عمل مهمة بدلاً من كونها مؤقتة ومؤسسات غير ملائمة للتفاعلات حالياً، وعلى أي حال تعد التفاعلات في أي حيِّز أو ساحة للصفقات التجارية أكثر من مجرد مواجهات عشوائية.

إن ساحة المعاملات التجارية الحقيقية قد تعيد إلى الأذهان الخصائص الأساسية التي وصفها مؤرخ العلم بيتر جالسون بمناطق التجارة، عندما قام بتحليل تاريخ الطبيعة النووية في القرن العشرين (Galison, 1997)، ومن خلال عمله حاولنا أن نرصد داخل بناء هذا التخصص الفرعي لعلم الطبيعة التبادلات المثيرة والتعاون المكثف بين ثلاث ثقافات في مجتمع الطبيعة النووية هي ثقافة المنظرين، والتجريبيين والمهندسين (الذين بنوا الآلات المستخدمة في الفيزياء

النووية)، وظلت هذه التقاليد سليمة ومحفوظة داخل التعاون العالمي، بينما حدث تنسيق للتبادل حول الإنتاج بين أداتين متنافستين هما ثقافة التخيل وثقافة المنطق، حيث اجتمعتا أخيراً في بوتقة واحدة، وربما يمكن أن تحدث أنواع مشابهة من التبادلات بين اثنين من أشكال التصميمات المتنافسة.

من خلال دراسة لنظريات علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) استطاع جالسون أن يلاحظ التبادلات المتزامنة بين الثقافات الفرعية المتعددة للطبيعة يمكن مقارنتها مع العلاقات الجزئية غير المتكاملة التي أسست فكرة التجارة التي تفترض مسبقاً الفكرة العالمية للعملة المحايدة، وعلى العكس من ذلك فالكثير من اهتمامات نمط التجارة أن الأشياء يمكن تنسيقها بدون الرجوع إلى بعض المعايير الخارجية، إن أية قبيلة يمكنها أن تقدم إلى هذا التفاعل وتأخذ منه أشياء مختلفة تماماً بما في ذلك المعاني المتصلة بها، وقد يكون لشيء ما رمزية عالية أو قيمة مقدسة لقبيلة واحدة؛ لكنه لا يمثل إلا شيئاً عادياً أو نافعاً لقبيلة أخرى، ورغم ذلك فإن التفاعل والتجارة ممكنة، وتحدث في الحقيقة من أجل الفائدة الواضحة للجميع، لأنه إذا لم يكن الأمر كذلك فإن الحوار سوف ينقطع، وربما تؤدي التجارة أيضاً إلى نمو لغة الاتصال (على سبيل المثال لغة بدجن Pidgin وهي لغة مبسطة ذات رطانة إنجليزية تستخدم في الأغراض التجارية بالموانئ الصينية) للتفاهم بين الشعوب، إن بصيرة جالسون جعلته يدرك أن الفيزيائيين والمهندسين لا ينشغلون بترجمة المعرفة من ثقافة فرعية إلى أخرى في أثناء توصيلهم الموجات القصيرة، ولا ينتجون جملاً ملاحظاتية محايدة، إنما كانوا يعملون بلغة قوية محلية مفهومة لتنسيق أفعالهم، وبالرغم من بعض المحدودية الواضحة، إلا أن بعض أنواع الفهم والتبادل تحدث في مثل هذه المواقف، وهنا يثير جالسون (Galison, 1997, p.63) سؤالاً محرجاً،

ليس متصلاً بكيفية اختلاف المجتمعات العلمية التي تقود سفينتها بالليل، وإنما كان على الأحرى:

كيف يتحدث وسط الاختلافات الاستثنائية للمشاركين (من الفيزيائيين - المهندسين الحراريين - الكيميائيين الإشعاعيين - الطوبولوجين الجبريين - السمكريين النموذجيين - سحرة الكمبيوتر - المنظرين في المجال الكمي) كل منهم للآخر في جميع الصور التي تشكل إحدى المناطق المختلفة في الوقت وفي الحدود المعقدة التي تزول أو تندمج أحياناً، أو حتى تزدهر في إقليم مستقل بذاته؟

من الممكن أن نتوسع ونعمم مفهوم مناطق التجارة بأبعد من التفاعل بين الثقافات الفرعية العلمية لاتساع التبادل الذي يحدث عبر حدود التخصصات والمؤسسات، كما يحدث على سبيل المثال في البحث عن أشكال تصميم جديدة، هنا يحدث التبادل شبيهاً بمناطق المعاملة التجارية، ففي حالة مناطق التجارة، تطبق فكرة المعاملات التجارية: أولاً: إن جميع المشاركين يحضرون شيئاً يمكنهم تبادله أو التفاوض عليه، وثانياً: أنهم يمتلكون المصادر (العلمية والمادية) لأن يكونوا قادرين على أخذ شيء من المساهمين الآخرين، بالطبع إن المعاني التي تعزا إلى أهداف التبادل ربما تختلف كثيراً باختلاف المشاركين، لكن النجاح في هذه التبادلات يعتمد على ما يحضره كل مشترك والذي يعد ذا قيمة بالنسبة لمشترك آخر، أياً كانت هذه القيمة، فالمشاركون عادة يعودون إلى منازلهم بمكاسبهم، وبتلك الوسيلة يتكرر التأكيد على ما قدمته الصيغة الثانية من الارتباطات والتبادلات التي حدثت خلال التشارك مع الآخرين.

لقد اقترحنا أن ممارسات البحث التي تصف خصائص الصيغة (٢) في إنتاج المعرفة يمكن رؤيتها من جانب البحث أو من جانب المجتمع، إن فكرة

ساحات أو منتديات المعاملات التجارية تحقق الوجهة المزدوجة لهذه العملية بدرجة أكثر تخصصاً، لأن ساحات المعاملات التجارية أصبحت مرئية مثل المواقع التي تحدث فيها التفاعلات الأولية (المحادثات) بين المجتمع والعلم، كما توجد مساحات (على مستوى رمزي أو ملموس) حيث يستطيع المشاركون أن يقرروا ما يمكنهم تبادله أو تجارته، وحيث يستطيعون أيضاً تأسيس خطوط الاتصال الضرورية لتعزيز المناقشة إلى الحد الذي تتضح معه الحواجز والقيود، وبالطبع إذا كانت هذه القيود تخدم أيضاً ساحات المعاملات التجارية فربما تتحطم، ولكن من خلال تفاعل أبعد ربما توجد بعض الطرق لتجاوز هذه القيود، وعندما يحدث هذا، ربما يظهر نشاط بحثي أكثر قوة، إن النمو في عدد أماكن المعاملات التجارية التي سيتقادم بعضها بينما يزول بعضها الآخر أو يبقى مؤقتاً، هو أحد خصائص الصيغة (٢) من إنتاج المعرفة.

وباختصار فإن فكرة ساحات التهجين مع فكرة المناطق التجارية التي اشتقت من بحوث علم الإنسان، يمكن أن تمتد إلى فكرة ساحات المعاملات التجارية، فهي فراغات أو ساحات يجتمع فيها أنواع مختلفة من الخبراء وأصحاب الاهتمامات معاً وينهمكون في التبادلات التجارية المحلية للأنواع كافة، وبهذا ربما تتولد لغة يمكن من خلالها مواصلة أبحاث عامة محلية في سياقاتها، ويقصد بها تطبيق مساحة من الاتفاق المحدود، واتفاق حول بعض القضايا التي تظل دون نقاش.

٥/٥ مضامين تطبيق السياسات:

هناك رؤية أخرى يمكن سياقها من عمل جالسون (Galison, 1997, p. 631)، حيث لاحظ:

"أن أي منطقة تجارية تكون وسيطاً مسيطرًا يتم فيه إجراءات التنسيق محلياً، حتى ولو تصارعت معاني الحدود، إن العمل الذي يتجه إلى خلق ومناقشة وتعزيز التنسيق المحلي يقع في محور كيفية قبول المعرفة المحلية على نطاق واسع، وبعبارة أخرى إن أفضل من تصوير الحركة عبر الحدود كواحدة (من النظرية إلى التجربة، أو من العسكرية إلى المدنية، أو من نظرية إلى أخرى)، ربما يكون أكثر فائدة التفكير في العمل عبر الحدود، حيث تنمو اللغة المحلية، أو تموت أحياناً، أثناء الفترات الفاصلة بين الثقافات الفرعية.

هذا الانتقال في وجهة النظر عصيب ويمكن توضيح أهميته من خلال انعكاسها على الآليات التي تعيق بكفاءة كبيرة ترجمة الاكتشافات العلمية من الجامعات إلى الصناعة، إن العمل المغلق في البناءات التخصصية للعلم والمنح غالباً ما يفترض أن إنتاج المعرفة يتم بصفة أساسية عن طريق الجامعات، فعلى سبيل المثال تعد الاكتشافات العلمية بصفة عامة مقومًا أساسيًا لنجاح التجديد التقني، ونادراً ما تفترض الجامعات أنها المصدر الرئيس لكثير من هذه الأفكار، وتبعاً لذلك فكر الكثيرون في أهمية نقل هذه المعرفة بكفاءة عبر الحدود المؤسساتية.

تعد هذه اللغة أبدية على مستويات متعددة، ففي مجال الحدود المعرفية توجد في الانتقال من العلم البحت إلى العلم التطبيقي، بينما في مجال الحدود المؤسساتية توجد في الانتقال من الجامعات إلى الصناعة، وفي ظل سيطرة فكرة انتقال المعرفة عبر الحدود فلم يعد مستغرباً أن تطور الجامعات وبعض المؤسسات الحكومية الأخرى الهياكل المعرفية لها، بحيث تتضمن بناء الحاضنات المعرفية وحدائق العلوم؛ لترجمة العلوم وتحويلها إلى منتجات تجارية، وعلى عكس ذلك، فإن فكرة ساحات المعاملات التجارية نقلت

الاستعارة من الترجمة عبر الحدود إلى الحوار داخل الحدود، وانتقال الحوار عبر الحدود هو الذي جعل من الممكن للآخرين أن يمتلكوا المعرفة المناسبة، وللعديد من الخبراء المختلفين أن يتحملوا عبء العمل في مشكلة معقدة يحتاج إلى تشكيل لغة مشتركة، وكما اكتشف جاليسون أن اللغة المشتركة عندما تحدث توفر شاهداً على أن نوعاً من الفهم العام قد تحقق، وعلى عكس ذلك فإن نقل الحزم المعلوماتية عبر الحدود يترك الكثير جداً مما كان ينبغي قوله، وليس من المدهش أن تكون مثل هذه الترجمات غير ناجحة.

مثال على العمل عبر الحدود يقرر أن حالة الكمبيوتر الصغير تطور على أساس تعاون الأجهزة الرقمية (DEC) التي قد تم وصفها بمهارة كيدر Kidder في كتابة "روح الآلة الجديدة" الصادر عام ١٩٨١م، ونحن هنا نصف ساحة المعاملات التجارية على أنها مثال للتعاون الداخلي غير أن حدودها كانت عالية النفاذ، ويصف المؤلف عملية اكتشاف سوف تقود آخر الأمر إلى تصميم شكل جديد بدعم صناعة الكمبيوتر الجديد، على الرغم من أن الطريق إلى التصميم الجديد ما زال غير محدد، ولكن كان هناك اتفاق أولي قليل حول ما يمكن أن يبدو عليه التصميم.

في عملية الاكتشاف يجتمع خبراء كثيرون من مختلف الرتب في البحث، وهذا يشمل مهندسين، ومبرمجين، ومناطقة، ورياضيين، وعلماء طبيعة الحالة الصلبة، بالإضافة إلى بعض الأفراد العاملين في مجال المال والتسويق، ويكون بعض المشاركين في ساحات المعاملات التجارية من الجامعات، لكن بعضهم الآخر من كل مكان في نظام إنتاج المعرفة الموزعة اجتماعياً الذي تم وصفه فيما سبق، ولا يبقى الجميع طوال مدة العملية التي يستغرقها المشروع، حيث يتغير الخبراء عندما تظهر مشكلات جديدة.

أخيراً فإن إدارة المشروع ظاهرياً تبدو أنها مسؤولية فرد واحد ربما تكون وظيفته مقسم للمعرفة أكثر منه مديراً للمشروع، إنه يسهل التعاون الذي يقود إلى لغة مشتركة ضرورية لتطوير شكل التصميم، ويوجه الخبراء داخل ساحة المعاملات التجارية وخارجها وفق حاجة المشروع، وكونه وسيطاً للمعرفة فإنه يوضح للخبراء دورهم في التعاون عند نهاية المشروع، ويشير كيدر بوضوح إلى أن المشاركين في العملية يتضمنون الباحثين الجامعيين مع من يطلق عليهم إدارة الممارسة، وذلك لمواجهة كثير من التحديات والمشكلات العقلية التي تصاحب فكرة مشروع التصميم منذ بداياتها حتى نهايتها، ولا يمكن تحمل مخاطرة غيابهم عن المشاركة في المحادثات.

يوفر ذلك المثال نموذجاً لأهمية إستراتيجية الإدارة داخل منظمة معقدة وغامضة، حيث تكون مساحات الاستقرار وعدم الاستقرار ضرورية، ومما لا شك فيه أن شركة المعدات الرقمية كان عليها أن تطور منتجات أخرى كثيرة حتى تستمر في السوق وتكون قادرة على تمويل التطورات الجديدة، إن إستراتيجية وأسلوب الإدارة الضرورية لتحسين المنتج تختلف عن نظيراتها الخاصة بتطوير منتج جديد، وخاصة في حالة عدم وضوح شكل المنتج الجديد، وسيكون من المثير أن نكتشف محاولة شركة المعدات الرقمية للتوازن بين هاتين الحاجتين الضروريتين أي تبني إستراتيجيتين مختلفتين كثيراً في المنظمة نفسها، إن بعض علماء التنظيم يرون أن الإستراتيجيات الضرورية لتطوير الابتكار عادة ما تكون واضحة التقدير في المنظمات، غير أن هذه الأنشطة تمارس في كثير من الأحيان خفية، حيث يبدو أن الحديث المسيطر على التخطيط العقلاني والنتائج الإدارية المرتبطة به تحصن المنظمات نفسها من الصعوبات التي تواجهها عند التغيير، لذا فمن غير المدهش أن يجد الأفراد المبدعون طرقاً؛ ليعملوا على التخلص من السلطة (Lacey, 1996).

عموماً فإن فكرة التبادل في الحدود داخل ساحات المعاملات التجارية تستسلم لما يحدث بالفعل في كثير من سياقات التطبيق التي تحددها خصائص صيغة البحث (٢) والتي بدورها أقل اهتماماً بتطبيق نتائج البحث عن نظيرتها صيغة البحث (١) التي تهتم بأطر الفهم المستندة إلى اللغة المشتركة التي تساعد في فهم المشكلات المعقدة التي تقع خارج بنية التخصصات المعرفية، وبالطبع فإن كلاً من ستار Star وزميله جريسمر Greismer كانا على حق حين استنتجا أنه ليس من العادة تقدير أن حالات أهداف العمل العلمي ساكنة في العوالم الاجتماعية المتعددة، ويبدو أن العلم كله، وليس فقط العلم الناتج من الصيغة (٢) في البحث يبحث عن أشكال جديدة من التصميم، وإن كانت صيغة (١) تتطلب اشتراك عدد أكبر من القطاعات في التصميم.

ويمكن توضيح تطبيقات السياسات من خلال التطرق إلى ثلاثة مجالات تم فيها تطبيق البحوث هي: التطبيقات الحكومية، وتطبيقات مشروع الجينوم، وتطبيقات الجامعات.

١/٥/٥ المضامين الحكومية:

إن التطبيقات الإستراتيجية لتطوير العمل داخل الحدود عميقة ويصعب فهمها، وذلك لأن صناع القرار عليهم أن يختلفوا مع الحديث المسيطر في الميدان، إن السياسات التقليدية تستند بالضرورة إلى تحديد الأهداف، وجمع المصادر، وتقرير المخرجات، والمنظمات التي تعمل داخل حدودها وتعتمد على إستراتيجية استمرار الابتكارية، وتطبق نموذج جمع المصادر، لا تعد فقط منظمات غير ملائمة، وإنما هي أيضاً منظمات غير عاملة، ولكي تظل معظم المنظمات مبتكرة يجب عليها أن تخصص جانباً من مجهودها لتطوير التجديدات خلال الاتفاقات التعاونية من جميع الأنواع، وباستطاعة المنظمات

فعل ذلك من خلال تشجيع العمل في ساحات المعاملات التجارية داخل الحدود سواء بين الأقسام الداخلية أو بين المجموعات في منظمات مختلفة، وتعد هذه الإستراتيجية أكثر ملاءمة للأشكال الأكثر انفتاحاً في إنتاج المعرفة التي تم وصفها بالصيغة (٢).

وواضح أن هذا التغير لا يمكن احتضانه باستيراد اللغة وممارسة الحديث في الموضوع المسيطر حالياً، فاللغة الجديدة تتطلب أن يكون هناك معنى لسياق البحث، وقد ناقشنا إمكانية ما يمكن عمله من خلال التفكير في تشجيع ساحات المعاملات التجارية التي تعمل داخل الحدود التي أنشأت هذه الأنشطة، وتحتاج الإستراتيجيات اللازمة لتحقيق هذا الغرض إلى معرفة الغموض والتعقيد الموجودين في البحث ويتم قبولهما بكمية لا تخضع للزيادة أو النقص، بالإضافة إلى تطوير المعايير الخاصة بقبول ابتكارات الجماعات المقارنة، والأكثر أهمية أن التجديدات التعاونية تتطلب إدارة تقليص القلق الذي يواجهه الباحثون عندما يعملون بالضرورة وفق أطر عابرة.

إن الحكومات تميل إلى الابتعاد عن دعم برامج البحث من النوع الذي سبق وصفه، إذ إنها تفضل لغة أكثر وضوحاً ودقة في تحديد أهداف المخرجات، وبرغم ذلك يقبل صناع القرار والمحللون الإستراتيجيون أن تحتاج المنظمات إلى كل من الاستقرار والحركة الدائمة، وأن لكل منهما معاييره الخاصة بالكفاءة. إن الفشل في الاعتراف بذلك من المحتمل أن يوقف - أو يحول - البحث القائم على المنظمات والدول إلى أشكال من السلوك والممارسات تؤدي في الأمد الطويل إلى أن يجعلها عرضة لانتقاد الأفكار والممارسات الجديدة المطورة في كل مكان، وبعبارة أخرى إن الأذكياء الجدد يتطلبون صياغة ناضجة للعلم والسياسة.

تعد لغة الترجمة عبر المؤسسات الحدودية القلب النابض لسياسة العلم منذ استهلاله، وقد اهتمت سياسة العلم منذ تشكيل أصولها بمعايير الحرية العلمية (Weinberg, 1963)، وتدور حول تخصيص الموارد المالية لموضوعات البحوث عن طريق العلماء أنفسهم، لأنه يفترض أنهم وحدهم يعرفون أين ينتج العلم الجيد؟ وكيف؟ وكانت مسؤولية الآخرين أن يأخذوا الاكتشافات بعيداً عن المختبرات ليروا تطبيقاتها، وعلى مدى الأربعين عاماً السابقة تغيرت هذه النظرة تدريجياً أولاً بسبب تقديم السياسات التقنية التي يعتبر العلم واحداً منها، ولو مخرجاً حاسماً لها، وحديثاً مع تطور سياسات التجديد التي وضعت العلم والتقنية في خدمة البرامج السياسية والاجتماعية مثل الارتقاء بالتنافسية للاقتصاد الوطني، وتحسين نوعية الحياة.

ومع ظهور سياسة التجديد والابتكار تحولت لغة الترجمة من الاكتشافات العلمية إلى التجديدات التقنية، وهنا عرض النمو الاقتصادي أخيراً إمكاناته المحدودة، وكما سبق الإشارة فإن ضرورة الحاجة إلى تقدم تنافسية الاقتصاد العالمي (والتجديدات) يمكن أن توجد في الإلحاح على البحث عن ترتيبات التصميم الجديد، ويوضح التحليل حتى الآن أن الدليل الدقيق على شكل التصميم الجديد هو مخرج العمل في ساحات المعاملات التجارية، يتطلب التجديد بصفة أساسية إيجاد حلول معرفية للمشكلات المعقدة، وهذا يستلزم تكاتف عدد ضخم من مجموعات الخبراء معاً يتحدثون ويقيمون في عوالم اجتماعية مختلفة، وهذا بدوره يقتضي أن تكون المصادر، التي تخاطب مثل هذه المشكلات من بيئات متعددة، نتيجة لذلك تخدم محاولة تطوير سياسات التطوير أن تفتح التحليل المغلق طبيعة حل المشكلات المعقدة وتعرض إلى أن سياسة الحكومة ربما تكون أقل توجهاً نحو تمويل البحوث فقط، وأكثر توجهاً نحو توزيع التمويل بين

الأفراد، والجماعات، والمؤسسات المهتمة بإيجاد حلول معرفية ولكن لديها مع ذلك تصورات مختلفة عن مكونات الحل المقبول (Gibons, 2001).

إن كثيراً من سياسات التجديد الحكومية قد بنيت من قبل في ضوء سحبها من مصادر الجهات المشاركة في عملية التجديد، وعلى سبيل المثال إن برنامج المملكة المتحدة للبحوث في مجال العلوم البيولوجية موِّل جزء منه من مصلحة التربية والمهارات، وجزء من مخصصات مجلس البحوث، ومجلس الاعتماد المالي، وجزء من الصناعة، وجزء من الجمعيات الخيرية (The Wellcome Trust)، وبالمثل توجد مداخل متعددة المصادر الآن تسود في البلاد المتقدمة، ليس بسبب أن المصادر غير متاحة لتمويل البحوث من مصدر واحد، ولكن لأن التجديد يتطلب حلولاً لمشكلات معقدة لا يمكن أن تخاطب بدقة من زاوية واحدة أو من خلال قطب واحد، وكطريقة لضمان أن الحلول الناتجة عن البحث تعكس تصورات ذات مدى واسع فإنها تقدم ممثلين مختلفين عن طريق ممثلي التمويل في الساحة الملائمة من المعاملات التجارية، وهذا هو المدخل لمواصلة الحلول للمشكلات المعقدة التي تجدد التوجهات الحالية للحكومات، وتحافظ على إصلاح أدوارها.

٢/٥/٥ مشروع خريطة الجينوم البشري:

ثمة مثال مفيد عن كيفية عمل ساحة المعاملات الدولية في البحث زودنا به بالمر Balmer في تحليله عن مشروع خريطة الجينوم البشري (HGMP). وهدف هذا المشروع إعداد مصور عن المورثات الكلية للإنسان، وفهرسة الجينات الوراثية الداخلية، إن خريطة الجينوم البشري مثل الخرائط الجغرافية تختلف أنواعها وتصميماتها من خرائط العلاقات ذات المقياس الكبير التي تربط أحد الجينات بالأخرى بناء على تكرار الدراسة المختلفة، إلى جانب أنماط مختلفة

من الخرائط الطبيعية التي تعدد معالم في الحمض النووي الـ DNA، وأخيراً خرائط التصميم الأعلى التي تتابع قاعدة الثنائي الكيميائي التي تكون جزئي الـ DNA، إن هذا المشروع لم ينته دون مناظرة جدلية بين أنصار المشروع الذين أعلنوا أنه سوف يتيح مصدراً قيماً للعلم والطب، بينما المعارضون للمشروع قدموا التحديات الخاصة بالتكاليف، والإستراتيجية، والأخلاق، ومدى الفائدة القصوى من استخدام نتائجه (Balmer, 1996).

ويرى بالمر أن مشروع HGMP لم يكن نتاج أي عامل وحيد، كما أنه لم يتبع أي نموذج لبرنامج بحثي وطني، الحقيقة أن مشروع الخريطة الوراثية لم يظهر للفهم وفق بيروقراطية سياسية وإنما كمخرج لعملية معقدة من المفاوضات التي اشترك فيها عدد كبير من الأحزاب المهتمة، لم يحاول فرد واحد أو جماعة واحدة أو تنظيم واحد فرض سيطرة على سرعة التقدم أو التوجه، وبالإضافة إلى ذلك فإن سياسات حكومة المملكة المتحدة المتمثلة في الانتقائية والتركيزية وأهمية قيمة المال، لم توجه المشروع مباشرة، ولكن وفرت له إرشادات للتنسيق بين برامج مجلس البحوث الطبي ومجتمع خرائط الجينات.

جاءت وظيفة مشروع خرائط العوامل الوراثية البشرية في إطار ساحات المعاملات البحثية التجارية (وفقاً لشروط بالمر للهدف المحدود) فهو يقع في عدد محدود من المنظمات ذات الاهتمام بالمورثات، ويكون هوية سياسية واجتماعية تنظم الأهداف والأعمال لجماعات العمل المنفصلة والتي حققتها بعد فترة من الوقت كجماعة، واختلطت أو تقلصت جداول أعمالها إلى داخل أو خارج قائمة سياستها، وتبعاً لذلك تدفقت الأموال من الدول إلى العلماء، وتم دعم برنامج خرائط الجينات البشرية تحت رعاية تدابير متفق عليها.

إن ظهور ساحة المعاملات البحثية التجارية كان حاسماً في تعزيز المشروع، وكان تنظيم الاهتمامات المختلفة والمتشعبة ضرورياً للعمل في المشروع، ولكنه لم يكن تنظيماً مخططاً، ولكنه كان عملية شبيهة بالتوزيع الموسيقي حيث يتنافس كل عازف للقيام بدوره دون أن يكون هناك أحد مسؤول عن ضبط الفريق وإنما يعمل كل واحد مرتجلاً، وهذا الهدف المحدد - مشروع خرائط الجينوم البشري - سمح بنوع من اتساق الأصوات التي تم سماعها، وأظهر نوعاً من الالتزام حول عدد من الاهتمامات التي سمحت بتدفق التمويل بكفاءة، إن مشروع HGMP وصل أخيراً إلى عدد من المشكلات ظهرت من خلال منافسة أهداف محدودة أخرى تعمل في ساحات معاملاتها التجارية الخاصة وتعد بنتائج سريعة ورخيصة.

٣/٥/٥ مضامين الجامعة:

يمكن أن تكون تصميمات الأشكال الجديدة أبسط الأمثلة على استخدام سياقات المعرفة في المدى المتوسط، تكمن المشكلة للكثيرين في أن هذا السياق ما زال ضيقاً، ومع ذلك يرى نيلسون Nilson أنه حان الوقت لتقدير أن اختيار البيئة التي تقرر أي منتج جديد سوف يظهر ويتطور من خلال زيادة تراكم البناءات النظامية، وهذا يتطلب وجود شركات تضمن في تطوير منتجاتها الجديدة مدى متسعًا من الاهتمام بالأمور الاجتماعية والصحية أكثر مما يغطي بالاستخدامات التقليدية للسوق (Nilson & Winter, 1982)، وهنا عند السطح البيئي بين الحاجات الاقتصادية والاجتماعية تقدم الجامعات نفسها للقيام بفرص البحث الجديدة.

مع المدى الواسع لمصادر المعرفة التي تمتلكها حالياً تصبح الجامعات مؤسسات مثالية في موقع لا تعمل منه متحفظة، وإنما تأخذ فيه القيادة في

ممارسة البحث عن حلول المعرفة المعقدة، فالجامعات يجب ألا تنفد طاقاتها في تشويه سمعة دمج الصيغة (٢) من ممارسات البحث، واستمرارية إعادة تأكيد القيمة الفردية للبحث القائم على ممارسات النظم الدراسية المرتبطة بصفة عامة بالصيغة (١)، وإنما تحتاج الجامعات أن تأخذ مشاركاتها في البحث التعاوني وراء الآفاق الضيقة نسبياً للسياقات الإدارية والاقتصادية التي تسيطر على البحث عن أشكال تصميمات جديدة، وبالأحرى إذا احتضنت الجامعات الصيغة (٢) من البحث، فإنها ستكون في مركز الإصرار على أن ثمن مشاركاتها في البحث الذي يستميل التعاون يتوقف على هدف التوصل إلى الحلول الصادقة وراء الحاجات الضيقة للأسواق الاقتصادية المألوفة.

وأبعد من ذلك سوف تكون الجامعات مقتنعةً بأنها إذا طورت الخبرة، والمعرفة والمهارات، فإن ذلك سوف يمكنها من تطوير قدراتها في تسهيل ظهور وإدارة مخرجات ساحات المعاملات التجارية المطلوبة في الصيغة (٢) للبحوث، ولتحقيق قيادتها فإن ذلك سوف يتطلب بالطبع تطوير ترتيباتها الإدارية وأشكالها التنظيمية، وهياكل المنح التي سوف تجذب وتحافظ على الباحثين العلميين، وهذا يتطلب أن تكون الجامعات حساسة إلى احتياجات العامة لحلول المشكلات الاجتماعية المعقدة، وإلى إبعاد البحث من أجل حلول المعرفة عن صيغة حوار الخبراء في السوق واقترابه من المدخل الذي يدعم المشاركة الاجتماعية الواسعة في عملية البحث.

خاتمة:

عرضنا ببساطة إلى أن الجامعات تحتاج إلى التزامها بالتحول من إنتاج المعرفة الموثوقة إلى إنتاج المعرفة النشطة اجتماعياً، وهي المعرفة التي تم اختبارها وإعادة اختبارها في سياقات مختلفة، ومن خلال انشغال الجامعة

بهذه العملية سوف يوفر لها قاعدة تؤكد ثقة العامة التي يعتمد عليها الدعم المادي والاجتماعي للجامعات، ومن أجل توفير مكانة أفضل للجامعات عليها أن تنهمك في ممارسات البحوث المرتبطة بالصيغة (٢) خاصة تلك البحوث التي تطبق مشاركات واسعة، وتعزز المسؤولية الاجتماعية، والتأملية، والأشكال الواسعة من ضبط الجودة، وجميع هذه الخصائص يمكن استخدامها لتأسيس روح الشعب في الجامعة من أجل إنتاج المعرفة النشطة اجتماعياً، وهي المعرفة التي يتزايد الطلب عليها من جميع المؤسسات العلمية.

وبكل انفتاح كبير على المجتمع الواسع في تطوير ومتابعة برامج البحث سوف تكون الجامعات قادرة على الاحتفاظ بأمانتها ونزاهتها كمؤسسات علمية، أما الانسحاب إلى البرج العاجي فأمر لا خيار فيه، ولكن دخول الجامعات بشمولية كبيرة وتأن إلى عدد ضخم من ساحات المعاملات البحثية التجارية والمنتديات الفكرية حيث تناقش القضايا، وتكتشف تطبيقات البحوث، يمكن الجامعات من الحركة القليلة وراء الأسواق، وأخيراً ستكون الجامعات باحتضانها إنتاج المعرفة الموزعة اجتماعياً قادرة على الاستمرار مشاركةً ناقدةً في عملية العولمة، والدرجة التي تحقق الجامعات بها هذا الدور تجعلها قادرة على أن تبعد الشك عن كونها مؤسسات أساسية، ليس فقط في طموحاتها، ولكن أيضاً في سياساتها وممارساتها البحثية، وتحركها في خدمة الصالح العام.

الفصل السادس

الاختلاف والتباين في أنظمة الجامعات

روجر كنج

تمهيـد:

هنـاك بعض الشـك حول أن فكرة التبـاين في نظـم الجامعـات تعد أمـراً جيـداً، وفي الحقيقـة لقد ذكر روبرت بيرنبوم R. Birnbaum في كتاباته عن التعليم العالي في الولايات المتحدة عام ١٩٨٣م، أن الاختلاف المؤسسي يُعد أحد الأقطاب الأيديولوجية الرئيسة وأن له مكوناً أخلاقياً قوياً، أما السمة النظامية الغالبة لدى الحكومة في إنجلترا فهي الخطاب الإرشادي السنوي إلى الهيئة التي تمول الجامعات وهي مجلس تمويل التعليم العالي بإنجلترا (HEFCE) الذي يُعنى بالبحث من خلال إيجاد طرق تعزز الاختلافات المؤسساتية، وفي نوفمبر عام ٢٠٠١م - على سبيل المثال - كتب وزير الدولة للتعليم إلى مجلس تمويل التعليم العالي بإنجلترا مؤكداً أنه ينتظر من المجلس مساعدة دعم التباين بين مؤسسات التعليم العالي.

ذكر الكتاب الأبيض للحكومة عن التعليم العالي (DES, 2003) أنه من غير المعقول توقع أن جميع مؤسسات التعليم العالي تساند جميع الوظائف الجامعية بمستوى متميز، وإنما سوف تركز كل مؤسسة فردية على ما تقوم به بأفضل صورة، وفي أستراليا يؤكد تقرير حديث عن مراجعة للتعليم العالي قامت بها الحكومة الفيدرالية بقوة على فوائد التباين في الارتقاء بالاختيار، والمرونة، والتطلعات، لإنشاء جامعة أو جامعتين تتمتعان بالصفة الدولية، وفي حقيقة الأمر نادراً ما توجد دولة في أي مكان لا تستشهد بأن التباين تطلع رئيس لنظامها الجامعي.

وقد كرر مجلس تمويل التعليم العالي بإنجلترا حديثاً أن هدفه الإستراتيجي هو ابتكار منهجية تمويلية تسمح للجامعات في أثناء انشغالها

بوظائفها المحددة بالفرص في إنتاج تباين أكثر من خلال تشجيع المؤسسات على التطور أو التفوق فقط في بعض هذه الوظائف، ومع ذلك ليس لدى الحكومة أو المجلس (HEFCE) دليل لإعلان مزايا مثل هذه السياسة أو فحص الأنواع المختلفة للتباين والاختلافات بشكل واضح، ويمكن أن يكون هذا في نطاق الأنماط المؤسسية التي تتسم بالتوازن في الأنشطة بين التدريس والبحث، أي تخصص الجامعات في تدريس برامج البكالوريوس بمجال معرفي معين، أو في أشكال بحثية أساسية أو تطبيقية.

وفي المملكة المتحدة، كما في أي مكان آخر، لا تمتد فكرة التباين إلى الأسئلة الخاصة بالجودة، فعلى الأقل توجد معايير قابلة للمقارنة وخاصة عند مستوى أدنى أو أولي تراه جميع الجامعات ضرورياً لتبرير استقلاليتها أو احتكارها لقوة منح الدرجات العلمية، وفي الولايات المتحدة يُعد التنوع في معايير الجامعة أمراً مقبولاً بدرجة كبيرة، وأكثر واقعية منه في المملكة المتحدة، ويعد وسيلة مساعدة لدعم خاصية استجابة الجامعة للطلبة المتنوعين الجدد.

بصفة خاصة لم يواجه الوزراء ولا المسؤولون مشكلة استمرارية نجاح الجامعات التقليدية التي تركز على البحث في اقتناص التمويل الكافي الذي يمكنها من ممارسة نشاط ليس بسبب تركيزها على استخدام الجودة في التمييز بين مخصصات التمويل التي تتجه في العادة نحو النشاط الذي تفضله تلك المؤسسات، حتى لو كان تشجيع التدريس أو الارتباط التجاري، ولا تحتاج مثل هذه الجامعات أن تصون فقط تمويلها كوحدات عامة من التدهور، وإنما عليها أن تتطور بشكل متزايد وفقاً لنصائح وحوافز من الحكومة بتوسيع قبولها للشرائح الاجتماعية والتركيز بشكل أكبر على عمليات التدريس، هذا بالإضافة إلى أن الضغوط السوقية للطلبة والمصادر، والانتقادات المتزايدة من

الحكومة، أجبرت الجامعات التقليدية على أن تصبح إلى حد ما شبيهة بالجامعات الحديثة، وأن تقدم الإدارة الحديثة، والطرق التسويقية من أجل التطوير الفعال للبرامج الأكثر عمومية ومهنية، وتنمية مشاركات واسعة من الصناعة، إن الجامعات الأحدث، التي تتسم بتركيزها على التدريس والتعليم، وتوفير الفرص لأولئك الذي لا يعيشون مع ذويهم، أو الذين ليس لديهم خلفية مماثلة عن التعليم العالي، تواجه نصائح قوية من الوزراء لكي تتهرب من البحث وتصبح مؤسسات تعليمية متميزة، ومع ذلك توجد أسباب قوية لعدم احتمالية قيامها بذلك، وتكون النتيجة تقارباً أكثر منه اختلافاً، وربما أقرب إلى الوسطية منه إلى التوجه إلى أحد الطرفين، رغم الضغوط التي تقوم إلى مضاهاة الجامعات التقليدية.

نحن نحتاج إلى فهم كيفية تعريف التباين، والأهداف التي يقصد تحقيقها، وأفضل السبل إلى تأمينه وتنفيذه، وربما يكون التباين واضحاً، ولكنه مفهوم مُحير إلى درجة كبيرة، فعلى سبيل المثال، إذا ما حددنا تركيزنا على النمط المؤسسي، طبقاً للوظائف التي تختلف فيها الجامعات؛ فهل يكون التباين في مستوى التدريس والبحث؟ أو بشكل البحث أساسي هو أم تطبيقي؟ أو بالحجم والطبقة الاجتماعية لطلابها؟ وهل يعني الأمر كثيراً إذا تحقق نظام التباين في كل جامعة تزداد نمواً في الحجم من خلال عمليات الاندماج أو التوحد لتنفيذ النطاق الكامل للوظائف المحددة؟ أي التنوع يطلق عليه تبايناً برامجياً داخلياً؟ وأيها يكون مفضلاً نتيجة للتخصص المؤسسي؟ وما التباين الذي يراد تنفيذه؟ وهل يستحق الوسائل التي تستخدم في تأمينه؟

من الشواهد الجامعية الغريبة في المملكة المتحدة، وربما في أي مكان آخر، أن الجامعات لا تهتم كثيراً باختلاف النظام، رغم إعلان كثير من مديري

الجامعات عكس ذلك، حيث تبدو الجامعات والمعاهد التقنية السابقة متشابهة في السعي وراء الحصول على مزيد من تمويل البحث العلمي، وأن تكون جذابة لعدد كبير من طلبة الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس). ومنذ إنشاء الجامعات الجديدة في التسعينات من القرن العشرين وهي تبحث عن الشهرة والبحث العلمي للجامعات الأقدم، ويعد هذا أمراً مثيراً للدهشة، خاصة أن سياسات التعليم العالي الجديدة لحزب العمال قد دعمت التركيز على البحث العلمي، وتعزيز الجامعات القديمة التي تستند إلى البحث أكثر من الجامعات الأقل شهرة، والتي تهتم بصفة أساسية بتعليم الطلاب والوظيفة التدريسية، والتي تجذب عدداً كبيراً من الطلبة من الطبقات الاجتماعية المتوسطة، كما أن التمويل الحكومي الإضافي للجامعات استهدف البحث العلمي أكثر من التدريس.

وكانت نتيجة ذلك (ظهور نموذج مشابه في بلاد أخرى مثل أستراليا) تعرض لضغط التمويل العام للتدريس، وترتب على ذلك تقلص مجال التجديد في التعليم، وانخفاض التمويل إلى أقل من المستويات المرغوبة، وعلى الرغم من أن زيادة عدد الطلبة الذين يدفعون الرسوم الدراسية في أقطار مثل المملكة المتحدة، وأستراليا، ونيوزيلندا، وكندا، قد وفرت دخلاً متزايداً للتدريس، إلا أن هذا الدخل اتجه إلى نطاق محدود من المقررات الدراسية مثل إدارة الأعمال وتقنية (تكنولوجيا) المعلومات، وفي المملكة المتحدة ساعد استحواذ الحكومة على الجامعات ذات المستوى الرفيع على الموافقة على توسيع القبول بجامعتي أكسفورد وكمبردج، وعلى وجود جامعات أخرى ذات سجل باهر في تسهيل قبول الشرائح الاجتماعية المختلفة كانت بالكاد تستحق الدخول في ذلك المجال، مع أفضليتها ورغبتها في تحديث النظام الكلي للجامعة.

تعاني الجامعات القديمة والجديدة صعوبة كبيرة في تشريع أية مبادرة لزيادات هامشية محتملة في دخل هذه الجامعات، كلما كانت رسالتها أو السياسات التي تطبقها. يُعد التمويل المالي صعب التشريع عندما يزداد الشح في الموارد ضيقاً وإحكاماً، إن زيادة نسبة التمويل العام جاءت من المنح العامة، وتتميز بالمبادرات الخاصة - ويتم التقدم لها على أساس تنافسي، وهذا يعني أن الجامعات أكثر اضطراراً إلى التوحد من أجل حماية مواردها المالية مهما كانت رسالتها، وهذا لم يؤد فقط إلى زيادة الصعوبات لحصول الجامعات على التمويل، ولكنها أيضاً تعيق إستراتيجيات الحكومة لتنوع نظام الجامعة.

ربما يتحدث قادة الجامعة الجدد بأفكار متشعبة عندما يتكلمون عن التباين، لكنهم يبحثون عن مضاهاة الجامعات الأكثر شهرة التي تستند إستراتيجياتها الفعلية إلى البحث العلمي، إن المناقشات الأخرى حول التباين النظمي والمؤسساتي تعد تصريحات عامة جيدة، لكنها تختلف حتمياً عن الأفعال المطلوبة في نظام يتزايد فيه الاهتمام بالسوق إذا أرادت المؤسسات أن تعيش وتزدهر، وهذا النظام تكّون من الأفعال التي تنبعث من الاهتمام الذاتي والتفاعلات بين الوحدات الفردية (الجامعات)، وخاصة بين قياداتها، وهذه المجهودات الفردية لا يمكن أن تؤدي إلى إنشاء قطاع ذي سمات خاصة، ولكن قد تؤدي إلى تقدم اهتمام أي جامعة (بتحقيق الشهرة، وارتفاع الدخل، وتحسين مستوى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس) من خلال استخدام أكفأ الوسائل الممكنة، وهذه الآلية مساعد ذاتي في عالم غير مستقر بشكل كبير، ولا تساعد على إنشاء نظام مفضل من نظام الجامعة، لذا تعتبر النتائج التي تم الحصول عليها من ترتيب للسوق وللقطاع الجامعي غير مقصودة، لكنها تشكل تركيبًا مفروضاً بالقوة لا يمكن أن يتجاهله أي مدير للجامعة مهما كانت اعتراضاته العامة.

١/٦ ما أصل عبارة: (إن التباين شيء جيد)؟:

إن الفكرة التي ترى أن الجامعات ينبغي أن تتخصص في ما هي جيدة فيه، وتركز عليه، لها تاريخ طويل، وخاصة في الولايات المتحدة التي تكونت بصفة مبدئية من أجل تجميع البيئات لتواكب الممارسات الدينية المتنوعة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، لذا جاء التباين المؤسسي ليعكس الحاجات الاجتماعية الأكثر اتساعاً لمجتمع متنوع ومتعدد الثقافات، وكانت الأنماط المختلفة للجامعة ذات التجمعات الوظيفية وسائل تزويد استجابات لكل من الاقتصاد والمجتمع المتغير من ناحية، والاستقرار الذي يتضمنه النظام من ناحية أخرى، وللطلبة الحرية الواسعة لاختيار ثقافة ورسالة الجامعة التي تناسبهم بشكل أفضل من ناحية ثالثة (Trow, 1979).

وقد شجع انتشار توفير أنماط من البرامج المتنوعة على تنمية الحراك الاجتماعي، والارتقاء بالكفاءة، وتعزيز الحرية المؤسساتية، وفي بعض الحالات، مثل كاليفورنيا مع خطتها الرئيسة للكليات والجامعات لتأدية أدوارها المحددة والمتخصصة التي تراوحت بين التعليم الأساسي ودراسات ما بعد الدكتوراة، قد دعمت اختيار السوق بواسطة تدخل الدولة القوي على المستوى المحلي، وكما في قطاعات كثيرة أخرى من مشروعات الولايات المتحدة يُعتقد أن السوق المفتوحة يمكن أن تتحقق وتصان من خلال التخطيط المفصل والإطار النظامي، أما التباين كسياسة فكان مسموحًا به لتنفيذ التجارب لتكون المخاطرة منخفضة للنظام كله، وينحصر الفشل في مؤسسات فردية، بينما ينتقل النجاح بسهولة إلى أي مكان آخر بواسطة أعضاء هيئة التدريس المتسمين بالحركة والنشاط، وتصبح النتيجة أنه رغم الشواهد الحديثة على تقلص التباين، إلا أن نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة عامة قدم مستويات عالية من قبول الطلبة بالإضافة إلى أنه أصبح متميزاً في مجال البحث العلمي.

ويمكن تحديد المناقشات التي تؤيد الاختلاف والتباين المؤسساتي على النحو التالي (Stadtman, 1980):

- زيادة فرص الاختيار المتاحة للمتعلمين.
- إتاحة التعليم العالي فعلاً للجميع رغم الاختلافات بين الأفراد.
- ملاءمة التعليم للاحتياجات، والأهداف، وأساليب التعلم، وقابلية الطلبة وقدرتهم.
- مساعدة المؤسسات على اختيار رسالاتها الخاصة وتحديد نشاطاتها الملائمة لمواقعها ومصادرها ومستويات التعليم وطلابها.
- الاستجابة لضغوط المجتمع الذي يتميز بالتعقيد والتنوع الكبيرين.
- أن تصبح شرطاً مسبقاً لحرية الكليات والجامعة واستقلالها الذاتي، وذلك لأن الاختلافات الكبيرة بين المؤسسات تجعل من الصعب على السلطة المركزية تحويلها إلى أدوات للتلقين أو للتبعية.

إن قضية الاختلاف المؤسساتي وخاصة فكرة الاستجابية نحو البيئة الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة التي تظهر بشكل وثيق في العالم الحديث سريع التغير، لها أساس ديمقراطي، وتدعم التفسيرات الجماعية للأنظمة الديمقراطية المتحررة، هذه الاختلافات تجسدها النقاط المتعددة للقبول، والانفصال الرسمي، واستقلال الهيئات والمؤسسات، وتبادل السلطة. ويرتبط هذا التباين المؤسساتي جزئياً مع الانفتاح الديمقراطي والتطور المجتمعي المشتق من نموذجين فكريين سائدين في الولايات المتحدة، أحدهما يرتبط بكتابات عالم الاجتماع الفرنسي أميل دوركايم Durkhiem في القرن التاسع عشر التي قبلت في الولايات المتحدة من خلال أنصار النظرية البنائية الوظيفية، من أمثال فالكون بارسونز Parsons، وقد استندت هذه الأفكار إلى

العلوم البيولوجية، وترى أن المجتمع يؤدي وظائفه مثل الجسم البشري الذي تقوم فيه أجزاء مختلفة بوظائف متعاقبة تعتمد كل منها على كفاءة وظيفية كل جزء من أجل الوصول إلى نظام سليم موحد للكائن المجتمعي.

أما النموذج الفكري الثاني فهو ذو طابع اقتصادي ويفترض ارتباطاً قوياً بين الأسواق المتنافسة والتباين المؤسساتي، ويعتبر التباين المؤسساتي مشابهاً لتباين المنتج في الأسواق التجارية، وكلما ازداد ذلك التباين ازدادت الأفضليات العامة وتحقق النفع للمجتمع (Dill & Teixeira, 2000)، نتج عن هذا الأسلوب من التفكير سياسة عامة متزايدة في كثير من المجتمعات في السنوات الأخيرة نحو إدخال التعليم العالي في المنافسة التسويقية، وينظر إلى الأسواق على أنها آلية فاعلة في توزيع التمويل على الجامعات سواء كان هذا التمويل من المال العام الذي يتم تخصيصه عن طريق التنافس في شكل المنح المختلفة للمؤسسات على أساس من النجاح في جذب مزيد من الطلبة، أو على أساس الاستحواذ على أفضل الباحثين وفقاً لتقويم سجلات السباق (حيث تمثل الدولة المشتري المفوض لوكيل المشتريات أو للجمهور العريض)، حتى لو كان التمويل من المال الخاص الذي يخصص مباشرة من المستهلك من خلال سياسات التمتع بحق البيع.

لذا تتجه الحكومات إلى أن ترى المنافسة الجامعية على أنها تباين واقعي متزايد في النظام، حيث تضطر الجامعة إلى التركيز على نقاط قوتها، وسوف نرى على أي حال أن الارتباط السببي بين بناء الحكومة لعمليات مشابهة للسوق، وبين التنوع النظامي والتباين المؤسساتي ليس أمراً واضحاً، وعلى العكس من ذلك ربما يثير جدلاً أن العمليات الشبيهة بالسوق تتأثر بتدخل تنظيمي محكم على مستوى السياسة العامة، وعلى سبيل المثال فإن صيانة

النظام الثنائي في سياسات القطاع (بين الأنماط المختلفة لمؤسسات التعليم العالي مثل الجامعة والمعاهد التقنية في المملكة المتحدة وألمانيا) ربما يكون أكثر فاعلية وتأثيراً، ومع ذلك فإن سيطرة النقد الحر الجديدة للتخطيط المركزي، والقيادة الوطنية القوية لنظام التعليم العالي بأسلوب بيروقراطي مشوه وغير كفء يجعل من غير المحتمل أن تظهر - قريبًا - نظم جامعية موحدة وتسويقية كما في أستراليا والمملكة المتحدة) أو أن يعاد تشكيلها في صورة أكثر وضوحاً وتفصيلاً لفروع قطاعات رفاهية الدولة، وقد لاحظنا في الفصل الرابع من هذا الكتاب، أنه ربما يكون هناك توتر بين الحكومات التي تبحث عن الاعتراف أو دعم الطبقة العاملة لديها متعددة الجنسيات، والرواد البارزين في أسلوب التحرر الذين يؤكدون اهتماماتهم بالمصالح النقابية أكثر من اهتماماتهم العامة أو القومية، وبين محاولة الإغواء من جانب الوزراء لإعادة تكامل الجامعات مع الدولة كجزء من الارتقاء بالتنافسية الاقتصادية الوطنية وسط تنافس عولمي متزايد لاقتصاديات المعرفة، وعلى أية حال فإن الضغوط الخاصة بالتقارب والتشابه تظهر بقوة أكثر من الضغوط الخاصة بالاختلاف والتباين بين الجامعات، وربما تتعمق وتتكاثف.

وبالإضافة إلى ذلك فبدلاً من إنشاء تباين أفقي للوظائف والمناصب، يتجه تسويق التعليم العالي إلى تعزيز التمايز الطبقي الرأسي في المكانة المرموقة والشهرة بين المؤسسات، فصفوة المؤسسات تعد قادرة بشكل أفضل في الحصول على أفضل الطلبة وأحسن تمويل للبحث العلمي، وتستطيع صيانة مراكزها في مواجهة تداعيات إنشاء المؤسسات الأحدث، التي رغم محاولتها محاكاة جامعات القمة، إلا أنه مطلوب منها توليد المركز من نشاطات التدريس والبحث الأقل مكافأة وتقديراً، وعلى الرغم من أن ذلك ينتج تبايناً وتنوعاً

مؤسسياً قصير المدى يستند إلى إعادة المناصب الثابتة، وديم أو يخلد مركز الدرجة الثانية للجامعات المهتمة بالتدريس مقارنة مع تلك التي تهتم بالبحث العلمي، تهتم السياسة الرئيسة بالبحث عن آليات تساعد على إحداث الإبداع والابتكار وخاصة في التدريس والتعليم وسيلة لضمان كل من التغير والتباين الوظيفي الواسع، ووسيلة أيضاً لجعل الهياكل الهرمية السائدة والثابتة للشهرة أكثر حركة وديناميكية.

تجدر الإشارة في هذه المرحلة إلى نقطتين رئيستين في قضية تسويق التعليم العالي، ومسألة المطابقة المؤسساتية وعلاقتها بالتباين النظامي، أولهما: أنه على الرغم من أن أنظمة الجامعات قد أصبحت حديثاً أكثر تنافساً في دول متعددة، إلا أنها تشكل بصعوبة أسواقاً منفتحة كاملة، فالجامعات مقيدة من الحكومة في الأسعار التي تتقاضاها من كثير من طلبة الدرجة الجامعية الأولى، وغالباً عن كمية المنتجات (الأماكن) التي يمكنهم بيعها، إن المعونات المالية العامة، والبغض الحكومي للمخاطرة السياسية التي تسمح بفشل مؤسساتي، أو توقف مؤسسة عن العمل، تشوه عمليات السوق، كما تعيق معلومات الطلبة (المستهلكين) وحراكهم (أثناء التسوق في المكان)، ويمكن ملاحظة إمكانية انتقال طالب البكالوريوس في المملكة المتحدة، ولكن في دول مثل أستراليا والولايات المتحدة تفرض الولايات المحلية وحدود المدينة قيوداً قوية على اختيارات الطلبة للجامعة التي يرغبون في الالتحاق بها.

تعتبر الجامعات أيضاً أقل توحداً أو تعاوناً من معظم المنظمات التجارية، رغم الإصلاحات الحديثة في كثير من المجتمعات المتقدمة (بغض النظر عن وجهات نظر موظفيها نحو هذه الأمور)، فالجامعات ليست قادرة على الاستجابة للبيئات المتغيرة بالإحساس نفسه نحو الأهداف التعاونية كما توجد

في أجزاء أخرى من القطاع الخاص، إذ لا تزال هذه المنظمات تتلقى الإعانات المالية، وهي غير ربحية، ومكونة من وحدات متفاوتة، ولها استقلالية ذاتية نسبية، ولديها أعضاء هيئة تدريس يتمتعون بالحرية الفكرية وبدرجة عالية من الاستقلالية والتذمر، وإدارة الجامعة نسيج معقد من أنواع وثقافات إدارية مختلفة، غالباً ما تكون مشتقة من أساليب إدارة أعمال أصولية قديمة، ورؤى الزملاء، والقواعد الجماعية، والمناورات السياسية، وقوة اللاعبين، ويعمل هذا الخليط على إضعاف وتشتيت الاتجاه المؤسساتي والقدرة على التغيير.

وثانياً: إن نظم الجامعة تتميز بصفة عامة بالهيكلة الهرمية مع مستويات مهمة من التنوع والتباين في المراكز والمكانة والموارد بين المؤسسات، ويمكن من الناحية النظرية أن يتعايش مثل هذا الاختلاف جنباً إلى جنب مع التنوع النظامي، ولكن عندما يتم دمج المطابقة الوراثية بشكل عميق، فإن التطلعات الخاصة بالتنوع سوف تقل بشكل ملحوظ، فالطلبة يسعون إلى تجنب المؤسسات ذات المكانة العلمية الأدنى إذا ما استطاعوا ذلك (في بعض الحالات يتعجب الطلاب من تشجيع الرسميين لهم على الالتحاق بجامعات القمة، تحت مسميات الارتقاء بالتباين، سواء كان ذلك يستحق محاولة الذهاب إلى إحدى هذه الجامعات ذات الدافعية المنخفضة)، يبدو أن المحاولات النشطة للارتقاء بالسمعة الهرمية بين الجامعات ذات المراكز المتدنية (سواء بالسماح لها بتقاضي رسوم دراسية مرتفعة أو تقديم درجات علمية لفترات قصيرة) لها تأثير مختلف تحت هذه الظروف في اعتراف الإستراتيجيات الحكومية بمزيد من التباين المؤسسي.

وإضافة إلى ذلك شجعت بعض الدول الجامعات حديثاً على الاندماج وعلى أشكال أخرى من الانضمام، ففي أستراليا على سبيل المثال كان الاندماج

مفتاحاً رئيساً للتغلب على السياسات الثنائية وتحقيق نظام جامعي قومي موحد في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين، وفي المملكة المتحدة وجدت كشوف حسابات دورية من مجالس التمويل والحكومية ترحب بالاندماج المؤسساتي، وربما ينظر إلى الأمر على أنه يتعارض مع مستوى الرسوم التي تتقاضاها الجامعات غير المتميزة في برامجها أو الوظائف التي تقوم بتنفيذها.

ويقترح بيرنبوم (Birnbaum, 1983) أن التباين المؤسساتي يُمكِّن الطلبة من خلال نطاق الإنجاز من اختيار الجامعة أو الكلية التي تتماثل طموحاتها عن الأداء مع آمال الطلبة أنفسهم، وبذلك يشعرون بمزيد من الراحة في بيئة تتآلف فيها الأهداف والسلوك بشكل منطقي، ومع ذلك يجادل البعض أن هذا المدخل يُثبت النماذج الموجودة من المطابقة، وربما يفعل قليلاً من أجل تشجيع الحراك الاجتماعي على المدى الطويل، وعلاوة على ذلك فإن نموذج التنوع الأكثر رسمية، وخاصة إذا ما ارتبط بنمط متميز من المطابقة في انتقاء الطلاب، قد يساعد هذا المدخل في دعم النماذج القائمة على عدم المساواة، وبطريقة مشابهة ربما تؤدي هذه السياسة العامة إلى سرور مؤسسات تعليم الصفوة من خلال تجميد التدرج الخاص بالشهرة والقوة بين الجامعات على الأقل إلى ترتيب شبه دائم، وإذا علمت كل مؤسسة مكانتها فستكون هناك فرصة أقل من تحدي الحركية وظهور تهديد سيطرتها، وهذه النقاط سنعود لها لاحقاً.

إن الجزء المهم عن التباين السائد في كل الأدبيات هو أن التخصص يعزز كفاءة المؤسسات وهذا ما كان يحدث في الولايات المتحدة في السبعينات وأوائل الثمانينات عندما كان تأثير النظرية البنائية الوظيفية في أقصى استخداماتها في العلوم الاجتماعية، إن بعض الكتاب مثل بارسونز Parsons

وبلات Platt عام (١٩٧٣م)، وبيرنبوم Birnbaum عام (١٩٨٣م) قد أكدوا على الفوائد التكيفية والتكاملية لمجتمع يتكون من مؤسسات تعليمية مختلفة ومتخصصة تعكس الاحتياجات متزايدة التعقيد لأقسام العمل في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة وتعمل على مواجهتها، وقد كانت وجهة النظر التي لاحظناها سابقاً متناسبة مع التفسيرات الجماعية للديمقراطية في الأجواء السياسية، وترى أنه إذا كانت لدى جميع الكليات والجامعات الأهداف نفسها، والقواعد التنظيمية والاجتماعية نفسها لانتقاء الطلبة، كنا نشعر بأن نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة لا يمكن أن يتفوق في كل من قبول الطلبة والتقدم العلمي، ويشير بيرنبوم إلى أن هناك دليلاً على أن معظم مؤسسات التعليم العالي لا تستطيع أن تؤدي كل الوظائف المتخصصة بشكل جيد، وأن التركيز على بعض الأهداف يعني حتماً أن هناك اهتماماً أقل سوف تحظى به الأهداف الأخرى، وأن فاعلية النظام يتم تعزيزها من خلال التنوع المؤسساتي والتعهد بتنفيذ رسالة وأهداف معينة.

وبناء على ما تقدم فإن التباين يزود المنظمات بمصدر خصب من البيانات غير المتاحة لنظيرتها العاملة في نظم متجانسة ومخططة مركزياً، وتصبح النتيجة أقل خوفاً من الابتكار أو التجديد الذي يعتبر نافعاً ومفيداً في السياق التنافسي بالنسبة للمؤسسات الفردية، ولكن يزودها أيضاً بشكل من الصالح العام في أن مخاطرة تغيير النظام كله سوف تنخفض، وأن فرص الحركية (الديناميكية) والتغير المنتج تصبح أفضل بشكل كبير، ويمكن رؤية هذه المزايا ذات أهمية خاصة، حيث إن المؤسسات التعليمية تسعى لمسايرة المستويات المتزايدة من المشاركة، وإلى جانب ذلك تهدف هذه المؤسسات في الوقت نفسه إلى التقدم الذاتي في البحث والمعرفة، ويمكن رؤية مجموعة من المؤسسات الموحدة تنفذ

كل الأدوار الوظيفية نفسها، معارضة بذلك التخصص الكبير والتباين المؤسساتي، مما يجعل المصالحة الوظيفية أكثر صعوبة (Trow, 1979).

إن المشكلات التي تواجهها المؤسسات في تحقيق كلٍّ من وظائف النخبة أو الصفوة (البحث العلمي) والجماهيرية (القبول) قد أشار إليها كلارك (Clark, 1983)، وتعتبر هذه الاحتياجات متناقضة بشكل كاف، ويترتب عليها ثقافات متميزة تتطلب أنماطاً مختلفة من الكليات لتغطية امتدادها، وقد ذهب بعض المراقبين بعيداً في الجدال بأن كلاً من قطاعي النخبة والعامة متكاملان بالضرورة ويعتمد بعضهما على بعض، ويتطلب قطاع الصفوة الثقل السياسي والمالي والاجتماعي للقطاع الجماهيري، بينما يعتمد القطاع الجماهيري على القيم والمعايير والبحث العلمي للنخبة حتى يتعلموا تعليماً حقيقياً (Trow, 1979)، ومع ذلك فإن كل نوع من مؤسساتهما يختلف عن الآخر، فالمؤسسات الخاصة بالصفوة تعتمد على أشكال التنشئة الاجتماعية الداخلية للطلاب أكثر مما تفعل المؤسسات الجماهيرية التي تركز على التدريب والدراسات المتصلة بالعمل وانتقال المهارات (Scott, 1995)، ورغم ذلك فإن تزايد كل من الشكلين يتخذ بعض الجوانب من الآخر.

وقد وصف كير (Kerr) عام ١٩٦٣م، الجامعة المتعددة ليشير إلى أن الجامعات أصبحت متشابهة في النطاق الواسع من الوظائف التي تتعهد بتنفيذها، وفي الترحيب بالاستخدام المتزايد للآلية والأجهزة الدقيقة في خدماتها الاقتصادية واهتماماتها الخارجية، وقد تم نبذ الأفكار الفلسفية القديمة عن الجامعة باعتبارها مؤسسة موجهة للأهداف المشتقة من التقاليد الأوروبية وكتابات بعض المؤلفين مثل نيومان Newman وهومبولد Humboldt، (انظر الفصلين الأول والثاني من هذا الكتاب) لأنهما أقل فائدة وضرورة في

البيئة الأمريكية الواقعية والمتعددة الوظائف، وتحددت الجامعات بما تفعل، وذلك يعني خدمة العديد من الاحتياجات المختلفة الناتجة من التعقيد المتزايد للحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال هذه النظرة تطور التباين داخلياً لتنمية المؤسسات وليس تنمية الأدوار المتخصصة بينها، وبالإضافة إلى التدريس والبحث العلمي انشغلت الجامعات بنشاطات مختلفة في مجالات الأعمال التجارية والمجتمعية، إلا أن الجامعات لم تستطع فعلاً أن تختار ما ترغب في أدائه، وبعيداً عن المخاطر المالية كان المتعاقدون - لا من المستوى المحلي أو الإقليمي فقط - ينظرون إلى الجامعات على أساس أنها تمثل ما يطلق عليه (الدكان ذات الوقفة الواحدة)، وأصبحت الجامعة منهمكة في مدى واسع متكامل من النشاطات، وبدأت هذه المؤسسات تظهر متشابهة، وكانت الوظيفية المتعددة أكثر من التخصصية هي المسؤولة عن صيانة نظام التباين، وقد ساندت هذا النظام فكرة التنوع الواقعي في الجامعات أكثر من الاختلاف المؤسساتي، على أية حال ليس من الواضح أن نمط التباين الواقعي قد حقق الفوائد المرتبطة بالتخصصات المؤسساتية (Goedegeburure & Meek, 1994).

إن رؤية كير Kerr للجامعة على أنها تعكس باستمرار متطلبات المجتمع وجدت بعض الصدى في كتابات بارسونز وبلات (١٩٧٣م)، كما لاحظ ديلانتي حديثاً أن تطبيق النظرية البنائية الوظيفية البارسونية في التعليم العالي يتطلب مجهوداً ضخماً بالجامعة بهذا الشكل تزود النظام الاجتماعي كله بمستوى من النزاهة والتجرد والثقة الضرورية للتماسك الاجتماعي والتقدم العلمي، وتساعد استقلالية الجامعة على استمرارية تأسيس وإعادة تأسيس البناءات المعرفية للمجتمع واللازمة لعقلانية الثقافة الحديثة، كما تساعد حيادية الجامعة في

تأسيس التكامل الاجتماعي الأخلاقي، وفي هذا السياق تشير الوظيفتان: المعرفية (العلمية)، والاجتماعية (الثقة) إلى كيفية خدمة الجامعة للاحتياجات الشاملة للنظام الاجتماعي وإن لم يتم ذلك بمستوى عال من البناء التجريدي والعمومية، والجامعات كصورة مؤسساتية تعكس التعقيد والتباين للتقدم الاقتصادي القائم على المعرفة في عصر ما بعد الصناعة، وبالتالي تساعد وظائف هذه النظم الفرعية على الاحتفاظ بوحدة النظام الاجتماعي، وعلى العكس تماماً يميل كل من بارسونز وبلات إلى رؤية أن فاعلية وكفاءة تنفيذ هذه الوظائف تتم من خلال الاختلاف المؤسساتي أكثر من التعددية المؤسساتية التي تلتزم بالنموذج البيولوجي أو العضوي الذي يرى أن الاختلاف النظامي، والتمايز في الأدوار، والتنامية، أمور تساعد في توليد التكامل الاجتماعي الشامل.

٢/٦ الأنظمة الثنائية والمجزأة والموحدة:

حتى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات كانت النظم الجامعية في عدد من الدول غير الولايات المتحدة تتصف بالتمييز الرسمي والقانوني بين القطاعات والمكونات. وفي بعض الحالات تقوم هذه الاختلافات لبعض الوقت، وفي نهاية القرن التاسع عشر الميلادي أفرزت التخصصات والتباينات في التعليم العالي ظهور نظام مركب عرف بالتجزئة (Segmentation)، حيث تكون بعض عناصر النظام منفتحة، أو تؤدي إلى إنشاء مؤسسة جديدة، وتترك الجامعات القائمة دون تغيير، بصفتها مدارس لطبقة الأثرياء بدلاً من توسيع نطاق القبول للجامعات ولمؤسسات التعليم الفني والتجاري وإعداد المعلمين التي أنشئت لتقديم مهارات معينة ضرورية للمجتمع الصناعي، وهذه المؤسسات تجذب طلابها من الطبقات الاجتماعية المنخفضة، وكان هذا المستوى من التباين الرسمي الذي حدث بصورة أقل في الولايات المتحدة (Muller, 1987, Ash, 1996).

وفي أستراليا وبريطانيا في الستينات من القرن العشرين كان هذا النمط من التباين الرسمي معروفاً بالنظام الثنائي، وبصفة عامة انعكس تطوره على الطلب المتزايد على التعليم العالي مع تطور اقتصاديات المعرفة، وتطلب هذا إلى جانب الجامعات التقليدية ضرورة إنشاء كليات ومعاهد تقنية وكليات لإعداد المعلمين أقل تكلفة وأكثر حرفية ومهنية، وقد صممت هذه المؤسسات لتكون أكثر مسؤولية، وإدارية في ممارستها، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسات الأخرى في قطاعي تعليم ما بعد الثانوي وتعليم الكبار، وقد عكس إنشاء هذه المؤسسات عدم رضا القادة السياسيين عن تحمل مسؤولية الكثيرين من خريجي الجامعات، وكانوا يفضلون بناء قطاع عام أكثر حداثة وصلة بالاقتصاد، وجامعة قادرة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية ولديها قليل من تقاليد التعليم العالي.

إن الوزير الذين أدخل النظام الثنائي في المملكة المتحدة في بداية الستينات قدم المعاهد والكليات التقنية كأداة رئيسة للحكومة لربط التعليم العالي بالحاجات الصناعية والاقتصادية، أما في مجال الامتيازات (التمويل والمكانة الاجتماعية) فقد كان القطاعان مختلفين وغير متساويين رغم الاعتراضات الحكومية التي كانت مختلفة ولكنها متساوية وعادلة.

إن إنشاء النظام الثنائي كان أيضاً مؤشراً رئيساً على أن السياسات التعليمية الوطنية مهمة جداً ولا ينبغي تركها للجامعات، وأنه مطلوب قدر كبير من توجيه الدولة والمساءلة المحاسبية إذا كانت الدولة تتطلع إلى المنافسة العالمية، وكان هذا ملحوظاً بصفة خاصة في المملكة المتحدة عقب التدهور والتدمير الذي خلفته سنوات الحرب، والاعتراف بأن التعليم والتدريب يمكنهما توفير طريق العودة إلى فاعلية النفوذ العالمي والكفاءة الاقتصادية، كما اعتبر البحث العلمي مفتاح التقدم في مجال المعرفة القائمة على التميز الاقتصادي

وقد أخذ ذلك بعض الوقت للضبط المالي في المجتمع العلمي، غير أنه في بداية السبعينات، ومع دعم تقرير روتشيلد Rothschild عن التمويل العام وأهداف البحث العلمي بالجامعة، ظهر أن الأبحاث المشتقة من الاستطلاع والفضولية أداة غير مؤكدة النتائج، ولا يبنى عليها التقويم، وتظل خارج أطر السياسات الإستراتيجية الوطنية، ومع انخفاض التمويل الذي فرض على الجامعات في الثمانينيات طلبت الحكومة من لجنة منح الجامعات (UGC) أن تكون أكثر انتقائية في توزيع تمويل البحث العلمي، ومنذ ذلك الوقت أصبح تمويل التدريس والبحث العلمي عمليتين منفصلتين، واعتمد تمويل البحث العلمي على سجل السباق الذي يحدد نجاح الممارسات المنتظمة لتقويم البحث العلمي (Salter & Tapper, 1994).

وهذا الشكل من التباين دعّم التفكير التأملي الذي يرى أن الجامعات يمكنها أن تكون مميزة في التدريس والبحث العلمي اللذين تعهدت بتنفيذهما، كان هناك اقتراح - الذي أصبح مصدره فيما بعد مجلس البحوث - يهدف رسمياً إلى تحديد ثلاثة أنماط من مؤسسات التعليم العالي هي: المؤسسات القائمة على البحث (R)، والمؤسسات القائمة على التدريس فقط (T)، والمؤسسات القائمة على دمج التدريس والبحث (X) والتي ساندت بحزم النظرة التي ترى أن نشاط البحث الذي يقوم به أعضاء هيئة التدريس ضروري لصحة وحيوية وظيفة التدريس.

وهناك تمييز آخر أصبح مهماً في التداول الحالي لقضية التدريس (أثاره تقرير لجنة كارينجي في الولايات المتحدة) والذي تم بمقتضاه وصف الأنشطة البحثية التي تدعم عملية التدريس الجامعي سواء من البحوث الأساسية أو التطبيقية، وهذا النوع الأخير يتطلب كمية كبيرة من التمويل العام وسوف يستفيد من السياسات الانتقائية التي تركز على توزيع المال على الأبحاث، ومع

ذلك تعد نشاطات الباحثين أقل تكلفة وتتطلب تنفيذاً واسعاً، ويمكن أن ينال دعم التدريس أكثر من الميزانيات المخصصة للبحث العلمي.

إن الترتيبات الرسمية السابقة لم يتم تبنيها، رغم أن البعض قد أثاروا جدالاً حول أن الزيادات التي شهدتها التسعينيات وبداية الألفية الثالثة قد أثرت بصفة سرية في سياسات التمويل الجامعية مثل تمويل البحث العلمي الذي أصبح أكثر مركزية، إن السياسة العلنية للتجزئة المؤسساتية بالطبع لا تسقط غالباً الاعتقاد السائد بضرورة ربط البحث القائم على التدريس بالجامعة، ولكن ينظر إليه غالباً على أنه يخفق في الاعتراف به ضمن مجالات العلم، وخاصة أن هناك تشتتاً واسعاً في تمويل البحث العلمي بين الجامعات يثير ضجة عالية ومعارضة شديدة أكثر من المداخل الانتقائية، وبينما توجد فوائد معلنة حول الروابط الحيوية والنفعية بين البحث والتدريس، إلا أنها ليست سهلة الإثبات، حيث لاحظ جارفز أن "جامعات قليلة ترغب في أن تكون مؤسسات تدريسية فقط منذ أن اعتبر البحث العلمي مؤشراً رئيساً في الجودة وجوهر الجامعة، ومنذ عصر التنوير والممارسون المحترفون يزيدون من تعهداتهم بتنفيذ البحوث في نشاطاتهم الخاصة، كما أنهم يستحدثون معرفة وعلوماً جديدةً (Jarvis, 2001 R 14).

وبالإضافة إلى ذلك فإن اختلافات الجامعة الرسمية أدت إلى الميل نحو تجميد البحث العلمي ونظام السلطات الهرمية في الجامعة بطرق تعمل ضد التجديد والتغيير الحركي (الديناميكي)، خاصة إذا تم التعبير عن ذلك بقوة من خلال سياسات التمويل الوطنية، وخارج المملكة المتحدة ظهرت محاولات مشابهة على مستوى أكثر رسمية للاختلافات المؤسسية، وفي كندا تم إنشاء الهيئات الإقليمية الوسيطة أو تعزيزها في السنوات الحديثة لتنفيذ سياسات العقلانية والاختلافات، وإعادة فحص رسالات المؤسسات التعليمية، ومع ذلك

فإن الجامعات قاومت بنجاح كل المحاولات التي تلغي دورها في البحث العلمي وحصرها في التركيز على التدريس (Fisher & Rubenson, 1998).

وعلى أي حال فإن أنظمة المطابقة الرسمية التي ظهرت في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات كانت خارج الأيديولوجية العامة الحالية، وأصبحت الدولة وخاصة بعد انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية، ومع زيادة التأثير للتكامل الاقتصادي العالمي ومؤشرات العولمة الأخرى التي ظهرت لتقوض القوة التاريخية والسيادة القومية للدولة الوطنية، التي تمتد قدراتها إلى مساحة محدودة وتتحمل قليلاً من المسؤولية، حيث أصبحت ملكية الدولة ضئيلة، وتوفيرها للخدمات المباشرة قليل، لكن إنتاجها للحوافز وإصلاحات هيكلة الأسواق وتنظيمها كثير، وقد اعتبر النظام الثنائي وغيره من نظم المطابقة متنافراً مع الأشكال الأكثر انتشاراً من التحررية، ومع هدف تشجيع الجامعة للاستجابة للطلب التنافسي للمستهلكين والأسواق، كما نظر إليه على أنه نظام متداخل الأغراض يشجع المبادرات المؤسساتية ويدعم التوجهات نحو المقاولين الملتزمين، في ظل القناعة بالتباين وارتفاع الاختلافات الكبيرة داخل القطاعات، وتحفيز الاندفاع الأكاديمي نحو نموذج الجامعة التقليدية.

ومع بداية التسعينات غطى النظام الثنائي معظم الاختلافات المؤسسية أكثر من اكتشافه الاختلافات داخل القطاعات الخاصة التي تتسم بالقيود المصطنعة والحدود الغامضة، رغم أن أي قطاع أكثر تنافساً وتبايناً يعد أفضل ملاءمة ومرونة لمجتمع عولمي قائم على المعرفة (Scott, 1995)، وكان من الأفضل ترك الأسواق تُحدث التنوع والتباين والمرونة والتجديد التي سوف تتبعها بالتأكيد كمؤسسات لها نشاطاتها الملائمة ومراكزها الحيوية واستجاباتها النشطة لمرونة المنافسة الراقية.

وسوف نرى أن الفكرة التي تنادي بأن التباين أفضل رُقياً بواسطة السوق عنه من خلال الأنظمة الرسمية المتصدعة للتنوع التي قدمتها الحكومة، ويوجد قليل من الشك أن أنظمة الجامعة التي تأخذ بخصائص التعليم الجماهيري كجزء من إستراتيجيات الاستجابة بنجاح لتحديات عولمة الاقتصاد الدولي قد أصبحت ذات فائدة كبيرة للحكومات، حيث لاحظ سكوت (Scott, 1995) أن السجل التاريخي يقترح أن نظم النخبة، سواء كانت ممولة من الدولة أو لم تكن، تتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي، بينما الأنظمة الجماعية، حتى إذا كانت تتمتع بتأثير أقل على مستوى التمويل العام، تجذب بشكل حتمي (ونفعي) الانتباه السياسي، ومع ذلك فالمشكلة تتلخص في أن النمو في إصلاحات السوق للنظم الجامعية في سياق الترتيبات السياسية، حيث تظهر السياسات المباشرة للدولة بشكل أقل فاعلية وأكثر تعقيداً، يجعل حدوث التباين أقل احتمالاً، ليس فقط لأن الأسواق تتجه إلى تشجيع التماثل والانتظام - لأسباب سوف نكتشفها لاحقاً - بل لأن اعتماد الأسواق أيضاً، في غياب إطارات العمل التنظيمية، سوف يضعف قوى الدولة الضرورية للمطابقة الرسمية التي ربما تكون الوسيلة الوحيدة لضمان مستوى واضح من تمييز الرسالة، وعلى الرغم من أن الحكومات تعزز استجابات سياستها على الأقل في مجال تمويل البحث العلمي، إلا أنها تهدف إلى تعزيز الانفصالية، وهذا لم يمنع التحرك نحو التماثل والتشابه المؤسسي.

وفي ضوء السياق المذكور آنفاً ليس من المدهش أن ينهار النظام الثنائي بعد جولة استمرت ٢٥ عاماً في كل من أستراليا والمملكة المتحدة، بعد أن أصبحت المعاهد والكليات التقنية جامعات بالمعنى الحديث وأصبح من الصعب - وفق المصطلحات الأكاديمية - التمييز بين النمطين، فالطلاب في الكليات المهنية، أو في القطاع التقني، كانوا أكثر اهتماماً بدراسة إدارة الأعمال،

والإنسانيات، والعلوم الاجتماعية، من دراسة العلوم التقنية والتطبيقية في صورتها الأصلية، بالإضافة إلى أن مديري الجامعات وأعضاء هيئة التدريس كان لديهم تطلعات للتكافؤ مع الجامعات، والتخلص من أشكال المضايقات الناتجة عن التدخلات والتحكم السياسي المحلي، أما لدى السياسيين فإن فكرة إنشاء كليات وجامعات تقنية حرة نبعت خلال مبادرة الاندماج التشريعي، ونمت من خلال تأسيس حقول معينة بالتعاون مع الجامعات التقليدية، ثم سمح لها باستخدام أوسع للقب الجامعة، وهذا عكس نمو الأفكار الحالية لدى الحكومات بتوجه الجامعات نحو السوق.

لم ينظر إلى حرية السوق على أنها متنافرة مع المسؤولية والمحاسبية الكبيرة لاستخدام التمويل العام، أو مع الاستجابية العظيمة للمستهلكين، ففي المملكة المتحدة كان هذا الإغواء المضاف للحكومات لإخماد رغبتها في التقارب الوثيق بين الجامعات القائمة والجامعات التقنية بممارساتها الإدارية والمحاسبية، ومع ذلك ظهرت مشكلة حول التنبؤ بالتغير التنظيمي تحت ظروف وشروط السوق المنطوية على المخاطرة، وخاصة عندما تندمج المنظمات المتغايرة وتصبح جامعات مقيدة بحدود الأسواق التي تعمل في إطارها، وتكون عرضة للتصدع، إن التنبؤ بأن هذه الكيانات سوف تصبح أكثر تخصصاً، وأن النظام سيكون أكثر تبايناً تحت هذه الظروف ربما يكون تنبؤاً شجاعاً، ومن الممكن أن يكون أكثر تهوراً، وكما سوف نرى - على الأقل - مناقشات متعادلة مفروضة تشير إلى أنه في سياق إعادة تعزيز الشهرة الهرمية، أو تعزيز بيئة أكثر تنافسية للمؤسسات سوف يؤدي إلى التقارب بدلاً من الاختلاف المؤسساتي.

ومع ذلك، فإن وجهات النظر الحكومية كانت ترى أن إنشاء أنظمة جامعية موحدة تسير جنباً إلى جنب مع الإصلاحات الكبيرة في السوق (مثل:

مدفوعات المستخدم، والمنافسة المتزايدة لتقليص التمويل العام)، سوف يؤدي إلى إحداث التباين المؤسساتي، وتستند هذه الرؤية إلى أنه في المناخ الجيد سوف تعترف الجامعات باليأس من محاولتها فعل كل شيء، وسوف تتخصص وتركز على النشاط الملائم لخصوصياتها، لأن عمل أي شيء سوف يؤدي إلى إضعاف قواها، ويشجع التوسطية في المقدرة ويجازف بالبقاء، علاوة على ذلك، فإن معنى التوسطية للجامعة الجيدة، الذي كان متضمناً في المزايا المرئية للالتزام التجاري والتقارب الوظيفي، سوف يساعد في التغلب على التدرج الجامد لشهرة الجامعات، لكنه لم يحدث، فربما يكون النظام الثائي قد انتهى ولكن التطابق ما زال موجوداً، إن زيادة الانتقائية في البحوث الممولة بالمملكة المتحدة ما زالت تظهر أن قوائم المنظمة الخاصة بترتيب الجامعات القريبة من الدقة تفرق بين الجامعات القديمة والحديثة، وتعكس حالة من عدم المساواة واختلاف مستويات التمويل.

وقد اقترح سكوت (Scott, 1998) أن جامعات النخبة أو الصفوة قد أظهرت مقاومة ملحوظة لتركيزها كليًّا على وظيفة البحوث العلمية، واستجابت إلى الطلبات السياسية والمالية والاقتصادية لتوسيع نطاق قبول الطلبة، وخاصة بعد تشجيع التقويم النظامي لبحوث المؤسسات الذي يعده مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا (HEFCE)، وانتشار ثقافة البحث العلمي بين الجامعات التقنية، وهذا لا يمكن شرحه فقط من خلال الطموح المؤسسي، وإنما من خلال تنفيذ كثير من البحوث التعاقدية والتطبيقية خارج الحرم الجامعي، وبدأ التمييز بين البحث العلمي والتدريس يتلاشى، وبدأ البحث العلمي يفقد الدلالة النخبوية، وأصبح الباحثون جماعة أقل تميزاً في مجتمع المعرفة، حيث أصبح لعدد كبير من الأنشطة طابع البحث العلمي، وأصبحت

المجتمعات العلمية أكثر انفتاحاً وتعاوناً في استخدام شبكة المعلومات داخل الجامعة وخارجها، وارتفع مستوى الاهتمام الاجتماعي حول مخاطر التطبيق العلمي، وأصبح العاملون المحترفون أكثر اهتماماً بتنفيذ البحوث العلمية في سياق عملهم، ويأخذون درجاتهم العلمية (الدكتوراة المهنية) في المعرفة التطبيقية التي تقلل السلطة الفكرية للتخصص الأكاديمي في موضوع معين، ونتيجة لذلك ساعد الأسلوب الديمقراطي للجامعة، والاختراق المتزايد للمجالات العلمية والاجتماعية، على دعم الجامعات المتعددة التي تصورها كير (Kirr) وعلى التدني المحتمل في التخصص المؤسساتي.

ومع ذلك، ساعد تعزيز الديمقراطية، في مجتمعات ما بعد الحداثة، والقدرة على التباري والتنافس في المعرفة، ونهضة الوظائف الاجتماعية للجامعة، على دعم دور السوق في تعزيز عمليات انسجام وتناغم الجامعة أكثر من اختلافها وتنوعها، وهذا يتطلب أن نكون واضحين حول الدوافع التي تُسير المؤسسات وقادتها، وحول مدى اختلافها عن التصريحات الخاصة بالصالح العام، وحول نوايا ورغبات الأفراد نحو ما يدركون أنه أفضل خصائص نظم الجامعة، وقبل أن نفعل ذلك علينا أن نفحص أبعاد التعليم العالي النخبوي والجماهيري وعلاقاتها بالعمليات الاجتماعية الأوسع انتشاراً.

٣/٦ رأس المال البشري والتكاثر الاجتماعي:

إن إحدى خصائص الجامعة التي تعد مهمة جداً لعدد من الاعتبارات، ترتبط بأهداف الجامعة الحديثة، وهي التركيز على تنمية رأس المال البشري، حيث ذكر ديرنج (Dearing, 1997) ومارجنسون (Marginson, 1993) أن أية معرفة تعتمد كثيراً على الاقتصاد ذات قيمة كبيرة هي التي تستمد من التعليم ومهارات أفراد الأمة، حيث تنتقل معادلة الإنتاجية من عوامل الإنتاج الملموسة

في الأرض ورأس المال والآلات المستخدمة وغيرها إلى الأفراد، وعلاوة على ذلك فإن الميزة التنافسية الخاصة بالدول تتجه إلى الاعتماد على القدرة على توليد المنتجات ذات القيمة المرتفعة في سلسلة قيم العولمة، وتعتمد على تقدم تقنية الاتصالات والمعلومات، أكثر من اعتمادها على إنتاج التكلفة المنخفضة والسياقات المنخفضة (Porter, 1990)، وهذا يتطلب أفراداً متعلمين ومتدربين ومؤهلين تأهيلاً عالياً، ولديهم مرونة واستعداد للتكيف، وراغبين في استمرار التعلم، ويتبع ذلك أن أفضل استثمار لأية دولة هو استثمارها في تعليم شعبها، وهذا يعني الاستثمار في الجامعات والكليات والأشكال الأخرى من توفير التعليم، وكما ينبغي أن تكون هناك علاقة منطقية بين الإنفاق على التعليم العالي والتنافسية الوطنية والنمو الاقتصادي (وهذا يبدو أنه طبيعة الحال، ولكن لم يكن سهلاً على الإطلاق توفير دليل مقنع على أن الاستثمار التربوي يُسبب النمو الاقتصادي، إلا أن الدراسات الميدانية قد كشفت أن زيادة الإنفاق على التعليم العالي يتبع في الحقيقة النمو الاقتصادي أكثر مما يسببه (Wolf, 2002).

في الستينات بدأت افتراضات نظرية رأس المال البشري تدخل إصدارات الأمم المتحدة ووكالاتها، وأصبحت متكاملة بشكل نهائي مع إستراتيجيات التطوير، وعلى الرغم من الاعتراف المتزايد بأن التطور الاقتصادي يعتمد على النمط الصحيح من التعليم الذي يتم تطبيقه، إلا أن الشكوك قد استمرت حول قدرة الجامعات على تطوير مناهجها وتوجيه أبحاثها العلمية إلى تسهيلات صريحة للنمو الاقتصادي، وتحقيق ما يريده أصحاب العمل، وهذا يساعد في تفسير نمو الجامعات الخاصة، والجامعات المشتركة في التسعينات، أما بشأن التباين المؤسسي؛ فقد أعطت نظرية رأس المال البشري تصديقاً واعتماداً كبيراً لمناهج الإمكانات الخاصة بالجامعات الجديدة، وبأهمية وظيفة التدريس، ويكون

التوقع المنطقي تغيراً كبيراً في الشهرة والمكانة الاجتماعية للجامعات بناء على زيادة المعايير النسبية المعاصرة أكثر من معايير العصور القديمة.

وقد تبع ذلك جزئياً العناية البارزة للحكومات من جميع التوجهات السياسية بالبحوث التطبيقية والتجارية، وبتطوير العلوم التقنية، وما أطلق عليه بالصيغة (٢) للمعرفة الناتجة عن البحوث العلمية حيث اتجه تمويل البحوث وخاصة الأشكال العلمية الكبيرة نسبياً إلى المؤسسات ذات البنية التحتية القوية في البحث العلمي، وهي الجامعات التقليدية، على الرغم من الادعاءات بزيادة تمويل البحوث القريبة من تقاليد السوق الخاصة بالجامعات الحديثة، وهناك سبب آخر يكمن بدرجة أقل في نظرية رأس المال البشري ويظهر في التعليلات التي تعتبر أن الجامعات مسؤولة بالضرورة عن إعادة إنتاج عدم المساواة في رأس المال الثقافي، وفي إطار هذه النظرة يصبح هدف المؤسسات القيادية تنشئة الأفراد لتولي المناصب العليا في المجتمعات الرأسمالية والمتقدمة بعد انتقائهم بصفة أساسية من الطبقات الاجتماعية العليا، ثم توزيعهم على قطاعات التوظيف، وتعد جامعات الصفوة ومراكزها السائدة في الجامعات المتطابقة ضرورية للغربلة الاجتماعية للأفراد وفقاً لمناسبتهم لقسم العمل المطلوب لإعادة الإنتاج الرأسمالي، وهذه العملية تحقق صيانة الامتيازات الاجتماعية الواسعة في الطبقات ذات الشهرة والمكانة رغم أن التعهد بتنفيذها يتم في هيئة الحيادية وعدم الانحياز والانفتاح الديمقراطي.

ربما يكون أفضل شخصية معروفة ناصرت هذه النظرة هو بوردو Bordieu الذي قدم في عام ١٩٧٧م تصوراً مختلفاً عن ذلك، حيث يرى أن التعليم لا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفرص الارتقاء الديمقراطي والحراك الاجتماعي حيث يرى بوردو أن التعليم، وخاصة التعليم العالي ليس سوى عملية لإنتاج وإعادة إنتاج عدم

المساواة والتفاوت الاجتماعي، وهذا يتبع الغرض أكثر من الدور الرئيس للمدارس والكليات والجامعات التي تعمل باستمرار على تجديد الآليات التي تساعد على تعيين الأفراد في مناصب القوى الاقتصادية والمراكز الاجتماعية، وامتلاك أدوات التأثير والنفوذ السياسي، وأن العلاقات الاجتماعية لعدم المساواة لا يعاد إنتاجها مباشرة من خلال المؤسسات التعليمية، ولكن بشكل كبير من خلال الممارسات التي أطلق عليها بوردو رأس المال الثقافي، إن التعليم نفسه مميز طبقي عندما يوفر فرص الاقتراب المتفاوت إلى الخصائص الاجتماعية والفكرية التي تحدد المعايير الرئيسة في توزيع الأفراد على الأماكن والمناصب الوظيفية بالعمل، وهكذا فإن جامعات الصفوة تميل إلى اختيار طلابها من الطبقات الاجتماعية الراقية كأفراد يعرضون الإمكانات السلوكية والاتجاهية والمعرفية ليصبحوا أعضاء بالمراكز القيادية في المجتمع، إن الانهماك الفكري والاقتراب الوثيق بهؤلاء الطلاب يسهم في غرس السمات الثقافية والاعتمادية التي تدل على سلامة اختيار الشخص ونجاحه.

وبالطبع فإن استخدام المعايير القائمة على الملاحظة والجدارة في الاختيار للتوظيف، وممارسة الاستقلال الذاتي في اختيار معايير متشابهة في النجاح التعليمي يعني عدم وجود اتصال بين المؤسسة والأخرى، وبين الأعضاء الموجودين (والعائلات) من الطبقات الاجتماعية المتميزة في الجيل الواحد وفي الأجيال القادمة، وحتى إذا كانوا أكثر ثراء وذكاء فأحياناً ينتجون ذرية يمكن أن تكون عنيدة فاسدة لا يمكن تحقيق نجاحها التعليمي، رغم نوعية الملاعق الفضية [المرغبات] التي يمكن أن توضع أمام هؤلاء الأفراد، ولكن بصفة عامة فإن الطبقات المتميزة قادرة على توفير الوسط الثقافي والدعم الذي يمكّن أطفالهم من الحصول على أماكنهم خلال عمليات التداخل

وخاصة في التعليم العالي، إن التطابق المؤسساتي وسيلة يتمكن الأفراد من خلالها أن يصبحوا متباينين في التوظيف.

يجب أن يكون واضحاً أن بوردو يبحث عن تفسير لعدم المساواة والتفاوت الاجتماعي، عن طريق إعادة العمليات التي يتم من خلالها اختيار الأفراد لمراكزهم (غير المتساوية) في البناء الطبقي، دون اهتمامه بما تقوم به الطبقة الاجتماعية الراقية لتأمين المزايا المتشابهة لأطفالهم، وحتى إذا أديرت المنافسة بطريقة كاملة ومفتوحة فإن مطابقة المعايير على المؤسسات التعليمية سوف تساعد على تنظيم التفاوت الاجتماعي ويتم إعادة صياغته وإنتاجه رغم إخراجه في شكل أكثر مخاطرة، إن جامعتي اكسفورد وهارفارد على سبيل المثال ما تزالان توفران الآليات الضرورية للاختيار للمراكز القيادية، وتؤكدان لأصحاب الأعمال أنهم قد اختاروا الأفراد المناسبين الذين يتمتعون بالكفاءة والمسؤولية، وفي الوقت نفسه فإن الطلاب المتخرجين في جامعات أقل شهرة منهما أو ذات مواصفات تقنية سوف يعرضون خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية ودوافعهم للتوظيف في مناصب غير براقة.

تعد الأنظمة والمعايير الرمزية الأكاديمية التي تشمل المؤهلات من مؤسسة تعليمية معينة جزءاً من العمليات الثقافية للتباين والاختلاف، وللانضمام أو الاستبعاد التي تساعد في تفاوت المجتمع وتقسيمه إلى شرائح اجتماعية مختلفة، ويتم هذا في التعليم العالي من خلال استخدام الأدوات الحيادية الظاهرية مثل أداء الامتحانات، والاعتمادية، والاختيار الرسمي المفتوح، وفي جامعات الصفوة حيث يشكل أعضاء هيئة التدريس ذات الرتب العليا طبقة خاصة ويرتبطون بشكل رسمي في طبقة اجتماعية يطلق عليها المرتادون Habitus.

إن مدخل بوردو لإعادة إنتاج رأس المال الاجتماعي يمكن أن يساعد بشكل ما في تفسير أسباب تحفظ القادة السياسيين في كثير من المجتمعات المتقدمة نحو مقاومة التفاضلية لأنظمة الجامعات التي تختار الطلاب على أساس مكانتهم الاجتماعية وليس على أساس آخر، وتظهر سياسات التمويل العام مشيرة إلى التأكيد على اختلاف المؤسسات بشكل كاف لسد احتياجات النظام الاجتماعي المتفاوت والمختلف بشكل متساوٍ ومتكافئ.

ويقترح نموذج بوردو صلابة فوق العادة في أنظمة التمايز الطبقي للجامعات، وهي لا تتجاوز حدود العقل، فعلى سبيل المثال ربما يقيّم أرباب العمل مهارات وكفايات الخريجين بمؤهلات متصلة بالاقتصاد وخبرات من الجامعات المهنية، حيث إن الاقتصاد أكثر تنافسياً، إذا فشلت الجامعات التقليدية في التكيف مع ذلك، وإضافة إلى ذلك أظهرت الحكومات اليسارية رغبة تلقائية كبيرة في انتقاد جامعات الصفوة التي تفشل في الاستجابة لسياسات الاقتراب الاجتماعي والتي تقبل طلابها من قاعدة اجتماعية عريضة، وربما يعكس التركيز على البحث العلمي ومصادر التمويل الأخرى رغبة غير مباشرة لدعم الجامعات المتميزة تقليدياً من الحكومات، أكثر من الاعتراف بأن التوسع في التعليم الجامعي يعد أمراً باهظ التكاليف بالنسبة للموارد العامة، وأن العلم في المستقبل يتطلب بصفة خاصة تمويلاً كبيراً، كما أن الصيغة (٢) من إنتاج المعرفة وتطبيقاتها تشير إلى أن شبكات المعلومات الدولية التعاونية التي تنعم بالتمويل العام الجيد قد تكون السبيل الوحيد للتقدم إلى الأمام. إن الصين وسنغافورة كانتا من بين الدول التي رأت أن اندماج وانتقاء التمويل للتمييز في الجامعات التي تم اختيارهما يُعد وسيلة للتوسع في قاعدة العلم والتقنية من أجل مواصلة التجديد والنمو الاقتصادي بمستويات عالية وفقاً لمقياس سلسلة قيم العولمة،

إن جامعات الطبقة العالمية التي تنتقي قليلاً من الطلاب تراهم ضروريين لضمان التقدم المقارن في الاقتصاد العالمي المتكامل الأكثر تنافساً.

٤/٦ مساعدة الذات والتباين المؤسسي:

لاحظنا أن المستويات العليا النسبية من التباين المؤسساتي للجامعات في الولايات المتحدة قد مكنتها من تغطية نمطي التعليم العالي النخبوي والجماهيري بنجاح، بالإضافة إلى مستويات قبول الطلاب المثيرة للإعجاب والتضمين الاجتماعي في المشاركة الجامعية، لم تكن الولايات المتحدة في حاجة إلى الحصول على جائزة نوبل والتفوق في أنشطة البحث العلمي، بينما تسعى الحكومات في بلاد أخرى إلى استحداث وسائل لتقدم القوى العاملة المؤهلة ذات المهارة العالية في المزايا المقارنة للدول في عصر الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، وليس مثيراً للدهشة أنها تتطلع إلى تشجيع التباين وفق نموذج الولايات المتحدة، إن حكومة حزب العمال في المملكة المتحدة على سبيل المثال التي تشرف على زيادة التعليم العالي الجماهيري حددت هدفها بأن يستفيد ٥٠٪ من سكانها من التعليم العالي بنهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في الوقت الذي يبلغون فيه ثلاثين عاماً من أعمارهم، وكجزء من هذا الهدف تم نقاش قضية التباين في مؤسسات التعليم العالي بصفة منتظمة، واعتبر التباين وسيلة لاستيعاب نسبة كبيرة من المتقدمين ذوي الخصائص والسلوكيات المتغايرة لمواجهة الطلب المتزايد من أرباب العمل، وتعزيز قاعدة الأبحاث الوطنية بالتمويل العام المتاح، على أن يتم تخصيص تلك المصادر للعلوم والتقنية الضرورية للإبداع واللازمة للتنافسية الاقتصادية.

وعلاوة على ذلك يوجد توجه في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى زيادة التوحد المؤسسي أكثر من التباين والاختلاف، وإذا حدث التباين فإنه يوجد داخل

المؤسسات التي تناضل من أجل مواجهة التحديات الخاصة بالتدريس والبحث العلمي، وقبول الطلاب، والتقدم العلمي، والتفاضلية، والجماعية، فإن اختلاف قطاع التعليم في المملكة المتحدة وتزايد وظائفه يمكن تغطيتها بدون الطرق التي تولد الفوائد من التباين المؤسساتي، وهنا يثار التساؤل: لماذا ينبغي حدوث هذا؟

أحد الأسباب يتمثل في اتساع عمليات السوق إلى نظم الجامعة، وافترض صانعو السياسة أن هذا يُعد أفضل الوسائل إلى توسيع التباين المؤسساتي، فقد زادوا المنافسة للحصول على تمويل إضافي، واستخدموا بشكل متكرر أدوات تقويمية لدعم ذلك مثل تقويم جودة أساليب التدريس، وجداول أداء البحث العلمي المؤسسي، وكانت النتيجة زيادة تعزيز مؤشرات التفاوت والتباين المصطنعة، والمنافسة بين المؤسسات الأقل مكانة مع نظيراتها الأفضل مكانة في مجال النشاطات البحثية، ورغم أن جهود صناع القرار للاستمرار في التركيز على توزيع التمويل العام للبحث العلمي على أساس تقويم الأداء، حققت بعض النجاح الهامشي في تشجيع الجامعات الطموحة في الحفاظ على الاستثمار في البحث العلمي، على الرغم من استمرار حثها من جانب الوزراء على التخلي عن المضي قدماً في مسلك خاطئ، والتركيز على نقاط قوتها الخاصة المتمثلة في التدريس، غير أن متابعة الدخل الخاص من خلال إجراء البحوث التجارية، أو قبول الطلاب من وراء البحار الذين يدفعون رسوماً دراسية مرتفعة، كان لها اعتبارات كثيرة عند الانخفاض النسبي في التمويل العام، وعندما اتجهت اختيارات الطلاب لعدد من الجامعات الحديثة الأكثر ضعفاً والأقل توهجاً، وربما دعم ذلك تشابه التوجهات المتقاربة لجماعات الطلاب أنفسهم فيما يشكل الجامعات المفضلة، ويعززها جداول منظمة الجامعات المترابطة.

ويتمثل السبب الآخر الذي يدعم تقدم التحرك في اتجاه التجانس المؤسساتي في وجود أعراف وقيم أكاديمية مشتركة في نظم الجامعات، تتمسك بها على الأقل بعض الكليات حتى في الجامعات الجديدة، التي تلقى أفرادها تعليمهم وقناعاتهم الفكرية في الجامعات القديمة، وكلما كان تأثير هذه الأعراف قوياً قلّت نسبة التباين والتنوع، وبالمثل اقترح آخرون أن التدريب الوظيفي الرسمي والعضوية المتتالية للجمعيات العلمية والروابط المهنية، والشبكات المعلوماتية تنتج تقارباً في وجهات النظر بين الممارسين في مجال هذه الوظائف (Di Maggio & Powell, 1983).

وهناك مدخل آخر مختلف ينبغي النظر إليه في عمل سوق التعليم العالي للمناصب والأشخاص بالوظائف المهنية الراقية (Marginson & Considine, 2000)، وتعليل مشابه لما قدمه بوردو يرى أن مؤسسات تعليم الصفوة ينظر إليها على أنها توفر لطلابها أفضل الجوائز والوظائف والمناصب في المجتمع، وحتماً فإن هذه الوسائل نادرة وتساعد في تقييد جامعات القمة من إنتاج أعداد كبيرة من الخريجين، ولكن المناصب الوظيفية الجيدة التي تتيحها هذه الجامعات توجد بصفة خاصة بناء على السمعة والشهرة بأنها تمتلك أفضل البرامج الأكاديمية، وأعظم الطلاب الواعدين، والبحث العلمي الرائد، والاقتراب من أفضل الوظائف المرغوبة، أما الجامعات الأخرى فإنها تعترف بأن أفضل سبيل لقيامها ونهضتها لا يكمن في تنشيط النظام ولكن في اتباعه، إذ إن قواعد اللعبة قوية جداً، لذلك تسعى إلى تعظيم ملف الجامعات الأفضل.

إن مناقشة مهمة تقترح إنشاء هيئات وطنية لضمان الجودة، وأنظمة القوانين واللوائح الأخرى التي تتضمن مراجعة دقيقة لكل هذه العمليات، وأن قادة التخصصات الدراسية الذين يكونون في العادة من أعلى الرتب العلمية في

الجامعات يميلون إلى السيادة على تراكيب ومداخل هذه الهيئات، حتى لو كانت عمليات التدريس والتعلم تحت الرقابة المحكمة، وخاصة عندما يتم التركيز على موضوعات خارج السياق المؤسساتي المتسع، كما أنه لا يمكن تجاهل تفسيرات المديرين والأكاديميين في مجال الجودة النوعية حتى إذا كانت هذه التفسيرات تأخذ موقفاً عدائياً (Meek et al., 1996)، فضلاً عن تخطي الحدود الوطنية (مثل الاتحاد الأوروبي والجهود الحكومية المتداخلة) لتوفير اتساق وتقارب في طول المدة الزمنية للبرامج الجامعية، وفي معايير النوعية، وليس من السهل على المنظمات أن تتخصص بواسطة تغيير الرسالة والبناء، في إطار تكاليف استثمار رأس المال، ومخاطر المسح البيئي، والآراء الداخلية والخارجية الجيدة والمستقرة لما ينبغي أن تقوم به الجامعة.

تعمل الجامعات على تعظيم الشهرة والاندفاع الأكاديمي من الجانب الفني والمهني الذي ربما يعكس ما سماه عالم الاجتماع الأمريكي دافيد ريزمان D. Reisman موكبًا أكاديميًا أفعوانيًا تصبح فيه المؤسسات الرائدة نماذج قدوة للمؤسسات التي تليها، ومع ذلك فما زلنا نحتاج إلى معرفة أسباب هذه الحالة والعمليات التي تفسر ذلك التقليد، ويكمن التفسير الرئيس لشرح التقارب المؤسساتي في أنظمة التنافسية الواقعية الموجودة في الأسواق التي تتمتع بإدارة قوية والتي تميز قطاع التعليم العالي، وهذه الأنظمة من التنافسية الواقعية تتشكل من الأفعال المتمركزة حول الذات والتفاعلات بين الوحدات المفردة (الجامعات) وخاصة قادتها، حيث إن الجهود المنتشرة والمستقلة إلى درجة كبيرة لمثل هؤلاء القادة - في عصر تتزايد فيه المسؤولية النقابية والتنفيذية الكبيرة للجامعات الراقية - غير موجهة لإنشاء نظام جامعي بخصائص معينة، وإنما لتطوير اهتمام جامعاتهم بالبقاء والحفاظ على مكانة

أعلى، باستخدام الوسائل الممكنة الأكثر فاعلية، إن طبيعة النتائج - تنظيم السوق - لم تكن مقصودة ولكنها تتمثل في تبني نماذج من نظرية الاقتصاديات المصغرة التي طبقت بدورها في سياقات الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية (Waltz, 1979).

٥/٦ نظام المنافسة الحقيقية:

إن النموذج الذي نستخدمه كمثال لما يشار إليه أحياناً على أنه (الشح) أو شدة البخل، هو ببساطة شيء مجرد معتمد، ليس لأن وصفه تجريبياً ضروري لتوضيح ذلك المعنى، وإنما لأنه طريقة استكشافية تساعد على تفسير الظواهر بشكل أفضل، وهذه النظرية لا تدعم تحديد خصائص الجامعة بالتفصيل، أو وصف كل الحوافز الضرورية لقادة المؤسسات، ولكنها تقدم حسابًا هيكليًا عن أسباب ممارسة المؤسسات أداءها بالطريقة التي هي عليها، بقصد تنفيذ توجهات المسؤولين وليس وصفها، والافتراض أن الجامعات تبحث عن الحياة بأفضل طريقة ممكنة في البيئة أساسها السوق التنافسية، حيث يمكن تأكيد البقاء والثبات، ومع ذلك يساعد هذا التبسيط الجذري على توفير الحساب النظري المفيد في تفسير أسباب أداء السلوك المؤسساتي الذي يقود إلى التفاوت في تحديد احتياجات الجامعة وإلى التباين المؤسساتي كما تراه الحكومات والروابط التعاونية للجامعات نفسها.

وبالإشارة إلى الدول الوطنية في النظم السياسية العالمية يلاحظ والتز (Waltz, 1979)، أنه بعيداً عن تفاعلاتها الشخصية، تطور الدول الوطنية كياناً لتنظيم دولي يكافئ الأفعال التي تؤكد ما هو مطلوب للنجاح في النظام، والمهمة التي ينبغي أن تكسبها الدولة الوطنية محددة بالبناء الذي يقرر نوع الفرد الذي يحتمل نجاحه، وجميع الدول التي نجحت في النظام العالمي تتميز

بمجموعة من السمات الخاصة، ومنها التوجه نحو التجديد، والأمر نفسه يبدو صحيحاً بالنسبة للجامعات، ففي سوق يعتمد على اقتصاديات غير مركزية فإن أفعال الجامعة الفردية وتفاعلاتها تعمل من أجل الجامعة نفسها وليس من أجل النظام، وإنشاء بناءات السوق غالباً لا يكون مقصوداً لذاته، وإنما يعمل السوق كقوى مؤثرة لا يمكن تجاهلها إلا إذا فقدت المؤسسة الرغبة في الحياة.

ولا يقترح هذا أن الرغبة في الحياة تشرح كل فعل للجامعة، أو أن جميع الجامعات متشابهة، إنها تختلف في السلطة والثروة، ولكن ليس بالضرورة في المهام التي تواجهها، ويوجد في نظم السوق توجه للوحدات المتشابهة نحو التوحد (على سبيل المثال مجموعة رسل (Russell) لجامعات الصفوة في المملكة المتحدة)، بينما الجامعات التي يزداد فيها التوجه المباشر للحكومة، فإن التوجه يكون للوحدات غير المتشابهة التي تسعى إلى التعاون على أساس الاختلاف الوظائفي، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة اتساع تخصصاتها، وهذا التعاون يمكن ملاحظته بصفة خاصة إذا كانت الحكومات قادرة في مثل هذه الأنظمة المصنفة على أساس الدولة التي تدعم الشرعية وتؤيد القطاعات الخاصة، وفي أنظمة السوق، فإن السؤال الذي تسأله الجامعات لذاتها حول التعاون ليس هو: هل كسبت كل الأطراف؟ وإنما هل نالت هذه الجامعة المعينة معظم المكاسب؟ وبشكل قريب أو منظم فإن الاعتماد المتبادل بين الجامعات في نظم الأسواق المتحدة يولد القابلية للسقوط، وفي مثل هذه الظروف لا تستطيع الجامعات الفردية أن تعمل من أجل النظام الجيد، ولكنها تستطيع فقط أن تتنافس وتصبح مستقلة، وتتقدم اهتماماتها الخاصة كما يتم إدراكها عقلانياً وبذلك يتغير الائتلاف بشكل ثابت.

في الأنظمة المجزأة رسمياً مثل النظام الثنائي من الأقل احتمالاً أن تكون الجامعات والكليات التقنية أقل قلقاً عند المقارنة المتميزة، وهل تحقق مكسباً أكثر من منافسيها؟ ومن المكسب المطلق (هل حصلوا على أي شيء من الترتيبات؟)، وبذلك تتصور هذه المؤسسات أنها تتعرض إلى مخاطر قليلة في التعاون على أساس قوى مختلفة، وفيما يتعلق بالمصادر المالية العامة يعد التنسيق والتكاليف الأخرى لنظام السوق منخفضة المخاطرة بالنسبة للحكومة، ولكن المجازفة بفشل المؤسسات التعليمية تكون مرتفعة، وبينما تكون تكلفة تمويل النظام وتسييره مرتفعة على الدولة في النظم الحكومية الهرمية، تعد مخاطرة انهيار المؤسسة قليلة.

إن آلية المساعدة الذاتية بالنسبة للمؤسسات المستقلة وقياداتها في العالم المتغير، وليس إنشاءها من جانبهم، تُعدُّ النمط المفضل من نظام الجامعة، وعلى الرغم من أن الجامعات تختلف في حالتها الاقتصادية وقدراتها وجاذبيتها، إلا أنها متشابهة وظائفياً، وقد أفرز البناء الناتج عن أفعال الجامعات الفردية مكاسب تكافئ ما أفرزته الجامعات التي تبنت أسلوب ما هو مطلوب للنجاح، وهو البحث العلمي القائم على جاذبية المكانة، وقوة السوق، وتلبية احتياجات الطلاب الأفضل أداء (خاصة من الطبقات الاجتماعية الأعلى)، وفي أنظمة السوق لا تصبح الجامعات أكثر تخصصاً وخبرة في البيئة المناسبة (وهو الافتراض الذي يقف وراء إصلاحات التعليم العالي في العقد الأخير)، وإنما حاولت أن تصبح متقاربة ومتشابهة من خلال ممارسة عمليات الجامعة الأحدث والأقل شهرة ومكانة علمية وعملية، باحثة عن محاكاة ما نطلق عليه الأفضل، ورغم المحاولات لإدخال مزيد من السياسات الانتقائية (مثل التمويل المركزي الذي يتبع ممارسات تقويم البحث العلمي في المملكة

المتحدة، ورغم الارتفاع الكبير في كل جامعات النوعية الجيدة من البحوث تقريباً) إلا أن الجامعات غطت جميع رهاناتها وأصبحت أكثر تشابهاً.

ويأتي سبب ذلك مما أطلق عليه والتز (Waltz, 1979) المنطق الاجتماعي للحرية المطلقة (حرية السوق)، إن الفشل في مضاهاة الممارسات الناجحة للجامعات القيادية (في إطار المنافسة القائمة على المنطق الاجتماعي للحرية المطلقة) يؤدي إلى انفتاح الفجوة واتساعها في السلطة النسبية، مما نتج عنه مزيد من التعرض للسقوط، وعلى سبيل المثال في العلاقات الدولية عندما هزمت بروسيا النمسا عام (١٨٦٦م) وفرنسا عام (١٨٧٠م) من خلال شكل متفوق من التنظيم العسكري أجبرت الدول الأخرى على أن تنافس أو تتعرض للنقد وتسقط، إن البقاء يتطلب التجانس أو الوظائف المتجانسة، وتستطيع الجامعات القوية أن تؤثر كقوة فاعلة وأن تغير سلوكات المؤسسات الأضعف التي تستفيد من السلطة وليس أمامها من اختيار سوى اتباع الجامعات الأقوى، وتظهر صورة المكانة القائمة على الشهرة والقوة وليس الخصائص الفردية للمؤسسات الفردية، وتساعد المضاهاة على الارتقاء بصيانة النظام من خلال البحث المستمر لتقليص قوة الفجوة بين الجامعات، ولكن ما يجعل الأمر أكثر صعوبة أن إحدى الجامعات أو أكثر من جامعة من المؤسسات الأكثر قوة تريد أن تتحكم بشكل فاعل في النظام كله.

إن إستراتيجية التنافس من جانب المؤسسات الأقل مكانة ربما تكون ضرورية، غير أنها ليست كافية للبقاء، إن الجامعات الأضعف (مثل الدول الأضعف) تحتاج بصفة عامة إلى التحالف للمساعدة في إحداث التوازن أو التعادل مع قوة الجامعات القيادية، وذلك ليس من أجل التعاون أو متطلبات النظام، وإنما من أجل الاهتمام الخاص بالبقاء، وفي الحكومات القائمة على

أساس هرمي، من ناحية أخرى تصبح الوحدات أكثر تخصصاً وأكثر تنوعاً، ويقود هذا الاختلاف إلى التعاون الوثيق طالما يستمر التخصص، وطبقاً لشروط السوق، تتشكل الشبكات من عدم الأمن الجماعي، ومن الحاجة إلى الحافة التنافسية، وتبعاً لذلك تصبح في الغالب مؤقتة وانتهازية، ونظراً لأن الأنماط الهرمية تميل إلى أن تكون مستقرة وثابتة وتتطلب تغييراً ثورياً أو إبداعاً حركياً (ديناميكياً) حتى يحدث فيها تغييراً جذرياً، ويمكن تفسير استمرار ذلك الوضع ومثابرته من خلال التأثير البنائي للسوق.

إن المشكلات التي عاصرتها حكومة المملكة المتحدة في سعيها لتسهيل التباين المؤسساتي تعد إلى درجة كبيرة مشكلات من صنع الحكومة نفسها، إذ إن امتداد السوق إلى التعليم العالي يعمل في اتجاه ضد التنوع المؤسساتي، أكثر من الاحتفاظ باستمرارية التباين، حيث إن قوى السوق تشجع التوحد المؤسساتي، أو على العكس يبدو أن التباين يتطلب أشكالاً من التخطيط والتوجه الحكومي، الأمر الذي يعد حالياً نموذجاً تقليدياً، كما أن المحاولات الصارمة من أجل دفع المؤسسات إلى وظائف معينة لم يعد ممكناً، كما أن الاعتماد على السوق لإنشاء التباين لم يعد فاعلاً، ومن الأفضل أن يوضع التنوع المؤسسي المخطط وطنياً إلى جانب الجهد المبذول نحو ضمان التجديد والتعاون في بيئة تنافسية غير آمنة على أساس البقاء المؤسساتي والاهتمام الذاتي.

تعد التنافسية والمغامرات في المجال التجاري التي يستثيرها التنافس، المفاتيح الرئيسة للحفاظ على التجديد المدعوم، وهذا التجديد سياسة حكومية كافية يمكن تحقيقها واتساقها مع الأسواق الأخرى القائمة على الإصلاح بعيداً عن التباين واستغراقاً في الإبداع والتجديد.

خاتمة: التجديد والمنافسة الحركية (الديناميكية):

في إطار مناخ المصادر الحالية في المملكة المتحدة وفي الأماكن الأخرى، وعلى الرغم من أن تزايد المنافسة تولد تعاوناً دفاعياً، إلا أنه يبدو أنه يهيئ لتحقيق انخفاض مستمر في التكاليف بدلاً من السعي نحو تجديد إبداعي (مثل تطبيق أكثر فاعلية للتقنية في التدريس الجامعي)، وهذا مثال لما وصفه جيبونز في الفصل الخامس من هذا الكتاب على أنه المنافسة الساكنة على عكس المنافسة الحركية (الديناميكية)، إن المنافسة الساكنة تهتم بتحقيق العملية المتكررة للكفاءة الناتجة من خلال تعاون المنظمات باستخدام تقنيات وطرق وتصميمات إدارية متشابهة، بمعنى عدم وجود تقدم مفاجئ تجديدي أو تقني يمنح واحدة أو أكثر من المنظمات ميزة حاسمة، فمثلاً لم يظهر شيء آخر مكافئ لجهاز DVD بواسطة إحدى الشركات المتعاونة تهدد به الشركات الأخرى المتخصصة في المسجلات، وإنما تتنافس الشركات في تخفيض الإنتاج أو التكاليف لجهاز معين من أجهزة المسجلات، أو في إحداث اختلافات صغيرة في التصميم والوظائف. إن أشكال المنافسة الساكنة تتم بين المنظمات المتنافسة وغيرها من المنظمات لأنها مختلفة تتجه بفعل الجاذبية حول الممارسات الوسطية، حيث يميل قادة القطاع إلى الوحدات الكبيرة ذات الوسائل الأفضل إلى تحقيق مكاسب فاعلة ذات مقاييس اقتصادية، تعني على سبيل المثال أن المستفيدين من السوق في صراع مستمر للوصول إلى الرتب التي تتجه إلى تثبيت أي تحرك مؤسسي بصفة عامة في مدى قصير بين المؤسسات المتقاربة المراكز في السوق.

أما في المنافسة الحركية (الديناميكية) فإن الوحدات كما وصفها جيبونز تعد باحثة عن أسلوب أو شكل أو صيغة، إذ إنها تسعى إلى التقنية والطرق

الجديدة من أجل تحسين موقفها التنافسي، إنها عملية تجديد جذرية، ومع أن التغيير الجذري مخاطرة، وأن التعاون وسيلة لتقليص المخاطرة وعدم التأكد، فإن هذا لا يمكن التخلص منه كلية عندما تنضم المنظمات إلى الشبكات، وإنما الأكثر احتمالاً أن تمتلك القدرة على أن تنقل التجديد إلى أشكال فاعلة من الأعمال التجارية، وربما يعني ذلك أن الوحدات على استعداد لتغيير تحالفاتها في ضوء قاعدة الابتكار والتقويمات الأخرى، ولكن لأن الابتكارات المتفوقة والتجديدات التجارية لا تكمن فقط في قيادات القطاع، وإنما تعد التجديدات الناجحة وسيلة بنائية داعمة لتأسيس الترتيبات الهرمية وتحقيق نجاحاتها في مواجهة التحديات، فإن هذا بدوره يسمح بإحداث تغييرات جوهرية في المناصب والمراكز بقطاع الترتيب الهرمي، وفي الوقت نفسه سوف تحتاج الشركات التي تقع خارج نطاق التجديد الناجح إلى التكيف والتحول من أجل البقاء واستمرار الحياة.

وعما إذا كانت الجامعات تستطيع التعاون بطرق تطور التكافؤ أو التعادل في الاحتراق الداخلي للآلة أو جهاز التسجيل، أو تتحرك بصفة عامة إلى مستوى مستمر نحو قيمة الابتكار التي تتميز بها الاقتصاديات الرأسمالية وما زالت في انتظار مشاهدتها، غير أن الأبحاث القائمة على حل المشكلات من أجل التجديد في سياقات المنافسة الحركية (الديناميكية) يمكن تطبيقها بإمكانات متكاملة في مواصلة الاهتمام الذاتي بحافة المنافسة، وربما تصبح الطريق الوحيد الذي يؤسس طرق المفارقة التي يمكن تحديها. إن طبيعة المنافسة في بيئات الأسواق الجديدة تقترح أن التباين المؤسساتي الذي ينهض خلال مثل هذه العمليات التجديدية من المحتمل أن يبرهن على أنه ترتيب قصير الحياة، ولكن تنظيم الترتيبات المؤسساتية تصبح أكثر حركية (ديناميكية) في تغيرها وأقل ثباتاً.

بالطبع فإن التباين المؤسساتي ربما يكون ذا فائدة ونحتاج إلى أن نكون واضحين ما إذا كنا نقصد إنتاج وفحص صدق ما نعلنه، ومن ناحية ثانية، ربما لا تتدفق الفوائد من التباين بدرجة أكثر من العوامل التي تنتج بعض أشكال التباين، على سبيل المثال كما أشار ديل Dill وزميله Teixeira في عام ٢٠٠٠م إلى أن القول بأن التجديدات التي تتولد عن التباين ذات فائدة اجتماعية تتضمن امتداد البرامج الأكاديمية إلى مكون جديد من الطلبة مثل الطلبة غير المتفرغين أو الطلبة الذين يعانون من القبول الجغرافي أو الاجتماعي المنخفض في مثل هذه البرامج، وبالمثل ربما تأتي الفائدة العامة والقيمة الاجتماعية من اندماج بعض أشكال من المنظمات الأفضل، أو تطبيق عوامل جديدة في الإنتاج مثل تطبيق تقنية المعلومات في التعليم والتدريس حيث يقلل التكلفة ويعزز الجودة.

حيثما يكون التجديد عاملاً مولدًا للفائدة الاجتماعية يصبح التباين في بؤرة الاهتمام، وعندئذ يتحول تركيز السياسات إلى فحص السوق والشروط الأخرى التي من المحتمل أن تنتجه، تظهر بعض البناءات التنافسية الضرورية للسلوك التجديدي والإبداعي، على الرغم من أن درجته موضع للمساءلة، فالبعض يناقش أن شروط السوق الاحتكاري على سبيل المثال تُمكن المنظمات من الانهماك في تأمين الاستثمار في المنتجات الجديدة، بينما يشير آخرون إلى فوائد شروط السوق الأكثر تنافسية مع بعض عناصر الحماية القانونية (مثل تثبيت مدة حماية براءة الاختراع) تُمكن المؤسسات من الحصول على مميزات معقولة من المخاطرة، وبعد كل هذا إذا كانت التجديدات قادرة على أن تدفع الآخرين لتبينها بسهولة بجميع التكاليف والمخاطرات التي يتحملها المجدد أو المبتكر، فإن الجامعات سوف تشعر بعدم رغبتها في أخذ هذا

الطريق، ونتيجة لذلك فإن النظام وعوامل السوق الأخرى التي من المحتمل أن تنتج تجديدات ذات مزايا عامة ونقابية، والتي بدورها يمكن أن تقود إلى نظام جامعي أكثر حركيةً وتبايناً وأقل تماسكاً، يبدو أنه يستحق التحليل المدعوم الدائم.

ستصبح أنظمة الجامعات أكثر تنافساً وابتكارية، وسيصبح الترتيب النسبي للجامعات أكثر مرونة، إذا كانت التجديدات أكثر تبايناً من الوظائف والاندماجات، وتأخذ تمويلاً عاماً كبيراً وحوافز كثيرة، كما أن الدعم لمجموعات الجامعات التي تسعى إلى توسيع خطوة التغير إلى وثبة في التغير التقني والتنظيمي، والتحرر، سوف يُحَسِّن النظام. إن تزايد التنافس في النظام ينتج عنه رضا أكثر للزبائن، وبقاء كل شخص نشطاً، إن زيادة التنافسية للنظام سوف تؤدي بدورها إلى خلق قوة دافعة كبيرة للتجديد والمزايا التنافسية، إن مواصلة التباين المخطط، رغم موقفه الأيقوني في النظام الجامعي في العالم، إلا أنه حلم من الأفضل وضعه جانباً وتفضيل تحفيز الأسواق المنظمة من أجل قبول المخاطرة المتجددة.

الفصل السابع

تعليم عالٍ بلا حدود

سفافا بجارنا صن

تمهيد:

شهدت العقود الماضية تحدياً متزايداً للنموذج التقليدي للجامعة كما نادى به همبولد Humboldt ونيومان Newman، وكما هو راسخ في تقاليد البحث والتعليم الحر، وظهر العديد من المزودين للتعليم العالي، وأكثرهم من ملاك المعاهد العليا التي تعمل من أجل الربح، وأحياناً تستخدم لقب الجامعة، وغالباً ما تقدم خدمة التعليم العالي عن بعد وعبر الحدود بمساعدة التطورات الحديثة من تقنيات الاتصال والمعلومات، وساعد كل هذا في فحص السيطرة الوطنية واختبارها على الجامعات القائمة منذ زمن طويل، وثمة اختراق متزايد للحدود الجغرافية والمفاهيمية للتعليم العالي الذي أسفر عن تخطي قوي لتلك الحدود، وأدت هذه التطورات إلى تغير حتمي في مجال وانتشار التعليم العالي، والنمو في تعليم عالٍ بلا حدود، الذي يعني ظهور شركاء جدد وترتيبات حديثة، وينتج عنها في حالات كثيرة زيادة الطاقة الاستيعابية لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي في ظل النمو السكاني وتقلص التمويل العام.

وقد أسفرت هذه التطورات عن نمو اقتصاديات المعرفة، وإدراك الحكومات أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري أمر مطلوب للمنافسة الوطنية، وللرغبة الفردية في التوظيف الجيد والحراك الاجتماعي، وزيادة إصرار الموظفين على حاجتهم إلى التعليم مدى الحياة، وقد ساعد ارتباط هذه العوامل مع التطورات الحديثة في التقنية على توفير الدافع إلى تزويد طاقة إضافية لمواجهة القوى الكامنة المتزايدة لدى المتعلمين، وكما سنرى فإن الزيادة في هذه المهمة تسعى إلى تقلص عقبات ومحدودية الفراغ والمكان.

إن تصور الحكومات بأنها مدفوعة إلى السعي لزيادة الاستثمار في التعليم العالي من أجل بناء اقتصاديات المعرفة والحفاظ على التنمية الاقتصادية يستند إلى تصور اقتصادي يدعمه البنك الدولي في تقريره الحديث عن التعليم العالي الصادر في عام ٢٠٠٢م الذي يفترض أن المعرفة من أهم العوامل المحركة للنمو الاقتصادي، وأن للجامعات دورًا حيويًا في خلق الأساسيات لنشر واستمرار التعليم الذي تحتاجه المجتمعات من أجل الازدهار والتقدم، والتقرير يفرض على الحكومات في الدول النامية أن تخفض من مستوى الأنظمة القانونية التي تمنع المزودين الخصوصيين والواقعيين، وأن تشجع إنشاء شبكات مع المؤسسات الأجنبية المعتمدة الحكومية والخاصة.

تكشف الاتجاهات السكانية في كثير من الدول الغربية عن نمو ملحوظ في الأمور التي تشكل الحلقة الثالثة من العمر من الذكور والأناث فوق الخمسين عاماً وينتظر أن يعيشوا فترة أخرى تتراوح بين عشرين وثلاثين عاماً وهم نشيطون عقلياً وجسدياً، إن ارتباط هذا باتجاه الموظفين ورغبتهم في تغيير مهنهم أكثر من مرة في حياتهم الوظيفية، يؤدي إلى الحاجة إلى الارتقاء بالمهارات الثابتة وإعادة التدريب، ويشجع الحكومات على تطوير البرامج التي تسهل مشاركات أكثر في التعليم المستمر.

إن التقدم في تقنيات الاتصال والمعلومات (ICT) وتعزيز القدرات على توفير التعليم العالي للأغلبية من الطلبة على مستوى مساحات واسعة من العالم، ساعد على توفير وسائل مفيدة لكل من الجامعات والمزودين لإشباع الطلب المتزايد على التعليم العالي، ولكن توجد أيضاً تجربة تحت التنفيذ تستحق الاهتمام، ورغم كونها تتطلب استثماراً عالياً في التقنية إلا أنها تعكس

قطاعاً حركيًا (ديناميكياً) متجدداً يساعد بدوره على تغيير معايير التعليم العالي وحدوده خلال القرن الحادي والعشرين.

ويوضح هذا الفصل بعض التطورات في حقول المعرفة بلا حدود، ويبدأ باستكشاف السوق الحالي للتعليم العالي، ثم يأخذ في اقتراح بعض السيناريوهات الممكنة، ويكتشف أيضاً النشاطات الحالية من عدة منظورات مختلفة، تتضمن: المزودين، والأماكن الجغرافية، وطبيعة النماذج الجديدة للتعاون، وتقدم الخاتمة تحليلاً للتأثير النسبي لانكماش الحدود واكتشاف تطبيقاتها في الجامعات.

١/٧ اللاحدودية:

ابتكر مصطلح "تعليم بلا حدود" فريق من الباحثين الأستراليين الذين نفذوا إحدى الدراسات الرائدة في مجال الوسائط الإعلامية وتطبيقاتها في التعليم العالي (Cunningham et. al., 1998)، وتم فحص هذا الموضوع بعمق في عام ١٩٩٩م عندما قامت وزارة التربية والتدريب وشؤون الشباب الأسترالية ولجنة رؤساء ومديري الجامعات البريطانية بإجراء دراستين منفصلتين للاطلاع عن قرب على نمو أعداد المزودين الجدد للتعليم العالي ودورهم في سياق الاستخدام المتزايد للتقنيات الحديثة عبر مساحات كبيرة (Cunningham et. al., Cvep, et. al., 2000).

إن التخيل المباشر لمصطلح اللاحدودية يشير إلى تقلص الحدود الجغرافية، أو على الأقل إلى قابلية التحرك السهل والنظامي عبر هذه الحدود، وعلاوة على ذلك يفرض مفهومات نظرية واسعة وكثيرة، إن طبيعة التعليم العالي بلا حدود، كما تطور بعد الدراسات التي تم الإشارة لها، تجاوزت مدى من الحدود المصطنعة والمنفذة بشكل متزايد ومنها:

- الوقت: حيث أتيحت الفرص التعليمية المتزايدة (٢٤) ساعة في اليوم، و(٧) أيام في الأسبوع، ومكنت التقنية المتعلمين من المشاركة في الأنشطة التعليمية المتزامنة وغير المتزامنة مع زملائهم من أي مكان في العالم.
- المكان: إن صيغة التعليم عن بعد التقليدية بعد دعمها بالتقنية تُزود المتعلمين بفرص الدراسة بغض النظر عن موقعهم الطبيعي، وهذا يشمل خدمة أفراد القوات المسلحة ورجال الأعمال المسافرين حول العالم، ومن أطلق عليهم الباحثون الأستراليون "المتعلمين من منازلهم بعد نهاية يوم العمل".
- المستوى: مع ضبابية الحدود بين التعليم والتدريب، وبين الجامعات والكليات تم تدريس المقررات التي تؤدي إلى منح الدرجات العلمية في مؤسسات غير جامعية، مثل كليات التعليم العالي الإضافي Further Education في المملكة المتحدة، وكليات التدريس المهني في أستراليا، كما حصلت برامج التطوير الاحترافي على نصيبها من السوق في سياق القاموس التجاري الجديد، ومتطلبات الهيئات والروابط الاحترافية المتزايدة من أعضائها الممارسين بضرورة تواكبهم مع المنهجية والمداخل الجديدة.

إن كل هذه الحدود وغيرها نتاج ضغوط عديدة يقودها تقدم التقنيات الحديثة، والقوى الكامنة التي أفرزتها لتغير طرق الاستلام، كما تظهر تأثيرات التغيير أيضاً من خلال العمليات المتسارعة للدولية والعولمة التي تم تناولها في الفصول السابقة، وقد اشتمل ذلك على الفكرة النامية لسوق التعليم العالي الدولي، وتسهيل الحراك الطلابي والأكاديمي، كما أن نمو أشكال سيطرة فوق الدولة، كما يوجد في الاتحاد الأوروبي، أو من خلال عمليات هيئات مثل منظمة التجارة العالمية، كل ذلك أدى إلى اهتمام متزايد لصناع القرار الحكومي بتنسيق النظام ونظم الاعتماد عبر الدول، والارتقاء بالتعاون الدولي بين الجامعات.

كل هذه التطورات وضعت تحديات لشهرة الجامعات التقليدية في سوق عولمي متزايد التباين، إن دور النشر، والجامعات الخاصة الربحية، والجامعات التعاونية، تعد أمثلة من أنماط المزودين الجدد الذين يحاولون بفاعلية دخول سوق التعليم العالي.

٢/٧ سوق التعليم العالي العالمي:

إن الفكرة القائلة بأن التعليم العالي يُعير نفسه للتجارة، أو يعتبر نفسه سلعة يمكن تفنيدها بوضوح متزايد من خلال الدليل الذي يدعم نمو سوق الخدمات التعليمية، وهذه النشاطات لا تقتصر على المزودين التجاريين الجدد، وإنما تُعد كثير من الجامعات التقليدية نشطة جداً في التجارة الدولية، وقد أشار الأستاذ فرانك نيومان مدير المشروع الإضافي بجامعة براون في الولايات المتحدة مع زميله كورتيرير Courturier إلى أن التعليم العالي أصبح عملية تنافسية يُشكلها السوق بدرجة أكبر مما يشكلها التنظيم، وانطلاقاً من التوتر الناتج عن التغيير البطيء، لم يعد صناع القرار يشعرون بالحاجة إلى حماية المؤسسات من المنافسة، وإنما اتجهوا بدلاً من ذلك نحو قوى السوق باعتبارها ضرورة ملحة لإصلاح التعليم العالي، وهذا يتطلب إيجاد حلول سياسية تساعد على سير السوق في الطريق الذي يحقق النفع للمجتمع ويخدم المصلحة العامة (Newman & Courturier, 2002).

وفي هذا السياق من التنافس والتغير تقع التطورات اللاحدودية، حيث تحول اهتمام الحكومات وقادة الجامعات بشكل متزايد نحو سوق التعليم العالي العالمي، من أجل بناء قدرتها الاستيعابية داخل أقطارها عندما يواجه التعليم العالي الحكومي المحلي الصعوبات المالية، وأيضاً عند تصدير فرصها التجارية.

ويعرض هذا الفصل نظرة شاملة للمداخل والنشاطات التي تنشغل بها المؤسسات التقليدية في المجالات الدولية، إن الصيغ الأربع لتوزيع التعليم العالي المستخدمة في اتفاقية الجات تقدم إطاراً يساعد في اكتشاف طبيعة اللاحدودية، إذ توفر هذه الصيغ رؤى خاصة عبر الحدود الجغرافية، وتحدد الأنماط المختلفة للمشروعات التعاونية (التي تستدعي تأسيس الحضور التجاري الخارجي)، التي تساعد في التمييز بين التعليم والتدريب.

الصيغة الأولى: التزويد عبر الحدود:

تتضمن الصيغة الأولى التعليم عن بعد واستخدام التقنيات الحديثة، حيث يستقر المتعلمون وتتحرك الخدمة التعليمية عبر الحدود، ويشير تقرير إحدى مؤسسات الولايات المتحدة (Edurentures) إلى أن خدمات التعليم عن بعد بالبث المباشر تنمو بشكل كبير في الولايات المتحدة، وحققت أكثر من ١,٧٥ بليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٢م (Gallagher & Newman 2002)، وصلت نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم فوق الثانوي الذين يتعلمون بالبث الإلكتروني online بالولايات المتحدة حوالي (٥٪) من مجموع الطلبة، وساهموا بحوالي ٤ بليون دولار في ميزانية عام ٢٠٠٥م، وعلى الرغم من أننا نشير إلى تطورات الولايات المتحدة، إلا أن أقطاراً أخرى شهدت أيضاً نسباً متزايدة.

وبالطبع فإن التعليم عن بعد له باع طويل وسجل حافل بالإنجازات، ومع ذلك فإن التطورات التقنية قد عززت من قدرته وشهرته ومكانته، هذا بالإضافة إلى أن الجامعات التقليدية ومعارضيها الجدد ساعد على ظهور نظام جديد هو جامعات ميجا العالمية، وتتضمن جامعات التعليم عن بعد التقليدية مثل الجامعة المفتوحة في لندن، وجامعة التلفزيون في الصين،

وجامعة أنديرا غاندي الوطنية في الهند (Daniel, 1996)، وهذه الجامعات قد جذبت أكثر من مليون طالب وطالبة يدرسون غالباً في الدولة التي توجد بها الجامعة، ولكنها أيضاً تجذب الطلاب من جميع أنحاء العالم.

الصيغة الثانية: الاستهلاك الخارجي:

إن مفهوم التعليم بلا حدود يستحضر تاريخياً صورة المتعلم المتجول أو الباحث المندهش، أو الطالب المتحرك دولياً. إن حركة الطلبة ما تزال تشكل الجانب الأكبر والأعظم حالياً من صيغ خدمة التعليم بلا حدود، إن السفر للدراسة بالخارج يقبل بصفة عامة على أنه جانب متكامل من خبرة التعليم العالي، وتقترح دراسة أسترالية حديثة أن الطلب العالمي على الطلبة الدوليين قد ارتفع من (١,٨) مليون طالب في عام ٢٠٠٠م إلى (٧) ملايين طالب في عام ٢٠٠٥م، أي تضاعف أربع مرات تقريباً (Bohm et. et., 2002)، وتعد آسيا أكبر المساهمين في هذا النمو والتزايد المرتفع (حيث مثلت الصين والهند (٧٠٪) من هذا الطلب عام ٢٠٠٥م مقارنةً بحوالي (٢٧٪) عام ٢٠٠٠م، ورغم أن عدد الطلبة الأوروبيين يعد ثابتاً نسبياً، إلا أنه شهد انخفاضاً من ٣٢٪ إلى ١٣٪ خلال الفترة نفسها.

إن الحكومات الوطنية وفوق الوطنية تمنح مبالغ كبيرة لدعم تسهيل الحراك الطلابي (انظر الفصل الثاني الخاص بالنماذج الأوروبية)، إن أحد البرامج الأوربية الكبرى (إرازموس ERASMUS) الذي ساهم في حراك ما يزيد عن (١٠٠,٠٠٠) طالب وطالبة عامة ٢٠٠٢م، تم دعمه بميزانية قدرها (٢٠٠) مليون يورو، ويهدف هذا البرنامج إلى استقطاب الطلبة الدوليين غير الأوروبيين إلى أوروبا، وهذا المشروع بميزانيته (٢٠٠ مليون يورو) يمتد من

عام ٢٠٠٤م إلى ٢٠٠٨م، ويستهدف جذب الطلاب، حيث سافر إلى أوروبا (٢٠٠٠) طالب وطالبة في عام ٢٠٠٤م، إن الاستهلاك الخارجي خارج التأثير الاقتصادي المتعدد سوف يسهم مساهمة فاعلة في الاقتصاديات المحلية للدول المضيفة، بينما سوف يبقى بعض الطلبة بعد إتمام الدراسة يساهمون كقوى عاملة.

الصيغة الثالثة: الحضور التجاري:

في هذه الصيغة من التزويد يؤسس المزودون وجودًا طبيعيًا في قطر آخر من خلال وسائل مختلفة مثل فروع الجامعة، أو المشاركة مع المزودين المحليين، وفي دراسة أسترالية حديثة قدمت مخططاً بنماذج البرامج المختلفة التي تعكس بناءات تنظيمية مختلفة يمكن تبنيها في هذه المواقف (Adams, 1998) وتتضمن ما يلي:

- التوأمة: حيث تقدم المؤسسة التعليمية الأجنبية المؤهلات بالاتفاق مع مزود محلي يقيم في البلد المستقبل، وربما تكون المنظمة التوأم مزوداً خاصاً، أو هيئة مهنية، أو أية منظمة أخرى توفر تعليماً عالياً (على مستوى الجامعة أو الكلية).
- حق الامتياز : حيث تقوم مؤسسة تعليمية بعيدة حاصلة على تصريح فاعل من الدولة المزودة بتقديم برنامج دراسي معتمد من المؤسسة المانحة.
- فروع للحرم الجامعي: حيث تنشئ المؤسسة التعليمية البعيدة لها موقعاً طبيعياً في الدولة المضيفة، وتسعى إلى الحصول على المكانة والاعتماد الرسميين سواء بمفردها أو بالمشاركة مع مزود وطني محلي.

- البرامج المعتدلة: حيث تقدم المؤسسة التعليمية برنامجاً تم تطويره أكاديمياً في المؤسسة المحلية وتم ضمان جودته بواسطة مؤسسة جامعية خارجية.
- المنح المشتركة: وهي عبارة عن دورات تدريبية أو درجات علمية تعترف بها اثنتان على الأقل من المؤسسات التعليمية وتوجدان في دولتين مختلفتين.
- التعليم عن بعد: خاص بالمعاهد التقليدية التي كانت تستخدم المواد التعليمية المطبوعة أو القمر الصناعي، أو شرائط الفيديو، حيث يوفر الشريك المحلي مستوى من الدعم الطلابي وقاعدة للحضور التجاري.

ويلاحظ أن تأسيس أعداد حقيقية للطلبة المقيدين الممثلين في هذه الصيغ الأربع للحضور التجاري وفق أسس وقواعد عالمية عملية صعبة، وتقترح الإحصاءات الأسترالية لعام ٢٠٠٢م أن التحاق الطلبة الدوليين زاد بنسبة ١٣,٩٪ مقارنة بالسنة السابقة، وتمثل الصيغة الدولية أعلى مستوى نمو بين الجامعات الأسترالية، إذ من بين ١٥٠ ألف طالبة وطالب دولي سجلوا في الجامعات الأسترالية كان ٢٨,٦٪ منهم يدرسون بالحرم الجامعي في البلاد الخارجية، مقابل ٦,٩٪ من المسجلين يدرسون ببرامج التعليم عن بعد.

الصيغة الرابعة: حضور الشخص الطبيعي:

تشير هذه الصيغة من التزويد إلى الحالات التي يسافر فيها الأكاديميون إلى الموقع الذي يطلب الخدمة التعليمية، إن هذه الصيغة الأكاديمية بالتأكيد ليست جديدة، وإنما تعود إلى عصر أرسطو الذي كان يعلم طلابه وهو يمشي في الليسيوم بأثينا، ومع ذلك فإن هذه الصيغة ربما تحقق توسعاً كبيراً، ففي العقد التالي سوف يتقاعد جيل من الأساتذة والأساتذة المشاركين، وتظهر الحاجة إلى استبدالهم، وفي غياب الطلب الكافي من الأعضاء الوطنيين

الأكاديميين المؤهلين في مقررات دراسية مثل الرياضيات والاقتصاد وخاصة أن العدد الحاصل على درجة الدكتوراة يتناقص بصورة سريعة، سوف تسعى بعض الدول إلى اختيار وانتقاء حاجاتها من الخارج.

إن الحراك الدولي المتزايد للأكاديميين سوف يتجه حتمًا إلى الدول النامية انطلاقاً من أن أفضل الأكاديميين سوف يتعاقد مع أغنى الدول. وكذلك سوف يتعرف عدداً من الدول المتقدمة إلى مخاطرة خسارة أفضل وألمع موظفيها، في ضوء شروط التوظيف الملائمة في الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة التي تبدو جاذبةً أكثر؛ لذا تحتاج الحكومات إلى تطوير سياسات صارمة لمواجهة تلك الضغوط، ولضمان توفر عدد كاف من الأكاديميين المؤهلين اللازمين للاحتياجات الوطنية، ففي كندا على سبيل المثال قدمت الحكومة برنامجاً أطلقت عليه كراسي بحث كندا، واستثمرت فيه ٩٠٠ مليون دولار، ومن المهام التي يسعى هذا البرنامج إلى تحقيقها ٢٠٠٠ كرسيّ بحث جديدة باستثمار يصل إلى (٩) بلايين دولار عام ٢٠١٠م بما يتناسب مع إسهامات القطاع الخاص، ومن المتوقع أن يكون له تأثير على جذب الأكاديميين من الخارج.

إن المفاوضات الجارية تحت عمليات اتفاقية الجات سوف تجبر الحكومات والقيادات الجامعية على أن ترتبط بموقف واضح من السياسات والإستراتيجيات التي تسهل أو تعوق الحراك الدولي والتجارة التعليمية، إن مدخل المقاس الواحد الملائم للجميع ليس كافياً للفرض دولياً، لأن كل دولة سوف تحتاج إلى أن تقرر قدرات مزوديها الحاليين على تلبية الاحتياجات التعليمية المستقبلية، وسيكون للسياسات التي يتم تحديدها في هذا المجال تأثير كبير على كيفية استمرار تطوير هذا القطاع وعلى مصير اللاحدودية.

٣/٧ المخططات (السيناريوهات) المستقبلية:

إذا نظر الفرد إلى المستقبل يرى مدى تأثير العولمة والتجارة في الخدمات التعليمية وفي حقول المعرفة بالتعليم العالي. فماذا يمكننا استنتاجه؟

يمكننا تحديد أربعة مخططات (سيناريوهات) ممكنة للمستقبل (Middlehurst & Bjarnson, 2001) تضم عدداً من العناصر المختلفة مثل: اختلافات نمط المزود، ونمط المقرر المطروح، وآليات ضبط الجودة، والصيغ التجارية للتعليم (هل هي ربحية أم غير ربحية ؟).

ورغم أن المخططات ذات أغراض استفزازية مثيرة للغضب، ولكنها محملة بالقيم، وتعكس جزئياً كثيرًا من الاهتمام المثار ضد عولمة التعليم العالي وتسويقه، وتصور أربع نتائج دقيقة متميزة مستنتجة من التطورات الحالية، وتقدم هنا على أنها نقطة تحول بعيداً عن الموضوعات التي تم مناقشتها في بقية هذا الفصل.

المخطط الأول: انتصار الغزاة:

في هذا المخطط يظهر العديد من المستثمرين الأجانب الذين يسعون إلى الدخول - وزيادة المشاركة - في السوق العالمي للتعليم العالي، إن التعاملات التجارية للتعليم العالي نشأت بصفة أساسية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا وأخذت أشكالاً مختلفة، وبعض هذه المعاملات عمليات تجارية صرفة وبعضها الآخر مهجن (أي يُوحد) بين العناصر العامة والتجارية، وبعضها الثالث يمثل توسع الجامعات الموجودة في التعليم عن بعد وعن طريق البث المباشر، وفي الأفق هناك العديد من المستثمرين الراغبين في الربح الذين يعرضون أشكالاً متجددة ومبتكرة من التعليم.

ويستهدف هؤلاء المستثمرون الأجانب الشق الربحي من السوق العالمي: البرامج الخاصة بطلبة البكالوريوس والدراسات العليا في مجالات إدارة الأعمال، والرعايا الطبية، والهندسية، وتقنية المعلومات، واقتحام الأسواق المربحة حيث يمكن امتصاص التكاليف وتغطيتها، وهذه المنظمات تقدم التعليم وجهاً لوجه بالمراكز أو الجامعات الخاصة في أقاليم كثيرة قريبة من المدن أو من خلال البث المباشر.

المخطط الثاني: حصان طروادة:

ينظر هذا المخطط إلى الجامعات والكليات من خارج الدولة أو الإقليم للبحث عن المشاركة مع المزودين المحليين، وخاصة في مجال محتوى البرامج المصممة بالخارج، لكن التدريس والدعم للطلاب توفره المؤسسات التعليمية المحلية، وتتم الامتحانات عن طريق البث المباشر أو تنظم خارجياً، واختيارات البث المباشر متاحة أيضاً لتقديم التدريس والدعم للطلاب من خلال الجامعة الإلكترونية العالمية التي أسست كمشروع مشترك بين ثلاثة أقطار غربية كبيرة وانهماك جامعات هذه الدول في هذا المشروع مع دعم مالي من الحكومات، ورأس مال المشروع من القطاع الخاص، وتغطي البرامج مدى واسعًا من مناهج الجامعة، وبعضها يقدم من خلال معاهد أكاديمية والشركات الكبيرة، ويدفع الطلبة رسوماً دراسية عالية للبرامج التي يرون أنها ذات قيمة وظيفية دولية.

المخطط الثالث: أبطال المجتمع:

هم شركة نشر دولية بالتعاون مع الحكومة المحلية والمانح الدولي الداعم، الذين استثمروا في الوطن المحلي، وجامعة إقليمهم للتعليم عن بعد، لتمكينهم من توسيع قدراتها التربوية والتقنية لتلبية احتياجات منطقتهم، وقد أسفر هذا

المخطط عن ظهور نموذج جديد تطور فيما بعد ليصبح مركزاً لشبكة معلومات المجتمع، ويقع هذا المركز في القرى والمدن قريباً من المستشفيات والمدارس ومؤسسات المجتمع الأخرى.

إن التمييز بين المستويات المختلفة للتعليم لم يعد له دلالة، طالما أن الدافع هو تشجيع أكبر عدد من الأفراد على التعلم، وأن توجيهات المرشدين الأكاديميين تساعد الأفراد بطريقة ودية على الالتحاق بما يطلبون وفق تخطيط برامجهم الفردية، أما المرشدون المتخصصون فيتم توظيفهم ويمكن التواصل معهم بطرق مختلفة: كاللقاء المباشر (وجهاً لوجه)، وعبر مراكز الاتصال الهاتفي، أو عبر الإنترنت كما يتم الترحيب أيضاً بالأفراد الآخرين من طلاب وأناس محترفين من أقطار أخرى كمرشدين تعليميين بالإضافة إلى المرشدين الوطنيين، وهذا من شأنه خلق فرص ابتكارية للتعاون الدولي (هذا إلى جانب قائمة الأبحاث عن التعليم عبر الأجيال وعبر الثقافات)، كما أن المشروعات المجتمعية تشكل غالباً وسيلة للتعلم، مع العلم أن مراكز الاتصال مفتوحة ٢٤ ساعة يومياً على مدار العام.

المخطط الرابع: المستكشفون الدوليون:

إن الروابط المهنية (وخاصة في مجال التمريض، وتقنية المعلومات، وتدريب المعلمين، وإدارة الأعمال) تم دمجها معاً عبر الحدود الوطنية لإنشاء اتحاد تعليمي جديد يوفر وحدات دراسية في المقررات الدراسية (يمكن تدريسها في البرامج الطويلة أو القصيرة) ومشتقة من مصادر تعليمية متعددة، ويُمكن الطلبة (الذين يطلق عليهم حالياً مشاركون) دراستها في دول مختلفة إذا كانوا يسعون إلى التعليم المباشر والعمل في مجال التعليم في سياقات ثقافية مختلفة.

إن بعض هذه الروابط المهنية توفر اعتمادها الأكاديمي، بينما الروابط الأخرى تشترك مع الجامعات من أجل أغراض الاعتماد الأكاديمي، والهدف الرئيس لهذه البرامج هم المديرون، سواء من القطاع الخاص أو القطاع العام، الذين يحتاجون إلى توسيع خبراتهم، ويسعون إلى الحصول على مؤهلات دولية.

وبينما تظهر هذه المخططات (السيناريوهات) بوضوح على أنها ذات طبيعة افتراضية توفر التطورات الحالية توضيحاً مسهباً لإمكانية التطبيق الكامن بكل منها، إن الأقسام التالية بالفصل الحالي توفر أمثلة لبعض الأنماط المختلفة للمزودين الحاليين النشطاء في مجال التعليم العالي بلا حدود، وللترتيبات اللازمة للمشروعات التعاونية في هذا المجال:

٤/٧ المزودون الجدد:

من طبيعة التغيير في مجال معرفي أن المؤثرين في التغيير ليسوا بالضرورة هم الأفراد المتوقعون، وإنما بعضهم مألوف ومقبول ومعترف به قانونياً ومفيد، بينما الآخرون جدد ومختلفون وما زالوا يتطورون في أداء دورهم وينظر إليهم بعين الشك من جانب الحكومة والمؤسسات الأخرى، وقد حدد التقرير البريطاني عن إدارة التعليم بلا حدود (CVCP, 2000) أربعة أصناف من المزودين للتعليم العالي هي: القطاع العام، والقطاع الخاص غير الربحي، والقطاع الخاص الربحي، والقطاع المشترك، وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل نوع منها:

(أ) القطاع العام:

إن مزودي قطاع التعليم العام يمثلون المؤسسات التعليمية التي يتم تمويلها من المال العام، وكما لاحظنا في الفصول السابقة من هذا الكتاب أن مدى هذا

التمويل ومساره يختلف بين البلاد باختلاف تقاليد الدولة وباختلاف حدود العلاقات بين الدولة والجامعة، وهؤلاء المزودون يشملون مدى واسعاً من مؤسسات التعليم العالي بما فيها الكليات والمعاهد العليا (أو التقنية)، والجامعات.

(ب) القطاع الخاص غير الربحي:

يوجد المزودون من هذا النمط منذ زمن طويل، وقد أنشأت النخبة الدينية أو صفوة المجتمع هذه المؤسسات التعليمية الخاصة غير الربحية لأسباب ثقافية، وبصفة عامة لا تنال هذه المؤسسات إلا دعمًا محدودًا - إن وجد - من المعونات العامة، وتعتمد كلية على الرسوم الدراسية وبعض الهبات من الجمعيات الخيرية والتعاونية، وعادة ما تكون مؤسسات صغيرة وتركز على تقديم عدد محدود من المقررات الدراسية، وينتشر هذا النمط بصفة خاصة في الولايات المتحدة حيث توجد مؤسسات أكثر شهرة ومكانة اجتماعية من هذا النمط وفي مقدمتها جامعة هارفارد.

(ج) القطاع الخاص الربحي:

يمثل المزودون من هذا القطاع نمطاً حديثاً نسبياً، ولكنه تكاثر عولمياً، وبصفة خاصة في وسط أوروبا وشرقها، وفي بعض البلدان الأفريقية، وفي أمريكا الجنوبية، وتأتي المؤسسات التعليمية الخاصة الربحية في هيئات مختلفة تتراوح بين مؤسسات صغيرة لمقرر دراسي واحد ومؤسسات كبيرة متعددة المقررات الدراسية ومتعددة المواقع الجغرافية (مثل جامعة فونكس Phoenix في الولايات المتحدة)، وقد وصف ليفي Levy في بحث حديث هذا النمط الأخير بأنه يشكل سلسلة تعليمية حيث تتكرر المشروعات الرابحة في مكان واحد بمواقع جغرافية مختلفة تستخدم مناهج محورية وهياكل عامة (Levy, 2003).

وفي بعض الحالات نجد أن كلاً من مزودي مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص غير الربحي يعملون مثل مزودي مؤسسات القطاع الخاص الربحي، خاصة عندما ينشؤون برامجهم بالخارج، وهذا المدخل قد وفر نمطاً غير عادي للمشاركة، حيث تشارك إحدى المؤسسات التعليمية العامة الكبيرة مع كليات خاصة صغيرة في الخارج، ويشير ليفي إلى ذلك بقوله: "إن هذه الأمثلة توفر شاهداً على الموقف الربحي لكل من المؤسسات والطلبة والحكومات" (Levy, 2003, p. 8).

إن المؤسسة الأجنبية تتوسع في انتشارها الجغرافي، وجمع التأييد الاقتصادي والاجتماعي، وتكديس الرسوم الدراسية، بينما تفوز الكليات الخاصة المحلية بالعلاقة القانونية، والمنهج، والقدرة على تقديم دبلوم أو درجة علمية ينقصها اعتراف الدولة، ولكنها تستطيع ضمان وظيفة بسوق العمل، أو قيمة دولية.

(د) الجامعة التجارية:

يمثل هذا النمط من المزودين الجامعات التجارية، ولا ينتمي بسهولة إلى أي من الأنماط الثلاثة السابقة لأنه يقدم غالباً مقررات ودورات تدريبية من الشركات الكبرى إلى موظفيها وليست للجمهور العام، ومع ذلك فقد حقق مكاسب مالية واضحة منذ نهاية الثمانينات وخاصة في الولايات المتحدة، وقد انتشر عالمياً خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

حدد كل من تايلور Talyor وزميله باتون Paton عام (٢٠٠٢م) أربعة نماذج للجامعة التجارية التي تقوم أساساً على محورين، حيث يكون التركيز في المحور الأول على تدريب الموظفين بالشركة في المهارات الأساسية والمعرفة

الضرورية لتنفيذ مهام أدوارهم في العمل، بينما يكون التركيز في المحور الثاني على مستوى أعلى من التعليم (مثل درجة الماجستير في إدارة الأعمال MBA) وعلى الانشغال بالنشاطات البحثية، ويظهر المحور الأول نفسه في صيغة تسليم تستخدم التعليم عن بعد أو التعليم الإلكتروني، أما المحور الثاني فيركز على التعليم القائم في الحرم الجامعي.

ويضاف إلى أهمية الجامعة التجارية قدرتها على مواجهة الطلب المتزايد على اقتصاديات المعرفة، والتعلم مدى الحياة، ولكنها تفعل ذلك من خلال بناءات تنظيمية تختلف جوهرياً عن الهيكلة الموجودة في الجامعات التقليدية (على الرغم من أن تلك الجامعات التقليدية بدأت تتغير نحو ترتيبات الجامعة المشتركة)، حيث تزايدت الجامعات المتحدة الكبيرة في التشارك مع سلسلة واسعة من المزودين التربويين في كل من القطاعين العام والخاص بما فيها الجامعات التقليدية.

٥/٧ المتنافسون والمتعاونون:

ظهر عدد من المزودين الجدد للاستثمار في خدمة التعليم العالي بلا حدود بشكل قريب جعلهم يبدون على أنهم ليسوا جديدين بشكل عام، في الحقيقة إن بعض هؤلاء المزودين قد مارسوا عملهم منذ سنوات طويلة بدأت بمحاولة تكوين علاقات جديدة مع المزودين التقليديين، ومنهم دور النشر، ومزودو المحتوى التعليمي، والوسائط التربوية والمداخل التربوية، والجامعات التجارية، وكثير منها بدأت في الجري السريع نحو إقامة علاقات جديدة مع الموزعين التقليديين بشكل كبير.

حقق بعض هؤلاء الموزعين الجدد تقدماً ملحوظاً في التعاون مع مؤسسات التعليم العالي القائمة، بينما يمكن اعتبار المزودين الآخرين منافسين مباشرين،

وقد يكون من المفيد في هذا الأمر أن نحدد نطاق الأنشطة والأدوار التي يتولى تنفيذها المزودون المختلفون، وأن نتابع ذلك بأمثلة محددة من المشاركين والمشاركات.

١/٥/٧ دور النشر:

تعد دور النشر مؤسسات تعاونية مستديمة مع التعليم العالي، غير أن علاقتها مع الجامعة التقليدية تشهد حالة تغير، إذ بدأت شركات الإعلام الكبرى في تطوير مساحة كبيرة من الفرص التعليمية سواء في المنزل أو بالتعاون مع الجامعات والمنظمات التعليمية الأخرى، وفي السنوات الخمس الأخيرة قامت بعض دور النشر الكبرى بتطوير قدراتها في توزيع خدمة التعليم العالي على المنازل (بصفة مستقلة أو تعاونية)، وبالفعل بدأت إحدى دور النشر الكبيرة (هاركورت HarCourt) في بناء نفسها لتصبح جامعة فعلية، ولكنها فشلت في التجربة وتولتها دار نشر أخرى.

تتنوع طبيعة التعاون والتنافس بين الجامعات ودور النشر، فبعضها انشغل في رفع التوزيع العالمي لمطبوعاتها في الأسواق المالية لخدمة عولمة الجامعة، وبعضها الآخر تأسس من خلال الشراكة التي ساعدت دور النشر في الحصول على الاعتماد الأكاديمي بالشراكة مع الجامعة لتطوير المناهج التعليمية القائمة واستخدام مصادر التعلم التي يصدرها الناشرون، وفي حالات أخرى تكون الشراكة مع الجامعات أكثر عمقاً وتتضمن المشاركة في تطوير المناهج والبرامج التي يمكن تسويقها في التعليم بالبث المباشر والتي تتجاوز المسافة التقليدية لكل من المنظمتين.

ويختار بعض الناشرين أن يظلوا مستودعاً للنصوص والتراث الذي يوفر الفرص المتساوية بقبول المتعلمين من أجل الصالح العام، وهذه النماذج العملية

ليست تعاونية شاملة، والحقيقة أن بعض دور النشر تعمل وفق عدد من المستويات، والنقطة المهمة هنا أن عدداً قليلاً من دور النشر زادت مشاركته مع مؤسسات التعليم العالي، وبدأت تمارس تأثيراً كبيراً على هذا القطاع عالمياً.

٢/٥/٧ الوسطاء:

يظهر وسطاء الخدمة التربوية مع الخليط من المزودين الجدد، ويظهرون أيضاً على أنهم مشاركون مع مؤسسات التعليم العالي التقليدية، ويوجد ثلاثة أنماط أساسية مختلفة من الوسطاء التربويين:

الأول: يمثل التسهيلات الجيدة للنشاطات التقليدية للتعليم عن بعد، ويتضمن هذا النمط الوسطاء الذين يقومون بتوفير التسويق المركزي والتوزيع المحلي لعدد كبير من المزودين الذين يوفرون مفردات التعليم عن بعد، وهؤلاء الوسطاء غالباً ما يكونون على مستوى وطني أو إقليمي في مجال دعم الخبرات التربوية للمتعلمين في الدول الكبيرة ذات الكثافة السكانية القليلة (مثل أستراليا وكندا)، حيث يستطيع المتعلمون تحديد مستوى المقررات المتاحة، كما يقررون نمط المؤسسات التي تقدمها لهم.

والنمط الثاني يقوم على أساس الإطار الهيكلي للنوع الأول ولكن يمد نشاطه بطريقة أكثر فاعلية للمشروعات التجارية، ويعمل الوسطاء في هذا النمط نيابة عن المؤسسات، غالباً عن طريق التسويق الدولي الفاعل للبرامج، وفي بعض الحالات سوف يحدد الوسطاء من هذا النمط سوقاً عالمية معينة لبرنامج محدد لم تطرحه المساهمة الأخرى، وعندئذ يقومون بتطوير تسويقه، من أجل الحاجة إلى زبون عالمي معين، ويكون هذا الزبون هيئة نقابية تبحث عن أفضل البرامج لمجموعة صغيرة، أو للاستخدام الفردي الذي لا يمكن من تطوير البرنامج.

أما النمط الثالث من الوسطاء فإنه يقدم مجموعة كبيرة من الخدمات التي لا تشمل فقط القبول بالمقررات، ولكنها أيضاً توفر سلسلة متسعة من الخدمات لكل من المؤسسة والمتعلم، وهذه الخدمات تتضمن ما يلي:

أ - القبول بصفوف المتعلمين.

ب - خدمات التقويم.

ج - بيانات السوق.

د - الدعم التقني لتطوير المواد التعليمية المناسبة.

هـ - تدريب الأفراد المسؤولين عن التسويق، والقبول والدعم التقني.

و - خدمات العميل للمتعلمين التي تكون مطلوبة في مواقع معينة.

٣/٥/٧ مزودو المحتوى المتخصص (معدو الكتب والمقررات الدراسية):

تمثل هذه الفئة مجالاً جديداً نسبياً من النمو في مزودي التعليم العالي، وغالباً ما تقوم على موضوعات أو أفكار المقررات الدراسية، وبصفة أساسية في تقنية المعلومات، حيث توفر هذه الشركات حزماً منفصلة للمحتوى التعليمي، وتختلف كمية المحتوى بدرجة كبيرة من برامج تدريبية قصيرة تستمر لمدة ساعات فقط، إلى برامج دراسية طويلة تمتد عبر سنوات، وبصفة عامة تضاف العناصر الصغيرة المتميزة إلى مناهج البرامج الدراسية التي توفرها الجامعات التقليدية، أما البرامج المطورة من خلال مزودي المحتوى المتخصص فتظل قائمة بذاتها وتمنح شهادة معترفاً بها من الشركة المعنية.

لا يعد هذا بالتأكيد عرضاً شاملاً للمزودين الجدد والنشطاء الحاليين في التعليم العالي بلا حدود، وإنما يوفر توضيحاً لمدى اتساع النشاطات التي

يؤديها المستثمرون الذين ظهروا لتحدي مكانة الجامعات التقليدية، ويتطلب فهم تطبيقات هذه التطورات بشكل أكثر وضوحاً ضرورة معرفة كيفية تجمع المزودين الجدد والتقليديين معاً لتغيير سمات المناظر التعليمية عالمياً.

٦/٧ المتعاونون الدوليون:

يمكن اختيار العديد من الأمثلة التي توضح طبيعة ومجال التعاون الدولي في التعليم العالي، وفيما يلي نقدم الأمثلة العملية التي توضح أشكال مختلفة من الخدمات (التي تستند إلى إطار اتفاقية الجات) بالإضافة إلى نماذج مختلفة من تسليم هذه الخدمات (البث المباشر والفروع الجامعية وغيرها).

من الضروري إثارة بعض التحذيرات في المدخل الذي نستخدمه، فهناك غالباً كمية معينة من الإدمان متضمنة في إعلان شراكة جديدة أو عرض شيق كامن في مجال التعليم بلا حدود، وأن كثيراً من نشاطات المزودين الجديد غير مثبتة على أنها خدمة، أو منتج، أو مغايرة، أو مشروع. وفي الحقيقة هناك العديد من الأمثلة لملفات المشروع الكبيرة التي أثبتت عدم فاعليتها العملية (لأسباب متعددة) والتي لم تصمد أمام اختبار الوقت (حتى على المدى القصير)، وإحدى هذه الشركات هي شركة فاتوم (Fatom) التي أوقفت أعمالها التجارية عام ٢٠٠٣م رغم بدايتها بطموحات كبيرة ومجموعة مثالية من الشركاء.

إن دوافع الشركاء نحو المشروعات التجارية التعليمية تتنوع بشكل متسع، ولعل فحص الرسالة المحددة، والأهداف المعلنة لبعض الشبكات الدولية الرائدة أو بعض الاتحادات التجارية يكشف عن الأهداف الرئيسة المثالية:

أ - غرس العولمة في الخبرة التعليمية من خلال تبادل الطلبة والأكاديميين للبرامج وتغيير المناهج.

ب - تكوين الخبرة الناقدة في مجالات معينة من البحث أو في مجال تدريس مادة معينة.

ج - توسيع القبول للتعليم العالي محلياً وإقليمياً ودولياً.

د - التعلم من الشركاء إما من خلال الممارسة المتميزة أو من خلال الخبرة.

هـ - تجميع الأموال اللازمة للمصادر والمعرفة.

و - المساعدة في تنمية القدرة الاستيعابية للتعليم العالي في الدول الفقيرة.

وبالإضافة إلى ذلك توجد بعض الأهداف التي لم تعلن صراحة في الوثائق العامة ويمكن تضمينها وأخذها بعين الاعتبار ومنها:

١ - تفعيل العلامات التجارية الحالية عالمياً، وتسويق السمعة الوطنية القوية دولياً.

٢ - تحقيق العائد الاقتصادي.

٣ - الحصول على قوة الاعتماد أو الاعتراف الضروري وخاصة إذا كان المزود من غير الحاصلين على هوية معتمدة.

٤ - نشر القضايا القانونية في الدول الأخرى بالمشاركة مع معهد معتمد أو معترف به.

وفيما يلي نناقش بشيء من التفصيل بعض الأمثلة على التعاون الدولي.

١/٦/٧ جامعة القرن الحادي والعشرين الدولية:

(جامعة ٢١) هي إحدى الجامعات الأكثر شهرة في الاتحاد الدولي للتعليم

العالي بلا حدود، تأسست في عام ١٩٩٧م كشبكة دولية من الجامعات المتخصصة في البحث العلمي، وعملت بمنهجية نحو تطوير مجموعة واسعة من الأنشطة القائمة على التعاون والزمالة والالتزامية، والمؤسسات المشاركة من أوروبا وشرق آسيا، وأمريكا الشمالية، وأستراليا، ونيوزيلندا. ويشكل الطلاب، والمعلمون أصحاب المنح، والباحثون، والإداريون، وجماعة المكتبة أمثلة للمدخل التقليدي الذي تم تطبيقه في السنوات الأولى، ومع ذلك شهد عام ٢٠٠٠م تطورات تجديدية، مثل خلق منهج مشترك في المحاسبة مع خطط امتداد المدخل إلى الهندسة المعمارية وتدريب المعلمين.

وحديثاً دخلت (جامعة ٢١) إلى التعليم عن طريق البث المباشر (التعليم الإلكتروني) مع إنشاء (جامعة يو ٢١) العالمية، التي ساهمت في إنشائها إحدى الشركات الكندية الكبيرة (شركة تومسون Thomson) ذات النموذج المتميز في إدارة الأعمال، وأخذت شركة تومسون على عاتقها مسؤولية تسويق البرامج، ونسبة كبيرة من مسؤولية تطوير المنهج والدعم الطلابي.

وتتضمن قائمة المشاركين الجامعات التالية من قارات العالم:

أوروبا	آسيا
جامعة برمنجهام	الجامعة الوطنية في سنغافورة
جامعة أدنبرة	جامعة هونج كونج
جامعة جلاسجو	جامعة بكين
جامعة نوتنهام	جامعة فوران

أمريكا الشمالية	أستراليا ونيوزيلندا
جامعة ماك جيل	جامعة ملبورن
جامعة كولومبيا البريطانية	جامعة نيوساوث ويلز
جامعة فيرجينيا	جامعة كوينزلاند
	جامعة أوكلاند

تمثل (جامعة ٢١) ما قد يمكن اعتباره تحالفاً تقليديًا ملائمًا بين الجامعات الجيدة، والجامعات التقليدية القائمة على البحث، ومن ناحية ثانية (جامعة ٢١) يو العالمية تظهر أنها لاحدودية أكثر، وتمتد بالنموذج التقليدي للجامعة بطرق جديدة هادئة من خلال الشراكة مع شركة تومسون، ويمتد هذا المدخل إلى ما هو أبعد من الجامعات الأخرى التي تتعاون مع شراكات الوسائل التقنية ودور النشر، والتي تزداد قيمتها في الأسواق العالمية، وفي قوة محتوى مصادرها، وانطلاقاً من تطبيق مدخل شركة تومسون الذي أدى إلى تطوير نسبة كبيرة من محتوى المنهج، حدث بعض البلبلة بين الشركاء الأصليين في (جامعة ٢١)، وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة حول الاهتمام بضبط الجودة، ومخاطرة تنزيل تصنيف المؤسسات المساهمة وكانت استجابة (جامعة ٢١) هي إنشاء (جامعة ٢١ يو) الدولية التربوية التي تطبق آليات ضبط الجودة داخلياً من خلال مندوبين يرسلهم الشركاء الأساسيون، وهي خاصية فريدة لتطوير حقل المعرفة بالجامعة اللاحدودية الحالية، وكما تم توضيحه في الفصل الرابع من هذا الكتاب فإن قضايا النظامية والاعتراف والاعتماد الأكاديمي قضايا حرجة في عولمة التعليم العالي، وبدونها فإن مشروعات عولمة التعليم العالي يصعب عليها الحياة والبقاء، إن أحد الأفكار المثيرة للاهتمام والتي تولدت من تطور (جامعة ٢١ يو) التربوية هي ما إذا كانت تطفو بعيداً لتصبح أحد القادة لوكالات ضبط الجودة في الميدان العالمي، أو أنها ستظل مشدودة إلى أصولها.

٢/٦/٧ نيكستيد NextEd :

تأسست في عام ١٩٩٨م في هونج كونج، وتوجد الآن في سيدني بأستراليا، وتمثل نيكستيد نموذجاً آخر من التعاون الدولي في ميدان التعليم العالي العالمي بلا حدود، ونموذجها العملي يختلف عن نظيره في (جامعة ٢١)، حيث إن وظيفتها الأساسية هي الوساطة، وعلى الرغم من أن لها بعض الخصائص الجيدة، إلا أن شركاء نيكستيد يمكن تصنيفهم في ثلاثة أنماط هي: شركاء التربية، وشركاء التقنية، وشركاء الزمالة. وهؤلاء يتضمنون المعاهد التعليمية العامة والخاصة، والنقابات والروابط المهنية، ومنظمات التدريب، وتكمن قوة نيكستيد في موقعها، حيث توجد قريبة من السوق الآسيوي، كما أن تركيزها على هذا السوق يؤكد أنها سوف تنتج معرفة قوية التنافس لأي شريك يهتم بهذا الإقليم.

وانطلاقاً من دورها كوسيط، فإن نيكستيد توفر عدداً من الخدمات متضمنة التدريب، وخدمات العملاء، والتصميم التقني ودعمه، إن المعرفة الوثيقة الصلة بالسوق الآسيوي سريع التطور، ومواقعهم في هونج كونج وسيدني يجعلهم مناسبين تماماً للوساطة للجامعات في كل من أستراليا ونيوزيلندا بصفة خاصة، وقد تمتعت نيكستيد بعلاقات خاصة قوية مع إحدى القيادات العالمية في التقنية الداعمة للتعليم عن بعد على المستوى العالمي وهي جامعة جنوب كوينزلاند، كما تقوم نيكستيد أيضاً بتوفير خدماتها في مصادر التعلم للتحالف العالمي للجامعات الذي يضم جامعة مشاركة من كندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وهولندا، والمملكة المتحدة وأستراليا.

وتعكس نيكستيد كوسيط للشركاء خليطاً مختلفاً نوعاً ما متضمناً اثنتين من كبريات منظمات التدريب على اللغة الإنجليزية وكلاهما تأسس في

الولايات المتحدة، بالإضافة إلى مساعدي التعليم بالإنترنت في الصين إحداهما الجناح التجاري لجامعة بكين، والغرفة التجارية لأستراليا والصين، وأكبر ناشر للصحافة باللغة الإنجليزية في الصين، أما وسطاء التقنية في نيكستيد فتتضمن شركة بلاك بورد التي نالت تقديراً عالمياً واسعاً باعتبارها أحد المزودين الرياديين في مجال تعلم التخطيط التربوي عالمياً، وهيئات نقل المعرفة، وداعم لتدريس نظم الإدارة (IMS) الذي يسعى من أجل العمل على توفير معايير وأدوات إرشادية ومساعدة في إدارة وقبول خدمات وبيئات التعليم بالبث المباشر (online).

٣/٦/٧ برنامج نت NIIT وإت ITT :

إن المجهود التعاوني لهذا البرنامج يتسم بعناصر فريدة نسبياً، منها: أولاً أن أحد الشركاء يوجد في الهند والشريك الآخر في الولايات المتحدة، ويلاحظ في كثير من المشاركات العالمية الحالية أن المتعاونين أساساً مؤسسات غربية لها تطلعات للوصول إلى الأسواق الآسيوية بصفة عامة أو الأسواق الهندية بصفة خاصة، أما العنصر الثاني فهو غير عادي إذ تتضمن المشاركة وجود مزود محتوى متخصص من آسيا، والعنصر الثالث هو ضمان الاعتماد الأكاديمي والاتفاق على انتقال الساعات الأكاديمية من خلال هيئة اعتماد ربحية أمريكية لديها جامعة مشاركة في كل من أستراليا والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، ونيوزيلندا.

وتعد شركة نيت NIIT إحدى الشركات الرائدة في البرمجة وتقنية المعلومات، وقد طورت برنامجاً للحصول على شهادة بعد دراسة لمدة عامين بالإضافة إلى برنامج للدبلوم في البرمجة يقدم من خلال أكثر من (٣٠٠٠) مركز تعليمي توجد في (٢٨) دولة، غير أن الشهادة التي تمنحها شركة نيت

غير معترف بها من الحكومة الهندية، ومن ثم فإن لها سمعة ومكانة أكاديمية بسيطة في دولة الهند، ولذلك فإن الشركاء من المؤسسات التعليمية المعتمدة في موقف حرج من منح الاعتراف الأكاديمي العالمي لخريجي شركة نيت أو الاعتراف بملاءمتهم للوظائف المهنية الأساسية، أو الدراسات قريبة الصلة، ونتيجة لذلك أسست شركة نيت علاقات مع جامعة كانبرا في أستراليا، ومع معهد أوكلاند للدراسات في نيوزيلندا، ومع جامعة جنوب هامبشير الجديدة في الولايات المتحدة، لتمكين الخريجين من نيت من الحصول على الاعتماد الأكاديمي لدراستهم من معهد نيت، وهذا الاتفاق مع الجامعات الأربع يتطلب أن يسافر الطلبة إلى أية مؤسسة منها لاستكمال درجاتهم العلمية.

وقد أعلنت شركة نيت حديثاً عن شراكة جديدة مع مؤسسة ITT للخدمات التربوية، وهي مؤسسة ربحية بالولايات المتحدة تمكن الطلاب من استكمال دراستهم عن طريق التعليم بالبث المباشر online، وأدى هذا إلى تزايد المرونة للطلاب للحصول على الاعتراف العالمي دون إضافة تكاليف عن الدراسة الخارجية، وتعمل مؤسسة ITT للخدمات التربوية من خلال (٧٠) مركزاً في (٢٨) ولاية، وقد منحت (١٥,٢٪) من الدرجات العلمية الإلكترونية وذات الصلة بالإلكترونيات الممنوحة في الولايات المتحدة في العام الدراسي ١٩٩٩/٢٠٠٠م.

٤/٦/٧ فاتوم Fatom:

توجد في جامعة كولومبيا بمدينة نيويورك في الولايات المتحدة، وتمثل فاتوم واحدة من أهم الاتحادات الإلكترونية في التعليم بلا حدود، ورسالتها تتكون من قسمين: أحدهما توفير قبول عام إلى ثروة المصادر التعليمية، والآخر خلق فرص للمتعلمين للحصول على برامج معتمدة، وقد حددت فاتوم

نفسها على أنها شبكة معرفة تربط مجتمعاً عالمياً من المتعلمين بالمصادر التعليمية والثقافية، وكمشارك أساسي في فاتوم، رأت جامعة كولومبيا أن تطور الشركة يُعد عنصراً من إستراتيجية الجامعة الثلاثية التي تستهدف إدخال التقنية إلى التعليم العالي بصورة أكثر اتساعاً من خلال تطوير المعرفة والإدارة والتربية والتسليم، وعلى الرغم من ذلك أعلنت جامعة كولومبيا أن شركة فاتوم سوف توقف برنامجها التجاري في أبريل ٢٠٠٣م، إن نموذج العمل كان معقداً، حيث أدت فاتوم كهوية تعاونية أدواراً متباينة مثل:

- وسيط لمدى واسع من المقررات المجانية (غير المعتمدة) أو التي يدفع لها رسوم (لاعتمادها من المعاهد المتخصصة).
- منتج لأساسيات التعليم الإلكتروني التي تستند إلى مصادر كثيفة من التصميم المحترف للرسوم البيانية وإنتاج المقررات الدراسية.
- مصدر للعديد من فرص التعلم الإلكتروني.
- هيئة لضبط الجودة من خلال المجلس الأكاديمي لفاتوم.

ويتكون اتحاد فاتوم من أعضاء ممثلين للدول التالية:

(أ) الولايات المتحدة:

- جامعة كولومبيا.
- جامعة شيكاغو.
- جامعة ميتشجان.
- معهد وودز هول للرسوم البينية.
- اتحاد راند.
- مكتبة نيويورك العامة.

(ب) المملكة المتحدة:

- مطابع جامعة كمبردج.
- مدرسة لندن للاقتصاديات.
- المتحف البريطاني.
- متحف فيكتوريا وألبرت.
- متحف التاريخ الطبيعي.
- المكتبة البريطانية.

وهذه المجموعة الكبيرة كانت مميزة عن الشركاء الأصليين في فاتوم والذين يمثلون مجموعة متباينة متساوية، متضمنة التلفزيون الدولي، ومزودي الإعلام (شبكة الإذاعة البريطانية)، ومزودي اتحاد التعليم الإلكتروني لدور النشر للتعليم عن طريق البث المباشر (Xan Edu)، بالإضافة إلى عدد من الجامعات التقليدية في الولايات المتحدة وكندا مثل جامعة كولومبيا البريطانية، وجامعة كاليفورنيا في لوس أنجليس، وهناك مشاركون آخرون مثل منظمة بيوت الشباب، والهيئة الأمريكية للمتقاعدين.

ربما كانت محاولات النشر المتميزة في مبادرة جامعة كولومبيا للإعلام الرقمي (والتي كانت فاتوم واحدة منها) قد كشفت أن المبادرة حققت أدوات للتدريس، وفرص عمل، وانتشارًا أوسع لجامعة كولومبيا التي بدأت تتساءل عن هدفها الأصلي: هل هو تزويد مصادر فريدة وأساسيات لفرص التعليم مدى الحياة؟ أم هو الارتقاء بالملف البحثي لجامعة كولومبيا من أجل زيادة دخلها؟ أم أن هذه الأهداف المتداخلة هي التي أدت إلى صعوبة استمرار فاتوم.

في نهاية هذا القسم نلاحظ رجحان الشركاء وتميزهم في ثلاثة دول هي: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأستراليا، وهناك توقع لتزايد هذا التوجه مع زيادة الشركاء الآسيويين في الصين، وسنغافورة، وهونج كونج. أما نظام الجامعة في القارة الأوروبية فهو غير ممثل في هذا التحليل، وربما يعزا ذلك إلى أن السوق يطلب في الغالب التدريس باللغة الإنجليزية، وأن المؤسسات الأوروبية تتحرك بخطوات بطيئة في هذا الاتجاه.

وبالرغم من ذلك فإن تحليل الموقع الطبيعي للمؤسسات لا يمدنا بالصورة كاملة كقضية مهمة، ويثير التساؤل: هل التحالف هنا أساسي لتسهيل تبادل الأفراد والمعلومات بين الشركاء (الذين يأتون دائماً من الدول الغربية المتقدمة)؟ أم أن هدفهم هو القبول بالسوق العالمي مع الشركاء الذي يوحدون في مساحة واسعة من الأقاليم الآهلة بالسكان؟

إن مناقشتنا عن تطورات اللاحدودية والمنظمات غير شاملة، ليس بسبب أننا نتناول منطقة سريعة التحرك، وإنما لأن هناك عدداً من المشروعات الوطنية النامية للتعليم الإلكتروني التي تتطور حالياً، بعضها يستهدف الجانب الوطني (كما في فنلندا)، وبعضها الآخر ذو أهداف دولية كما في جامعات المملكة المتحدة، ويوجد أيضاً بعض المزودين الكبار من القطاع الخاص مثل مجموعة أبولو الدولية Apollo وجامعة فوتكس للتعليم بالبث المباشر التي تسعى أساساً لتحقيق نموها في البلاد النامية مثل الهند والبرازيل.

خاتمة: (الاتجاهات المستقبلية للتعليم العالي بلا حدود):

جاء هذا الفصل لتوضيح أن حدود التعليم العالي أصبحت أكثر نفاذاً من القيود التقليدية، ومنها تلك الحدود الإقليمية (الموقع الطبيعي والوطني لكل

من الطالب والمعلم)، ومنها مستوى الدراسة (مثل: فنية – مهنية – عالية) الذي أصبح أقل سهولة في تحديده بصراحة، حيث تظهر أشكال ومنظمات جديدة لتوفير التعليم العالي متحدية المركز المسيطر للجامعات الكبيرة، وبدأت السمات المتباينة في الظهور أكثر وضوحاً، وهذه التطورات بدأت تثير التساؤلات عما يشكله التعليم العالي؟ وفي النهاية هل يستحق كل هذا الاهتمام؟

إن التطورات اللاحدودية التي وصفت هنا تشير إلى أن سيطرة الجامعة التقليدية ومميزاتها تواجه تحديات، إن لم تكن بعد تحت الحصار، إن العالم الإداري الناقد بيتر دروكر Drucker يذكر "أن أجراس الشؤم والتحذير بالفناء قد تقرع من أجل الجامعات، وأن ثلاثين عاماً من مباني الجامعات الكبيرة الآن سوف تصبح آثاراً من معتقد تذكاري، فالجامعات لا يمكنها البقاء" (Drucker, 1997, p.127)، ولكن كما أشرنا في فصول سابقة فإن الجامعات مستمرة منذ (٩٠٠) عام، حتى وإن كان معظمها حديث النشأة، إن اقتراح أن مثل هذه المؤسسات سوف يتوقف عن الوجود خلال عقود يُعد أمرًا متهورًا، ربما تتغير كثيراً، وبعضها قد يتغير بشكل مثير لكن ليس بدرجة لا يمكن التعرف إليها.

تقدم التطورات في التعليم بلا حدود كلاً من الفرص والتهديدات للمزودين التقليديين، كما أن المخططات (السيناريوهات) الأربعة السابق ذكرها توفر لمحات عن كيفية التقاء الأشكال الجديدة للتعليم العالي معاً لمواجهة احتياجات الحكومات والمتعلمين، كما أنها تشير إلى كل من التعاون والتنافس بين المزودين الجدد والقدامى كاختيارات ممكنة.

ومن الواضح أن الدول ومؤسسات التعليم العالي تحتاج إلى أن تكون متجددة وداعمة لفاعلية اغتنام الفرص، وقد اقترح أحد المستشارين التربويين

بالبنك الدولي أنه "عندما لا يكون هناك خط محدد لجميع الدول والمؤسسات، فإن الأمر يحتاج إلى تشكيل متطلبات سابقة عامة توضح الرؤية عن كيفية إسهام نظام التعليم العالي بفاعلية في تطوير كل دولة، وكيفية اختيار كل مؤسسة أسلوب عملها في هذا النظام" (Salmi, 2000).

تعرف الحكومات على مستوى العالم الحاجة إلى سكان متعلمين للمساعدة في إيجاد مجتمع منصف، وتوفير قيادة لمحركاتها الاقتصادية، ومع ذلك فالمصادر المالية اللازمة لبناء البنية التحتية، ودعم العمليات التعليمية ليست دائماً متوفرة وخاصة في الدول النامية، والدول الأخرى التي في طريقها للتحول.

إن هناك مغامرة في كثير من البلاد النامية حيث تتجه وحدة المصادر في معظم الجامعات إلى الانكماش إلى الدرجة التي تبحث معها عن زيادة مواردها المالية من أجل تقديم العون للمنح وضمان استمرار أنشطتها والضغط على الحكومات للتوسع في التعليم العالي، مما يمنح مزودين جددًا فرصاً متزايدة (غالباً ما يكونون من القطاع الخاص الساعي للربح) لتعزيز الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي الوطني دون متطلبات ضخمة من الميزانية العامة، لذا تقدم عدد من الدول النامية - على سبيل المثال - عروضًا كثيرة للتحرر الاقتصادي في إطار اتفاقية الجات كوسيلة لتسهيل الطريق أمام المزودين الأجانب للعمل داخل حدودها.

تختلف الأهداف التي تحدد انضمام أي مؤسسة في نشاط التعليم بلا حدود، فالاعتبارات التجارية قد تصاحب نظيراتها الأكاديمية والمساواتية، وتعد من الاعتبارات الأكثر قبولاً من ناحية القيم الأكاديمية التقليدية، ومنها مثلاً: تعزيز تبادل البحث العلمي، وتقديم الأكاديميين والطلبة إلى مجال واسع

من الخبرات والمعرفة العالمية، والمساعدة في بناء القدرة المؤسساتية في الدول النامية، وهذه المكانات بلا شك لها أهمية كبيرة، بالرغم من أنه ليس من السهل دائماً الوقوف على ممارساتها أو المزايا المالية التي يمكن أن تحققها المؤسسات من خلال انشغالها في التعليم بلا حدود.

مثال من المساواتية، والرغبة المؤسساتية لتوفير تعليم مجاني في مجال معرفي على أساس عولمي في مشروع البرمجة المفتوحة Open Courseware الذي أنشئ عام ١٩٩٩م بهدف إتاحة استخدام خامات وأساسيات المقرر في كل من مستوى البكالوريوس والدراسات العليا بدون تقاضي رسوم، وعلى الرغم من أن مشروع MIT لا يمنح درجات علمية، إلا أنه بدأ بميزانية ١١ مليون دولار تم توفيرها من خلال هيئتين خيريتين أمريكتين توفران الدعم المالي للمقررات والخامات التقنية التي يمكن استخدامها بواسطة عدد كبير من الأكاديميين والطلبة، وبهذه الطريقة يمكن صياغة هدفها في ديمقراطية وانتقال سلطة التعليم، وهنا يجب أن نلاحظ نقطتين رئيسيتين: أولاهما أن المشروع يشير إلى أن ما تملكه الجامعات ويقدره الطلاب وعدد كبير من المزودين الجدد للتعليم بلا حدود هو القدرة (وهي غالباً قدرة احتكارية ذات حماية) لمنح الدرجات العلمية (أكثر من امتلاك أساسيات وخامات المقرر)، وثانيهما ينطلق من أن الاعتراف بالنقطة الأولى يجعل من مشروع MIT مشروعاً ذكياً لاستخدامه التوزيع المجاني للأساسيات والخامات على اعتبارها آلية جيدة للارتقاء بالبرنامج، وهذا يؤدي في النهاية إلى صيانة وتعزيز المزايا التنافسية على المنتج المباع وهو منح الدرجة العلمية.

وهناك إضافة أخرى ذات شأن، وهي أن المصادر الموزعة في مدخل مشروع MIT تعتمد بشكل كلي على التقنيات التي يوجد فيها تفاوت كبير بين

الدول والمجموعات الاجتماعية في الحصول على الوصول إلى تقنيات الاتصال والمعلومات، وقد أشار تقرير البنك الدولي الصادر عام (٢٠٠٢م) إلى التلميحات السابقة التي تشير إلى أن الدول النامية تستحوذ فقط على (٩, ٥٪) من استخدامات الإنترنت رغم أن عدد سكانها يمثلون (٨٠٪) من سكان العالم، في حين أن (٨٠٪) من مستخدمي الإنترنت في العالم يمثلون فقط (١, ٥٪) من سكان العالم.

من بين الاهتمامات الأخرى التي أظهرها تطور التعليم بلا حدود يمكن تضمينها فيما يلي:

- هل توسع الحكومات الوطنية في إطار نظرتها إلى مزودي خدمة التعليم بلا حدود، قدراتهم دون تكلفة يتحملها الإنفاق العام، ودون تحديد تنظيم ملائم؟
- هل تقدر المؤسسات على تحويل هياكلها التنظيمية وعملياتها من أجل استخدام تقنية التعليم بالبث المباشر بأكبر قدر ممكن من الكفاءة في تحسين الخبرات التعليمية لكل من الطالب وعضو هيئة التدريس سواء على أساس تعليم بلا حدود أو تعليم تجاري؟
- هل سيقوم المزودون الجدد للتعليم بلا حدود بانتقاء مجالات المقررات الدراسية الأكثر شعبية وربحية، وتشغيلها وفق أقل تكلفة ممكنة بدون مكتبات ملائمة، أو نشاطات بحثية مما يهدد مستوى جودتها؟
- هل تأتي المشروعات التعاونية الدولية بمصادر جديدة للمؤسسات التعليمية وبفرص جديدة للطلبة لا يمكن إتاحتها دون هذا التعاون، أم أنها سوف تتكبد خسائر وتحول تمويلها بعيداً عن الأهداف المحلية الضرورية؟

ومن ناحية ثانية كيف تستجيب الدول الوطنية إلى معضلة توسيع التعليم العالي بلا حدود في عصر تتزايد فيه العولمة والسلطة فوق الدولية؟ وهل ستصبح سلطة الدولة الوطنية على التشكيل القانوني للتعليم العالي داخل حدودها عديمة الفاعلية وتتلاشى؟ وهل سيضع تحرير التجارة في الخدمات التعليمية وفقاً لمفاوضات اتفاقية الجات مسؤوليات جديدة غير مألوفة على صناع قرار سياسة الدول التجارية لاتخاذ قرارات مدروسة ومهمة خاصة بقطاع التعليم العالي في أوطانهم؟

إن طبيعة المتعلم في سياق التعليم بلا حدود سوف تنقل التركيز من الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) التقليدية ومن الذين أتموا الدراسة بالمرحلة الثانوية إلى المتعلمين كبار السن الذين يواصلون دراساتهم العليا، أو من الراغبين في التحسين المستمر لقدراتهم المهنية والاحترافية من خلال التدريب أو إعادة التأهيل للانتقال إلى وظيفة أخرى، وغالباً ما لا يرغب هؤلاء المتعلمون أو لا يطلبون مظاهر المجتمع التعليمي الخارجية في الحرم الجامعي، لأن لديهم احتياجات عملية مباشرة، ولهم حاجة قليلة لتجارب النضج المبكرة للطلاب الأصغر عمراً الذين يرغبون عادة في الحرم الجامعي.

إن العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت تجارب مهمة في شراكات التعليم العالي، وهياكله، وخدماته، ومن المحتمل أن يستمر هذا الأمر في الألفية الجديدة، ومن المتوقع أن يكون التعليم العالي أكثر تنافسية وأكثر عالمية.

الفصل الثامن

التدريس والتعليم في عصر العولمة

يوني رايان

تمهيد:

ألقت الفصول السابقة نظرة فاحصة على تأثيرات العولمة على نظم الجامعة، وتنظيم إدارتها، والنماذج المعتمدة في تقديم التعليم العالي، وقد وفرت هذه الفصول خلفية قيّمة لتقويم أكثر تخصصاً للتطبيقات التربوية لعمليات العولمة، وجوهر هذا الفصل محاولة تحليل مصغر للتساؤل: أية مجالات معينة في العولمة أثرت في التعليم الجامعي ونظريات التدريس وممارساته؟ وهذا يتضمن الإجابة عن التساؤلين التاليين كيف تغير التدريس بالفعل مع الانتقال إلى الألفية الثالثة؟ وهل حدث تحول في الدور الأكاديمي؟ وهي قضية وثيقة الصلة بالموضوع الأول.

إن بعض الدلائل على آثار العولمة أكثر وضوحاً من الأخرى، وعلى سبيل المثال، على الرغم من أن الحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين يعد من الخصائص المميزة للجامعات، إلا أن العقود الحديثة شهدت حراكاً أكبر في أعداد الطلبة عبر الحدود الدولية للحصول على مؤهلات التعليم العالي وبصفة ملحوظة من جنوبي شرق آسيا إلى البلاد الغربية الناطقة باللغة الإنجليزية مثل أستراليا، والولايات المتحدة، وكندا، والمملكة المتحدة، ونيوزيلندا، إن استقصاء آثار تلك التحركات على المناهج وطرق التدريس يعد أحد المهام الأساسية لهذا الفصل.

من بين أهم خصائص العولمة التي أثرت بشكل مباشر في التدريس والتعلم في مؤسسات التعليم العالي التطبيق الضخم والسريع لتقنية الاتصال والمعلومات (ICTs)، لتعزيز كفاءة الهياكل الإدارية ودعمها، وإثراء التعليم، وربما

الأهم هو تحسين كفاءة التدريس، إن التقنيات الحديثة بالطبع تقود عمليات العولمة من ناحية، وتمثل الدوافع وراءها من ناحية أخرى، وفي عالم إدارة الأعمال تستخدم النظم التعاونية والمالية الثورة التقنية للتوسع العالمي، ولفرض وحدة الثقافة والمعرفة، والبحث عن أسواق عالمية تحقق بدورها مزيداً من تطوير برامج تقنية الاتصال والمعلومات.

وبالنسبة للجامعات فإن شبكات التعليم التي أصبحت ممكنة بفضل الشبكات العالمية والتقنية الرقمية قد عززت فرص التعليم خارج الحرم الجامعي في أي مكان وأي وقت، كما أن إتاحة الدراسة بدون روتين في الزمان والمكان بالحرم الجامعي في موقع معين، وتوفير الوقت المرتبط بعدم السفر للدراسة، ساعد على تقليص الصعوبات الرئيسة أمام الطلبة الفقراء، وخاصة في المدن الكبيرة، حيث حدث التوسع الأعظم في القيد بالتعليم غير المرتبط بالحرم الجامعي، ورغم ذلك نحتاج إلى فحص تأثير تقنية الاتصال والمعلومات على قطاع التعليم العالي، وخاصة أن الأبحاث في هذا المجال ما زالت تفتقر إلى البيانات.

ونحتاج أيضاً النظر بشكل أكثر تحديداً إلى مراجعة المناهج ومفاهيم المعرفة التي يمتلكها الأكاديميون، وإلى النتائج المترتبة على المداخل المستخدمة في الممارسات التدريسية، وكيفية تأثرها بالتقنية المتزايدة والحراك الدولي للطلاب، وهذا يتطلب أيضاً النظر عن قرب إلى كيفية تصور الأكاديميين لأدوارهم في ضوء تزايد المعلومات عن الأساليب التربوية ونوعية خبرات الطالب التعليمية.

١/٨ الحراك الطلابي وتأثيراته على التدريس:

كما أشير سابقاً فإن الخاصية الأكثر وضوحاً للعولمة في التعليم العالي هي الحركة الطلابية الدولية المتسارعة ونتائجها على عدد الطلبة بالساحة

الوطنية، وخاصة في البلاد الغربية الناطقة باللغة الإنجليزية، وليس هناك مكان في العالم تتضح فيه هذه الخاصية سوى أستراليا، حيث فئة الطلبة الدوليين أكثر من أية دولة أخرى ما عدا سويسرا، بالإضافة إلى ذلك تختلف التركيبة العرقية للطلبة الدوليين في أستراليا بصفة ملحوظة عن تلك المسيطرة على السكان الأصليين، ففي عام ١٩٩١م بجامعة موناش Monash – وهي واحدة من أكبر الجامعات الأسترالية – وصلت نسبة الطلبة الدوليين إلى الطلبة الوطنيين (٩١٪)، منهم (٢٩٠٠) طالب وطالبة دوليين يدرسون داخل أستراليا، وفي عام (٢٠٠٠م) وصلت نسبة الطلبة الدوليين إلى (٢١٪) وكان غالبيتهم (٩٣٠٠) طالب وطالبة يدرسون في ملبورن، بالإضافة إلى (٣٥٠٠) طالب وطالبة دوليين يدرسون خارج أستراليا بمقر الحرم الجامعي لفرع جامعة موناش في ماليزيا، وفي المعاهد المتشاركة معها في كل من سنغافورة وفيتنام وهونج كونج، أو الطلبة من الخارج (Brace, 2002).

وارتفعت نسبة الطلبة الدوليين في بعض الجامعات الأسترالية إلى أكثر من (٣٠٪) في كورتين Curtin، وإلى حوالي (٥٠٪) في ريمت RIMT عام ٢٠٠١م، وأصبحت الجامعات عرضة للمخاطرة أو الانهيار الذي ينتج عن التغير في التسجيل بها سواء لصالح جامعات أخرى في أستراليا أو في بلدان أخرى، وفي الولايات المتحدة تقل النسبة الكلية للطلاب الدوليين بدرجة واضحة حيث تصل إلى (٤٪)، على الرغم من ضخامة الأعداد الحقيقية للطلبة والتي تصل إلى (٥٨٢٠٠٠) طالب وطالبة، أما في المملكة المتحدة فقد بلغ عدد الطلاب الأجانب في التعليم العالي (٢٣٢٠٠٠) طالب وطالبة عام ٢٠٠١م، وهذه الأعداد زادت باطراد على مدى عقد واحد.

وتختلف الخلفيات الوطنية للطلبة الدوليين الذين يدرسون داخل الدولة

في البلدان المختلفة، فمثلاً تختار أستراليا طلابها من سنغافورة، وهونج كونج، وماليزيا، والصين، وإندونيسيا، وهي البلدان الأقرب مكاناً من أستراليا، بينما تشكل الولايات المتحدة بقعة جذب تاريخي للطلاب من كوريا واليابان وهونج كونج بصفة خاصة، غير أن الطلاب الهنود أصبحوا المجموعة المسيطرة في عام ٢٠٠٢م، وفي المملكة المتحدة زادت نسبة الطلبة الصينيين زيادة هائلة بعد تطبيق قوانين مرنة تدريجياً للحصول على تأشيرات الدخول، كما تختلف أيضاً تركيبة الطلبة الذين يدرسون داخل الدولة الأجنبية من حيث المستوى، حيث إن غالبية الطلاب الدوليين بالولايات المتحدة يسجلون في برامج الدراسات العليا، بينما تجذب أستراليا الطلبة الذين يسجلون للدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) وما دونها وتحقق بذلك السوق الجماهيري، وقد تأثر تدفق الطلبة الدوليين إلى الولايات المتحدة بعد التشدد في منح تأشيرات الدخول وفي المتطلبات الأخرى عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، كما أن اختيار الطلبة الأجانب للبرامج الدراسية تأثر أيضاً بالحظر الذي فرضته الإدارة الأمريكية على الكيمياء الحيوية ومجالات الأبحاث الأمنية.

يعد الطلبة الدوليون علامة من علامات العولمة ودافعاً لنزعاتها بما فيها التحولات السكانية، كما أن مساهماتهم في الاقتصاديات الوطنية أدت إلى تغييرات قانونية في سياسات الهجرة، على الرغم من أن لدى الحكومات حساسية نحو المطالبات الشعبية بفرض قيود واسعة على الهجرة، ومن أجل دعم ما أصبح سادس أكبر صادرات الدخل القومي بأستراليا، فقد سمحت الحكومة بتخفيف القوانين المحددة لعدد الساعات المدفوعة الأجر عن عمل الطلبة الدوليين المسموح بها أثناء الدراسة، على الرغم من مخاوف بعض

المواطنين من افتراض الخسارة المتوقعة للأستراليين، وعلاوة على ذلك أصبح الآن مسموحاً للطلبة الدوليين بالتقدم لطلب الإقامة في حالة عملهم في أستراليا بعد تخرجهم، بينما كان عليهم سابقاً العودة إلى بلادهم ثم التقدم بطلب الإقامة، إن تسهيل سياسة الهجرة بهذا الشكل قد برهن على أنه أداة تسويق قوية بالنسبة للجامعات الأسترالية، وقد فعلت المملكة المتحدة المثل في تسهيل القيود على عمل الطلبة القادمين من الخارج وذلك من أجل الحفاظ على نصيبها في السوق على الأقل.

إن وجود عدد كبير من الطلبة الدوليين في الجامعات فرض عدة تغييرات في طرق التدريس في جامعات كثيرة، وكان حافزاً على إحداث تغييرات جوهرية في المنهج، إن عولمة المنهج أصبحت هدفاً إستراتيجياً مهماً، بينما يُفَسَّر غالباً وفق مصطلحات تجارية بحتة، إن زيادة عدد الطلبة من دافعي الرسوم الدراسية له تأثير مطرد على المناهج، ومع اعتراف الجامعات بأن كثيراً من محتوى المقررات الدراسية يتأثر بالخصائص المحلية إلى حد كبير في عصر يواجه فيه الخريجون المحليون والدوليون إمكانية كبيرة للوظائف ذات الحراك العالمي، وحتى إذا عملوا في أقطارهم فإنهم يعملون في منظمات تمارس عملها في سياقات عبر وطنية، إن القانون الدولي والاتصالات الدولية، والهندسة أمثلة للقطاعات التي تتطلب الآن معرفة وفق معايير دولية تختلف عن الثقافة المحلية وقوانين التوظيف الناجح.

إن تزايد تدفق الطلبة الدوليين قد أدى أيضاً إلى تغيير البرامج في جامعات كثيرة، إذ ساعد التفضيل القوي للطلبة الدوليين لبرامج تقنية المعلومات وإدارة الأعمال على زيادة التسجيل في هذه المجالات، ونظراً لأن

هذه الأقسام يقل فيها التركيز على البحث الأساسي أو النظري، وترتبط بالصناعة، وبقطاع خبرات المعلمين والباحثين، فإنها تعتبر معرفة أهم من المعرفة الخاصة بدرجة الدكتوراة، لذا تكافح الجامعات من أجل توظيفهم في مواجهة المرتبات التي توفرها الصناعة والتجارة، وهذا ما يفرض حالة الضرورة التي توجه الجامعات إلى توظيف أعضاء هيئة التدريس بعض الوقت (غير متفرغين) من المجال الصناعي نفسه، وأصبح هؤلاء الممارسون للمهنية والاحترافية أكثر عرضة للجاذبية من الكليات والجامعات الخاصة الربحية التي تركز بصفة عامة على البرامج المهنية.

كما أدت صعوبة اللغة بين نسبة كبيرة من الطلبة غير المتحدثين باللغة الإنجليزية من ناحية، والطبيعة غير النظرية للمعلومات في المقررات التقنية والإدارية من ناحية أخرى، إلى التأثير في التدريس بالتحرك نحو تقديم عروض للمادة الدراسية معتمدة على البوربوينت (Powerpoint) والرسوم البيانية، وتجنب المحاضرات الشفهية التقليدية، وهناك تحول آخر إلى استخدام الشرائح بالإنترنت لتمكين الطلبة من الوصول إلى المواد الأساسية في أي وقت ومن أي مكان، وهذا يتطلب قضاء وقت إضافي طويل مع الإنترنت.

وفي إطار سعي الأكاديميين إلى التعامل مع عدد كبير من الطلبة الدوليين وخصوصاً من آسيا، تم تحدي الافتراض القائم على أن أساليب التعلم والمدخل المعرفي في التعليم العالي ذات طبيعة متجانسة وعالمية، فالتعليم في الجامعات الغربية قد تميز بكونه يتشكل من المعرفة النافذة ذات الصوت المعبر والنشاط القوي والتعبيرات الجدلية، والإنجاز والشرح الفردي للإجابة عن التساؤل القائل: كيف لي أن أعرف ماذا أفكر حتى تسمع ما أقول؟ ومع ذلك حدد علماء الجانب المعرفي والتربويون، والباحثون في الدراسات الثقافية مثل

سميت (١٩٩٩م)، وكراير وزميله أوكروشا (١٩٩٩م)، وتشوي (١٩٩٧م) أساليب التعلم المأخوذة من الثقافة، والتي تتعارض بشدة مع هذا المفهوم الغربي للتعليم الجامعي، وانصب جُلّ الاهتمام على التعليم الكونفوشي لأسباب اقتصادية وسياسية وثقافية ولأن نسبة كبيرة من الطلبة الدوليين تعود أصولهم إلى المجتمعات الصينية في آسيا، ويقال إن التعليم الكونفوشي يتصف بالاحترام العميق لسلطة المعلم وللنص المطبوع، ويفضل ترجيع المعرفة المتلقاة بدلاً من توليد أفكار جديدة، وينظر إلى التعليم على أنه مجموع من الأنشطة التعاونية أو الجماعية، ويتجنب التركيز على التعليم الفردي الذي يستند إلى التساؤل اللفظي بين المعلم والطالب ويسود حلقات المناقشة في الدراسة الغربية.

إن هذه الخصائص لأساليب التعليم المتعاقبة تشكل جزءاً من المشكلات التي يشكوا منها الأكاديميون الغربيون في تدريس الطلبة الدوليين الآسيويين، لأنهم متحفظون في سلوكهم، وقليلو الكلام في فصول المناقشات الشفوية، وغير متساءلين في الفصول التي تجمع بين الطلبة المحليين والدوليين، وحديثاً ظهرت اتهامات لهم بانتحال آراء الغير (من وجهة النظر الغربية) أو إعادة الإنتاج للحكمة المتعلمة (من المنظور الكونفوشي).

وفي إطار التغلب على المشكلات التدريسية اضطر كثير من الأكاديميين إلى إعادة النظر في طرق تدريسهم، ويضاف ذلك إلى التحدي الذي يمثله العدد الأكبر من الفصول في البرامج المفضلة، مع التناقص في دعم تمويل التدريس، إذ إن النمو في أعداد الطلبة الدوليين أدى إلى سرعة التوجه نحو تخفيض ساعات الاتصال المباشر (وجهاً لوجه) بين الطلبة الأكاديميين، كما حول نمط التدريس بعيداً عن الجماعات الصغيرة إلى المحاضرات ونشاطات الدراسة المستقلة التي يمكن للطالب القيام بها في مجموعات من الطلبة خارج

الصف الدراسي، وهكذا تغيرت أساليب الدراسة وتحركت تدريجياً بعيداً عن الحرم الجامعي، ولم يعد الحراك الطلابي قاصراً على الطلبة الدوليين فقط، وإنما أشارت الدراسات الحديثة بالولايات المتحدة إلى أن أكثر من ثلث الطلبة المحليين ينتقلون بين المؤسسات التعليمية خلال إنهاء برنامجهم الدراسي.

وبينما يظهر أن تأثير الطلبة الدوليين أكثر وضوحاً في الفصل الدراسي في دول مثل أستراليا والمملكة المتحدة، إلا أن التدفق الطلابي لا يسير دائماً في اتجاه واحد، حيث إن برنامج قضاء فصل دراسي في الخارج يُعد أحد خصائص كليات الآداب الأمريكية في مجالات الدراسات الحرة، وقد تم الآن الترويج له والارتقاء به في كل من جامعات أستراليا والمملكة المتحدة، كجزء من زيادة التناغم بين الاتفاقات الدولية التي تشجع على التبادل الطلابي، إن المنح السخية من الحكومات الإسكندنافية على سبيل المثال قد أدت إلى حضور الطلبة النرويجيين والسويديين إلى أستراليا للتبادل الطلابي لمدة عام دراسي، وعلى الرغم من ذلك هناك منح قليلة نسبياً من أستراليا والمملكة المتحدة للتبادل الطلابي، الأمر الذي أدى إلى تقييد فرص التبادل عامة، وجعلها قاصرة على الطلبة من الجامعات الاقتصادية والاجتماعية العالية. وبالفعل يمكن تفسير الحراك الطلابي على أنه يتشكل بالضرورة من العائلات المتميزة بالوظائف الاحترافية.

إن الحراك الطلابي الجسدي ليس وسيلة لحصول الطلبة على تعليم فيما وراء البحار فقط، ولكن التوسع المغامر للمؤسسات الأسترالية والبريطانية في الأسواق المربحة بقارة آسيا قد أحضر نماذج الجامعة الغربية إلى تلك الأقطار، وفي الغالب يأخذ هذا الأسلوب شكل برنامج محلي عن بعد للتدريس المكثف أو الكلي على مدى عدة أيام يقدم من خلال أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون

بالسفر من وإلى الجامعات المزودة، ويدعم بالمدرسين المحليين ومواد التدريس المعدة مسبقاً، وعلى سبيل المثال في عام ٢٠٠٢م شهدت هونج كونج - التي يراها البعض موطأ قدم لجمهورية الصين الشعبية - حوالي (٥٥٠) برنامجاً دراسياً من الخارج تقدم إلى ما يزيد عن (٦٠,٠٠٠) طالب وطالبة، تقدم المملكة المتحدة حوالي (٥٧٪) من هذه المقررات، بينما تقدم الجامعات الأسترالية نحواً من (٣١٪) منها، أما كليات الولايات المتحدة الأمريكية فتقدم حوالي (٧٪) فقط من تلك البرامج (Jegede, 2001)، وتعكس هذه الأرقام العلاقات التاريخية للمملكة المتحدة، وسمعتها العالمية في جودة التعليم، والتسويق المغامر من جانب أستراليا مقارنة مع عدم الاهتمام بهذا السوق من جانب الولايات المتحدة.

ومن منظور الطلبة توفر هذه البرامج درجة علمية دولية بتكاليف أقل بكثير من السفر للخارج، على الرغم من ارتفاع رسومها مقارنة بأسعار الرسوم الدراسية المحلية، وتكاليف المعيشة المنخفضة بصفة عامة في الوطن، وعلى الرغم من بعض الاهتمام بشأن جودة بعض هذه البرامج، وأن قليلاً منها مدعوم بمدى الجودة والتسهيلات المتاحة بالوطن للطلبة المحليين المسجلين لدى المعاهد المقدمة للخدمة، إلا أن المناهج الغربية تجذب العديد من الطلبة لها، كما أن كثيراً من المعلقين المحليين يتذكرون الإمكانات الثقافية الاستعمارية التي تفرضها البرامج الخارجية (Jegede & Shive, 2001)، ونظراً لفشلها العام في حصول تلك البرامج الغربية على الاعتراف والتقدير، ثم دمج الصيغ المعرفية المحلية مع السياقات والقضايا الأخرى.

ومع ذلك يظل الطلب الطلابي قوياً، وتظل حكومات دول آسيا والشرق الأوسط تظهر حماسها وتشجيعها لنماذج التعليم الغربي وتحويل شعوبها نحو مساهمات القطاع الخاص الكبيرة في التكلفة التعليمية، وإصلاح ما يعد

ممارسات تعليمية محبطة ينشأ عنها التبعية ولا تؤدي إلى الابتكارية، وقد سهلت السلطات السنغافورية إنشاء فروع لجامعات الصفوة الأمريكية غير الربحية، من أجل تنمية التفكير النقدي والقدرة على حل المشكلات باعتبارهما أهم خصائص خريجي الولايات المتحدة، ويتنكر للتعليم القائم على الحفظ والاستظهار، ويرفض أسلوب التعليم القائم على الامتحانات الذي كانت تفضله المعاهد المحلية التي يشير إليها جيجد Jegede وزميله شيفي Shive بأنها (تعمل وفق روتين المصانع وتسير بخطوات عسكرية) (Jegede & Shive, 2001, p.30)، وصار من السهل رؤية انتشار نماذج التدريس الغربية بكثرة، لكن كيفية تأثير ذلك على أساليب التعلم المختلفة ليس واضحاً بعد، لكن ربما ستكون النتيجة المثلى هي المزج البناء بين التحصيل الفردي والجماعي.

٢/٨ التقنية الجديدة والعولمة:

على الرغم من أن التنبؤات بتوقف الحرم الجامعي السكني والمادي عن نشاطه مع قدوم الإنترنت قد أثبت عدم صحتها، إلا أن التقنية الرقمية الجديدة وانتشار الويب وشبكات المعلومات قد عدلت من أساليب التدريس والتعليم الجامعي، وإن كان ذلك لا يظهر للوهلة الأولى، إذ توحي الدراسات المسحية الأولية أن قليلاً قد تغير في الفصول الدراسية بالجامعة حتى في الدول المتقدمة حيث تغلغل نفوذ الإنترنت في المجتمع بصفة عامة، ففي أستراليا على سبيل المثال استنتج بيل وزملاؤه عام (٢٠٠٢م) أن نسبة (٥,٨٪) من المقررات الدراسية التي تقدمها الجامعات الأسترالية، تعتمد على الإنترنت في توصيل المحتوى، وكشفت دراسة مسحية بريطانية لجامعات الكومنولث أن أكثر من (١٠٪) من الجامعات قد دمجت تقنية التعلم بالبث المباشر (online) في برامجها بطريقة فاعلة (Observatory on Borderless Higher Education 2002).

إلا أن هذه الاستطلاعات تقلل من تقدير الحد الذي اندمجت به التقنية الرقمية في التدريس والتعلم، وبالتأكيد في الخدمات الإضافية التي تقدمها المكتبات وأقسام التسجيل، وأيضاً في شكل مصادر التعلم، لكن الفشل في تحديد ماذا نعنيه بالتدريس والتعليم بالبث المباشر online وبالتعليم الإلكتروني، والفشل في التوصل إلى اتفاق قياس حول تقويم قوة تأثير التعليم بالبث المباشر على بطء الفهم يثيران الغموض حول صدق بيانات الدراسات المسحية، وعلى سبيل المثال عندما طلب من بعض المؤسسات في الدراسات المسحية بأستراليا تصنيف جميع مقرراتهم إلى فئة واحدة أو إلى ثلاث مجموعات مع ملاحظة أن الفئة الدنيا هي التي ليس لها وحدة معلومات على أي موقع للويب، وأن جمع البينات كان يتسم بنقص المعرفة على المستوى المركزي عما كان يحدث داخل الفصل الدراسي توصلت إلى أنه "حين لا توجد وحدة على موقع الويب فإن ذلك يتزامن مع الاستخدام للإنترنت"، ورغم ذلك هناك القليل من أعضاء هيئة التدريس الذين لا يوجهون الطلبة إلى المصادر المهمة المتاحة على الإنترنت في مجالات تخصصهم، سواء كانت قواعد بيانات أساسية أو مواد أساسية للتعليم المتخصص، وأن كثيراً من المعارضين يحتجون بأن مصادر الإنترنت تسيطر عليها مواقع البحث الأمريكية، وأن الولايات المتحدة تحتفظ بأغنى المواقع بمصادر المعلومات (Wilson, et. al., 1992).

لقد غيّرت تقنية الاتصال والمعلومات ICTs - بالطبع - النشاطات الأكاديمية بشكل مثير، وعندما نُصح الأكاديميون بوضع مقرراتهم على الإنترنت، عَلّمُوا أنفسهم بالطريقة الأولية للتعليم بصوت مرتفع، أو حضروا دورات تدريبية عارضة، أو سلكوا خطاً أقل مقاومة مثل تعلم (البوربوينت)، حيث يقومون ببساطة بتحميل مقتطفات من محاضراتهم على الشرائح، ثم

يقوم الطلبة بتفريغها، أما أولئك الذين يرغبون في تطوير خامات تعليمية ثرية وتفاعلية فكان عليهم أن يشغلوا أنفسهم بالتعامل مع الوسائط المتعددة، والجيل الجديد من وسائل الاتصال المعقدة، وسوف يكتشفون سريعاً أن استخدام الأفكار التربوية في الوسائط المتعددة تتطلب الوقت والحيوية والمهارات في الرسوم والبيانات والوسائل السمعية البصرية والخبرة في البرمجة، وأن هذه المهارات نادرة في الجامعات لأن المرتبات التي تدفع لأصحاب هذه المهارات كبيرة جداً في خارج الجامعة، وفي أواخر التسعينات أشارت التقويمات الموثوقة، وعدد كبير من مقالات خبراء الدرجة الأولى إلى التكلفة العالية لتطوير التعليم الإلكتروني وإلى الوقت الذي يتطلبه تطوير مدخل فرق العمل.

وفي الوقت نفسه أصبح ضبط الجودة في التربية كلمة مكررة لدى الحكومة والإدارة الغربية، وتكون أحياناً مرادفة مع ترنيمة تمتدح دقة الجودة، وساعد ذلك على ظهور محترفي تطوير التعلم والتدريس الذين يعملون مع خبراء المادة المتخصصين من أجل تصميم المقررات وإنتاج الخامات والمواد اللازمة لتعليم معين، وأصبح الاشتراك في إحدى المحاضرات دون إعداد مناسب أمراً أقل حدوثاً، حيث إن خطوط الوحدة الأساسية قد قدمت مع بداية الفصل الدراسي، كما تحددت موضوعات كل أسبوع، واكتسبت الصفة القانونية للتعاقد بين الجامعة والطالب.

وقد أدت التكلفة المرتفعة لإنتاج نوعية جديدة من الوسائط المتعددة إلى سرعة دخول ناشري التجارة المطبوعة بسرعة إلى إنتاج الأقراص المدمجة ومواقع الويب، ولما كانت المحاولات الأولى لإنتاج الخامات والمواد التعليمية قد برهنت على عدم تقبلها من المعلمين، فإن شركات النشر الكبرى (مثل ماك جرو هيل McGraw Hill للتعليم العالي) بدأت الآن تشارك في إدارة الكلية الإلكترونية لإنتاج

تمرينات ومثيرات التعليم بالبث المباشر، وملحقات لكتب الناشرين، ويمكن تعديل هذه المواد الموحدة التي توصف بأنها (لغات محتوى) من قبل بعض الشركات، أو يمكن تعديلها من قبل الأكاديميين لتتكامل في شكل مقررات، وإذا كانت خامات التعليم ومواده مفهومة جيداً ومقبولة، فسوف يقل حجم الهدر الذي اتسمت به خصائص بعض مشروعات التعليم الحيوية ويقي غير معروف خارج قسم معين، أو جامعة مفردة (Alexander et, al., 1998, Marrison & Newman 2000).

ليس الناشرون التجاريون الدوليون من زادت مساحة اقترابهم من هذا المجال فقط، وإنما ناقش تحالف (جامعات ٢١) العالمي مشروعاً تعليمياً طموحاً لإنتاج خامات التعليم ومواده ومحتوى إدارة النظم في تدريسها عن طريق البث المباشر، وسوف يتعاون تحالف هذه الجامعات في تطوير ومشاركة الخامات والمواد في التعلم الإلكتروني، وهكذا يتم تسديد التكاليف من خلال كل الجامعات المشاركة، ومن ناحية ثانية فإن دخول دار النشر تومسون Thomson للتعليم كشريك سوف يتبعه تطورات تجارية كثيرة في مجال خامات التدريس.

إن مشروع ميرلوت Merlot المثالي يُعد بديلاً، حيث حظي بمعونات المنظمات الخيرية بصفته مشروعًا غير ربحي يخضع لمراجعة الرواد في فتح مصادر التدريس عن طريق البث المباشر للاستخدام المجاني للأكاديميين، ورغم ذلك يبدو أنها تكافح في قطاع جامعي أصبح تجاري النزعة، وأن تحالفها الحديث مع شركة أيدكوز Educause يقترح ضرورة تحولها إلى نموذج يقوم على أساس الربح حتى يكتب له البقاء والاستمرار.

وسواء تم تطوير خامات التعليم الإلكتروني ومواده عن طريق الناشرين التجاريين، أو عن طريق مغامرات تجارية للجامعات غير الربحية، أو عن

طريق وكالات غير ربحية، فإن ذلك لا يهم كثيراً على مستوى ممارسات التعليم والتدريس مقارنة بتأثيره على التغيير في أطر وهيكلة التعليم والتدريس، إذ إن خامات التعليم الإلكتروني تُغير من طبيعة أفعال التدريس وتتطلب من المعلمين أن يفكروا بعمق في هيكل برامجهم، وفي استمرار فاعلية نموذج المحاضرة أو الدرس الخصوصي، أو المعملي، وحتماً في إسهاماتهم كمعلمين، وتقريرهم ما إذا كان تميزهم في خبرتهم الاحترافية يعزا إلى امتلاكهم المعرفة البحثية، أو القدرة على تحديد خامات التعليم ومواده الملائمة والمفهومة جيداً، أو جمعهم معاً بطرق خاصة لصالح مجموعات معينة من الطلبة، أو بمعنى آخر هل هي تزويد الجهد الإنساني للعمليات المعرفية والاجتماعية التي تعرف بالتربية؟

كل هذه أسئلة تفرض على الموظفين الأكاديميين عندما يصارعون التحول من الجامعة (ككوخ للصناعة) إلى إحدى المؤسسات التي لا تتميز كثيراً بالموقع التعليمي بين كثيرين آخرين في اقتصاديات معرفة ما بعد الصناعة (Elton, 1995)، إنهم يبحثون بصفة خاصة عن تطبيق مقرر رقمي في الإدارة، أو في تعليم نظم الإدارة الذي أصبح خاصية معيارية لمعظم الجامعات، أو عن الوعود بالكفاءة في تخزين البيانات الرقمية من قواعد البيانات ذات الصلة، وفي قوة الحاسوب على أتمتة أنظمة الإدارة، وربطها بنشاطات التدريس لمساعدة التدرج في تأسيس بنوك البيانات لمصادر التعليم ومساعدة الاتصالات مع الطلبة، في الحقيقة لا يوجد نظام واحد قد تطور حتى الآن لتكامل العمليات الكثيرة المعقدة التي تتضمنها الجامعة، ولكن تظل الوعود قائمة.

وعلى الرغم من أن كثيراً من هذه الأنظمة - أو عناصر منها - نشأت في أقسام التقنية بالجامعات، إلا أن تطورها قد اعتمد على المداخل التجارية، لأنها بصفة عامة تفوق قدرة معظم الجامعات التي وجدت صعوبة في تحديد

شكل لها، وخاصة في السنوات الأولى من ازدهار تقنية المعلومات الرقمية التي جذبت أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الجامعات إلى القطاع التجاري، وكانت النتيجة أن تطور التعليم في قطاع الأعمال قد انتقل تصاعدياً إلى الشركات التجارية في أمريكا الشمالية مثل بلاك بورد Blackboard، وكامبس ببلاين Campus Pipeline، والكلية الإلكترونية e-college، وموقع تقنية الاتصالات wepCT التي تقوم الآن بتوزيع برنامج مصمم واسع الانتشار للنموذج الأمريكي للتعليم العالي، والذي يفترض أنه يقدم خدمة رخيصة للإنترنت، ويتطلب من الأكاديميين في البلاد الأخرى أن يتبنوا المصطلحات الأمريكية مثل (استخدام مصطلح مقرر بدلاً من مادة دراسية أو واحدة دراسية) بالإضافة إلى التكيف مع البرنامج وتكلفته.

وينتقد الأكاديميون هذه الأنظمة؛ لأنها تفتقر إلى القاعدة التعليمية، حيث إنها تناسب البرامج التدريبية، وينقصها المرونة التي تحتاجها الجامعات الشاملة ذات الأنظمة والمداخل المتباينة.

فعلى سبيل المثال افتتح معهد MIT برنامج مبادرة السلع المتاحة على وعد أن يوفر برنامجاً أكثر مرونة، ولكن حتى تطوره التام ظلت المفاهيم التجارية تسيطر على تعليم نظم الإدارة، ومن المتوقع أن يحدد التبني الواسع للمصطلحات، والأساس التربوي، لتوزيع الخدمة وفق معايير لممارسات التعليم والتدريس تنتشر عالمياً.

وللعولمة نتائجها، فعلى سبيل المثال مقرر الفيزياء (١٠١) الذي صممه وقدمه أفضل أستاذ فيزياء في العالم، والذي انتشر بين ملايين الطلبة في جامعات كثيرة عبر العالم من المركز الرئيس في أريزونا يمكن أن يعزا إلى

تمرد ومقاومة الأكاديميين الذين رفضوا أن يتنازلوا عن سيطرة ضبط جامعتهم على المنهج، وخاصة الذين لم يستطيعوا السيطرة على التقنية الجديدة كما أعلن بعضهم، وإلى القدرة الإدراكية الضعيفة لمديري الجامعات على التنبؤ بالمستقبل التي سوف يشكل فيه التعلم بالبث المباشر online جميع النظم المؤسساتية. في الحقيقة إن المديرين استطاعوا أن يتبنوا - بتكلفة مالية كبيرة - نظم الكمبيوتر التي وفرت جمع بيانات شاملة، وساعدت على أتمتة معظم عناصر الخدمات المملة والمتعبة في الجامعة مثل التسجيل، ودفع مختلف الرسوم والبحث في المكتبة وغيرها، وعلى الرغم من أن أعضاء هيئة التدريس، ليسوا بدون شكوى، إلا أنهم تبنوا بسرعة الإمكانات الاتصالية التي توفرها المواقع وطاقاتها الاستيعابية الضخمة لمصادر التعلم سواء في توفيرها للتدريس بالحرم الجامعي، أو تخفيفها للصعوبات التي تشوب التعليم عن بعد، هذا بالإضافة إلى أن اجتماعات المناقشة، وملحوظات البريد الإلكتروني، ومحاضرات الفيديو، وحجرات الدردشة، تعد من أساليب وطرق التدريس التي يزداد قبولها.

وقد اعترف معظم الأكاديميين بأن فئة قليلة من الطلبة المستمرين مع التعليم القائم على البث المباشر تماماً، الذي يحدث فيه التفاعل والمحتوى دون ضبط للوقت أو المكان (في أي وقت، وفي أي مكان)، ورغم أن بعض الطلبة يفضلون الخبرة التعليمية التي تتم داخل الحرم الجامعي، إلا أن بعضهم يفضل نموذجاً آخر يوفر الوقت والمكان الملائم للاتصال بالمصادر التعليمية وهم خارج الحرم الجامعي بشرط ألا يقلص من خبرة التفاعل مع المجتمع الجامعي، ويتيح الفرص للنشاط المتخصص والتعلم الجماعي الذي يحتاج إليه معظم الطلبة صغارًا وكبارًا؛ لذا فإن الطلبة وأعضاء هيئة التدريس أكثر تحفظاً نحو التوجه

تماماً إلى التعليم بالبث المباشر، لأنهم يرون الدرجات العلمية التي يمنحونها ناحية تربوية وليست مجرد مؤهلات (Smith, 1998, Warner al. 1998).

وما هو أقل وضوحاً هو استمرار المشكلات ذات العلاقة بالمصادر التدريسية للتعليم بالبث المباشر (on-line)، وخاصة بعدما أصبح أكثر قبولاً الآن أن الحصول على مقرر بالتعليم المباشر يزيد من العبء الأكاديمي في كل من الإعداد الأولي لمصادر لهذا المقرر، وأيضاً تحديث مواقع البرنامج، وصيانة الاتصالات بها، وهناك مقاومة شديدة لفكرة برنامج فيزياء (١٠١) الأمريكي، على الرغم من أنه مفهوم، إلا أنه مع ذلك يقلل من فرص المشاركة العقلانية لمصادر التعلم عن طريق البث المباشر، وقد انبثق هذا الاتجاه جزئياً من البيئة التنافسية لإدارة الأعمال التي تعمل على أساسها الجامعات الأمريكية، كجامعات تشعر بالضغوط لرغبتها في التوسع في نشر رسالتها المتميزة وأساليب تدريسها وتعليمها، أكثر من اعتمادها على استيراد المنتجات من أي مكان، كما يترتب على ذلك أيضاً أن استقلالية أستاذ الجامعة في إعداد المنهج التي تعد امتداداً للحرية الأكاديمية تفرض خصوصيته في اختيار أساليب التدريس.

وهناك نتيجة أخرى لنظم الملكية الفكرية المعقدة، التي تصبح المصادر التدريسية في ضوئها ملكاً للجامعة التي يعمل فيها عضو هيئة التدريس، أو ملكاً لعضو هيئة التدريس، أو ملكاً لفريق العمل الذي قام بإنتاجها، ومحتوى التدريس أصبح بدوره منتجًا قابلاً للبيع، وهذا يمثل ورطة أخلاقية لكثير من الأكاديميين، بين القيمة الفكرية للتوزيع الواسع المجاني لهذه الخامات والمواد من ناحية، وبين فكرة الملكية الفكرية والحق في استغلالها التجاري من ناحية أخرى، (والمفارقة أن الملكية والبيع التجاري للكتب الدراسية لا يثيران كثيراً من الارتياب)، والتكاليف هي الأخرى قضية، إن القوانين الحالية للمطبوعات،

ونماذج إدارة الأعمال تتطلب من الجامعات أن تشتري أو تحصل على رخص استخدام الكثير من مصادر التعلم بالبث المباشر، ولا يمكنها في ضوء كثير من الأحكام واللوائح أن تفرض على الطلبة دفع هذه التكاليف، ولذلك يكون من السهل توجيه الطلبة إلى هذه المصادر المطبوعة أو إلى المواقع المتاحة للعامة.

وعندما تتفق البيئات القانونية في مصطلحاتها مع مداخل العولمة التجارية في التعليم وتسمح بقبول الاستخدام رخيص التكلفة لمصادر التعليم القائم على البث المباشر، وتحمي في الوقت نفسه الملكية الفكرية للموزعين، أو عندما تسمح بتعميم الممارسة المثالية لمعهد MIT باستخدام المصادر التعليمية لمبادرة التعليم المفتوح دون قيود على الاستخدام، وعندما تسمح بإعادة دخول الأكاديميين إلى مواقع البرنامج، فإن الفائدة التي ستعود على الجامعة في مجالي التعليم والتدريس تكون عظيمة.

وفي الوقت نفسه سوف تدفع الإنترنت إلى عولمة التعلم والتدريس بطرق أكثر تحديداً من خلال تسهيل الاتصال عبر حدود الحرم المادي للجامعة، وعبر الحدود بين الدول، وبين الجامعات والصناعة، كما أنها سوف تقود - ولو ببطء - تطوير تفسيرات الوسائط المتعددة الثرية للظواهر الطبيعية في العلوم والهندسة والطب والتقنية، وتفاعل استغلال بيانات ونظم الإثارة التي تولد معرفة جديدة، ويوماً بعد يوم يصبح التعليم أكثر نشاطاً وأكثر تشويقاً (منه شكلياً ولفظياً) عندما يحتضن قدرات التقنية الحديثة وتحل فعلياً محل النظم والتجارب، ويسمح للطلبة باستخدام العروض البيانية في النصوص والعمليات التي كانت في السابق تشرح بأشكال النصوص الجامدة.

ومن ناحية ثانية توجد بعض النتائج غير المقصودة لاستخدام الطلبة للإنترنت، ومنها على الأقل الانفجار الافتراضي في انتحال (سرقة) آراء الغير،

حيث إن هناك مواقع مثل School Sucks تتقاضى أموالاً لتزويد الطلبة الضعفاء بمقالات وأوراق بحث جاهزة الإعداد، كما تزود الطلبة غير الراغبين في دفع الأموال بمواقع المقالات المجانية على الإنترنت كاختيار بديل سريع، ونظراً لأن كثيراً من الطلبة الغربيين حالياً يقومون بعمل مدفوع الأجر أثناء دراستهم الجامعية، ولأن كثيراً من المقررات الدراسية قد استبدلت أسلوب الامتحانات بأسلوب التقويم المستمر، لذا أصبح هناك ضغط كبير على إنجاز أوراق البحث في وقت قصير، ونتج عن ذلك نوع جديد من الغش والخداع لتفادي الرسوب في الامتحانات في عصر رسوم التعليم العالية والمتصاعدة باستمرار.

ومع انزعاج مديري الجامعات من هذا الاتجاه، ومن أجل حماية المستوى الأكاديمي للدرجات العلمية التي يمنحونها، تعاون الكثيرون منهم في توظيف القدرات التقنية للويب ومحركات البحث القوية للتغلب على استخدام الطلبة لهذه الأساليب البحثية الجاهزة من خلال مواقع بطيئة التقدم مثل Turnitin لاكتشاف الانتحال عن طريق مقارنة أوراق أبحاث الطلبة بمصادر الإنترنت وأساليب تقويمهم الأخرى، لذا حصل موقع Turnitin على مصادقة جامعات المملكة المتحدة واتحاد جامعات فيكتوريا بأستراليا.

ومن بين نتائج استخدام مصادر الإنترنت غير المقصودة أن أعداداً متزايدة من الطلبة في جميع أنحاء العالم لديهم قدرة محدودة في الحصول على تلك المصادر بسبب محدودية ميزانية المكتبات العامة والجامعية واختيار موظفي المكتبة للإصدارات بصورة غير جيدة، وأيضاً بسبب شراء الناشرين الدوليين حقوق النشر لدوريات الجمعيات المهنية، وحزمة العناوين الكاملة للنصوص في شكلها الرقمي، ومع استخدام الكشافات (الأدلة) الرقمية تجنب الطلبة المراجع غير الرقمية الصادرة عن الناشرين غير المشهورين لمقالات الطبع عند الطلب التي

قد تكون أقل ملاءمة لموضوعاتهم الخاصة (Bell, 2003)، وعلاوة على ذلك من المحتمل أن مواقع محركات البحث مثل ياهو yahoo قد توجه الطلبة إلى مصادر غير علمية، مما يترتب عليه نتائج مؤسفة في عمق التعليم ودقته، كما أن معظم مصادر التعليم بالبث المباشر أنتجت في الدول الغربية، لذا فمن المحتمل أن الطالب الأفريقي الذي يبحث عن مقالات للتعليم بالبث المباشر لن يجد كثيراً منها في التأليف المحلي، حتى إذا استطاع توفير تكلفة توصيله بالبحث المباشر، لذلك فإن تقنية الاتصال والمعلومات في ظل العولمة تعزز هيمنة الباحثين الغربيين.

بالإضافة إلى إيجاد الملاءمة وتوفير الوقت للطلبة، يمكن لشبكات التعليم، وأي شكل آخر من الشبكات أن تتحدى الأنماط التقليدية للتعليم والتدريس في العالم المتقدم على الأقل، حيث تتوافر المعلومات الكثيفة خارج الجامعة بتكلفة قليلة، أو بدون تكلفة، الأمر الذي يجبر المعاهد التعليمية (مع نظم المكتبات الكبرى في العالم) على إعادة التفكير في تقدير دورها الرئيس كمستودع للمعرفة، وهذه المصادر البديلة هي نتاج العولمة حيث إنها تتكون أساساً من منظمات ربحية لجمع المعلومات وتبادلها مقابل رسم مالي، وتقدم نفسها على أنها هيئات اقتصاد المعرفة، وترى دورها يتوازى مع دور الجامعة ويتحداها بالفعل، وعادة ما تفرض الحكومات على الجامعات أن تعقد التحالفات مع هذه الهيئات كنوع من تشجيع الشراكات بين المؤسسات العامة الرقمية، ولكن أيضاً في الإسراع بعملية إصلاح المنهج نحو أشكال المعرفة المعاصرة، وبعيداً عن الطرق التي تركز على عمليات التعليم التاريخي التراكمية، وكانت نتيجة ذلك تغييراً نموذجياً في طبيعة المعرفة التي يتم تدريسها في التعليم العالي، الأمر الذي يثير أسئلة مهمة مثل: ماذا يستحق التدريس؟ وماذا ينبغي أن يدرس؟ وكيف يتم تدريسه؟ (Barnett, 2000; Gibbons et. al., 1994).

٣/٨ العولمة والسعي وراء المهنية:

تغيرت طبيعة العمل في الغرب، وبصورة متزايدة في الدول الأقل تقدماً مع العولمة، وهذا بدوره أثر في التعليم والتدريس، التعليم العالي بسبب عدة عوامل:

أولاً : لأن السوق تحكمت فيه حفنة من الشركات متعددة الجنسيات، بحيث أصبحت قوة العمل خاضعة لتوجيهات المسؤولين في المقار الرئيسية، ومطلوب منها تحديث مهارات العمال ومعرفة إنتاج الشركة بصورة مستمرة، وقد تعاونت المؤسسات التعليمية في مساعدة الجامعات التجارية ومراكز التدريب في تعاونيات العولمة من أجل إنجاز تلك العمليات، وأدى هذا بدوره إلى إحداث زيادة مثيرة في نسبة الطلبة من كبار السن الملتحقين بالجامعات الغربية، وفي نظم الجامعات الغربية كافة التي تتحدث الإنجليزية يتجاوز عدد الطلبة الراشدين (فوق ٢١ عاماً) عدد نظرائهم من الطلبة الملتحقين حديثاً من خريجي المرحلة الثانوية، ففي عام ١٩٩١م، على سبيل المثال، كان ٥٣٪ من طلبة جامعة موناش من خريجي المدارس الثانوية، ثم انخفضت هذه النسبة إلى (٧٤٪) في عام ٢٠٠٠م، كما زادت الفئة العمرية الكبيرة للطلبة الراشدين المسجلين خارج الحرم الجامعي والذين لا يسعون إلى الحصول على ميزة حضور الدروس بصفة نظامية طول الوقت، من نسبة (١٢٪) من طلبة جامعة موناش عام ١٩٩١م، إلى نسبة ١٧٪ عام ٢٠٠٠م، وما زالت هذه النسبة تتنامى عاماً بعد عام، كما تزايدت أيضاً نسبة الطلبة المتفرغين جزئياً للدراسة (Brace, 2002).

ثانياً: إن ثقافة الاستهلاك الناجمة عن العولمة، والاعتقاد السائد بأن التعليم العالي سلعة شخصية وعامة (بمعنى أن الخريجين يستفيدون طول الحياة

من زيادة دخل العمل)، وهذا يبرر الاستثمار المالي الفردي، ويحول عدداً كبيراً من الطلبة الشباب إلى متعلمين مستفيدين، فهم مسجلون كطلبة منتظمين، ومع ذلك يقومون بعمل مدفوع الأجر أثناء فترات دراستهم وليس فقط في إجازاتهم السنوية، ففي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا يشتغل غالبية الطلبة بعض الوقت، حوالي (١٤) ساعة أسبوعياً (Avcc, 2001)، فالدراسة والخبرة الجامعية أصبحت تمثل جانباً واحداً من حياة الطلبة الشباب، وهذا الموقع يعبر عن التعليقات التنافسية التي ترتبط عادة بحياة الطلبة الراشدين، إن نشاطات الحرم الجامعي التقليدية في الستينات مثل النوادي السياسية، والروابط الرياضية، والجمعيات الأدبية التي تناسب المراهقة ومتطلباتها لإشباع الحاجات العاطفية والاكتشافات العقلية قد فقدت جاذبيتها لدى فئات الطلبة العصرية، وطبقاً لنتائج البحوث في كل من أستراليا والولايات المتحدة فإن الطلبة أصبحوا أحراراً في أوقاتهم (Mc Innes etl. al, 2000).

وهكذا يشغل التعليم حيزاً قليلاً من وقت الطالب، والالتزام بالتكيف مع العمل، أدى إلى تعزيز الطلب على مصادر التعلم لتكون متاحة خارج الفصل وخارج الحرم الجامعي، وخاصة مصادر التعلم بالبث المباشر (online)، وقد مر عقدان أو أكثر من الزمن على التعليم المجاني أو المنخفض التكلفة، وكان من الممكن إقناع الطلاب بأن يكون لديهم التزام بتخصيص كامل وقتهم للدراسة، وأن كل مقرر دراسي يتطلب (١٠ ساعات) استذكار خارج وقت الفصول الدراسية، ويبدو هذا الرأي الآن مضحكاً بالنسبة لمعظم الطلبة لأن معظم وقت دراستهم يُضَغَط في اجتماعات دراسية حول التقييم، ويضع الأكاديميون بدورهم مقداراً وافراً من المحتوى في وحدات قصيرة تتلاءم مع ضغط الوقت

وضعف انتباه المتعلمين، وهذا الموقف قد تباعد كثيراً عن أيام الصورة القديمة للقراءة من أجل الحلم بالوصول إلى القمة.

ولا يوجد حتى الآن دليل على الآثار بعيدة المدى لهذه الأنماط المتغيرة من المشاركين في التعليم على التحصيل العلمي، فنحن ببساطة لا نعرف ما إذا كان التعلم قليل الجهد يؤدي إلى نقصان القدرة المعرفة للجهد الفكري المستمر الذي يقود إلى الاستكشافات الكبيرة؟ لكن قلةً من علماء المعرفة بدأوا في التساؤل عما إذا كان الطول الفعلي للوقت الذي تتم خلاله العمليات العصبية لدراسة مقرر معين يؤثر في المكون المعرفي نفسه، وأن أنماط التعلم طويل المدى لأشكال بناءات المعرفة العميقة ترتبط بالتعليم العالي، ولا ندري ما إذا كان نزع الوساطة – أي إبعاد المعلم عن كثير – من نشاطات التعلم التي يؤديها الطلبة، سوف يقود إلى مفهوم للمعرفة على أنها إحدى أشكال الاستهلاك يمكن أن يتم التمتع بها بصفة خاصة وبطريقة ملائمة.

ترتبط الاتجاهات الحالية في الممارسات التربوية بالتعليم العالي بالتغيرات الأيديولوجية والنظامية التي تطرأ على العولمة، والتي تسعى إلى وضع الأنظمة الوطنية وفق معيارية خصخصة الاقتصاديات، وليس من الصعب رسم العلاقات المباشرة بين المعايرة لنظم التعليم وملاءمة المعرفة، ونمو مفهوم الجامعة كمؤسسة تجارية في عالم بلا حدود، إن القيمة الواضحة للدرجة العلمية في تعظيم فرص التوظيف أمام الفرد، ومع القدرة الفردية على دفع تكلفتها، قد أحدثت نظرة أكثر عملية لفوائد التعليم العالي.

ساعدت المشاركة الجماعية على مستوى التعليم الثالث (التعليم العالي)، التي بدأت في الستينات من القرن العشرين ووصلت إلى ذروتها في التسعينات من القرن ذاته، على جذب انتباه رجال الأعمال إلى أهمية التعليم كمنتج جيد

ذي إمكانات هائلة في السوق، وقد نوقشت هذه الفكرة بشكل واضح في كتاب ريتزر Rizer عن النظرية الماكدونالدية عام ١٩٩٨م، ففي بداية التسعينات ربط كثير من المراقبين بين السوق ذات الإمكانات الهائلة وتوزيع تقنية الاتصال والمعلومات، وإمكانية تعليب المعرفة وتنزيلها على أجهزة الكمبيوتر بسهولة عبر العالم، لكي تسمح للملايين من الحصول على المؤهلات، وتحسين فرصهم وفرص دولهم في الأداء الاقتصادي، وبعد عقد آخر ظلت هناك أصوات تصر على أن هذه الرؤية المبسطة للمعرفة لا تعدو أن تكون وسيلة لنقل المعرفة والمعلومات المشفرة، ورغم أن البنك الدولي يعترف الآن بأن طموحاته بأن تسليم الدرجات العلمية الغربية إلى الجماهير من خلال الجامعة الأفريقية العلمية – على سبيل المثال – كان رد فعل مبالغ في حماسه نحو البيئة الإلكترونية الجاهزة (wolff, 2002)، ومن المعترف به حالياً أن التكيف المحلي للتعليم عن طريق البث المباشر وتنفيذه يعد ضرورة للنجاح.

إن دخول الشركات التربوية الربحية الكبيرة إلى السوق التي تضارب في الأسهم قد أثرت بدورها في المفهوم الشخصي عن المعرفة كسلعة اقتصادية، ودرجة من درجات الاستثمار المالي الفردي، ورغم أن هذه الشركات لديها تحذيرات وتحفظات، إلا أنها امتدت بنشاطها خارج الحدود إلى دول ما وراء البحار، حيث تحركت إحداها (شركة سيلفان Sylvan) الآن إلى أمريكا اللاتينية وأوروبا.

وبصفة أساسية حققت الجامعات الأمريكية الربحية طموحاتها في سوق أمريكا الشمالية، بعد أن فهمت احتمالية أن يكون المرشحون في المشاركات العالمية الطموحة من دور النشر، التي زادت تموينها من حزم المصادر التدريسية المعيارية المتضمنة الشرائح، والتمارين، والمواقع التي يمكن أن يتبناها الأكاديميون بسهولة.

٤/٨ الدور الأكاديمي المتغير:

إن معظم القطاعات الصناعية قد استجابت للمطالب التنافسية للكفاءة من خلال تغيير أنماط أنساق العمل لتشمل المزيد من الدوام الجزئي، وربما يطلق عليه البعض العمالة المؤقتة التي يتم فيها الإلتزام بالأدوار المتفق عليها، أو الدخول في تخصصات ضيقة، وتظهر بعض هذه الاتجاهات في الجامعات أيضاً، وكان هذا ممكناً على الرغم من أتمتة الدور الأكاديمي، فقد أشار إلتون Elton في كتابه حول (كوخ الصناعة) إلى أن الأكاديمي لديه مسؤولية رئيسة هي تصميم، وتطوير، وإدارة، وتدريس، واختبار، وتصحيح المقرر الدراسي، أو ما يمكن أن يطلق عليه عملية صناعية كبرى (**انظر Campion & Renner, 1992**)، إن مهمة تصميم المقرر الدراسي الآن يتولاها الأكاديميون الدائمون المحوريون بالانضمام إلى المتخصصين في تطوير التربية، وخبراء الإعلام، أو من ذوي الدوام الجزئي المهتمين بتزويد التعليم وتسليمه ودعمه مباشرة.

يظل التوظيف ذو الدوام الجزئي والتوظيف الاتفاقي مستمراً في الجامعات التي تركز على الأبحاث المكثفة في إطار نموذج التمهين التقليدي، حيث يقوم طلبة الدراسات العليا بدعم تدريس برامج مرحلة البكالوريوس كوسيلة لزيادة دخلهم من ناحية وإضافة خبرات تدريسية إلى سيرتهم الذاتية من ناحية أخرى، وفي أثناء قيامهم بهذه المهام الأساسية يفهمون كيفية القيام بإجراء البحوث، أما الجامعات التي تركز أكثر على توفير التعليم والتدريب للوظائف الاحترافية، وخاصة سلسلة الكليات الأمريكية الربحية خارج القطاع التشاركي، فإنها تنهمك في إعداد برامج ملائمة للطلبة تلقي الضوء على الممارسات الحالية للعمل.

وبصورة عملية تسمح مرونتها الكبيرة في ميزانية التدريس على أساس معدلات ساعات العمل بالتدريس في الفصل الدراسي، وعلى أساس التعاقد القصير ذي التكاليف المنخفضة والالتزامات المحددة.

إن التطابق المتزايد لنظم التعليم العالي أدى إلى توليد اختلافات كبيرة في الأدوار الأكاديمية للجامعات، ففي الجامعات كثيفة الأبحاث التي لها دخل جيد نسبياً، وموانع كبيرة في متطلبات قبول الطلبة (رغم جهود الهندسة الاجتماعية للحكومات مثل حكومة المملكة المتحدة) ما زال كبار الأكاديميين ذوي الدوام الكامل قادرين بنسبة معقولة من الاستقلالية على أن يوزعوا وقتهم بين التدريس والبحث والاستشارة أو خدمة المجتمع، ولكن مثل هذه الجامعات تشكل أقلية في أنظمة التعليم العالي الجماهيري.

يمتص التدريس في كثير من الجامعات نسبة أكبر أهمية من الوقت الأكاديمي، وحتى إذا لم يكن ذلك الوقت أمام طلبة الفصل، فهو وقت ينقضي في إدارة الأعباء الإدارية للفصول الكبيرة وفي توظيف وإرشاد المحاضرين والأساتذة القادمين من الخارج من أعضاء هيئة التدريس، وتطوير برامج المقررات الدراسية التي سوف يقوم الآخرون بتدريسها فعلياً، ويتولى منسق البرنامج أيضاً دور المسوق الملتزم في البيئة التنافسية لتضخيم عدد الطلبة، وتحقيق الرغبات الأولى لذوي الدرجات التحصيلية العالية الذين يضيف انتقاؤهم مزيداً من الشهرة والمكانة للبرنامج، ويُعد المنسق أيضاً المدير المالي الذي يحقق الموازنة من خلال التوظيف المؤقت، ويقدر كيفية تمييز المحاضرات الكبيرة، والبحث عن طرق لنقل التكاليف، وربما يحرك بسخرية الجامعات من مكان للعمل قائم على التعليم، إلى آلية لتحويل التكاليف، كمحاولة تربوية عبقرية لزيادة مواءمة تعليم الطلبة لاحتياجات سوق العمل، وتزويد أصحاب العمل بالمتخرجين المناسبين للوظائف الجاهزة.

ونتيجة لذلك يتم اقتناص وقت البحث من الوقت الحالي بعد إنجاز هذه المهام المختلفة، وتضاؤل الوقت المتاح للأكاديميين للمساهمة في المناقشات العامة، في بعض الجامعات (غالباً الجامعات الجديدة، وكليات التقنية السابقة)، وفي الجامعات الربحية حيث يتم التركيز على البرامج المهنية التي يوجد عليها طلب جماهيري قوي في السوق، يصبح التدريس هو الدور الوحيد المتوقع من غالبية أعضاء هيئة التدريس، وفي حالة دخول هذه الجامعات إلى السوق الدولية المدفوعة الأجر (الذي ربما يكون أحد الوسائل القليلة القابلة للحياة أو النمو مالياً)، يتوقع من الأكاديميين ذوي الدوام الكامل أن يُعدُّوا أنفسهم للسوق، وأن يديروا البرامج التي تطرحها التوكيلات وبرامج التوأمة، وبرامج فروع الحرم الجامعي، وفي الوقت نفسه عليهم الحفاظ على المستويات المعيارية التي يلاحظونها على المستوى المحلي، وهذا بالطبع دور أكاديمي جديد غير متوقع، وهو أحد الأدوار التي أوضح الأكاديميون أنهم غير مُعَدِّين تماماً لها.

وبالنسبة لعدد كبير من الأكاديميين وخاصة في المؤسسات الأقل شهرة ومكانة اجتماعية، فإن انهيار دورهم التاريخي وافتراض مسؤوليات أكثر تجارية وأكثر إدارة للأعمال، يؤدي إلى صعوبة تكيفهم الذاتي مع هذه المفاهيم باعتبارهم مهنيين لديهم استقلالية ذاتية، وقد أوضح كل من كولدراك وزميله ستدمان (Coaldrake & Stedman, 1999) أن قيمة الأكاديميين الذاتية بالنسبة للجامعات تزداد ليس من خلال تعمقهم في المعرفة، وإنما من خلال المكاسب المباشرة التي تعود على الجماعة في شكل عدد الطلبة الذين يتعلمون بالمنح العلمية في المقررات المألوفة ذات الرسوم المدفوعة.

خاتمة:

ظهرت كثير من الأمور الجيدة، وإن كانت تلقائية، من الاهتمام الكبير بالسياقات الدولية في مناهج الجامعة، ومن خلال انغماس الطلبة في ثقافات أخرى، وتقوية مفاهيم التسامح عند الاختلاف، وإيجاد قضية مشتركة عبر الدول بهدف المثابرة للوصول إلى المعرفة. وقد تحققت فوائد كبيرة من استخدام تقنية الاتصال والمعلومات لتعزيز تحسين تعليم الطلبة، وتوسيع الفرص التعليمية أمام غير القادرين على الالتحاق بالبرامج التقليدية في مقر الجامعة، ويجب توفير العناية للحفاظ على ما هو ذو قيمة في ممارسات التعلم والتدريس، وخاصة الحوار الكثيف الذي أصبح ممكناً في سوق ذات ظروف أقل شعبية، وربما يكون ذلك ممكناً خلال استخدام التقنية المعقدة والفاعلة التي تهدد أسلوب محاضرة الواحد للكل.

ومن ناحية أخرى لا يمكن تجنب النماذج الغربية في التعلم والتدريس خلال التقنيات الجديدة التي جعلت العولمة أمراً ممكناً، والذي انتصر في النهاية على أشكال البدائل الأخرى الموجودة خارج الغرب. والمفتاح الرئيس سوف يكون الناشرون التجاريون الذين يعملون على المستوى العالمي وشركات التقنية التي تطور وتصدر أنظمة كثيرة من البرامج الإلكترونية، والأكثر أهمية أن العولمة قد تم مساعدتها وتطويرها بالأسلحة التجارية لكثير من جامعات القطاع العام والجامعات الخاصة غير الربحية الباحثة عن الدعم المالي، في استجابة لطلب الحكومات لأن تصبح أقل شعبية وأكثر ربحية.

المراجـــع

(1) Adams (1998) 'The Operation of Transnational Degre and Diploma Programs: The Australian Case', Journal of Studies in International Education, 2, I, 3-22/

(2) Albrow, M., (1996) The Global Age (Cambridge: Polity Press).

(3) Alexander, S., McKenzie, J. and Geissenger, H. (1998) An Evalnation of Information Technology Projects for University Learning (Canberra: DETYA).

(4) Appadurai, A. (1990) 'Disjuncture and Difference in the Global Cultural Economy', Theory, Culture and Soceity, 7, 295-310.

(5) Archibugi, D. and lammarino, S. (2001) 'The Globalization of Technology and National Policies', in Archibugi, D. and Lundvall, B. (eds). The Globalization Learning Economy (Oxford: Oxford University Press).

(6) Asmal, K. (2002) 'Higher Education and Globalization - A View from the South', Address to the Nuffic Conference on the Global Higher Education Market, The Hague, Netherlands, March.

(7) Australian Vice Chancellors Committee (AVCC) (2001) Paying Their Way (Report accessed at www.avcc.edu.au/plicies-activities/teachinglearning/students, September (2002).

(8) Balmer, B. (1996) 'Managing Mapping in the Hnman Genome Project', Social Stndies of Science, 26, 531-73.

(9) Barnett, R. (2000) 'Reconfiguring the University', in Scott, P (ed). Higher Edncation Re-Formed (London: Father Press).

(10) Becher, T. (1989(Academic n'ibes and Territories (Buckingham: Open University Press).

(11) Becher, T. and Kogan, M. (1992) Process and Structure in Higher Education (London: Heinemann).

(12) Bell, M., Bush, D., Nicholson, P., O'Brien, D. and Tran, T. (2002) Universities Online: A Survey of Online Education and Services in Australia (Canberra: DEST).

(13) Bell, S. (2003) 'Has Google Won?', Chronicle of Higher Edncation, Jannary (online edition).

(14) Birnbaum, R. (1983) Maintaining Diversity in Higher Education (San Francisco: jassey-Bass).

(15) Bohm, A., Meares, D. and Pearce, D. (2002) Forecasts of the Global Demand for International Higher Education (Sydney: IDP Australia Publications).

(16) Bordieu, P. (1977) Outline of a TheOIY of Practice (Cambridge: Cambridge University Press).

(17) Brace, D. (2002) 'Student Transformation?'. Monash Magazine, Spring/Summer, 18 (Melbourne: Monash Unversity).

(18) Braithwaite, J. and Drahos, P. (2000) Global Business Regulation (Cambridge: Cambridge University Press).

(19) Brennan, J. (1999) 'The Evaluation of Higher Education in Europe', in Henkel, M. and Little. B. (eds). changing Relationships Between Higher Education and the State (London: Jessica Kingsley).

(20) Campion, M. and Renner, W (1992) 'The Snpposed Demise of Fordism: Implications for Distance Education and Higher Educaton', Distance Education, 13, I, 7-28.

(21) Choi, M. (1997) 'Korean Students in Australian Universities', Higher Education Research and Developement. 16, 3, 263-92.

(22) Clark, B. (1983) The Higher Education System (Berkely: University of California Press).

(23) Clark, B. (1998) Creating Entrepreneurial Universities (New York: Elsevier).

(24) Clarke, M. (2000) Regulation (Basingstoke: Plagrave Macmillan).

(25) Coaldrake, P. and Stedman, L. (1999) Academic Work in the Twenty First Century (Canberra: DETYA).

(26) Commonwealth Deparment of Education, Science and ltaining (2002) Higher Education at the Crossroads (Canberra: DEST).

(27) Commonwealth of Learning Report (2001) Issues and Choices (Vancouver: COL).

(28) Cryer, P. and Okorocha, E. (1999) 'Avoiding Potential Pitfalls in the Supervisiono f NESB students', in Ryan, Y. and Znber-Skerritt, O. (eds), Snpervising Postgradnate Students from Non-English Backgrounds (Buckingham: SRHE and Open University Press).

(29) Cunnigham, S., Tapsal, 5., Ryan, Y., Stedman, L, Bagdon, K. and Flew, T. (1998) New Media and Borderless Education (Canberra: Department of Employment, Education, Training and Youth Affairs).

(30) Cunningham, S., Ryan, Y., Stedman, L., Tapsall, S., Bagdon, K., Flew, T. and Coaldrake, P. (2000) The Business of Borderless Education (Canberra: Department of Employment, Education, Training and Youth Affairs).

(31) CVCP (2000) The Business of Borderless Education: UK Perspectives (London: Committee of Vice Chancellors and Principals).

(32) Daniel, J. (1996) Mega-Universities (London: Kogan Page).

(33) Dearing, R. (1997) Higher Edncation in the Learning Society. Report or the National Committee of Inquiry into Higher Education (London: HMSO).

(34) Deem, R. (2001) 'Globalization, New Managerialism, Academic Dimension Still Important?', Comparative Education, 37, 1, February, 7-20.

(35) Delanty, G. (2001) Challenging Knowledge (London: The Society for Research into Higher Education and Open University Press).

(36) Department for Edncation and Skills (2003) The Fnture of Higher Edncation (London: HMSO, Cm 5735).

(37) Di Maggio, P. and Powell, W. (1983) 'The Iron Cage Revisited: Institutional Isomorphism and Collective Rationality in Organizational Fields;, American Sociological Review, 48, 147-60.

(38) Dill, D. and Teixeira, P. (2000) 'Program Diversity in Higher Education: An Economic Perspective', Higher Education Plicty, 13, 99-117.

(39) Drucker, P. (1997) in Lenzer, R. and Johnson, S. 'Seeing Things as They REally Are', Forbes, 10 March, 127.

(40) Elton, L. (1995) Is University Teaching Researchable? Inaugural Lecture (London: UCL).

(41) Fisher, D. and Rubenson, K. (1998) 'The Changing Political Economy: The Private and Public Lives of Canadian Universities', in Currie, J. and Newson, J. (eds), Universities and Globalization (London: Sage). 77-98.

(42) Galison, P. (1997) Image and Logic (Chicago: University of Chicago Press).

(43) Gallagher, S. and Newman, A. (2002) Distance Learning at the Tipping Point (US: Eduventures Publication).

(44) Garrett, G. (1998) Partisan Politics in the Global Economy (Cambrdige: Cambridge University Press).

(45) Gibbons, M. (2001) 'Governance and the New Production of Knowledge;, in de la Mothe, J. (ed.), Science, Technology and Governance (London: Continuum).

(46) Gibbons, M., Limogies, C., Nowotny, H., Schwartzhiau, S., Scoot, P. and Trow, M. (1994) The New Production of Knowledge (London: Sage).

(47) Goedegebnure, L. and Meek, V. (1994) 'Pyramids, Prisons and Picturesqne Honsing: A Discussion on Diversity in Higher Education', Higher Education in Europe, 19, 4, 37-50.

(48) Gray, J. (1998) False Dawn: the Delusions of Global Capitalism (London: Granta Publications).

(49) Habermas, J. (1996) Between Facts and Norms: Contribution to a Discourse Theory of Democracy and Law (Cambridge: Polity Press).

(50) Hall, P. and Soskice, D. (2001) 'An Introduction to Varieties of Capitalism', in Hall, P. and Sockice, D. (eds), Varieties of Capitalism (Oxford: Oxford University Press).

(51) Harrison, S., Moran, M. and Wood, B. (2002) 'Policy Emergence and policy Convergence: the Case of "Scientific-Bereaucratic Medicine" in the United.

(52) States and the United Kingdom', British Journal of Politics and International Relations, 4, I, April, 1-24.

(53) Harvey, D. (1989) The Condition of Postmodernity (Oxford: Blackwell).

(54) Hay, C. and March, D. (eds) (2000) Demystifying Globalization (Basingstoke: Palgrave Macmillan).

(55) Hayek, F. (1978) 'Competition as a Discovery Procedure', in New Studies (London: Routledge).

(56) Held, D., Megrew, A., Goldblatt, D. and Perraton, J. (eds) (1999) Global Transformations (Cambridge: Polity Press).

(57) Hirst, P. and Thompson, G. (1996) Globalization in Question (Cambridge, UK: Polity Press).

(58) IDB Australia Website http://www.idp.com/marktingandresearch/internationaled (accessed 21.11.02).

(59) Jarvis, P. (2001) Universities and Corporate Universities (London: Kogan Page).

(60) Jegede, O. (2001) 'Hong Kong', in Jegede, O. and Shive, G. (eds).

(61) Jegede, O. and Shive, G. (eds) (2001) Open and Distance Education in the Asia Pacific Region (Hong Kong: Hong Kongo Open University Press).

(62) Keohane, N. (2000) 'The American Campus', in Smith, D. and Langslow, A. (eds). The Idea of a university (London: Jessica Kingsley).

(63) Kerr, C. (1963) The Uses of the University (Cambridge, MA: Harvard University Press).

(64) Kidder, T. (1981) The Soul of a New Machine (Boston, MA: Little, Brown and Company).

(65) Kogan, M. and Hanney, S. (2000) Reforming Higher Education (London: Jessica Kingsley Publishers).

(66) Lacey, R. (1996) Complexity and Creativity in Organizations (San Franscisco: Berrett-Koehler).

(67) Latour, B. (1997) 'Socrate and Callicles's Settlement - Or, the Invention of the Impossible Body Politic', Configurations, 5, 189-240.

(68) Levy, D. (2003) Expanding Higher Education Capacity Through Private Growth (London: Observatory on Borderless Higher Education).

(69) Marginson, S. (1993) Education and Public Policy in Australia (Melbourne: Cambridge University Press.)

(70) Marginson, S. and Considine, M. (2000) The Enterprise University (Melbourne: Cambridge University Press).

(71) Mason, R. (1998) Globalising Education: Trends and Applications (London Routledge).

(72) Maxwell, J., Provan, D. and Fielden, J. (200) State Controlled or Market Driven? The Regulations of Private Universities in the Commonwealth (London: ACU/CHEMS Page 31).

(73) McInnes, C., Jame, R. and Hartley, R. (2000) Trends in the First Year Experience in Australian Universities (Canberra: DEIYA).

(74) Meek, V., Goedegoburve, L., Kivinen, O. and Rinne, R. (eds) (1996) The Mockers and the Mocked: Comparative Perspectives on Differentiation, Convergence and Diversity in Higher Education (oxford: IAU Press, Pergamon).

(75) Middlehurst, R. and Bjarnason, S. (2001) 'Invaders Triumph or Community Champions?', paper presented to a Society for Research into Higher Education conference, Cape Town.

(76) MIT (2002) MIT Open Course Ware Quick Fact Sheet (Cambridge, MA: MIT).

(77) Mitchel Ash (1996) 'Common and Disparate Dilemmas', in Mnller, S. and Whitesell, H. (eds), Universities in the Twenty-First century (Providence: Berghahn Books).

(78) Moran, M. (2002) 'Review Article: understanding the Regulatory State', British Journal of Political Science, 32. 391-413.

(79) Moran, M. (200, forthcoming) The British Regulatory State (Oxford: Oxford University Press).

(80) Morisson, J. and Newman F. (2003) 'The Technology Revolution', The Technology Source, January/February, accessed at http://ts.mivu.org/default.asp on 511103.

(81) Muller, D. (ed.) (1987) The Rise of the Modern Educational System: Structural Change and Social Reproduction, 1870-1920 (Cambridge: Cambridge University Press).

(82) Nelson, R. and Winter, S. (1982) An Evolutionary Theory of Economic Change (London: Belknap Press of Harvard University Press).

(83) Newman, J. (1996) The Idea of the Uni9versity (New Haven: Yale University Press).

(84) Newman, F. and Conrturier, L. (2002) Trading Public Good in the Higher Edncation Market (London: Observatory on Borderless Higher Education).

(85) Nowotny, H., Sibbons, M. and Scott, P, (2001) Re-Thinking Science (Cambridge: Polity Press).

(86) O'Brien, R., Goetz, A., Scholle, J. and Williams, M. (2000) Contesting Global Governance (Cambridge: Cambridge University Press).

(87) Observatory on Borderless Higher Education (2002) Online Learning in Commonwealth Universities Report (London: Association of Commonwealth Universities).

(88) OECD (2001) Trade in Educational Services: Trends and Emerging Issues. Working Paper (Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development).

(89) Parson, T. and Platt, G. (1973) The American University (Cambridge., MA: Harvard University Press).

(90) Popper, K. (1945) The Open Society and its Enemies (New York: Harper and Row).

(91) Porter, M. (1990) The Competitive Advantage of Nations (Basingstoke: Macmillan - now Palgrave Macmillan).

(92) Readings, B. (1996) The University in Ruins (Cambridg, MA: Harvard University Press).

(93) Ritzier, G. (1998) The McDonaldization Thesis (London: sage),\.

(94) Robbins Report (1963) Higher Edncation Report of the Robbins Committee (London: HMSO, Cmnd. 2154).

(95) Roberts, J. and Associates 2002) 'Faculty and Staff Development in Higher Education: The Key to Using ICT Approriately?' Report of the Observatory on Higher Education (London: ACU/UUK).

(96) Robertson, D. and Hillman, J. (1997) Widening Participation in Higher Education for Students from Lower Socio-Eonomic Groups and Students with Disabibilities (Report 6 to the Dearing Inquiry) (London: HMSO).

(97) Salmi, J. (2000) Pacing the Challenges of the Twenty-First Century (TechKnowLogia).

(98) Salter, B. and Tapper, T. (1994) The State and Higher Education (London: Woburn Press).

(99) Scholte, J. (2000) Globalization (Basingstoke:Palgrave Macmillan).

(100) Scott, P. (1995) The Meanings of Higher Education (Buckingham: Open University Press).

(101) Scott, P. (1998) 'Massification, Internationalization, and Gl;obalization', in Scott, P. (ed.), The Globalization of Higher Education (Buckingham: Open University Press).

(102) Scott, P., Sibbons, M. and Nowotny, H. (2003, forthcoming) 'Mode 2 Revisited: The New Production of Knowledge', Minerva.

(103) Slaughter, S. and Leslie, L. (1997) Academic Capitalism; Politics, Policies, and the Entrepreneurial University (Baltimore: Johns Hopkins University).

(104) Smith, D. (1999) 'Supervising NESB Students from Confucian Educational Cultures', in Ryan, Y. and Zuber-Skerritt, O. (eds) Supervising Postgraduate Students fom Non-English Backgrounds (Buckingham: SRUE and Open University Press).

(105) Smith, P. (1999) 'Client Focused Flexible Delivery', in Open, Flexible and Distance Learning (Geelong: Deakin University).

(106) Stadtman, U. (1980) Academic Adaptations (San Francisco: Jossey-Bass).

(107) Star, S. and Griesmer, J. (1989) 'Institutional Ecology, Transitions and Boundary Objects: Amateurs and Professionals in Berkeley's Museum of Vertebrate Zoology, 1907-39', Social Studies of Science, 19,3,387-420.

(108) Swank, D. (2002) Global Capital, Political Instiutions, and Policy Change in Developed Welfare States (Cambridge: Cambridge University Press).

(109) Taylor, S. and Paton, R. (2002) Corporate Universities: Historical Development, Conceptual Analysis, and Relations with Public Sector Higher Education (London: Observatory on Borderless Higher Education).

(110) Thompson, J. B. (2001) 'he Media and Politics', in Nash, K. and Scott, A. (eds), The Blackwell Companion to Political Sociology (Oxford: Blackwell).

(111) Torstendahl, R. (1993) 'The Transformation of Professional Education in the Ninteenth Century', in Rothblatt, S. and Wittrock, B. (eds), The European and American University since 1800 (Cambridge: Cambridge University Press), ch. 3.

(112) Trow, M. (1973) Problems in the Transition from Elite to Mass Higher Education (Berkeley: Carnegie Commission on Higher Education),

(113) Trow, M. (1979) 'Aspect of Diversity in American Higher Education', in Gans, H. and Associates (eds), On the Making of Americans: Essay in Honor of David Reisman (Philadelphia: University of Pensylvania Press).

(114) UKCOSA and CEC (2000) Tudent Mobility on the Map (London: UKCOC/CEC).

(115) Utterback, J. (1998) Mastering the Dynamics of Innovation (Boston, MA: Harvard Business School Pres).

(116) Veblen, T. (1962) The Higher Learning in America (New Haven: Yale University Press).

(117) Waltz, K. (1979) Theory of International Politics (Reading, MA: Adisson Wesley).

(118) Warner, D. Christie, G. and Choy, S. (19998) The Redeaness of the VET client for Flexible Delivery (Brisbane: ANTA).

(119) Weber, M. (1968) Economy and Society (New York: Bedminster Press).

(120) Webster, A. (1998) 'Strategic Research Alliances: Testing the Collaborative Limits', in Etzkowitz H., Heatey, P. and Webster, A. (eds), Capitalizing Knowledge (New York: State University of New York Press), 95-110.

(121) Weinberg, A. (1963) 'Criterial for Scientific Choice', Minerva, 1. Whitley, R. (1999) Divergent Capitalisms (Oxford: Oxford University Press).

(122) Williams, G. (1999) 'The State Financing of Higher Education', in Henkel, M. and Little, B. (eds), Changing Relationships between Higher Education and the State (London: Jesicca Kingsley).

(123) Wilson, M., Qayyam, A. and Boshier, R. (1998) 'Worlwide America? Think Globally, Click Locally', Distance Education, 19, I, 109-23.

(124) Wittrock, B. (1993) 'The Modern University: the Three Itansformations', in Rothblatt, S. and Wittrock, B. (eds), The European and American University since 1800 (Cambridge: Cambridge University Press).

(125) Wolf, A. (2002) Does Education Matter? (Harmondsworth: Penquin).

(126) Wolff, L. (2002) 'The African Virtual University', TechKnowLogia, April-June, 23-5.

(127) World Bank (2002) Constructing Knowledge Societies: New Challenges for Tertiary Eduvation (Washington, DC: World Bank).